

النَّكِيرُ كِتَابُ الْحِسَانِ

في شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ

لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ

أَبِي حِيَّانَ النَّحْوِيِّ الْأَنَدَلُسِيِّ الْفَرَنَاطِيِّ

المُتوفِّي سَنَةُ ٧٤٥ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور عبد الحسين القيلي

جامعة بغداد - كلية الآداب

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النَّكِيرُ لِلْخَيْرِ

في شرح غاية الإحسان

جَمِيع الْحَقُوق محفوظة
الطبعة الأولى
عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

مؤسسة الرسالة - بيروت - شارع سوريا - بناية صدقي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢١٥١١٢ - ٨١٥٦٩٢ - ٢٤١٦٩٢ - ٢٩٥٥٠١
للطباعة والنشر والتوزيع ص. ب (٧٤٦٠) برقياً: بيوران .

أبو حيان الأندلسي

الإمام محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي. ولد بغرناطة سنة «٦٥٤ هـ» على أرجح الروايات^(١)، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع والعربيه عن أبي الحسن الأبهي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأخوص وابن الصائغ. وأبي جعفر الليلي^(٢)، لكنه ترك بلاده متوجهاً إلى المشرق بسبب تعرضه لتأليف الأستاذ أبي جعفر بن الطباع، وتذكير روایته، مما أدى إلى رفع أمره إلى السلطان، فأمر بإحضاره والتتكليل به، فاختفى. ثم ركب البحر ولحق بالشرق^(٣)، ولم تكن رحلته إلى مصر هي الأولى من نوعها، فقد سبقه الكثيرون طليباً للرزق والعلم والجاه. وتزخر الكتب القديمة بأسماء مئاتٍ من الأندلسيين الذين رحلوا إلى المشرق عن الأندلس^(٤).

ولما استقر في القاهرة عاصمة المماليك آنذاك عام «٦٧٩ هـ» تلقى العلوم هناك على البهاء ابن النحاس وجماعة آخرين^(٥)، وذكر الصفدي، أنه قرأ عليه

(١) انظر: النهاية ٢/٢٨٥، والوفيات ٢/٥٥٦، وشنرات الذهب ٦/١٤٥، وبغية الوعاة ١/٢٨١.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/٣٠٤، وبغية الوعاة ١/٢٨١.

(٤) انظر: أبو حيان التحوي د. خديجة الحديشي: ٣٤.

(٥) انظر: بغية الوعاة: ١/٢٨٠.

العلم العراقي، وحضر مجلس الأصبغاني، وقذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول: إنه لم يزل ظاهرياً^(١).

وكان أبو حيان نفسه يقول: حال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه^(٢).

وكان ثبناً صدوقاً حجةً، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن. وتولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريباً من الكاف^(٣).

وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جَسَرَ الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها وخاص بهم لججها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء^(٤). لكنه لم ينس قومه أهل الأندلس فضل وفيما لهم، يدافع عنهم في كل مناسبة، ويندو ذلك جلياً في تفسيره للقرآن الكريم. إذ كان يستشهد ببعض الحوادث التي وقعت في بلاد الأندلس على عهده، ويدرك عادات أهل هذه البلاد وأخلاقهم^(٥) ولما استقر في مصر ووجد البيئة العلمية التي تفاعل معها، كتب وألف كتباً كثيرة في الدراسات القرآنية واللغوية، وال نحوية، فلقي حظوة من لدن سلاطين مصر وأمرائها وحكامها، فعين مدرساً في مدارس القاهرة، وأصبح مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة «٤٧٠ هـ»^(٦)، ويظهر أنه ذهب إلى

(١) انظر: الدرر الكامنة: ٤/٣٠٤.

(٢) انظر: بغية الوعاة: ١/٢٨٢.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ١/٢٨٢.

(٤) انظر: بغية الوعاة: ١/٢٨٢.

(٥) انظر: البحر المحيط على سبيل المثال ٣/٢٦٤، ٣/٥١٧، ٣/٥٢٦، ٥/٢٩٩، ٧/٢٣٧، ٧/٤٧٢، وكتاب أبي حيان، د. خديجة الحديشي: ٣٥.

(٦) البداية والنهاية: ١٤/٣٣.

الشام والسودان، لكن لا تعرف المدة التي قضاها في هذين البلدين^(١).

وقد عمر أبو حيان واحداً وتسعين عاماً أمضاها بالبحث والتأليف، فأخرج كتاباً في علوم شتى ما تزال شاهدة على طول باعه. وسعة اطلاعه، وكانت سنة وفاته «٧٤٥» هـ فدفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصُلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر^(٢).

«مصنفاته»

توافر لأبي حيان عدد كبير لا يعد ولا يحصى من الشيوخ والعلماء^(٣) أخذ عنهم القراءات والنحو واللغة والأدب، وشتى أنواع المعرفة، إضافة إلى إقباله الشديد على التعلم واستعداده لطلب المعرفة، فلا عجب أن رأينا مصنفاته الكثيرة في مختلف العلوم، ولا سيما في التفسير والنحو واللغة، ومن هذه المصنفات:

- ١ - البحر المحيط في التفسير، ويعتبر أكبر كتب أبي حيان، ويقع في ثمانية أجزاء كبيرة، طبع في مصر عام ١٣٢٨ هـ بمطبعة السعادة وطبع على حاشيته كتاب «النهر الماد» لأبي حيان نفسه وهو مختصر للبحر المحيط.
- ٢ - التذليل والتكميل في شرح التسهيل، في النحو والصرف، وهو شرح لتسهيل ابن مالك توجد نسخة منه في دار الكتب بالقاهرة في عشرة مجلدات كبيرة، ولم يطبع من هذا السفر الكبير إلا قطعة صغيرة سنة «١٣٢٨» هـ بمطبعة السعادة في مصر، كذلك تحتفظ مكتبة مجمع اللغة العربية في القاهرة بنسخة منه، لكنها غير كاملة.
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنه نسخ كثيرة مخطوطه في مصر والعراق وقد بدأ بتحقيقه ولم يتم حتى الآن شيخ من الأزهر.

(١) نفح الطيب: ٣٣٩/٣، وطبقات الشافعية: ٣٢/٦.

(٢) نفح الطيب: ٣٩٢/٣، وفوات الوفيات: ٥٥٦/٢، والنجوم الظاهرة: ١١١/١٠.

(٣) لمعرفة أساتذته ينظر إلى كتاب «أبو حيان النحوي» للدكتورة خديجة الحديشي.

- ٤ - إعراب القرآن. عدد أوراقه (١٧٦) مكتوب بخط مغربي. ذكرته الدكتورة خديجة الحديشي وشكت في نسبته لأبي حيأن^(١).
- ٥ - إنتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، ذكره السيوطي^(٢).
- ٦ - التجزير لأحكام كتاب سيبويه.
- ٧ - التذكرة في العربية. أربعة مجلدات كبيرة. وقف عليها السيوطي، وانتقى منها كثيراً^(٣).
- ٨ - التقريب في مختصر المقرب لابن عصفور.
- ٩ - المبدع في التصريف.
- ١٠ - شرح الشذا في مسألة كذا، ذكره في كتابه «النكت الحسان»^(٤).
- ١١ - اللمحـة والشذـرة كلامـها في النـحو.
- ١٢ - الارتضـاء في الضـاد والظـاء.
- ١٣ - عقد الـلـالـي في القراءـات على وزـن الشـاطـبـية وـقـافـيـتها^(٥).
- ١٤ - الحلـلـالـحـالـيـةـ فيـأسـانـيدـ القرـآنـ العـالـيـةـ.
- ١٥ - نـحـاةـ الأـنـدـلسـ.
- ١٦ - الأـبـيـاتـ الـوـافـيـةـ فيـ علمـ القـافـيـةـ.
- ١٧ - منطقـ الـخـرسـ فيـ لـسـانـ الفـرـسـ.
- ١٨ - الإـدـراكـ للـسـانـ الـأـتـراكـ.
- ١٩ - زـهـوـ الـمـلـكـ فيـ نـحـوـ الـتـرـكـ.
- ٢٠ - الـوـهـاجـ فيـ اختـصـارـ المـهـاجـ لـلـنـوـويـ.
- ٢١ - الأـسـفـارـ الـمـلـحـصـ منـ شـرـحـ سـيـبـويـهـ لـلـصـفـارـ.

(١) انظر «أبوحيان النحوي»، ١٤٠.

(٢) بغية الوعاة: ١٨٢/١.

(٣) انظر بغية الوعاة: ١٨٢/١.

(٤) انظر النكت الحسان من ٣٢ آ من الأصل وبغية الوعاة ١٢٨٢.

(٥) انظر بغية: ١٢٨٢/١.

٢٢ - التخليل الملخص من شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين.
٢٣ - غاية الإحسان في النحو والصرف.

٢٤ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، وهو موضوع التحقيق، ولمعرفة كتبه الأخرى سواء أكانت الكاملة منها أم التي لم تكمل، يمكن الرجوع إلى كتاب «أبو حيان التحوي» للدكتورة خديجة الحديشي، فقد عقدت لها فصلاً خاصاً بها وأحصتها إحصاء دقيقاً فلا حاجة لتكرار ذلك.

«النكت الحسان في شرح غاية الإحسان»

، هذا المصنف شرح لكتابه الذي ألفه وسماه «غاية الإحسان في علم اللسان» وهي مقدمة في النحو والصرف للمبتدئين ضمنها أغلب أصول هذين العلمين على مذهب البصريين قال في مقدمتها: الحمد لله على إلهامنا من الثناء والصلة والسلام دائمين دوام الأرض والسماء، وبعد فقد أتحفتك أيها المبتدئ في النحو بمقدمة طيبة المنزع سهلة المشرع ضممتها من هذا العلم أكثر أصوله، ومعظم فصوله مختذلاً في ذلك ما عليه العمل من مذاهب أهل البصرة^(١).

وبيندو أنه كان معجبًا بهذه المقدمة، فقد سارع إلى شرحها والتطوير فيها لا على مذهب البصريين حسب، وإنما ذكر آراء الكوفيين والبغداديين وأهل الأندلس ومصر، واعتمد كثيراً على آراء الأندلسيين وبخاصة أساتذته، وكأنه يريد أن يرد علينا عليه من باب الوفاء والإخلاص للذين غرسوا في نفسه حب العلم أول مرة، ومع التفصيل الكثير في هذا المصنف فهو يعده مختصراً أيضاً. قال: هذه نكت أمليتها على مقدمتي المسماة «بغاية الإحسان في علم اللسان» فتحت فيها مقفلها وأوضحت مشكلتها، وأكثرها إنما هو إبداء حكم في صورة المثال، وربما ألمت بزيادة حكم أو ذكر خلاف، أو استدلال، ولم أقصد إرخاء العنوان في هذا المضمار، بل آثرت الإيماز على الإكثار وقد سميتها «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان»^(٢).

(١) انظر: «أبو حيان التحوي» ١٤١.

(٢) انظر: النكت الحسان ص «١» من الأصل.

وفي كتاب النكت هذا فصل أبو حيان الم الموضوعات التي شرحها تفصيلاً وافياً بغير تطويل ممل، ثم ناقش الآراء ورد غير المعقول منها، وأيد ما يتفق مع القياس والذي لا ينفر منه دارسو اللغة العربية، كما اعترض على بعض التعريفات الناقصة التي لا تفي بالغرض. وأشار إلى تقديم الأحكام الإفرادية للكلمة على بحث الأحكام التركيبة، وعلل ذلك بأنه راجع إلى صعوبته واعتراضه^(١).

والذى يقرأ هذا الكتاب لا يتفق مع الدكتورة خديجة الحديثي التي ذكرت أن المصادر التي اعتمد عليها أبو حيان في هذا الشرح قليلة ولا يكاد يشير إلا إلى آراء النحاة الذين ينقل عنهم كشيخه أبي جعفر بن الزبير... وشيخه أبي الحسن الأبنّي^(٢)...».

الحقيقة أنَّ أبو حيان في «كتاب النكت» قد فصل كثيراً بغير إطناب، وأشار إلى آراء النحاة البصريين والковيين، وأهل الأندلس ومصر والشام، وذكر أهل اللغة والنحو والأدب أمثل: أبي زيد الأنصاري، والأصمسي، وأبي عمزو بن العلاء، ويونس بن حبيب وعيسي بن عمر. وأبي الخطاب الأخفش والخليل وسيبوه، وقطرب وأبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني من أهل البصرة، ثم الكسائي والشيباني والفراء وابن الأنباري وثعلب وهشام من أهل الكوفة، والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي، وابن كيسان والنحاس والفارسي وابن جني والزخشي من أهل بغداد، أما أصحابه الأندلسية فكان لهم النصيب الأولي في هذا الكتاب، وسوف أذكر هذا عند دراستي لأهمية الكتاب ومصادره التي اعتمد عليها الشيخ أبو حيان بهذا الشأن.

(١) انظر: النكت الحسان ص: ٩١.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي»: ١٤٧.

«نسخ الكتاب»

لكتاب النكت الحسان ثلاث نسخ خطية ذكرها أصحاب التراجم هي :

١ - نسخة المدرسة القادرية ببغداد تحت رقم «٥٧٠» لغة جعلتها الأصل، لأنها كُتبت زمن المصنف، وربما كانت مقرروءة عليه، فهي مصححة على الحواشى، يرجع تاريخ نسخها إلى سنة «٧٢٢هـ»، أي قبل وفاة المصنف بثلاثة عشر عاماً، لأن وفاته كما هو معروف سنة «٧٤٥هـ». وقد جاء في نهاية هذه النسخة كمل كتاب النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» لخمس مصين من ذي الحجة سنة الثتين وعشرين وسبعيناً على يد الفقير إلى رحمة رب الغني به عمن سواه أحمد بن لاجين البشيري . وعدد أوراقها ثلاث وستون ورقة من القطع الكبير، عدد السطور في كل ورقة «٢٧» سبعة وعشرون سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر «١٤» أربع عشرة كلمة كتبت بخط نسخي جميل لا يخلو من بعض الأخطاء النحوية والإملائية لا تخفي على القارئ وهي كما أشرت مقرروءة ومصححة .

٢ - نسخة دار الكتب المصرية بخط العالم الجليل أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي برقم «٣٦٤» لم يذكر عليها تاريخ الانتهاء من نسخها، ولكن كُتب في أولها : كتاب النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . أحمد بن مكتوم القيسي وإملاء شيخنا الإمام العالم النحوي المنطوق أبي حيان عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسى النحوى»، وهذا يدل على أن نسخها قد تم في حياة أبي حيان أيضاً وهي مكتوبة بخط مشرقي جيد ومصححة على الحواشى كذلك، لا تختلف عن النسخة القادرية إلا في بعض الألفاظ التي أشرت إليها أثناء مقابلتها على الأصل، ورمزت لها بالحرف «ب»، عدد أوراقها «١٣٠» مائة وثلاثون ورقة، وعدد السطور في كل ورقة «١٨» ثمانية عشر سطراً في كل سطر «١٠» عشر كلمات.

٣ — نسخة «جستريبي» برقم ٣٦٣٥ لم أستطيع الحصول عليها. فقد راسلت المكتبة عدة مرات دون أن يلبى الطلب. وهي غير مؤرخة تقع في ١٣١ «مائة وإحدى وثلاثين ورقة عدد السطور في كل ورقة ١٩» تسعه عشر سطراً في كل سطر ١٣ «ثلاث عشرة كلمة. وقد كُتبت بخط نسخي حسن^(١).

ولعل السبب في جعلني النسخة القادمة أصلًا يعود إلى أنها أضبطت في مادتها. وأكمل في موضوعاتها، وأكثر ترتيباً في أبوابها من نسخة دار الكتب المصرية وإن كانت قد أملأها الشيخ أبو حيان نفسه، فلا شك أنه قد اطلع على هذه النسخة التي جعلتها الأصل فليس معقولاً أن تكتب نسخة لكتابه الذي يقول فيه «وهي وإن كان جرمها ضئيلاً وما تضمنت بالنسبة إلى الفن العربي قليلاً. فربما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلا منها وفرائد لا تؤثر إلا عنها»^(٢). ولا يطلع عليها قبل ثلاثة عشرة سنة من وفاته، فغير المستبعد أنه قرأها وأجازها.

«منهج التحقيق»

أصبح التحقيق اليوم فناً قائماً بذاته. له طرقه وأصوله عند أهله، فلا حاجة إلى الإطالة في هذا المضمار ما دامت الأسس المتّبعة واحدة. كل ما عملته هو تصحيح الأخطاء النحوية والإملائية — وهي كثيرة — ليكون النص خالياً من النقص وأقرب إلى أسلوب صاحبه الذي أراده له. وقد تم هذا بعد مقابلة النسختين، وأثبتت الاختلافات بينهما في الهاشم. ولقد حضرت الساقط بين [] معقوفين.

واستعنت بالكتب اللغوية وال نحوية لضبط الكلمات. ثم بینت أرقام الآيات وسورها مع ضبط القراءات بإحالتها إلى مراجعها فقط من غير أن أقتبس نصوصاً حول تلك القراءة إلا نادراً هرباً من الإطالة التي لا داعي لها.

(١) انظر: فهرسة دار الكتب: ١٧١/٢. وفهرسة جستريبي: ٣/٥٢ وأبو حيان النحوى: ص ١٤٥.

(٢) انظر: النكت الحسان، ص ١/أ من الأصل.

وقد ضبطت الشواهد الشعرية ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن ذلك، وأكملت الناقد أيضًا بالرجوع إلى الدواوين إن وجدت، وإلى كتب النحو تدبرة التي ذكرت هذه الشواهد من غير إسهاب في شرح الكلمات أو المعاني الدالة عليها، لأن شواهد النحو تكاد تكون متشابهة في المراجع كلها وفي مختلف عصورها. وأحلت ما اقتبسه المصنف من كتب الأقدمين مشيرًا إلى اسم الكتاب والجزء ورقم الصفحة إذا توافرت مثل هذه الكتب بلا نقل للنص تجنبًا للإكثار الممل، كما ترجمت للأعلام الموجودة في الكتاب وهي كثيرة مع الإشارة إلى سنة وفاة كل من هؤلاء إذا عرفت سنة وفاته، ولم الجأ إلى طريقة إنشال الكتاب بالتعليقات المستقاة من كتب النحو والصرف واللغة، لأن القارئ قد يضيع في خضم هذه التعليقات وينسى المادة الأساسية التي هي موضوع التحقيق. وأيضاً حاولت شكل النصوص التي تحتاج إلى ذلك خوف اللبس وعسر الفهم. وبخاصة الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والكلام المأثور. وأخيراً أرجو بهذا العمل المتواضع أن أكون قد قدمت خدمة للغتنا العربية الحالدة ولتراث أمتنا المليء بالدرر الكامنة التي تخرج إلى النور مع مرور الأيام ما دام أبناء العروبة يعتزون بهذا التراث ويزيلون في سبيل إحيائه كل غال ونفيس. حفظ الله لغتنا الجميلة وسد خطى القائمين عليها والبازلدين في الدفاع عنها والحفاظ على سلامتها كل جهد مستطاع.

«أبو حيان وشرح كتاب غاية الإحسان»

الذي يطلع على مصنفات أبي حيان الأندلسي يعرف لأول وهلة أنه عالم كبير في علوم العربية كلها دون استثناء من تفسير وقراءات ونحو وصرف ولغة وبلاغة وأدب. زيادة على هذا معرفته اللغة التركية والفارسية والخشبية، فقد ألف كتاباً بهذه اللغات مثل كتاب «زهو الملك في لسان الترك» وكتاب «الإدراك للسان الأتراك» وكتاب «منطق الخرس في لسان الفرس» و«نور الغيش في لسان الحبش»^(١).

(١) انظر: بغية الوعاء: ٢٨٢/١.

فعلم مثل أبي حيان يقف الدارس حياله موقفاً صعباً. ولكن الذي يشجع على ذلك أنه لم يتخلص من شراك النحاة وتعليلاتهم، وهذا ما يساعد الباحث على تكوين فكرة عن منهجه ومعرفة مصادره التي اعتمد عليها في كتابه «شرح غاية الإحسان» الذي سماه بالنكت الحسان. فقد يبدو أن الشيخ متناقض مع نفسه في أول صفحة من كتابه هذا، فهو يقول، ولم أقصد إرخاء العنوان في هذا المضمار، بل آثرت الإيجاز على الإكثار^(١).

ففي الوقت الذي يحتاج فيه بعدم إطلاق العنوان نراه يطيل ويكثر من الأمثلة في أغلب الموضوعات. فيذكر شواهد متعددة للموضوع الواحد، يضاف إلى ذلك ذكره لأسماء النحاة من مختلف المدارس النحوية من تقدموه أو عاصروه، ولا يكتفي بالنحاة فحسب، بل يذكر أهل اللغة والأدب وأصحاب القراءات. وي تعرض أيضاً إلى القياس والسماع والمطرد من ذلك. والمقياس من كلام العرب، وغير المقياس، والشاذ، والإجماع، وقياس النظر، والقياس النحوي. وغير ذلك من حجج النحاة السابقين له ومعاصريه، وكأنه معجب أيما إعجاب بال نحو ويعلمائه إلى حد دفعه إلى نسيان ما ذكره في مقدمة الكتاب من عدم إرخاء العنوان. وشيء آخر يبدو واضحاً في هذا المجال هو كثرة التقسيمات الثنائية مع قلة التفصيل والشرح مثل قوله «ولما كان النظر في الكلمة ينقسم إلى قسمين نظر في حالة الإفراد كمعرفة التصغير والتکسير والتشبيه والجمع والإدغام والقلب. والإبدال، والزيادة. ونظر فيها حالة التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة»^(٢) ويلاحظ في هذا الكتاب أنه مبوب بشكل غير واضح أحياناً، لكن التقسيمات التي يذكرها غالباً ما تكون في بداية الأبواب. فهو يقول مثلاً «قوله: وهي اسم وفعل وحرف، ذكروا حصرها في الثلاثة دلائل: أحدها أن الكلمة إما أن لا تستقل بالمفهومية، وهو الحرف أو تستقل دالة على بنيتها على الزمان وهو الفعل أو لا وهو الاسم..»^(٣).

ومرة يشرع بالتقسيم ولكنه ليس راضياً عنه فيحتاج له ويعمل السبب

(١) انظر: النكت الحسان: ص ١١/أ من الأصل.

(٢) انظر: النكت الحسان: ص ١١/أ من الأصل.

(٣) انظر: النكت الحسان: ص ١١/أ من الأصل.

الذي جعله يبدأ به، قال: **والأحكام الإفرادية موضوعها علم التصريف**. كان الوجه أن تقدم لأن معرفة المفرد تقدم على معرفة المركب، وإنما آخر ذلك لصعوبته واعتراضه^(١) والثانية في التقسيم التي كثيراً ما يلجأ إليها قد تكون داخل الباب الواحد نفسه قال: **والاسم مرتجل ومنقول**. والمنقول ما سبق له وضع في النكرات كجعفر ويكر، فالجعفر النهر، والبكر الفتى من الإبل، والمرتجل، ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو: غطfan وأدد، فليس لها شيء وضع عليه هذان الأسمان. نكرة ثم نقلناهما وسمينا بهما القبيلة والرجل^(٢) وقال: قوله: ظرف زمان أو مكان متصرف نحو: صيم يوم، وسير فرسخ وغير المتصرف ما لزم الظرفية كسحر معيناً، أو متصرف فيه تصرفاً ناقصاً مثل: «عند» فإنه متصرف فيها بأن جُرت «بن» خاصة^(٣).

وهذه الثانية في التقسيمات لا تخرج عن النوع في الأعم الأغلب إلا نادراً، قال: **والجملة**: اسمية وفعلية نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه^(٤). قوله: وقد سمع العلم في الجنس مصدرأً وغير مصدر مثله مصدرأً سبيحان، إذا لم يضف، ومثاله في غير المصدر **أسامة للأسد** وثعالبة للشعلب..^(٥) أكبر الظن أنه لم يقصد إلى هذا التقسيم قصداً. فربما قد جاء اعتباطاً أو أنه من باب التقليد لحاجة سابقين اضطرتهم طبيعة النحو وقواعده إليه متاثرين بتقسيمات المناطقة أو لعل هذا بتأثير عقائد مذهبية ولا سيما أن الرجل كان ميالاً للمذهب الظاهري الذي دافع عنه بقوله الذي ذكرناه آنفاً «محال أن يرجع عن مذهب الظاهري من علق بذهنه» ومع ذلك فهو عالم كبير لا يجرئ في حقل النحو واللغة والقراءات والحفظ الكثير لأساليب العرب ولهجاتهم المختلفة يدل على ذلك كتاباه **«التذليل والتكميل على شرح التسهيل»** و**«ارشاف الضرب من لسان العرب»**.

(١) انظر: النكت الحسان: ص «١١/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت الحسان: ص «١١/ب» من الأصل.

(٣) انظر: النكت الحسان: ص «١١/ب» من الأصل.

(٤) انظر: النكت الحسان: ص «٧/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت الحسان: ص «٣/ب» من الأصل.

«مصادر النكت الحسان»

على الرغم من اختصار أبواب النحو والصرف في هذا الكتاب، فإنَّ صاحبه لم يترك باباً إلا وفصل فيه مشيراً إلى الأحكام والأصول التي أخذ منها ذلك الباب، ويبدو واضحاً من أول وهلة أن المصنف بصري المذهب متغصب له حتى إنه في مواطن كثيرة يقول: «وهذا خالف مذهبنا» على أنه لا يخس المذاهب الأخرى حقها. فينقل عن الكوفيين وأهل بغداد، كما ينقل عن البصريين بدرجة واحدة لا فرق عنده ما كان عليه المصدر الذي ينقل عنه ما دام يخدم اللغة ويحافظ على تراثها من الزوال، ولكنه لم يكن ناقلاً فقط، بل هو ناقل وناقد في الوقت نفسه، فإذا ما تعرض لمسألة من مسائل النحو والصرف وأن شيئاً من شيوخه قد غالى بها فلا يسكت عن قول كلمة الحق، أنه يقول: «وهذا ليس بشيء»^(١) منها كانت منزلة العالم لديه. ومما كان عليه من العلم والاطلاع، فهو صاحب أصالة في الآراء ومقدرة فائقة على عرضها مع ميل إلى الإيجاز أحياناً، وهذا عرض لجانب من منهجه في الكتاب:

١ - بيته وبين الخليل:

لقد اختار مذهب سيبويه في أنَّ «لن» بسيطة لا مركبة كما يرى الخليل، قال: قوله: «لن» لنفي سيفعل نحو: لن أخرج. كأنه جواب لمن قال: ستخرج. والختار أنَّ «لن» بسيطة لا مركبة من «لا أنَّ» خلافاً للخليل...»^(٢).

وكان سيبويه يقول: «لو كانت «لن» مركبة على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب. لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له...»^(٣).

(١) انظر: النكت: ص ٣١/ب من الأصل.

(٢) انظر: النكت ص ٢٥/ب من الأصل.

(٣) انظر: الكتاب: ٤٠٧/١.

كذلك لم يتفق مع الخليل في تركيب «مهما» قال: الذي نختاره في «مهما» أنها بسيطة إذ التركيب على خلاف الأصل، وكان سيبويه قد سأله الخليل عن «مهما» فقال الخليل: هي «ما» أدخلت معها «ما» لغواً بمنزلتها مع «متى» إذا قلت: متى ما تأني آتك... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا «ماما» فأبدلوا الماء من الألف التي في الأولى^(١).

وقد يأقى برأي الخليل دون أن يعرض عليه أو يؤيده، قال: في قوله تعالى «ئُمّ لنتزَعُنْ مِنْ كُلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَتِيّاً» تقديره: هو أشدُّ، «فَأَيُّ» مبنية عند سيبويه لخروجها عن النظير، وقد ذهب الخليل ويونس إلى أنها لا تبني إذا حذف صدر صلتها، وتأنلا ما ورد من ذلك...^(٢).

وقال: وذهب الخليل إلى أنَّ الواو هوائية كالالف عنده لا يخرج لها^(٣).

٢ - بيته وبين سيبويه:

قال: و«أيُّ» معرفة إلا إذا حذف صدر صلتها، فمذهب سيبويه جواز البناء، ومذهب غيره المنع، وإذا قلنا بجواز البناء فهل من شرطه التصريح بما أضيف إليه لفظاً؟ فيه خلاف. الأشهر اشتراطه...^(٤).

وقال: أما مثل: سير عليه عتمةً وضحوةً، وسير عليه ليلٌ ونهارٌ. فإنْ أردت النكرة جاز الرفع باتفاق، وإنْ أردت بها وقتاً بعينه لم يجز فيها عند سيبويه إلا النصب. وأجاز الكوفيون الرفع في جميع ذلك...^(٥) ويبدو هنا أنه لا يرفض الرأيين وإنما لا يعارض على أحدهما كعادته إذا لم يقر رأياً من الآراء.

وقال: زعم ابن مالك أن سيبويه أومأ إلى عمل «إن» النافية عمل «ليس» بقوله في باب «عدة ما يكون عليه الكلم»: وتكون «إن» كـ«ما» في معنى «ليس»

(١) انظر: الكتاب ٤٣٣/١، والنكت الحسان: ص ٢٧/ب من الأصل.

(٢) انظر: النكت الحسان: ص ٢٩/أ من الأصل والكتاب ٤٣٣/١.

(٣) انظر: النكت الحسان: ص ٥٦/ب من الأصل.

(٤) انظر: الكتاب ٤٣٣/٤، والنكت، ص ٤/ب من الأصل.

(٥) انظر: النكت، ص ٦/أ من الأصل.

قال: فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون «إن» كـ«ما» في النفي، لأنَّ النفي من معاني الحروف فـ«ما» به أولى من «ليس» لأنَّ «ليس» فعل وهي حرف بخلاف العمل، فإنَّ «ليس» فيه هي أصل لـ«ما» ولـ«لا» «وإن» لأنها فعل وهُنَّ حروف، قال أبو حيyan: وليس على ما زعم ابن مالك لأن قول سيبويه في معنى «ليس» يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله. وتكون «إن» في معنى «ليس» أي للنفي مثلما تكون «ما» كذلك، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذف وهو حال من «ما» أي، وتكون «إن» كـ«ما» كائنة في معنى «ليس» لأنَّ «ما» مشتركة بين معانٍ كثيرة^(١).

ويتضح هنا أنَّ دفاعه عن سيبويه لا يستند إلى قاعدة مطردة وإنما هو من باب التأويل والتعليق التي لا يحتاج إليه المتعلم.

٣ - بينه وبين الأخفش الأوسط:

قال: أختلف في «الياء» من «تقويمين» فمذهب الأخفش أنها علامة للتنائيث كالثاء في «قامت»، ومذهب غيره أنها ضمير...» ومذهب الأخفش هذا مخالف لما عليه النحاة. فإنَّ هذه «الياء» تسمى بباء المخاطبة أو باء الفاعلة. وأبو حيyan لم يرد عليه، وكأنه كان راضياً عن هذا القول.

وقال: إنَّ «أَل» من الموصولات الحرافية. والدليل على ذلك أنها لو كانت اسمًا لكان لها محل من الإعراب... ومذهب الأخفش أنها ليست موصولة أصلًا، لا حرافية ولا إسمية بل هي حرف تعريف «كَل» الداخلة على رجل وفرس في قوله، الرجل والفرس...»^(٢) وكان مذهب الأخفش هنا له وجه من التأويل وإلا لما سكت عليه دون تعليق.

٤ - بينه وبين الكسائي:

قال: ولا ينبوب التمييز عن الفاعل، فلا يقال: وجع بطن زيد ولا سفة

(١) انظر: الكتاب، ٣٠٩/٢، والنكت، ص «١١/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «٥٠/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت الحسان، ص «٤/ب» من الأصل.

رأيُ عمرو، وأجازه الكسائي وهشام، وحکى الكسائي خذه مطبوبةً به نفسُ،
ومن الموجوَّع رأسه، والمسفة رأيه...»^(١).

وقال: وأجاز الكسائي نصب الصفة المشتقة إذا قدمت مفعولها عليها بعد
«إلا» نحو: ما زيد إلا عسلاً شارباً «ومذهب البصريين وجوب الرفع...»^(٢).

٥ - بينه وبين الفراء:

قال: وأنشدوا في النصب:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَایَتَاهَا
يريد «غايتها» وكون المثنى بالألف على كل حال لغة مشهورة نقلها أكابر
التحويين واللغويين كأبي الخطاب، وأبي زيد، وأبي عبد والفراء وغيرهم،
فإنكار المبرد هذه اللغة لا يلتفت إليه...»^(٣).

وقال: ومذهب الزجاجي إلهاق سائر أخوات «ليت» بليت في جواز
الإعمال والإلغاء ومذهب الفراء أنَّ كف «ليت ولعل» بـ «ما» لا يجوز...»^(٤).

وقال وهو يتكلم على إتباع الحركة في الجمع «أولاًمه ياء نحو: لحية ففي
جواز الإتباع خلاف عند البصريين. وقد منع الفراء « فعلات»، والسماع يرد
عليه، قالوا: نعمَة ونعمَات»^(٥).

٦ - بينه وبين البصريين والковفيين:

قال: واختار الأمثلة الخمسة: فعولٌ وفعآلٌ، ومفعآلٌ، وفعيلٌ، وفَعْلٌ.
وهو مذهب سيبويه وجاء السماع به بإعمالها نظماً ونثراً خلافاً للبصريين في منع
إعمال «فعيل» وللكوفيين في منع إعمال جميعها. وهو مقيس من كل فعلٍ اسم

(١) انظر: النكت الحسان، ص «٦/أ» من الأصل.

(٢) انظر: النكت الحسان، ص «١١/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت الحسان، ص «٣٦/أ» من الأصل.

(٤) انظر: النكت الحسان، ص «١٣/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت الحسان، ص «٣٧/أ» من الأصل.

فاعله على وزن فاعل» تقول: هذا ضروبٌ زيداً، وضرابٌ زيداً، ومضرابٌ زيداً، وضربيتٌ زيداً، وضربيتٌ زيداً...»

وقال: رأيت لابن الأنصاري أنَّ: أحسِنْ بزيـد «أحسـنْ» اسمـ. وأنـه يجوز تصغيرـه قياسـاً علىـ أحسـنـ» وعـندـ الـبـصـرـيـنـ أنهـ أمرـ بـعـنـىـ الـخـبـرـ، وـبـزيـدـ «فـاعـلـ»، وـمعـناـهـ: أـحسـنـ زـيـدـ. وـالـهـمـزـةـ فيـ أـحسـنـ» للـصـيـرـوـرـةـ كـأـبـقـلـتـ الـأـرـضـ، وـأـغـدـ البعـيرـ، أيـ صـارـ ذـاـ بـقـلـ وـصـارـ ذـاـ غـدـةـ، فـمـعـناـهـ: صـارـ حـسـنـ، وـالـدـلـلـيلـ عـلـىـ أـنـهـ ليسـ حـقـيـقـةـ الـأـمـرـ قـوـلـهـ: يـاـ هـنـدـ أـحسـنـ بـعـمـرـوـ، فـلـوـ كـانـ أـمـرـاًـ لـلـحـقـهـ ضـمـيرـ التـائـيـثـ وـالـثـيـنـيـةـ وـالـجـمـعـ، فـيـقـالـ: أـحسـنـيـ وـأـحسـنـاـ، وـأـحسـنـواـ، وـأـحسـنـ، وـلـاـ كـانـ فيـ مـعـنـىـ الـخـبـرـ جـازـ أـنـ يـرـفـعـ الـظـاهـرـ، «فـرـيـدـ» فـاعـلـ وـالـبـاءـ زـائـدـةـ لـازـمـةـ، وـذـهـبـ الـكـوـفـيـوـنـ وـابـنـ خـرـوـفـ إـلـىـ أـنـ أـمـرـ حـقـيـقـةـ وـالـهـمـزـةـ فـيـهـ لـلـنـقـلـ لـاـ لـلـصـيـرـوـرـةـ، وـبـزيـدـ «فـيـ مـوـضـعـ الـمـفـعـولـ، وـإـنـاـلـمـ يـلـحـقـهـ ضـمـيرـ التـائـيـثـ وـالـثـيـنـيـةـ وـالـجـمـعـ. لأنـهـ جـرـىـ مجـرـىـ المـثـلـ...»^(٢).

وقـالـ: وأـجـازـ الـكـوـفـيـوـنـ تـأـكـيدـ النـكـرـةـ المـحـدـودـةـ، لأنـ فيـ تـحـدـيـدـهاـ نـوعـاـ منـ الـاـخـتـصـاصـ، وـوـرـدـ السـمـاعـ بـذـلـكـ قـالـ الشـاعـرـ^(٣):

يا ليـتـنيـ كـنـتـ صـبـيـاـ مـرـضـعاـ تـحـمـلـنـيـ الـذـلـفـاءـ حـوـلـاـ أـكـتـعاـ

وقـالـ: زـعـمـ الـكـوـفـيـوـنـ أـنـ لـامـ التـوـكـيدـ تـدـخـلـ فـيـ خـبـرـ «لـكـنـ» أـيـضاـ، وـهـذاـ شـاذـ عـنـدـنـاـ نـحـوـ دـخـولـهـاـ عـلـىـ خـبـرـ «أـنـ» وـخـبـرـ كـانـ وـأـمـسـىـ «...»^(٤).

وـكـثـيرـ مـنـ الـأـمـثـلـةـ الـتـيـ يـذـكـرـهـاـ فـيـ هـذـاـ الشـرـحـ بـيـنـ الـبـصـرـيـنـ وـالـكـوـفـيـوـنـ يـمـيلـ فـيـهـاـ فـيـ أـغـلـبـ الـأـحـيـانـ إـلـىـ جـانـبـ أـهـلـ الـبـصـرـةـ وـإـنـ كـانـ حـجـجـ الـكـوـفـيـوـنـ أـكـثـرـ إـقـنـاعـاـ وـأـقـرـبـ إـلـىـ طـبـيـعـةـ الـلـغـةـ، لـكـنـهـ لـاـ يـخـفـيـ هـذـاـ مـلـلـ نـحـوـ مـذـهـبـ أـصـحـابـهـ

(١) انـظـرـ النـكـتـ، صـ «١٥/أـ» مـنـ الـأـصـلـ.

(٢) انـظـرـ: النـكـتـ الـحـسـانـ، صـ «٢٦/بـ» مـنـ الـأـصـلـ.

(٣) انـظـرـ: النـكـتـ الـحـسـانـ، صـ «٢١/بـ» مـنـ الـأـصـلـ.

(٤) انـظـرـ: النـكـتـ الـحـسـانـ، صـ «١٣/أـ» مـنـ الـأـصـلـ.

البصريين، وكأنَّ لسانه حاله يقول: محال أن يرجع عن مذهب البصرة من علق بذهنه.

٧ - بينه وبين أساتذته ومعاصريه:

قال: الأفعال الخمسة ترفع بنون وتحزم وتنصب بحذفها نحو، يقونان، ولم يقونا، ولن يقونا، هذا النوع جعل فيه النون علامه الرفع وحذفها علامه الجزم والنصب. ولا نعلم في هذا خلافاً، إلَّا ما ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور من أصحابنا أنَّ أبا زيد السهيلي كان يذهب إلى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة ترفع بحركات مقدرة في آخر الفعل قبل الواو والألف والياء. وأنَّ النون إنما تثبت لشبيه هذا الفعل بالاسم^(١)... ولم يبد رأيه هنا حباً بصاحبها وإلَّا لقال كعادته: وهذا شيء غريب.

وقال: وحكى لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله بن النحاس أنَّ إعراب جمع ذات «ذوات» إعراب «ذوات» بمعنى صواحب، فيقول: رأيت ذواتِ قُمنَ، ومررت بذواتِ قُمنَ، وهذا نقل غريب^(٢)...

وقال: قولنا: «مر بزيد»، لم يخالف أحد من أصحابنا في جواز نيابة المجرور إلَّا السهيلي، فإنه منع ذلك. وتبع في ذلك بعض الكوفيين، وقال: إذا جاءنا من لسان العرب مثل «مر بزيد» فالنائب هو المصدر، أي مر هو، أي المرور المفهوم من «مر»...^(٣).

وقال: حكى بعض التحويين واللغويين «فتى» بمعنى «سكن» وبمعنى أطفأ، وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي الحكم بن رختاط أنه ذكر في أرجوزته في النحو أنَّ «ظل» لا تكون إلَّا ناقصة وهو باطل بما حكاه بعض الثقات من أنها تأتي بمعنى «دام» وبمعنى «طال» نقول: ظلَ النهار، أي دام ظله^(٤)...

(١) انظر: النكت الحسان، ص ٢/ب من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص ٥/أ من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص ٦/أ من الأصل.

(٤) انظر: النكت، ص ١٠/أ من الأصل.

«القياس عند أبي حيأن»

مثل النحاة الذين سبقوه اعتمد على القياس اعتماداً كبيراً وجعله الملاذ الذي يفر إليه كلما تعارض شيء من القواعد النحوية الخاضعة لمثل هذا القياس، والمقياس عنده يشترط فيه ألا يكون شاداً ولا خارجاً عن سنن القياس، والمعروف أنه بصري التزعة، يذهب مذهب سيبويه في أغلب الأحكام، فهو يردد مثل عبارات «والراجح عند البصريين» و«لا يجوز ذلك عند البصريين» وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وكان يستحسن القياس إذا ورد به السماع، لأن ذلك يقويه ويجعله متماشياً مع القواعد التي وضعها النحاة. قال عند الكلام على تقديم معمول الفعل على «لن» الناسبة، حتى ابن فضال في كتاب «العوامل والهوازل» عن الأخفش الصغير منع تقديم منصوب منصوبها، وهو القياس لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على «لن» فكذلك لا يجوز تقديم معموله على «لن»...^(١).

ويلاحظ أنه أخذ بالقياس عند انعدام السماع فإن ورد السماع والقياس معاً رجح القياس قال في مصدر الفعل المتعدي : أما فعل المتعدي فالمختار أنه إن سمع له مصدر وقف مع ذلك المسموع . وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره «فعلاً» قياساً على الأكثر، وبعض النحويين أجاز «فعلاً» مع المسموع، وبعضهم لم يجز «فعلاً» وإنْ كان لم يسمع له مصدر، وهذا المذهبان طرفاً نقيض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع أو عدمه عند وجوده... .
ويعتمد على ما قالت العرب من كلام مقبول في القياس أو السماع ، ولا يقبل غيره ، قال : وأما «ليس» فمنع من تقديم خبرها عليها الكوفيون والمبرد، ورجحه المتأخرون ، وأجاز ذلك الجمهور، ونسبة بعضهم إلى سيبويه ، وما أظن العرب فاهت بمثل «قائماً لست» ولا «قائمين لسنا» ولا «خارجين لسنا...»^(٢)

(١) انظر: النكت، ص «٢٤/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «٤١/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «١٠٠/ب» من الأصل.

فهو مع تقديره للبصريين وسيبوه لا يقبل تقديم خبر «ليس» عليها، لأن العرب لم تتكلم بمثل هذا.

وكان يعد الكلام غير المقىس أو المسموع عن العرب لخناً، لذا نراه يلحن المتنبي، قال: فإنْ كان الاسم مَا جُمِعَ جمع تكسير لم يجمع بـألف وناء نحو، بوق، قالوا في جمعه: أبواق، ولا يقال: بوقات، ولذلك لحن المتنبي في قوله^(١):

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبوئ
وإذا تعارض السمع والقياس فيفضل الرجوع إلى السمع، قال:
وقالوا: دخل يدخل دخولاً، فجعلوا المصدر على وزن «فُعُول» ثم قالوا: نظر
ينظر نظراً، فجعلوا المصدر على وزن «فَعْل» فلا اختلافهما لا يمكن حلها على
القياس، وإنما المرجع فيه إلى السمع^(٢)... «ونادراً ما يرى القياس مثال
قوله» وذكر الصرفيون أن البدل في «أيّة» على اللزوم، يعنون، فلا يجوز غيره،
وليس ذلك عندي بـصحيح، بل يجوز التحقيق للهمزتين وتسهيل الثانية، وقد
قرئ بذلك في السبعة، فليس إذن البدل فيه على اللزوم وإنْ كان القياس
يقتضيه...^(٣).

«السمع»

عرف العلماء السمع بأنه ما صاح نقله من كلام العرب المؤتوق
بفضحاتهم، فشمل كلام الله والأحاديث النبوية وكلام العرب قبلبعثة الرسول
وفي زمانه وبعدة إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين...^(٤).

أما ابن الأنباري فقال: السمع من النقل، وعرف بأنه الكلام الفصيح
المnocول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة...^(٥).

(١) انظر: النكت، ص ٣٧/ب، من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص ٤١٠/أ، من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص ٤٦/ب، من الأصل.

(٤) انظر: الاقتراح للسيوطى، ص ١٤.

(٥) انظر: الإغراب في جدل الأعراب، ص ٨١.

قال أبو حيان: وفي ترخيم غير النداء. مذهب المبرد أنه لا يجوز فيه إلا لغة من لا ينتظر، والسماع يرد عليه نحو قول الشاعر^(١): إنَّ ابنَ حارثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرَؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا وَقَالَ: أَجَازَ الْكَوْفِيُونَ وَالْأَخْفَشَ أَعْمَالَ الْوَصْفِ غَيرَ مَعْتَمِدٍ عَلَى النَّفِيِّ، أَوْ الْاسْتِفْهَامُ فَالنَّفِيُّ مِثْلُ: مَا صَارَ بِزِيدًا عَنْدَنَا، وَالْاسْتِفْهَامُ: أَصَارَ بِزِيدًا عَنْدَنَا؟ قَالَ: وَهَذَا غَيرُ جَائزٍ عَنْدَنَا، لَأَنَّ السَّمَاعَ لَا يَؤْيِدُهُ...»^(٢).

وقال: قولنا: لا مسلمات لك. الصحيح جواز الفتح والكسر خلافاً لمن أوجب الفتح وخلافاً لمن أوجب الكسر، فكلامها مسموع عن العرب^(٣)... وهو لا يطلق العنان للتسامح بقواعد النحو، وإنما الذي يأتي عن العرب مخالفًا لهذه القواعد فلا بد أن يقتصر على السمع فقط، قال: وقد أجاز الكوفيون حذف الألف ما زاد على أربعة فيقولون: جهادان، والسماع إنما ورد بقلبه ياء نحو قول الشاعر^(٤).

شهرى ربیع وجمامدینه

والرجل لا يميل إلى التأويل الزائد عن حده وإنْ كان ملتزماً بالقياس والسماع على طريقة النحاة والمناطقة وجريأً وراء القول: إنما النحو قياس يتبع، قال: ولو فتحنا باب التأويل ودفع الأشياء بالاحتمالات البعيدة لتتأولنا البيت الذي فيه نكرة «يسير إلى اسم لا» العاملة عمل «ليس» وخبرها. ألا ترى أنه يجوز نصب «باقياً» في قول الشاعر:

تَعَزُّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًّا وَلَا وَزَرٌ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا لـ«كَانَ» مَقْدَرَةً، وَكَذَلِكَ «وَاقِيًّا» وَيَكُونُ شَيْءٌ وَوَزَرٌ
مُبْدَأِينَ وَيَحْتَمِلُ الْبَيْتَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ...»^(٥).

(١) انظر: النكت، ص «٦٢/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «١٤/ب» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «١٨/ب» من الأصل.

(٤) انظر: النكت، ص «٣٥/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت، ص «١١/ب» من الأصل.

«النقل عن شيوخه»

على الرغم من اختصار هذا الكتاب كما يقول صاحبه في المقدمة فإن فيه أكثر من علم من علوم العربية مثل النحو، والصرف والأصوات اللغوية والقراءات واللغة والأدب، وقد اعتمد في هذه الموضوعات على مصادر سبقته، والشيخ نفسه لا يخفى هذا، بل يشير إلى كل من هذه العلوم ومن سمعه، وكان يعتمد كثيراً على آراء النحاة المشهورين من المتقدمين أمثال الخليل ويونس، وعيسى بن عمر وسيبوه والأخفش، والكسائي والفراء. وقد أشرنا إلى ذلك آنفأ. ثم يشير إلى أساتذته الذين تلقى عليهم العلم وأخذ عنهم العربية. أو يشير إلى شيوخهم بالنقل غير المباشر، قال: وقد ذكر ابن أبي أصبع في مسائل الخلاف أنَّ النحاة اختلفوا في قوله: مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع...^(١) وقال: «وعاد» تعلم عمل «كان» نحو ما أنشدنا أبو جعفر بن الزبير وهو الذي أخذنا عنه علم العربية: تعد فيكم جزر الجزر رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات^(٢)

وقال: ومثال قوله: قال أبو جعفر بن الباذش: قال لي أبي: زعم الفراء أنَّ التون عند الباء مخفاة، كما يخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله: أنه سمي البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القراء، وتبعهم قوم من المتأخرین خلطوا بين مذهب سيبوه وعبارة الفراء من القلب والإخفاء فغلطوا...^(٣).

وهنا يبدي رأيه إلى جانب الصواب ولا يهمه صاحب المرجع الذي ينقل عنه، فهو ينشد الحقيقة وحدها ولا يهمه إلا الشيء الصحيح.

وقال: وقع للجزولي وغيره أن التأنيث اللازم يمنع تارة مع العلمية وتارة

(١) انظر: النكت، ص «٣٦/أ» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «٩/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «٤٦/أ» من الأصل.

مع الصفة وأن الجمع المتناهي يمنع مع العلمية، وليس بشيء لوجود المع دونها...»^(١).

وهو لا يكتفي بالنقل المجرد، بل يشير إلى مواطن الخطأ – كما ذكرنا – مهما كان صاحبه، قال «وقع لابن معط وهم في «الدرة» وهو أن تقدم خبر «ما دام» على اسمها لا يجوز وقد رد عليه ابن الخباز واستدل بقول الشاعر:

فَمَا أَنْتُمْ مِنْهُمْ وَلَكُنُّكُمْ لَهُمْ عَبِيدُ الْعَصَمَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ

قال أبو حيان: وليس استدلاله بشيء لأن «دام» هنا ليست الناقصة، وإنما هي تامة، والزيت متعلق «بعاصراً» نفسه لا أنه خبر «ما دام»، «...»^(٢).

والنقل عن الثقات هو الذي يعتمد المصنف ولا يقبل غيره، قال: وقد سمع في المدح «يا مكرمان» وزعم بعضهم أنه تصحيف «مكذبان» وليس كما زعم، بل نقل «مكرمان» الثقات الأثبات...»^(٣).

وقليلاً ما يميل إلى المنطق في هذا الكتاب فمثال ذلك قوله وهو يتكلم عن «لو» قد تنتفي الإنسانية وتوجد الحيوانية كوجودها في غير الإنسان من فرس وأسد وغيرهما فانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام...»^(٤).

وتجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة هنا تخص أسلوب الكتاب، فعل الرغم من فصاحته صاحبه وتمكنه في العربية فإن في هذا المصنف حشوًّا لا داعي له وربما كان هذا قد أملأ إملاء من أبي حيان فلا يؤخذ عليه، مثال ذلك قوله: وهمة، أي، وتقلب همة «إنْ كان»، أي، الساكن «ألف جمع متناه...»^(٥).

(١) انظر: النكت، ص «٢٨/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «١٢/ب» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «١٧/أ» من الأصل.

(٤) انظر: النكت، ص «٦١/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت، ص «٥٢/ب» من الأصل.

ومثال قوله: أَوْ بَيْنَ مُتَحْرِكِينَ، أَيْ أَوْ حَشْوًا بَيْنَ مُتَحْرِكِينَ وَقَبْلَهَا، أَيْ وَقْبَلَ الْوَاءِ وَفَتْحِهِ «فَالْفَاءُ» أَيْ فَنْقَلْبُ الْفَاءِ...»^(١).

وقوله: وَغَيْرُهُمْ، أَيْ غَيْرُ الْحَجَازِيِّينَ يَحْقِقُ، أَيْ الْهَمْزَةُ فَلَا يَحْذِفُهَا إِلَّا بِجَعْلِهَا بَيْنَ...»^(٢). وهذا كثير جدًا لا يخفى على القارئ لهذا الكتاب.

وأخيرًا لا بد من الإشارة إلى شواهد الكتاب، فهي لا تتعدي الشواهد التي احتفظت بها كتب النحو السابقة له كالاعتماد على القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب الفصحاء والشعراء، وربما يلاحظ على شواهده في بعض الأحيان الغرابة وعدم معرفة قائلها أو من النادر. كما أنه مثل لشعراء مولددين في نظر أهل اللغة والنحو مثل المتنبي وأبي تمام، أما ما عدا ذلك فهي الشواهد التي حفظها المتخصصون خلفًا عن سلف وهي أخيرًا لا تخليو من مادة لغوية غزيرة فيما نقله إلينا من المفردات والعبارات عن أكابر أهل اللغة والنحو. فهي ثروة باقية مع الزمن ما دامت العربية باقية هي الأخرى ولغة القرآن مشرقة زاهية.

(١) انظر: النكت، ص ٥٣/أ من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص ٣٣/ب من الأصل.

النَّكِيرُ الْمُتَلِّفُ

في شَرْحِ غَايَةِ الإِحْسَانِ

لِشَيْخِ السَّعِيدِ

أَبِي حِيَّانَ النَّحْوِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْقَرْنَاطِيِّ

المُتَوفِّيَ سَنَةُ ٧٤٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا

قال الإمام^(١) العالم المجتهد^(٢) الأوحد الشیخ النحوی^(٣) أثیر الدین أبو حیان محمد بن یوسف بن علی بن حیان الاندلسی «نفع الله^(٤)» به. هذه النکت. أملیتها على مقدمتی المسماة «بغاية الإحسان في علم اللسان» فتحت فيها مُقفلها وأوضحت مشکلها، وأکثرها إنما هو إبداء حکمٍ في صورة المثال، وربما ألمتُ بزيادة حکم أو ذكر خلاف أو استدلال. ولم أقصد إرخاء العنان في هذا المضمار، بل آثرت الإیجاز على الإکثار، وسمیتها «النکت الحسان في شرح غایة الإحسان» وهي وإن كان جرمها ضئلاً وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربي قليلاً فربما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلا منها، وفرائد لا تؤثر إلا عنها والله أسأل أن يجعل ذلك مرقة إلى فهم كتابه ومنجا من عذابه. وموجباً لجزيل ثوابه به وكرمه.

«تعريف النحو»

قوله: (النحو، علم بأحكام الكلم^(٥) العربية إفراداً وتركيباً)، علم:

(١) في «ب» قال شیخنا.

(٢) في «ب» الحافظ.

(٣) في «ب» المنطبق قبل «النحوی».

(٤) في «ب» أیده الله.

(٥) في «ب» حال بدلاً من «أحكام».

جنس يشمل سائر العلوم وأحكام الكلم^(١)، هو ما يتعور الكلمة ويتداول [عليها فجوباً وامتناعاً وجوازاً]^(٢) وهو فصل يخرج سائر العلوم غير النحو كعلم مدلول الكلم^(٣)، وهو علم اللغة، وكعلم البيان، والערבية فصل يخرج ما يصلح الكلم في غير اللسان العربي كاللاظن الذي وضع لصلاح لسان العبرية وغيره. ولما كان الكلم في الكلمة ينقسم إلى قسمين: نظر فيها حالة الإفراد كمعرفة التصغير والتكسير والثنية والجمع والإدغام والقلب والإبدال والزيادة وغير ذلك، ونظر فيها حالة التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك. ندع ذلك إلى الإفراد والتركيب، وذلك تتميم الحد لا أنه من فصوله.

«تعريف الكلمة»

قوله: (الكلمة قول)، القول، يشمل الكلمة والكلم والكلام. قوله: (أو منوي معه)، أي مع القول وذلك لأنَّ من الكلمة ما لا يكون قوله، لأنَّ القول من شرطه اللفظ نحو قولك: أضربْ، فأضربُ مركب من الفعل الذي هو أضرب، ومن الإسم الذي هو فاعل مستكِن في الفعل، وليس بلفظ ولا قول، ولكنه^(٤) منوي مع القول، ولذلك يبرز في الثنوية والجمع نحو: أضرباً. وأضربوا أضربن.

قوله: (موضوع لمعنى مفرد)، تحرز به من الكلمة والكلام، لأنَّ كلاً منها لم يوضع لمعنى مفرد.

«أقسام الكلمة»

قوله: (وهي إسم و فعل وحرف)، ذكروا على حصرها في الثلاثة دلائل:

(١) في «ب» الكلمة بدل من «الكلم».

(٢) في «ب» الكلمة.

(٣) في «ب» وتحوَّل إليه بدلًاً ما بين المعقوفين.

(٤) في الأصل «لا منوي والتصحيح من «ب».

(٥) في الأصل «لا يدل على معنى مفرد».

أحدها^(١) أن الكلمة إما أن لا تستقل بالمفهومية وهو الحرف أو تستقل دالة ببنيتها على الزمان وهو الفعل أولاً وهو الاسم.

قوله: (يعرف الاسم بالإسناد^(٢) لمدلوله^(٣)، تحرز من الإسناد^(٤) اللغظي ، فإنَّ يوجد في الإسم والفعل والحرف، المستعمل والمهمل نحو: «زيد» ثلاثي ، و «ضرب» ثلاثي ، و «إلى» ثلاثي و «ديز» مقلوب زيد [وإسناد أعم من الإخبار إذ يصدق على نحو: اضرب ، ولا يصدق عليه الإخبار]^(٥) .

قوله: (أو مرادفه)، يشمل مثل: سبحان ، فإنَّ [لا يستند لمدلوله]^(٦) بل لفظه ، بل بمرادفه^(٧) وهو [قولك]^(٨) تزييه الله واجب ، ولا تقول: سبحان الله واجب .

قوله: (وال فعل بالتضمن للزمان) ، أي ويعرف الفعل بالتضمن ، وذلك أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بالطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وإن اختلت جهتا التضمن ، لأنَّ دلالته على الحدث بما فيه من حروفه ، دلالته على الزمان ببنيتها / وهيتها ، وليس دلالته على الزمان كدلالة إسم الفاعل والمصدر ، لأنَّها إنما يدلان بالالتزام لا لأنَّ لفظهما يُبني لذلك .

قوله: (والحرف بعده عنها) ، أي عن الإسناد^(٩) المذكور والتضمن .

قوله: (الكلام: قول) ، جنس يشمل الكلمة . والكلام (دال على نسبة تحرز من الكلمة (إسنادية) ، تحرز من النسبة التقيدية كنسبة المضاف والمضاف

(١) في «ب» أسدتها.

(٢) في «ب» بالإخبار.

(٣) في «ب» عن مدلوله.

(٤) في «ب» الإخبار.

(٥) ما بين المعقوقين ساقط من «ب».

(٦) في «ب» لا يخبر عن مدلوله.

(٧) في «ب» عن مرادفه.

(٨) في «ب» «فذلك» ساقط من «ب».

(٩) في «ب» الإخبار.

إليه، نحو: **غلام زيد قائم**، ونسبة النعت والمنعوت نحو: **زيد الفاضل قائم** وغيرهما.

قوله: (وأقسامه: طلب وخبر وإنشاء)، قسم النحوين الكلام إلى عدة^(١) أقسام: اختار منها هذا. ودليل حصرها في ثلاثة أن النسبة الإسنادية إما أن يتحد قيامها بالذهن، و zaman إفادتها أولاً، إن اتحد فهو الإنساء. وإن لم يتحد فاما أن يكون على جهة الإقتضاء أولاً، إن كانت فهي الطلب سواء أكان اقتضاء وجود أم اقتضاء عدم، وإن لا فهي الخبر.

قوله: (والأحكام الإفرادية، موضوعها علم التصريف)، كان الوجه أن تقدم، لأن معرفة المفرد تقدم على معرفة المركب، وإنما آخر ذلك لصعوبته واعتراضه.

قوله: (والتركيبية، هي المحتاج إليه لإصلاح اللسان)، لأن التركيبة يدرك بها ما يرفع وينصب، ويجزم، وغير ذلك من التراكيب، وذلك كافٍ في التكلم بلسان العرب.

«الإعراب وعلاماته وألقابه»

قوله: (الإعراب، تغيير الآخر)، جعل الإعراب تغييراً، وذلك يدل على أنه اختار أن الإعراب معنوي، وبعضهم ذهب إلى أن الإعراب لفظي، وأن الضمة في نحو: «قام زيد» هي نفس الإعراب، والمحتر أثنا علامة للإعراب لا نفسه. وتحرز بالأخر من تغيير الأول والوسط كتغيير الكلمة في التصغير والتكسير فإن ذلك ليس باعراب.

قوله: (أو ما كالآخر)، ليدخل في المعرب الأمثلة الخمسة نحو: يفعلان، فإنها مرفوعة بالتون ومنصوبة ومجزومة بحذفها، وهذا التغيير الذي لحق ليس في آخر «يفعل» لأن آخر «يفعل» هو اللام والألف كلمة أخرى، والإعراب جاء بعد هذه الكلمة، فنزل هذا منزلة الآخر وإن لم يكن آخرأ.

(١) في «ب» أقسام عدة.

قوله: (والقابه، رفع ونصب في إسم و فعل)، نحو: زيدٌ يقوُمُ. وإن زيداً لن يقوُم (وجر في إسم) نحو: «بزيده» وجذم في فعلٍ نحو: «لم يقم».

قوله^(١): (المعرب: الاسم المتمكن)، يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البناء نحو: زيد و جعفر.

قوله: (المضارع)، المضارعة المشابهة، فلان يضارع الأسد أي يشابهه.

قوله: (غير المباشر بنون توكيد)، ليخرج [ما باشرته النون التي للتوكيد نحو: بل يَقُومُنَّ وَتَدْخُلُ] ^(٢) الأمثلة الخمسة، لأنَّ الأصح من المذاهب فيها أنها إذا لحقتها نون التوكيد كانت معربة كحالها قبل أن تلحقها فهي لم تباشر الفعل، لأنها فصلت بينها الألف والواو، والياء، والدليل على إعرابها أنهم إذا وقفوا على ما فيه النون الخفيفة من ذلك حذفوا النون، وردوا نون الرفع [التي حذفت]^(٣) لالتقاء الساكين تمثيل ذلك «والله ليَقُومُنَّ» أصله: ليَقُومُونَ ثم أدخلت نون التوكيد فقلت: ليَقُومُونَ، فحذفت نون الرفع لاجتماع المثلين فصار ليَقُومُونَ، اجتمع ساكنان على غير شرطهما، حذفت الواو لاجتماعهما فصار ليَقُومُنَّ، فإذا وقفت عليه حذفت نون التوكيد تشبيهاً لها بالتنوين في مثل: «قامَ زِيدٌ» في الوقف فرجعت نون الرفع لزوال موجب حذفها، ورجعت الواو لزوال موجب الحذف، لأنه لا يستنكرو جمع الساكين في الوقف، فصار ليَقُومُونَ.

قوله: (أو أناث) نحو: يَقْمَنُ، فإنه مبني وليس بمعرب، وإنما بني حملًا على «فَعْلَنَ» لاشتراكه معه في لحاق هذه النون. وكان [ابن درستويه وتبعه]^(٤)

(١) قوله: سقط من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب».

(٣) في الساختين هكذا «الذي كان الحذف».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

وابن درستويه هو عبدالله بن جعفر بن المربزيان أبو محمد النحوي له تصانيف كثيرة في غاية الجودة والاتقان. ولد ٢٥٨هـ ومات ٣٤٧هـ، انظر تاريخ بغداد ٤٢٨/٩، والفهرست: ٦٣.

السهيلي^(١) يذهب إلى أنه معرب، لأنَّ الموجب لِإعرابه فيها ذكره من الإبهام والإختصاص، ودخول اللام باقٍ. وإنَّ الإعراب فيه مقدر.

قوله: (إِلَّا مَا جَعَ بِالْأَلْفِ وَتَاءً مُزِيدَتِينَ)، إنما عدل عن قوله: جمع المؤنث السالم، لأنَّ ليس بحاصرٍ لما نصب بالكسرة. ألا ترى أنَّ حماماتٍ، وذئبٌ نيراتٍ وجباراً راسياتٍ ما نصب بالكسرة وليس بجمع مؤنث سالم. وشخص الألف والتاء لكونهما مزيدتين، لأنَّ التاء إنَّ كانت أصلية كتاءً أمواتٍ أو الألف منقلبة كألف قضاةٍ فنصبُ هذين النوعين بالفتحة بخلاف هنادات.

قوله: (فَنَصِيبَ بِكَسْرَةِ) هذا خلافٌ لمن زعم أنَّ ما جمع بالألف والتاء المزيدتين مبنيٌ حالة النصب، معربٌ حالة الرفع والجر. وهو مذهب الأخفش والزجاج. وخلافاً لمن أجاز نصيبي بفتحة أيضاً. فيقول: رأيتُ الهنداتَ، وهم الكوفيون.

قوله: (أَوْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ فَجَرَهُ بِفَتْحَةِ) غير المنصرف سيأتي حكمه، وهذا أيضاً خلافٌ لمن ذهب إلى أنه مبنيٌ في حالة الجر.

قوله: (أَوْ كَانَ أَخَاً وَأَبَا، وَحْمَا، وَهَنَا)... فَأَمَّا أَخُّ، وَأَبُ، وَحَمُّ فَنقل فيها القصر والنقص والإعراب بالحرروف، ونقل في أخٍ وأبٍ أيضاً التشديد. وفي حَمٍ جعله كدلوٍ وكخبٍ وأما هَنْ فالنقص والإعراب بالحرروف.

قوله: (وَ «ذَا» مضافاً لاسم جنس)، نحو: ذي مال، ولا يقال: ذو زيدٍ بخلاف صاحب فإنه يضاف إلى إسم الجنس وغيره، فيقال: صاحب علم وصاحب زيد.

قوله: «ظاهر» فلا يضاف إلى ضمير اسم الجنس، لا يقال: المال أعنيني ذوه» هذا المشهور في كتب أصحابنا، ونقل ابن إاصبغ^(٢) إنَّ الكسائي منع

(١) هو أبو عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى النحوى اللغوى، فاضل كبير القدر في علم العربية كان حياً حتى سنة ٥٦٩هـ، انظر نفح الطيب ٤/٣٧٠، وابن خلkan ١/٢٨، ومعجم الأدباء ٥/١٨٨.

(٢) محمد بن عبد الله النحوى المصرى، كان من أهل العلم بالعربية، مات سنة ٤٠٣هـ، انظر طبقات النحوين: ٣٣٠.

وتابعه أبو جعفر النحاس^(١) والزبيدي^(٢)، وأجاز ذلك غير هؤلاء، وعلى ذلك قول أبي تمام:

غدوت بهم أَمْدَ ذُوِي ظِلَّاً وَأَكْثَرَ مِنْ وَرَائِي مَاءَ وَادَّ^(٣)
قوله: (فَيَرْفَعُ بِوَادٍ، وَيَنْصُبُ بِالْفَ، وَيَجْرِي بِيَاءَ)، لَا يَرِيدُ أَنَّ الْوَادِ
وَالْأَلْفَ وَالْيَاءُ هُنَّ عَلَامَاتُ الْإِعْرَابِ. وَلَا إِعْرَابٌ نَفْسَهُ، بَلْ بِوَادٍ، وَبِالْفَ،
وَبِيَاءَ. الْبَاءُ فِيهَا لِلْحَالِ، أَيْ فَتْرَفَعُ مُلْتَبِسُهُ بِالْوَادِ، وَتَنْصُبُ مُلْتَبِسُهُ بِالْأَلْفِ،
وَتَجْرِي مُلْتَبِسُهُ بِالْيَاءِ. أَيْ فِي حَالِ التَّبَاسِهَا بِذَلِكِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لَأَنَّ الْأَصْحَاحَ مِنْ
الْمَذَاهِبِ الْمُنْقَلَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ أَنَّهَا مَعْرِبَةٌ بِحُرْكَاتٍ مَقْدَرَةٍ فِي الْحُرُوفِ. وَأَنَّهَا
اتَّبَاعٌ فِيهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِلآخِرِ. رُفِعاً، وَجَرَأْ لَا نَصِيباً. إِذَا قَلْتَ: قَامَ أَخُوكَ.
فَأَصْلُهُ «أَخُوكَ» ثُمَّ اتَّبَعْنَا حَرْكَةَ الْخَاءِ لِلْوَادِ فَقُلْنَا «بِأَخُوكَ» فَاسْتَقْلَلَنَا الضَّمْمَةُ فِي
الْوَادِ، كَمَا اسْتَقْلَلَنَا هَا فِي «يَغْزُو» فَحَذَفْنَا هَا. إِذَا قَلْتَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ (فَأَصْلُهُ
«بِأَخُوكَ») فَاتَّبَعْنَا حَرْكَةَ الْخَاءِ لِلْوَادِ، فَقُلْنَا «بِأَخُوكَ» فَوَقَعَتِ الْوَادِ بَعْدَ كُسْرَةِ
فَقُلْبَنَا هَا يَاءً فَصَارَ بِأَخِيكَ، كَالْغَازِي وَاسْتَقْلَلَنَا الْكُسْرَةُ فِي الْيَاءِ فَحَذَفْنَا هَا فَصَارَ
بِأَخِيكَ إِذَا قَلْتَ: ضَرَبْتُ أَخَاكَ (فَأَصْلُهُ «أَخُوكَ») تَحْرَكَتِ الْوَادِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا
فَقُلْبَتِ الْأَفَّا، وَلَا اتَّبَاعٌ هَا هُنَّا، وَنَظِيرُ هَذَا الْاتَّبَاعِ، الْاتَّبَاعُ فِي هَذَا ابْنُمُ،
وَامْرُؤُ، وَرَأَيْتُ ابْنَمَا وَامْرَأً / وَمَرَرْتُ بَيْنِمِ وَامْرِيَءٍ، [عَلَى أَشْهَرِ الْلُّغَتَيْنِ]^(٤) [٢/ب]

فَاتَّبَعْنَا حَرْكَةَ النُّونِ لِحَرْكَةِ الْمِيمِ، وَحَرْكَةَ الرَّاءِ لِحَرْكَةِ الْهَمْزَةِ [وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ فَتْحُ
الرَّاءِ وَالنُّونِ مَطْلَقاً]^(٥).

(١) أحمد بن محمد إسماعيل النحاس النحوي، صاحب كتاب إعراب القرآن مات «٣٣٨» هـ، انظر طبقات الزبيدي: ١٤٩.

(٢) محمد بن الحسن النحوي الأندلسي. من أئمة اللغة، صاحب أخبار النحوين. مات سنة «٣٨٠» هـ، انظر: نفح الطيب ٥١٤/١، ابن خلkan ٢٤/٥، معجم الأدباء ١٧٩/١٨.

(٣) انظر شرح الديوان: ٣٨١ وروايته:
غدوت بهم أَجْلَ ذُوِي قَدْرًا... وفي الديوان: أَجْلَ النَّاسِ قَدْرًا.
وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

قوله: [ما دامت مفردة]، تحرز من أن تكون مثنية أو مجموعة فإنها يصير إعرابها بغير هذه الحروف^(١).

قوله: (مكيرة)، تحرز من أن تكون مصغرة فإنه تظهر فيها الحركات.

قوله: (مضافة لغير الياء) ، لأنها إذا أضيفت للإياء لا يكون إعرابها [وهي ملتبسة]^(٢) بهذه الحروف . وقد تقدم أن «ذا» في إضافتها إلى المضمر خلاف .

قوله: (أو مثنى فيرفع) [أي ملتبساً]^(٣) (بالألف) ، الصحيح أنَّ المثنى معرب خلافاً للزجاج^(٤) ، إذ ذهب إلى أنه مبني ، والمحترر أنَّ إعرابه^(٥) بحركاتٍ مقدرة في الألف والإياء . وإنَّ الألف والإياء حرفاً إعراب كالدال من «زيد» هذا مذهب سيبويه^(٦) . (وهكذا جمع السلامة في المذكرة) .

قوله: (ويجران وينصبان) ، إنما قدم الجر ، لأنه الأصل في الإياء ، والنصب محول عليه .

قوله: (وما في حكمهما) ، الذي في حكم المثنى إثناان ، فليس بمعنىحقيقة ، والذي في حكم الجمع المذكر عشرون والعقود بعدها إلى تسعين ، ومئون ، وعلمون ، وعليون ، وستون وبابه وأولو . وقد ألحق بعض التحويين بالمعنى كلا وكلتا مع المضمر .

قوله: (أو مضارعاً اتصل به ألف اثنين أو واو جمع) ، هذا أعم من أن يكونا علامتين أو ضميرين فإذا قلت: يقونان الزيدان ، فالألف علامة ثنائية ، وإذا قلت: يقونون الزيدون فالواو علامة جمع ، وإذا قلت: الزيدون يقونون ، أو الزيدان يقونان» فالواو والألف ضميران . ولغة بني الحارث أنَّ الألف والواو

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٥.

(٥) في «ب» إعرابها .

(٦) انظر الكتاب ٤/١.

والنون علامة فيلحقونها الأفعال إذا تقدمت على الأسماء، ويقولون في جمع المؤنث، يُقْمَنَ الهندَاتُ، وعامة العرب لا تلحق الفعل هذه العلامات إذا تقدم على الأسماء.

قوله: (فيرفع بنون ويحذم وينصب بحذفها) نحو: **يقومان**، ولم يقُوما، ولن يقُوما، هذا النوع جعل فيه النون علامة الرفع، وحذفها علامة الجزم والنصب، ولا نعلم في هذا خلافاً إلا ما ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور^(١) من أصحابنا أنَّ أبا زيد السهيلي كان يذهب إلى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة ترفع بحركات مقدرة في آخر الفعل قبل الواو والألف والياء، وأنَّ النون إنما ثبتت لشبيه هذا الفعل بالإِسْم. وأنَّ «**يقومان**» مشبه «**لقائِمَان**» ويقُومون مشبه «**لقائِمُون**» وتقويمين مشبه «**لقائِمِين**» وأنَّه أَعْرَبَ المضارع لشبيه بالإِسْم، وأنَّه رفع لوقوعه موقعه «**فيقُوم**» مشبه «**لقائِم**» فزادوا أنَّ يعرِفوا حقيقة الشبيه، فزادوا هذه النون كما زادوها في المثنى والمجموع لشبيه به في أنَّ آخره اتصل به حرف علة كما اتصل بالإِسْم، قيل له: فوجود هذه النون حالة لم يدخل عليه ناصب ولا جازم وحذفها معها دليل على ما ادعاه النحويون من أنه حذف لأجل الجازم والناصب قال: إنما حذفت النون، لأنَّه لما دخل الجازم أو الناصب زال وقوعه موقع الإِسْم فلما زال هذا زالت النون التي دخلت على ذلك.

قوله: (وغيره)، أي وغیر ما رفع بالنون وجذم ونصب بحذفها (ما آخره واو أو ياء أو ألف) نحو: **يغزو / ويرمي، ويخشى**.

[١/٣]

قوله: (فيحذف عند الجازم لا به)، وذلك أنَّ الذي يحذف للجذم إنما هو ما كان علامة للرفع نحو: **يضرُّ**، فالضمة هي التي يحذفها الجازم، وكذلك النون في الأمثلة الخمسة وأما في هذه الأفعال، فالألف والياء والواو، إنما هي لام الكلمة، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فيها، فلما دخل الجازم حذفت تلك الضمة المقدرة فالتبس المجزوم بالملفوع، فحذفت هذه الحروف لأجل الالتباس، فصار الحذف عنده لا به.

(١) أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي النحوي. صنف الجزوالية، مات سنة ٧٠٢ هـ، انظر: بغية الوعاة ٢٣١ / ١.

«الإعراب المقدر ومواضعه»

قوله: (وتقدير الحركات في مقصور)، المقصور الإسم^(١) الذي حرف إعرابه ألف لازمة مثل^(٢): موسى، فنقول: قام موسى، ورأيتُ موسى، ومررت بموسى.

قوله: (في مدغم) نحو: هذا الرجل لاعباً، ورأيتُ الرجل لاعباً، ومررت بالرجل لاعباً^(٣).

قوله: (وفي مضارف إلى الياء غير مثنى ولا جموع على حده)، تحرز من مثل «قام غلامي ورأيتُ غلامي»، ومررت بغلامي، والمجموع على حد المثنى هو جمع المذكر السالم نحو: قام مسلمي، ورأيتُ مسلمي، ومررت بمسلمي. ومثل هذا وإن كانت الحركات مقدرة فيها على المختار عندنا، فليس التقدير بخصوص الإضافة بخلاف: قام غلامي وفي مثل هذا أربعة مذاهب: البناء، والإعراب مقدراً مطلقاً، والإعراب مقدراً رفعاً ونصباً وملفوظاً به جراً، والرابع أنه ليس بمعرب ولا مبني.

قوله: (والضمة في محكي «بمن»)، نحو: مَنْ زَيَّدَ لِمَنْ قَالَ: قَامَ زَيْدُ، وَمَنْ زَيَّدَا، لِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ زَيْدَاً، وَمَنْ زَيْدٌ. لِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَمَنْ، مُبتدأ، وزيد: خبره، وتقدير الحركات في الدال، ولا يمكن أن تظهر لاشتغالها بحركة الحكاية، وفي مثل: مَنْ زَيْدٌ [إِذَا كَانَ حَكَايَةً]^(٤) لِمَنْ قَالَ: قَامَ زَيْدُ خلاف، منهم من ذهب إلى أن حركة الدال هذه هي حركة الإعراب، ومنهم من زعم أنها حركة الحكاية وهو الأقرب.

قوله: (وفي آخره ألف)، نحو: يخشي زيد (وقام موسى) (أو واو) نحو: يغزو، (أو ياء) نحو: يرمي وقام القاضي.

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب» نحو بدلاً من «مثل».

(٣) يزيد: هذا الرجل لاعباً، ورأيت الرجل لاعباً، ومررت بالرجل لاعباً.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

قوله: (الفتحة في نحو: يخشى زيد).

قوله: (وفيما أعراب إعراب متضادين) يعني إعراب^(١) المضاف والمضاف إليه، لأنَّ مثل: معد يكرب فيه ثلاثة مذاهب للعرب: البناء، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإعرابه إعراب المضاف والمضاف إليه.

قوله: (آخر أو لها ياء)، تحرز من مثل رأيت رامي زيد» فإن الفتحة تظهر فيه.

قوله: (من مركب)، تحرز من مثل: دخلت بعلبك.

قوله: (والكسرة في المنقوص) نحو: مررت بالقاضي، وبجوارِ. ومثل هذا الجمع نحو: جوارِ وغواشِ لا خلاف فيه^(٢) أنه يجري رفعاً ونصباً مجرى قاضٍ وغازٍ. فتقول: قام جوارِ، ورأيت جواري، كما تقول: قام قاضٌ، ورأيت قاضياً، إلا أنه لا ينون نصباً وأما في الجر فالشهر أنه يجري مجراه أيضاً، فتقول: مررت بجوارِ وغواشِ، كما تقول مررت بقاضٍ وغازٍ، وقد أجاز بعضهم: مررت بجواري قبلُ، وهذا منقدح في القياس لأنَّ لما كان جمعاً متناهياً كان غير منصرف، فجر بالفتحة، فكما استخفاوا الفتحة في مثل: ضربت جواري، كذلك استخفاوها في «مررت بجواري» وقد جاء ذلك عن العرب قال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^(٣)

قوله: (وربما حذفت علامة الإعراب وصلاً وثبتت وقفًا) نحو: لتقونَ يا زيدُ، وحذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع المثلين، فإذا وقفنا / حذفنا النون فرجعت نون الرفع.

(١) ساقط من «ب».

(٢) ساقط من «ب».

(٣) من شواهد سيويه ٥٨/٢ على إجراء «موالي» على الأصل ضرورة والقياس «موالٍ» لأنَّه منقوص. وانظر المقتصب ١٤٣/١، والشعر والشعراء ٨٩/١، وطبقات الشعراء: ٨، والמושح: ١٥٠ والضرائر لابن عصفور: ٤٢.

«باب النكارة والمعرفة»

قوله: في باب النكارة والمعرفة. (وهو ما وضع شائعاً) سواء أكان مدلوله معدوماً أم موجوداً، متحدداً أو مكثراً نحو: شريك للإله. وشمس، وقمر، ورجل.

قوله: (وهي مضمر وعلم بهم. ومعرف بأل، ومضاف)، المشهور أنَّ المعرف خمسة: وإن رتب الأربع المقدمة في التعريف كسردها. وقد زاد بعضهم سادساً وهو الموصول، وسيأتي عند ذكره، وزاد بعضهم سابعاً وهو المنادي. وثامناً، وهو مَنْ وما» الإستفهاميات. وقيل: في كل واحد من المعرف الأربع المقدمة إنَّه أَعْرَفُ من باقيها، فاما المضاف إلى معرفة فلا يمكن أنْ يقال فيه ذلك لأنَّه لا يكتسي التعريف إلا من المضاف إليه.

قوله: (المضمر مرفوع ومنصوب)، هذا التقسيم بالنسبة إلى موضعه، وإلا فالمضمر مبني، ولا يقال فيه ذلك حقيقة.

قوله: (وكلاهما متصل ومنفصل)، المتصل من المرفوع نحو: ضربتُ، ضربتنا، ضربت، ضربتِ، ضربتم، ضربتنَّ، ضربَ، ضربت، ضرباً، ضربتا، ضربوا ضربِنَّ، واختلف في الياء من « القومين » فمذهب الأخفش أنها عالمة للتأنيث كالثناء في « قامت » ومذهب غيره أنها ضمير، ومن المنصوب نحو: ضربني، ضربَنَا، ضربَك، ضربِك، ضربَكما، ضربَكُمْ، ضربَكُنَّ، ضربَه، ضربَهُما، ضربَهُمْ، ضربَهُنَّ، والمنفصل من المرفوع: أنا، نحنُ، أنتَ، أنتِ، أنتُمَا، أنتُمْ، أنتُنَّ، هو، هي، هُمْ، هُنَّ، والمنفصل من المنصوب هو المتصل متصلة « بِيَا ».

قوله: (وبحروف، وكله متصل) ولفظه كالمتصل المنصوب.

قوله: (والعلم، عَيْن مسماة مطلقاً)، أي بالنظر إلى جميع أحواله.

قوله: (وهو مرتجلٌ ومنقول)، المنقول: ما سبق له وضع في التكرارات كجعفر وبَكْرٍ، فالجعفر، النهر، والبكر: الفتى من الإبل، والمرتجل، ما لم يسبق

له وضع في النكرات نحو: **غَطَّافَانْ وَأَذْدَدْ**^(١)، فليس لنا شيء وضع عليه. هذان الأسمان نكرة ثم نقلناهما وسمينا بهما القبيلة والرجل قوله: (اسم وكنية ولقب): الاسم نحو: زيد وعمرو، والكنية تكون بـأبٍ وأمٍ نحو: أبي بكرٍ وأم محمدٍ، وللقب نحو: بطة^(٢) وكرز.

قوله: (وإذا اجتمع اسم ولقب مفرداً، قدم الاسم مضافاً إلى اللقب) نحو، هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز، ومررت بسعيد كرز، هذا المشهور. وقد أجاز بعض النحوين^(٣) إتباعه بدلاً أو عطف بيان فيقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرز، ومررت بسعيد كرز.

قوله: (ومتبوعاً به إن عدم الإفراد) سواء أعدمنها أم من الاسم وحده أم من اللقب وحده، نحو: هذا عبد الله عائذ الكلب، ورأيت عبد الله عائذ الكلب، ومررت بعبد الله عائذ الكلب، أو هذا عبد الله كرز.

قوله: (وقد سمع العلم في الجنس مصدرًا وغير مصدر) مثاله مصدرًا: سبحان إذا لم يضيق، وبيرة، فإمتنع سبحان من^(٤) الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وامتنع «بِرَّة» للعلمية والتائيث، ومثاله غير مصدر أسماء للأسد وتعاله للشعب وغيرهما، والدليل على علميتها عدم قبولها الألف واللام، ومجيء الحال منها في فصيح الكلام، فتقول: هذا أسماء مقبلًا، وتحقق العلمية في مثل هذا يعسر، فإن أسماء ينطلق على كلأسد، وهذا زعم بعضهم أنه نكرة في المعنى رعومل معاملة المعرفة لفظاً وإن كان شائعاً في جنسه. وكان شيخنا أبو الحسن بن الصائغ رحمه الله يذهب إلى أن أسماء وضع لمقولة الأسد الذهنية، وذلك معنى مفرد، ولا يمكن تكثيره ولا / شيئاً في الذهن، وإن كان في الخارج ينطلق على كثرين، وإنأسداً وضع شائعاً في جنسه مقصوداً به الشياع في الخارج، فهذا فرق ما بينها.

(١) في «ب» و«عدي».

(٢) في «ب» بته.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢.

(٤) «من» سقط من «ب».

قوله: (والبهم)، يعني به اسم الإشارة، وقد يطلق البهم ويراد به أيضاً الموصول.

قوله: (المذكر قريب)، ذكر أشهر اللغات، وقد يقال: «ذاء» بالد وكسرة الممزة.

قوله: (ولوسط: «ذاك») الكاف: حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، ولا تتخيل اسميتها لأنَّ اسم الإشارة لا يضاف، ولذلك رُدَّ على من ذهب من الكوفيين إلى إجازة «له عندي كذا درهم» بالخلف.

قوله: (ولثناء)، أي لثنى مذكر للقريب («ذان») رفعاً، و(«ذين») نصباً وجراً، ويجوز تشديد النون رفعاً، وأجاز الكوفيون تشديدها نصباً وجراً، وللوسط (ذانِك)، وللبعيد (ذانِك)، قوله: (ولمؤنث قريب، ذي، وتي)، وقد يقال: ذه، وته، وذهبي.

قوله: (ولبعيد، «تِلك») وقد يقال «تلك» بفتح التاء، وتالِك، وتيلِك.

قوله: (ولثنى)، أي ولثنى المؤنث («تان») وحكمها حكم «ذان» إعراباً وتشديداً وخلافاً.

قوله: (ومجموع المذكر والمؤنث القريب ألا)، وقد يقصر فيقال: ألا.

قوله: (ولبعيد «أولئك») وقد يقال: أللَّاك، وهذا التقسيم بالنسبة إلى القريب والوسط والبعيد ذكره أصحابنا، وذكر ابن مالك^(١) من أصحابنا أنَّ المشار إِنَّما ينقسم إلى قريب وبعيد فقط.

قوله: (ويجوز أنْ تدخل للتبنيه هاء)، فنقول: هذا، وهذاك، وهذان، وهذانِك وهذانِك، وهؤلاء، وهؤلاء.

قوله: (إلا في البعيد)، لا يقال: هذالك، ولا هذانك، ولا هاتِلَك، ولا هاتِنِك، ولا هؤلَّاك.

قوله: (والمعرف «بأ» تكون فيه للعهد في شخص أو جنس)، أخذ

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/١٣٥.

العهد أعمٌ من أن يكون في شخص أو جنس، ولذلك قسمه إليهما، وأكثر النحوين يقسمها إلى عهدية وجنسية، ويخص العهد بالشخص. والعهدية عندهم هي ما كان بينك وبين مخاطبك عهد فيه، والجنسية ما لا عهد فيه، وقد ذكر للألف واللام أقساماً منها: أن تكون لل明珠 الصفة كالحارث والعباس، وللحضور في أربعة مواضع: بعد أسماء الإشارة نحو: قام هذا الرجل «وبعد إذا» الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد وبعد «أي» في النداء «يا أيها الرجل» والساعة، والآن وما في معناهما نحو: قمتُ الآن «ومنها أن تكون موصولة نحو: قام الضارب زيداً، وسيأتي، وزائدة نحو قول جندح: عَوَّيرْ وَمَنْ مِثْلُ الْعَوَّيرِ وَرَهْطِهِ وَأَسْعَدُ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفَوانُ^(۱) وغير ذلك من أقسامها.

قوله: (ومن قبيل ما عرف بها الموصولات) من قبيل ما عرف بالألف واللام، وللناس فيها مذهبان: أحدهما، هذا فمثلاً: من وما، مما لا ألف ولا لام فيه، هو على نية الألف واللام وواقع موقع ما فيه الألف واللام، والمذهب الثاني: أنها متعرفة بالعهد الذي في صلتها ورد بأن الصلة تنزل من الموصول منزلة الجزء منه. وجزء الشيء لا يعرف الشيء إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه، فيكون معرباً^(۲)، معروفاً وهذا حال، وعلى المذهب الأول أيضاً إشكال وهو أن من الموصولات، «أيّاً» وهي مضافة إما لفظاً نحو: يعجبني أيّهم في الدار، وإما معنى نحو: يعجبني أيّ في الدار، ومع هذا فلا يمكن أن يكون من قبيل / ما عرف بالألف واللام، للزومها الإضافة، ولو أدعى مدعَّ أن «أيّاً» من قبيل ما يُعرف بالإضافة إذا أضيف إلى معرفة. وباقيتها تعرف إما بالألف واللام لفظاً أو نية لكان قوله.

قوله: (الاسمية)، تحرز من الحرافية وهي أن وأن وكـي، بإجماع. وأـلـ وما ولو والذي بإختلاف.

(۱) الشاهد فيه دخول الألف واللام على «عَوَّير» اسم رجل زائدة، ونسبه ابن منظور إلى أمرىء القيس، انظر اللسان: ۲۹۸/۶.

(۲) زيادة من «ب».

قوله: (وهي الذي والتي)، يقال: الـذـ، والـذـ، والـذـي، وكذا في «الـتي» وينطلق «الـذـي» على العاقل وغيره مفرداً مطلقاً أو جمـعاً للـعـاقـل على تـقـدـير حـذـفـ نـونـهـ.ـ والــتـيـ، لـعـاقـلـةـ وـغـيـرـهـاـ وـلـجـمـعـ تـكـسـيرـ مـطـلـقاـ.

قوله: (والـلـذـانـ والـلـتـانـ)، هـذـاـ فـيـ تـشـنـيـةـ الـذـيـ وـالــتـيـ، رـفـعاـ، وـيـجـبـ تـشـدـيـدـ النـونـ وـحـذـفـهـاـ وـفـيـ النـصـبـ وـالـجـرـ: اللـذـينـ وـالـلـتـيـنـ، وـيـجـبـ حـذـفـ النـونـ وـفـيـ جـواـزـ تـشـدـيـدـهـاـ خـلـافـ قـوـلـهـ: (وـالــذـيـنـ)، هـذـاـ جـمـعـ «الــذـيـ» وـيـخـصـ الـعـاقـلـ.ـ وـبـعـضـ الـعـربـ يـقـولـ فـيـ الرـفـعـ «الــذـونـ» وـهـذـيـلـ تـقـوـلـ: «الــذـيـنـ» مـطـلـقاـ، وـبـعـضـهـمـ يـقـولـ: اللـذـونـ رـفـعاـ.

قوله: (وـالـلـاتـيـ)، هـذـاـ جـمـعـ «الــتـيـ» وـيـقـالـ أـيـضاـ الـلـاتـيـ وـالـلـوـاـقـيـ، وـالـلـاتـيـ وـالـلـاءـ، وـالـلـوـاـتـيـ وـالـلـوـاءـ، وـالـلـوـاـ، وـالـلـاءـاتـيـ [مـبـنـيـاـ عـلـىـ الـكـسـرـ وـمـعـرـبـاـ إـعـرـابـ الـهـنـدـاـتـ]ـ^(١).

قوله: (مـنـ، وـمـاـ)، هـذـاـ يـنـطـلـقـاـنـ عـلـىـ الـمـفـرـدـ وـالـمـثـنـىـ وـالـمـجـمـعـ، وـالـمـذـكـرـ وـالـمـؤـنـثـ بـلـفـظـ وـاحـدـ عـلـىـ حـسـبـ ماـ تـرـيـدـ مـنـ الـمـعـنـىـ، فـتـقـوـلـ: أـعـجـبـيـ مـنـ قـامـ وـمـنـ قـامـتـ، وـمـنـ قـامـاـ، وـمـنـ قـامـوـاـ، وـمـنـ قـمـنـ، وـشـبـهـ ذـلـكـ.

قوله: (وـأـيـ)، أـيـ الـمـوـصـوـلـةـ، فـيـهـ لـغـتـانـ، أـشـهـرـهـاـ أـنـ تـسـتـعـمـلـ مـثـلـ: مـنـ وـمـاـ، وـالـلـغـةـ الـأـخـرـىـ إـلـاـحـقـ عـلـامـاتـ الـثـانـيـثـ وـالـشـنـيـةـ وـالـجـمـعـ بـهـاـ، تـقـوـلـ: أـضـرـبـ أـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـيـقـومـ أـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـأـضـرـبـ أـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـأـمـرـ بـأـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـتـقـوـلـ: يـقـومـ أـيـهـمـ فـيـ الدـارـ وـأـضـرـبـ أـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـأـمـرـ بـأـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـتـقـوـلـ: أـيـهـمـ فـيـ الدـارـ، وـأـيـاهـنـ وـأـيـاتـهـنـ وـأـضـرـبـ أـيـهـمـ، وـأـيـاهـنـ، وـ«أـيـ» مـعـرـبـةـ إـلـاـ إـذـاـ حـذـفـ صـدـرـ صـلـتـهـاـ، فـمـذـهـبـ سـيـوـيـهـ^(٢) جـواـزـ الـبـنـاءـ، وـمـذـهـبـ غـيـرـهـ الـمـنـعـ، وـإـذـاـ قـلـنـاـ بـجـواـزـ الـبـنـاءـ فـهـلـ مـنـ شـرـطـهـ التـصـرـيـحـ بـمـاـ أـضـيـفـ إـلـيـهـ لـفـظـاـ؟ـ فـيـهـ خـلـافـ^(٣).ـ نـقـلـ اـبـنـ مـالـكـ الـإـجـمـاعـ عـلـىـ الـإـعـرـابـ فـقـالـ:ـ وـعـنـ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «بـ».

(٢) انظر: الكتاب / ٣٩٩.

(٣) نـقـلـ اـبـنـ مـالـكـ الـإـجـمـاعـ عـلـىـ الـإـعـرـابـ.ـ انـظـرـ: شـرـحـ اـبـنـ عـقـيلـ / ١٦٤.

حذف ما تضاف إليه فليس في إعرابها خلاف، وهذا هو الصواب لا مانع.
والأشهر اشتراطه.

قوله: (وَذُو لَطْيٍ)، «ذو» تكون بمعنى صاحب فينطبق بها كلّ العرب، وسبق حكمها في الأسماء الستة، وتكون موصولة عند طيء لها استعمالات عندهم، أحدهما أن تكون هكذا لفرد ومن ثمّي وجمع، ومذكر مؤنث رفعاً ونصباً وجراً [خلافاً من زعم أنها قد تنطلق على المؤنث]^(١).

الثاني: أن تعرب إعراب «ذى» بمعنى صاحب، وتقع على جميع ما ذكر.
الثالث: أن تثنى وتجمع، فيقال: جاءني ذوا قاماً، ورأيتُ ذوي قاماً،
ومررتُ بذوي قاماً وجاءني ذو قاماً، ورأيتُ ذوي قاماً، ومررتُ بذوي
قاموا. وأمّا («ذاتُ») فتختص بها طيء أيضاً فتكون هكذا مبنية على الضم
لمؤنث مفرد أو منثي أو مجموع، وبعضاً يثنى ويجمع فيقول: جاءني ذواتاً قامتاً،
ورأيتُ ذواتي قامتاً، ومررت بذواتي قامتاً، وجاءني ذوات قمن، ورأيتُ ذوات
قمن، ومررت بذوات قمن. فتبقى مضمومة في الأحوال الثلاثة وحكي لي
شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النجاشي^(٢) أنه حكى إعرابها
إعراب ذوات، بمعنى صواب، فيقول: رأيتُ ذوات قمن، ومررت بذوات
قمن، وهذا نقل غريب.

قوله: (والآلِ)، تنطلق «الآلِ» على الجمع المذكر أو مؤنث فتقول: قام
الآلِ جاؤوك. وقام الآلِ جئتوك وهي على وزن العُلَى، وتكتب بغير واو،
ومعهها لجمع المؤنث موجود في كلام العرب، قال زهير يصف كلاباً وبقرة
وحش:

تبَدُّلَّ الآلِ تائِنَهَا مِنْ وَرَائِهَا وَانْ تَقْدِمُهَا الطَّوَارِدُ تَصَدِّدُ^(٣)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) محمد بن إبراهيم بن محمد أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النجاشي الحلي
النحوى شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد سنة «٦٢٧هـ» ومات سنة
«٦٩٨هـ». انظر: بغية الوعاة: ١/١٣.

(٣) انظر: الديوان ٢٧٤، وشرح شواهد الألفية ٤/٢١، والخزانة ٤/١١٢، وشرح
الأشموني ٣/٣١.

ومعنى اصطياد البقرة إذا تقدمتها الطوارد أنها تفترسها بقرونها وتدافع عن نفسها بها.

قوله: (وذا، إذا سبّها إلى قوله^(١) نكرة موصوفة)، ولم يعد المصنف في الموصولات الاسمية «أَلْ» لأنّه اختار أنها من الموصولات الحرفية، والدليل على ذلك أنها لو كانت إسمًا لكان لها موضع من الإعراب، ولما كان إعراب العامل يتخطاها إلى اسم الفاعل أو المفعول الذي هو صلتها، ألا ترى أنك تقول: جاء الضارب زيداً ورأيت الضارب زيداً، ومررت بالضارب زيداً، ومنذهب الأخفش أنها ليست موصولة^(٢) أصلًا، لا حرفية ولا اسمية، بل هي حرف تعريف كأن الداخلة على رجل وفرس في قوله: الرجل، والفرس، وقد ذكر الكوفيون أنّ من الموصولات أيضًا اسم الإشارة في قوله تعالى **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**^(٣) فـ«يَمِينِكَ» صلة لـ«تِلْكَ» كأنه قال: وما التي يمينك، والاسم محل بالألف واللام نحو قوله:

لعمري لأنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَعْدَدُ فِي أَفْيَاهِهِ بِالْأَصَائِلِ^(٤) كأنه قال: لأنّ الذي أكرم أهله، «فأَكْرَم» صلة للبيت، والاسم المضاف في نحو قوله النابغة:

يَا دَارَ مَيْةَ بِالْعَلَيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ^(٥) فالعلياء: صلة لدار «مية» وكذلك الجملة الواقعه بعد النكرة في نحو: هذا رجل ضربته، فضربته عندهم صلة «رجل» ولم يثبت البصريون^(٦) شيئاً من ذلك.

(١) ساقط من «ب».

(٢) انظر: حاشية الصبان ١٥٦/١.

(٣) من سورة طه: ١٧.

(٤) هذا البيت لأبي ذؤيب المذلي، انظر: ديوان المذلين ١/١٣٩، والكامل ٢/٥٧، والنصف ٢/٧٢٣، والخزانة ٢/٤٨٩، والهمع ١/٨٥.

(٥) من شواهد الكتاب ١/٣٦٤. وانظر: الديوان ١٣، ومجالس ثعلب ٥٠٣، والجمل نزجاجي ٢٣٩، وأمالي الشجري ١/٢٧٤، وشرح القصائد العشر ٥١٢.

(٦) انظر: همع المواتع: ٨٥/١.

قوله: (وتوصل بظرف وبجرور)، نحو: قام الذي عندك، أو في الدار».

قوله: (تأمين): تحرز من الظرف والجرور الناقصين نحو: جاءني الذي فيك أو يوم الجمعة.

قوله: (لا تعجبية)، التعجب عندنا خبري ولا يوصل بالجملة التعجبية الموصول، لأنّ التعجب لا يكون إلا من خفي السبب، والصلة تكون موضحة للموصول فتنافياً. [خلافاً لابن خروف^(١). فإنه أجاز أن يوصل بها الموصول فيقول: جاءني الذي ما أحسنه^(٢)، وليس بمسنون]^(٣).

قوله: (ولا مستدعاية كلاماً قبلها)، تحرز من مثل: قام الذي حتى أبوه خارج فأبواه خارج، جملة خبرية لا تعجبية، ومع هذا فلا يصح وقوعها صلة.

قوله: (وتشتمل على ضمير الموصول) نحو: قام الذي ضربته.

قوله: (أو ظاهر هو هو)، نحو: ما روي عن العرب «أبوسعيد الذي رویت عن الخدرى، والحجاج الذي رأيَ ابن يوسف «يريدون»: رویت عنه ورأيته»^(٤) قال الشاعر:

فَيَارَبِّ لَئِلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(٥)
يريد: في رحمته.

قوله: (المضاف إلى معرفة، معرفة إن تحضت إضافته)، تحرز ما تكون

(١) هو علي بن محمد من أهل رندة من نواحي أشبيلية، كان كثير الترحال بعدن الأندلس عاش إلى قرب سنة ٥٩٠هـ تقريباً: انظر: إنباه الرواة ٤/١٨٦، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٢) انظر: همع المقامع ١/٨٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٣٠، والحكاية عن الكسائي.

(٥) الشاهد وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمير. وكان القياس أن يقول: وأنت الذي في رحمته. وينسب لمجنون ليل ولم يوجد في ديوانه المطبوع في بولاق عام ١٢٩٤هـ. انظر: شرح الأشموني ١/١٩٦٢، والهمع ١/٨٧، والدرر اللوامع ١/٦٤.

إضافته غير مخضبة نحو: حَسَنُ الوجه، ومثلك وسيأتي حكم الإضافة إليها^(١) في بابها.

قوله: (وهو في التعريف كالمضاف إليه)، يعني أن المضاف إلى العلم بمنزلة العلم والمضاف إلى المشار بمنزلة المشار، والمضاف لما فيه الألف واللام بمنزلة ما لها فيه، نحو: قام غلامٌ زيدٌ، أو غلامٌ هذا، أو غلامُ الرجل.

قوله: (إلا المضاف إلى المضمر فكالعلم)، إنما كان ذلك لثلا يساوي [٥/ب] المضمر في التعريف ولا شيء عندنا أعرف منه/.

قوله: (في باب المفوعات. الفاعل هو المفرغ له العامل)، جنس يشمل الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وغيرهما، والعامل أعم من أن يكون فعلًا أو اسم فاعل أو مثلاً أو صفة مشبهة. أما اسم فعل أو مصدرًا أو ظرفاً أو مجرورًا أو اسمًا موضوع الفعل نحو: قام زيدٌ، ومررت برجل قائم أبوه، أو نوم أبوه أو حسن وجهه ونحو: هيئات العقيق، وأعجني ضرب زيدٍ عمراً، ومررت برجلي في الدار أبوه أو عنده. أو إياك أنت وزيدٌ أن تخرجا فريد، وأبوه، ووجهه، والعقيق في هذه المثل كلها فاعلة وكذلك الضمير المستكן في «إياك»، ولذلك أكدته بالمنفصل المرفوع، وعطفت عليه المرفوع و«إياك» وضع موضوع «احذر».

قوله: (على جهة وقوعه منه نحو) ما ذكر. وتحرز به من المفعول الذي لم يسم فاعله نحو ضرب زيدٌ ومن اسم «كان وأخواتها» نحو: أصبح زيد قائمًا، فإن نفس الإاصباح لم يقع من زيد.

قوله: (حقيقة أو مجازاً) نحو: قام زيدٌ، ومات زيدٌ، وهل قام زيدٌ، وما قام زيدٌ.

قوله: (ولا يتقدم على عامله)، لا يقال في «قام زيدٌ» زيد قام، على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً وقد أجاز ذلك الكوفيون، وفائدة الخلاف تظهر في

(١) ساقط من «ب».

الثنية والجمع فنقول على رأي الكوفيين: الزيدان قام، والزيديون قام، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين^(١)، بل لا بد من الضمير المطابق في «قام».

قوله: (ولا يحذف إلا مع المصدر أو منوياً عنه)، نص البصريون على أن الفاعل لا يجوز حذفه خلافاً للكوفيين^(٢)، ونصوا في باب المصدر على جواز حذفه، وكذلك في باب المفعول الذي لم يسم فاعله لنيابته عنه، ولذلك يلزم الإضمار في المصدر، والمصدر اسم جنس كالقمح والزيت، وأسماء الأجناس لا يضمُر فيها.

قوله: (والأصل تقديمه على المفعول)، إنما كان ذلك لشدة اقتضاء الفعل للفاعل، ألا ترى أنه لا بد منه له. وقد يكون الفعل لا مفعول له البتة، ولشدة اقتضاء سكن آخره له في نحو: ضربتُ، بخلاف ضربَك.

قوله: (وقد يتاخر وجوباً وجوازاً)، أما التأخر وجوباً، فإذا كان المفعول ضميراً متصلةً والفاعل ظاهراً أو مضافاً إليه المصدر أو اسم الفاعل نحو: يعجبني شرب العسل زيدٌ أو يعجبني رجلٌ راكبُ الفرس أبوه. أو اسم شرط نحو: أيّاً يضرب زيدٌ أضربه، أو اسم استفهام نحو: أيّ رجلٌ يضربُ زيدٍ؟ أو «كم الخبرية» نحو: كم غلامٌ ملكتْ يَدُ^(٣)، أيّ كثيراً من الغلمان ملكتْ يَدُ^(٤)؟ أو ضميراً متصلةً لتأخرِ وجوب اتصاله نحو: إياك يكرم زيدٌ. أو ما لا يعقل معناه حتى يتقدم ما يدل على المراد به نحو: ضربَ بعضَ القوم بعضُ، أو كان الفاعل مقروناً بـإلا نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو، خلافاً للكسائي^(٥). أو في معنى المقربون بـإلا نحو: إنما شربَ العسل زيدٌ، أو متصلةً به

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٩٩/١٠، والممع ١٥٩/١.

(٢) في الممع ١٦٠/١. وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل للدليل كالمبتدأ والخبر.

(٣) ساقط من «ب».

(٤) ساقط من «ب».

(٥) في الممع ١٦١/١، وأجاز الكسائي تقديم المحصر بـإلا فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس.

ضمير يعود على المفعول نحو: ضرب هنداً زوجها، خلافاً للكوفيين، أو على ما اتصل بالمفعول نحو: ضرب غلام هنداً زوجها «أو ضميراً عائداً على متصل بالمفعول نحو «ثوب هنداً لبنته» خلافاً للأخفش إذ منع هذه المسألة، أوفي ضرورة نحو قول النابغة:

وكانت لهم ربعةٌ يحذرونها إذا خضخت ماء السماء القبائل^(١)

وأما التقديم وجوباً فإذا كان ضميراً متصلةً والمفعول غير واجب التقديم على العامل نحو: ضربت زيداً، أمضافاً إليه المصدر نحو: أعيجني شربُ زيد العسل، أو ما لا يفهم معناه حتى يتقدم ما يفسره نحو: ضرب بعض القوم بعضاً، أو كان في معنى المقربون بـالـأـنـوـهـ نحو: إنما شرب زيد العسل، وأما الجواز [١/٦] ففيما سوى ذلك نحو: ضرب زيد عمرأً خلافاً لقوم / منهم الجزولي^(٢) والشلوبيين^(٣) إذ أوجبوا تقديره إذا كان المفعول^(٤) محصوراً بـالـأـنـوـهـ نحو: ما شرب زيد إلا العسل.

قوله: (في باب النائب عن الفاعل: مفعول به) نحو: ضرب زيد، (ومصدر متصرف) نحو: ضرب ضرب حسن وتحرز من غير المتصرف وهو ما لزم المصدرية نحو: سبحان الله، ولبيك وسعديك، واشتربت (اختصاص)، لأنه لو جاز إقامة المبهم لكان المستفاد من المحكوم عليه هو المستفاد من المحكوم به، ولا بد من تغايرهما، فلو قلنا: ضرب ضرب لما كان لذكر «ضرب» فائدة، إذ هو مستفاد من نفس الفعل، فإذا قلت: ضرب ضرب حسن: كان مدلولاً

(١) انظر الديوان ٦٠، والمقرب لابن عصفور ١/٥٤، ولسان العرب ٩/٤٦٢ وروايته: ماء السماء القنابل

(٢) هو عيسىالجزولي المغربي، رحل من المغرب إلى المشرق وحج وعاد إلى مصر وقرأ مذهب مالك والأصول مات سنة ٦٥٠هـ تقريباً، انظر ابن خلkan ١/٢٩٤، وشذرات الذهب ٥/٢٦.

(٣) هو عمر بن محمد نزيل الشبلية نحوه فاضل. انظر معجم البلدان ٥/٢٩، ومرآة الجنان ٤/١١٣.

(٤) في «ب» الفاعل بدلاً من «المفعول».

المصدر بصفته غير مدلول الفعل، لأن مدلول الفعل مطلق ومدلول المصدر بصفته مقيد، فثبت التغاير، وقد أجاز إقامة المبهم بعضهم ونسب إلى سيبويه، وقال بعضهم: لا يقيمه سيبويه، إلا إنْ كان ثم مجرور مقيد نحو: سِيرَ بِزِيَدٍ سِيرُ، ولا تجري صفتة مجراه في جواز نيابته عنه عند سيبويه، نحو: سِيرَ عَلَيْهِ حَيْثَا، بل ينصبها. وأجاز الكوفيون ذلك، فتقول: سِيرَ عَلَيْهِ حَيْثُ، أَيْ سِيرٌ حَيْثُ، ومضرمه يجري مجرى مظهره، فيجوز أن تقول: قِيمَ وَقَعَدَ، فضمر المصدر كأنك قلت: قِيمَ الْقِيَامُ وَقَعَدَ الْقَعُودُ [قال الشاعر]:
وَقَالَتْ مَتَى يَبْخُلُ عَلَيْكَ وَيَعْتَلُ يَسْوِعَكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدَأِبٌ^(۱)
أَيْ: ويعتل هو، أي الاعتلال^(۲).

قوله: (وظرف زمان أو مكان متصرف) نحو: صَبَمْ يَوْمٌ، وسِيرَ فَرَسَخُ،
ولا يقال: جِيءَ سَحْرُ، وأنت تريده سحراً معيناً [ولا خُرُجَ عَلَيْكَ]^(۳) وغير المتصرف مالزم الظرفية. كَسَحَرَ معيناً أو تُصرُفُ فيه تصرفاً ناقصاً مثل «عند» فإنه تُصرُفُ فيها بأن جُرْت «بِنْ» خاصة، والتصرف ما استعمل مرفوعاً ومنصوباً و مجروراً، وصفة ظرف الزمان كصفة المصدر، فلا يقال: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلُ، أَيْ دَهْرَ طَوِيلٍ، خلافاً للكوفيين، ولا يشترط الاختصاص في الظرف فيجوز: سِيرَ عَلَيْهِ خَلْفَ دَارِكَ فتنبِّه المبهم خلافاً لبعض المتأخرین إذ منع ذلك. وأما مثل: سِيرَ عَلَيْهِ عَتْمَةً وَضَحْوَةً، وسِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ وَنَهَارٌ، فإن أردت النكرة جاز الرفع باتفاق، وإن أردت بها وقتاً بعينه لم يجز فيها عند سيبويه إلا النصب^(۴)، وأجاز الكوفيون^(۵) الرفع في جميع ذلك.

(۱) في البحر المحيط ۲۹۵/۷. روی أبو حيان الشطر الثاني: بسوء وإن يكشف غرامك تدرُب ويروى كذلك:

... مَقِيْ نَبْخُلُ عَلَيْكَ وَنَعْتَلُ نَسْوَكَ

وانظر أوضح المسالك ۱۴۲/۲.

(۲) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(۳) في «ب» خرج عندك.

(۴) انظر: الكتاب، ۱/۱۱۵.

(۵) انظر: الممع، ۱/۱۶۳.

قوله: (ومجرور) مثاله: **مُرّ بزيـد**، ولم يخالف أحد [من أصحابنا]^(١) في جواز نيابة^(٢) المجرور إلا السهيلي فإنه منع ذلك [وتبين في ذلك بعض الكوفيين]^(٣) وقال: إذا جاء لنا من لسان العرب مثل: **مُرّ بزيـد فالنـائب** هو المصدر، أي **مـرّ** هو، أي المجرور المفهوم من «**مـرّ**» ولا كان هذا المجرور هو المفعول الذي لم يسم فاعله لم يجز تقديمه على العامل. كما لا يجوز تقديم الفاعل، حتى أبو جعفر النحاس: الاتفاق على منع ذلك. وقال ابن أصيـع: التقديـم جائز في القياس، وكأنه لما لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر تنـزل منزلة الفضـلة ونظـير ذلك: **أـحسـن بـزيـد** إلا ترى أن هذا المجرور عندهم **فاعـل** ولكنـه لما لزمـته الباء تنـزل منزلة الفضـلة، فجاز حـذفـه، ولا ينـوب التميـز عن الفاعـل، فلا يقال: وجـع بـطـنـ زـيـد، ولا سـفـهـ رـأـيـ عـمـرو. وأـجازـهـ الكـسـائـيـ^(٤) وهـشـامـ^(٥). وـحـكـيـ الكـسـائـيـ. **خـذـهـ**^(٦) مـطبـوـبـةـ بـهـ نـفـسـ. وـمـنـ المـجـوعـ رـأـسـهـ، وـالـمـسـفـوـهـ رـأـيـهـ، وـكـذـلـكـ لـاـ يـنـوبـ خـبـرـ «ـكـانـ» خـلـافـاـ لـلـفـراءـ^(٧)، فـلاـ يـقـالـ: كـيـنـ قـائـمـ. فـيـ مـثـلـ: كـانـ زـيـدـ قـائـمـ.

قوله: (ويتعين الأول عند اجتماعهما): الأول: هو المفعول به نحو: ضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة / مكاناً حسناً بسوطِ «وأجاز الكسائي

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) في «ب» بناء ولا معنى له.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) علي بن حـزـةـ بنـ عـبـدـ اللهـ الإـلـمـامـ أـبـوـ الحـسـنـ مـوـلـيـ بـنـيـ أـسـدـ إـمامـ الـكـوـفـيـنـ فـيـ النـحـوـ وـالـلـغـةـ وأـحـدـ الـقـرـاءـ السـبـعـةـ مـاتـ سـنـةـ ١٨٩ـهـ؛ اـنـظـرـ: بـغـيـةـ الـوـعـةـ، ١٦٣ـ/ـ٢ـ.

(٥) هـشـامـ بـنـ اـبـرـاهـيمـ الـأـنـصـارـيـ أـبـوـ عـلـيـ، كـانـ عـالـلـاـ بـأـيـامـ الـعـربـ وـلـغـاتـهـ؛ اـنـظـرـ: مـعـجمـ الـأـدـبـاءـ ١٩ـ/ـ٢٨٢ـ؛ وـبـغـيـةـ الـوـعـةـ ٢ـ/ـ٣٢٦ـ.

(٦) في «ب» وجـهـ وـهـوـ تـصـحـفـ.

(٧) يـحيـيـ بـنـ زـيـادـ بـنـ عـبـدـ اللهـ الدـيـلـمـيـ أـبـوـ زـكـرـيـاـ، كـانـ عـالـلـاـ عـارـفـاـ بـالـقـرـاءـاتـ وـالـعـرـبـةـ صـالـحـاـ زـاهـداـ صـنـفـ كـتـابـ «ـمـعـانـيـ الـقـرـآنـ» مـاتـ سـنـةـ ٢٠٧ـهـ؛ اـنـظـرـ: نـزـهـةـ الـأـدـبـاءـ، صـ ١٣٤ـ وـمـعـجمـ الـأـدـبـاءـ ١٢ـ/ـ١٩ـ.

والفراء وأبو عبيد^(١) بناء الفعل على غير المفعول به مع وجوده^(٢). فإن فقد المفعول به تساوت الباقي في الجواز. واختار ابن معط^(٣) إقامة المجرور، واختار ابن عصفور^(٤) إقامة المصدر. والذي اختاره إقامة ظرف المكان، والسبب في اختيار ذلك أنه إذا كان المحكوم به يفهم من ذكر المحكوم عليه، لم يكن في الإخبار بذلك فائدة، ولذلك تقدم منعنا. ضرب ضرب^(٥) وقد منع أبو علي الفارسي^(٦): سيد الجارية مالكها لأن الخبر مفهوم من المبدأ، ولذلك كان المفعول به متقدماً في النية على سائر ما ينوب عن الفاعل، لأن كل فعل ليس يتعدى إلى المفعول به بخلاف المصدر، وظرف الزمان وظرف المكان، فإن في الفعل مطلقاً دلالةً على المصدر بالتضمن وعلى الزمان بالتضمن أيضاً، وأما على ظرف المكان فالالتزام. فصارت دلالة الفعل على ظرف المكان أبعد من دلالته على المصدر وعلى ظرف الزمان، فلما كان ظرف المكان أبعد كان إذ ذاك شبهاً بالمفعول به، فلذلك اخترنا إقامته دون المصدر وظرف الزمان، وأما الجار والمجرور فليس إقامته مقام الفاعل جمعاً عليه، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك، وأيضاً فإن من يقيمه فإنه لا يظهر فيه تأثير العامل إلا في التقدير بخلاف ظرف المكان، فلذلك أيضاً اخترنا تقديميه عليه في النية.

(١) هو عبد الله بن مصعب الأندلسي البكري، كان إماماً إخبارياً مفتتاً، صنف شرح نوادر القالي، وشرح أمثال أبي عبيد، مات سنة ٤٨٣هـ، انظر: بغية الوعاة ٤٩/٢.

(٢) انظر: همع الموضع ١٦٣/١.

(٣) يحيى بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي كان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً. ولد سنة ٥٦٤هـ ومات سنة ٦٢٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٤) علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي، حامل لواء العربية في الأندلس في زمانه، مات سنة ٦٦٣هـ وموالده سنة ٥٩٧هـ. انظر: بغية الوعاة ١١٠/٢.

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أخذ عن الزجاج وابن السراج، وطوف في بلاد الشام مات سنة ٣٧٧هـ. انظر: معجم الأدباء ٢٧١/٧، وإنباء الرواة ٢٧٨/١.

قوله: (ويختار الأول في باب «أعطي» إن لم يلبس) نحو: أعطي زيداً درهماً، أما من جعل درهماً، منصوباً بغير «أعطي» في نحو: أعطيت زيداً درهماً وإن تقديره: فأخذ درهماً أو قبل درهماً، فلا يصح على مذهب إقامة درهم معمولاً «لأعطي» لأنه معمول لغيره وأما على مذهب الجمهور فيجوز، لأنه معمول له، (فإن أليس) وجب إقامة نحو: أعطي زيداً عمراً «لأن كلاً منها يصلح أن يكون معطى عطية فلا يتبيّن إلا بالإعراب.

قوله: (وفي باب ظنٌ وأعلم). أي ويجب إقامة الأول في باب «ظنٌ وأعلم». أما إقامة الأول فبالاتفاق. وأما إقامة الثاني من باب ظنٌ أو الثاني أو الثالث من باب أعلم ففي ذلك خلاف مثاله: ظنٌ زيداً قائمًا ومن أجاز إقامة الثاني قال: ظنٌ قائمٌ زيداً «وكذلك: أعلم زيداً فرسك مسرجاً. أو أعلم زيداً فرسك مسرجاً. أو أعلم زيداً فرسك مسرجٍ ..».

قوله: وشرط بناء الفعل له تصرفه)، أي للمفعول الذي لم يسم فاعله لم يشترط في جواز البناء في الفعل إلا التصرف، فإذا كان الفعل غير متصرف كليس فعل التعجب. لم يجز أن يبني للمفعول، ويجوز بناء «كان» وهو ظاهر كلام سيبويه^(۱). وقول الكوفيين، ومنه الفارسي وغيره.

قوله: (ويضم أوله مطلقاً) يعني سواء أكان ماضياً أم مضارعاً نحو: ضرب زيداً «ويضرب زيداً» وأجاز بعض الكوفيين كسر الأول من المضاعف إذا وجب الادغام نحو: رد وشد. وأجازه قطرب^(۲) في غير المضاعف من الصحيح إذا سكتت العين نحو: ضرب زيداً «يريد: ضرب زيداً».

قوله: (ويكسر ما قبل آخره ماضياً) إلا مثل: قال وباع، واختار، وانقاد، فيجوز فيها، قول وبوع، واختور وانقود، وهذه قليلة، ويجوز: قيل: وبيع، واختير، وانقيد، ويجوز الإشمام ولا يضبط إلا بالمشافهة.

(۱) انظر: الكتاب، ۱۹/۱ - ۲۰، لم يذكر سيبويه بناء «كان» للمفعول.

(۲) محمد بن المستير لازم سيبويه وكان يدلع إلى فإذا خرج شاهده على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به، مات سنة ۲۰۶هـ. انظر: معجم الأدباء،

۵۳/۱۹، وبغية الوعاة ۲۴۲/۱.

قوله: (ويفتح مضارعاً)، سواءً أكان الفتح ظاهراً كيضرِبُ أم مقدراً نحو: يُبَاع، ويُقال والأصل: يَبْيَعُ ويَقُولُ.

قوله: (وليست صيغة مستقلة)، أي ليست صيغته صيغة مستقلة. ونعني أنها فرع عن صيغة الفعل المبني / للفاعل ومغيرة عنه، ومذهب الكوفيين [١/٧] والمبرد^(١) أنها مستقلة بنفسها غير مغيرة من الصيغة المبنية للفاعل. وقد نسب هذا لسيبوه أيضًا. واستدل لهذا المذهب بوجود أفعال بُنيت للمفعول ولم تُبنَ للفاعل. ولو كانت فرعاً عن المبني للفاعل لاستحال وجودها إذ لا يوجد الفرع دون أصله. وبأنه لو كان كذلك لما جاز في نحو: «وَعَد» قلب الواو همزة إذ الضمة عارضة ومغيرة من فتحة. فكما لا يجوز في مثل «وَعَد» قلبها همزة، فكذلك لا يجوز في مثل «وَعِد».

قوله: (في باب المبتدأ: المبتدأ هو المحكوم عليه أو الوصف المحكوم به المستظم منه مع اسم مرفوع كلام)، المحكوم عليه. جنس يشمل الفاعل والنائب. والمبتدأ، وغير ذلك أو الوصف المحكم به نحو: قائم زيد^٢ وما مضروب زيد، وشرطه أن يعتمد على أدلة نفي أو استفهام أو يكون في نفسه اسمًا يقتضي النفي نحو: غير مضروب زيد، لأنه في معنى: ما مضروب زيد، ويرفع ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو: أَرَاغَبُ أَنْتَ عَنْ آهْتِي^(٣) [وَأَرَاغَبُ أَنْتَما، وَأَرَاغَبُ أَنْتُمْ] خلافاً للkovfien في منع المخالف^(٤) فإن طابق الموصوف تثنية أو جمعاً لزم أن يكون خبراً مقدماً نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمهن الزيدون، وإن طابق إفراداً جاز هذا وأن يكون مبتدأ الموصوف مرفوع به أغنى عن الخبر، نحو: أقائم زيد، وإن لم يطابق تثنية ولا جمعاً نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمرون «تعين هذا الثاني، والمستظم إلى آخر الحد» يخرج الفاعل

(١) محمد بن يزيد الأزدي البصري أبو العباس إمام العربية في بغداد في زمانه، أخذ عن المازني ولد سنة ٢١٠ هـ ومات سنة ٢٨٥ هـ. انظر: طبقات النحويين البصريين، ص ١٠٣، ومعجم الأدباء ١٢٧ / ١.

(٢) من سورة مريم: ٤٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» وقد ذكر ابن عقيل ١٩٨ / ١ رأى الكوفيين هذا.

والنائب وغيرها. وإن قلت: الظرف يقع خبراً والجار والمجرور وليس بإسمين مرفوعين فالجواب: أنها في الحقيقة معمولان للخبر لا خبران فإذا قلت: زيد في الدار: فتقديره: زيد كائن في الدار، وكذلك الظرف ولا اعتراف^(١) بالجملة أيضاً فإنها في موضوع اسم مرفوع ومؤولة بذلك.

قوله: (ولا يُبتدأ بنكرة إلا وفيها عموم أو^(٢) خصوص) نحو: كلّ يموت. ورجل في الدار قائم. وذكر^(٣) الناس شروط الإبتداء بالنكرة وأنها بعضهم إلى نحو من ثلاثين شرطاً. وكلها ترجع إلى هذين الشرطين، وتعني بالعموم عموم الشمول وعموم البدلية.

قوله: (والخبر: هو التابع اللازم رفعه المستقل به فائدة الإسناد)، هو التابع: جنس يشمل سائر التوابع، اللازم رفعه. تحرز من سائر التوابع. المستقل به فائدة الإسناد، تحرز من النعت في مثل: زيد الفاضل، وأنت تعني النعت، فإنه لازم الرفع، ولا يستقل به فائدة الإسناد.

قوله: (هو هو)، نحو: زيد أخوك (أو مشبهه) نحو: زيد زهير، فزهير شبه^(٤) به زيد (أو ظرف) نحو: زيد عندك (أو مجرور) نحو: زيد في الدار، وجعل الظرف والمجرور من قبيل المفرد^(٥). وذلك أنها ليسا في الحقيقة الخبر، وإنما هما معمولان للخبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً. فلما نابا عن ما كان أصله أن يكون مفرداً حكمنا عليها بأنها مفردان وزعم بعضهم أنها من قبيل الجمل. وزعم بعضهم أنها ليسا من قبيل المفرد ولا الجمل وأنهما قسم برأسه^(٦). وزعم بعضهم أن الظرف إذا وقع خبراً فليس معمولاً لقدر لا فعل

(١) في «ب» أعراض.

(٢) في «ب» وخصوص.

(٣) في «ب» ذكر بحذف الواو.

(٤) في «ب» مشبه به.

(٥) هذا مذهب الأخفش وينسب إلى سيبويه انظر: شرح ابن عقيل ٢١١/١.

(٦) هذا رأي ابن السراج كما نقله عنه تلميذه الفارسي في الشيرازيات. انظر: شرح ابن عقيل ٢١١/١.

ولا اسم فاعل، بل هو منصوب بنفس المبتدأ. وأنَّ المبتدأ عمل فيه نصباً، كما عمل رفعاً في «قائم» من قولك «زيد قائم» وفي كلام سيبويه^(١) ظواهر تدل على هذا.

قوله: (والجملة إسمية وفعلية) نحو: زيد أبوه قائم. وزيد قام أبوه.

قوله: (ذات رابط)، الرابط أكثر ما يكون ضميراً كما مثل، وقد يكون / اسم إشارة نحو قوله تعالى «ولباسُ التقوى ذلك خير»^(٢) وقد يكون عموماً نحو: [٧/ ب] فأما الصبرُ عنك فلا صبرا^(٣)

وزيد نعم الرجل، فيمن جعل الألف واللام للعموم. وقد يكون تكرار المبتدأ بلفظه نحو: زيد قام زيد، وأكثر ما يأتي هذا عند التفخيم والتهويل نحو قوله تعالى: «القارعةُ ما القارعةُ^(٤) والحاقةُ ما الحاقةُ»^(٥) وقد يكون الرابط بعطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عربت منه نحو: زيد قام عمرو فضربه».

قوله: (إلا إنْ كانت للمبتدأ في المعنى فلا رابط) مثاله «كلامي لا إله إلا الله» ونطقي لا حول ولا قوة إلا بالله» فكلامي: مبتدأ والجملة بعده خبر، ولا رابط فيها. لأنها هي المبتدأ في المعنى، ومن ذلك الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن إذا وقعت خبراً له نحو: هو زيد فاضل «أي الحديث والأمر» زيد فاضل فـ «زيد فاضل» خير عن «هذا» ولا ضمير فيها، لأنها «هو» في المعنى.

قوله: (وقد يعرض إلى... وجوازاً)^(٦) أمثل وجوب تقديم المبتدأ «زيد

(١) انظر: الكتاب، ٧/١.

(٢) من سورة الأعراف: ٢٦.

(٣) لعله يشير إلى قول الشاعر:

الآ ليت شعري هل ألم جحدر سيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
وهذا من شواهد الكتاب ١/١٩٣. وأنظر: شرح الأشموني ١/٢٨٩.

(٤) القارعة: ١، ٢.

(٥) الحاقة: ١، ٢.

(٦) هنا يوجد اضطراب في الكلام في كلتا النسختين. وهو يشير إلى حذف المبتدأ والخبر جوازاً وتقديم كل منها وجوباً وجوازاً.

حاتم» ومثال وجوب إثباته، المال.. وهو حيث حذف لم يكن عليه دليل، ومثال تأخره وجوباً. في الدار ساكنها ومثال حذفه وجوباً.. مررت بزيـد العالم [إذا قطعت الصفة للرفع ملـح أو ذـم أو ترـحـم بخلاف حـالـها إذا كانت لـزـواـل الإـشـراكـ نـحوـ: مرـرت بـزيـدـ الـخـيـاطـ، فإـنـهـ يـجـوزـ إـظـهـارـ الـمـبـدـأـ فـتـقـولـ: هـوـ الـخـيـاطـ، وـمـثـالـ تـقـدـيمـ الـخـبـرـ وـجـوـباـ: فيـ الدـارـ رـجـلـ» وـالـمـالـ مـالـ، لـوـجـوـبـ إـثـبـاتـهـ وـهـوـ حـيـثـ حـذـفـ لـمـ يـكـنـ عـلـيـهـ دـلـيلـ]ـ^(١)ـ. وـمـثـالـ تـأـخـرـهـ «ـزـيـدـ حـاتـمـ» وـمـثـالـ حـذـفـهـ وـجـوـباـ: لـوـلـاـ زـيـدـ لـأـكـرـمـتـكـ فـيـ أـصـحـ الـمـذـاهـبـ، تـقـدـيرـهـ: حـاضـرـ، وـلـعـمـرـكـ لـأـخـرـجـنـ»ـ أيـ لـعـمـرـيـ قـسـميـ.

قوله: (وقد يتوسط بينها أو بين ما هما أصله صيغة ضمير منفصل مرفوع) إنما قال: صيغة ولم يقل ضمير كما قال بعضهم، لأن الأصح من المذاهب أن الفصل حرف لا اسم لأنه لا موضع له من الإعراب. ولو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب. وقد ذهب الكسائي إلى أن موضعه على حسب الاسم قبله، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وذهب الفراء إلى أن موضعه على حسب الاسم بعده إن رفعاً فرفع وإن نصباً فنصب، فإذا قلنا: إن زيداً هو الفاضل» وجعلنا «هو» فصلاً فعلى مذهب الكسائي موضعه نصب وعلى مذهب الفراء موضعه رفع. وعلى مذهبنا لا موضع له من الإعراب وإذا قلنا: ظنت زيداً هو الفاضل، أو زيداً هو الفاضل تساوى مذهبها في أنه في الصورة الأولى في موضع نصب. وفي الثانية في موضع رفع.

قوله: بينها، أي بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله هو الناسخ للمبتدأ والخبر وهو كان وإن وظن وأخواتهن. وما، ولا وإن عند من يعملها. وقد أجاز بعضهم دخول الفصل بين الحال وذى الحال. واستدل بقراءة من قرأ هؤلاء

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ١٠٤/٢.

بنائي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ^(١) بمنصب «أطهر» ويقول بعض العرب «أكثر أكلي التفاحَةِ هي نضيجه» وهذا عندنا متأول.

وقوله: وقد يتوسط بينها: شرطه عندنا أن يتوسط نحو: زيد هو القائم وقد أجاز الكسائي تقدمه مع الخبر المقدم نحو «هو أفضل من زيد عمرو» ولا يجوز عندنا ذلك قوله: (بشرط تعريفهما) نحو: زيد هو الفاضل «وكان زيد هو الفاضل».

وقوله: (أو تنكير ثانيهما غير قابل «أل») نحو: ظنت أفضل منك هو أفضل من عمرو «ودخول الفصل بين نكرين مختلف في جوازه، واحتار جوازه متأخر و أصحابنا، وقد حکاه سیبویه عن بعض المتقدمين وأنکره^(٢). وأما وقوعه بين معرفة ونكرة نحو: ظنت زيداً هو خيراً من عمرو فلا خلاف في جوازه.

قوله: (ولا يجامع التوكيد) فلا نقول: ظنت زيداً نفسه هو أفضل منك، استغناء بالتأكيد عن «هو».

قوله: (ويتعين للفصيلة إلى آخره) نحو: إن كان زيد هو الفاضل» وظنت زيداً هو الفاضل وأعلمت زيداً فرسك هو المسرج».

قوله: (إن لم يضرم ما قبله) نحو: زيد ظنته هو القائم» لأنه يحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في «ظنته» لأنهم يؤكدون الضمائر المرفوعة والمنصوبة وال مجرورة بضمائر الرفع المنفصلة فيقولون: زيد قام هو، وضربته هو، ومررت به هو» ولا يفعلون ذلك بالأسماء الظاهرة غير المرفوعة فإنهم يقولون: زيد هو الفاضل «فيحتمل أن يكون مبتدأ وتأكيداً لزيد» وفصلاً. وإنما جاز أن يؤكد الضمير المنصوب وال مجرور بالمرفوع لأنها مبنيان لا يتأثران بالعامل. فلا تظهر المخالفة بين المؤكَد والمُؤكَد بخلاف المظاهر.

(١) من سورة هود: ٧٨. وقراءة فتح الراء هي قراءة عيسى بن عمر. انظر: إعراب القرآن لابن التحاسن ١٠٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب، ٣٩٤/١.

«باب الاشتغال»

قوله: (في الاشتغال، وإذا جاز العامل في متعلق المبتدأ) يعني به ضميره نحو: زيدٌ ضربته، أو الملابس لضميره بإضافة نحو «زيدٌ ضربتُ أخاه» وبصفة نحو: زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبه، وبعطف باللواو خاصة نحو: «زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه». .

قوله: (إن سلط على المبتدأ لو كان فارغاً) يعني لو كان العامل فارغاً نحو: (زيدٌ ضربته)^(۱) فلو لا اشتغال «ضربتُ» بالضمير لانتصب المبتدأ مفعولاً بـ «ضربتُ».

قوله: (جاز أن يتسلط عليه عامل من لفظه) نحو: «زيداً ضربته» أي «ضربتُ زيداً ضربته» وهذا مذهب البصريين، وهو الصحيح. إن «زيداً» منصوب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده. ولا اعتبار لقول من قال: إنه منصوب «بضربيتُ» هذه الناحية لضميره وإنه تعدد إلى المظهر والمضمر فضلهما ولا بغير ذلك من المذاهب.

وقوله: (أو من معناه)، وذلك حيث لا يمكن تقدير ذلك الفعل إما لكونه لم يقع بالظاهر أو لكونه لا يتعدى إليه نحو: «زيداً ضربتُ أخاه» فالضرب لم يجعل بزيده، إنما حلَّ بأبيه فتقدير فعلًا من المعنى نحو: أهنت زيداً ضربتُ أخاه «لأنَّ ضربك أخا زيد إهانة لزيد، وكذلك «زيداً مررتُ به» فمررتُ لا ينصب فيقدر «لا بستُ زيداً مررتُ به».

قوله: (وقد يكون العمل على العامل راجحاً)، يرجح العمل على العامل^(۲) على المبتدأ (إذا ولي الاسم أداة هي بالفعل أولى) كهمزة الاستفهام نحو: «أزيداً تضربيه» وما ولا النافيتين نحو: ما زيداً نضربيه، ولا زيداً أضربيه، ولا عمراً «فإن لم يلِه نحو: أأنت زيدٌ تضربيه، وما أنت زيدٌ تضربيه. فالاختيار

(۱) هذا المثال لم يكن فيه العامل فارغاً وإنما تعدد إلى مفعول به أما العامل الفارغ فنحو: زيدٌ ضربت».

(۲) ساقط من «ب».

لابتداء، وإذا أجب به الاستفهام بمعنى نحو: زيداً ضربته، في جواب من قال: أيّ رجل ضربت؟ وإذا ولد فعل أمر نحو: زيداً أضربه، أو وهي نحو: زيداً لا تضربه، أو دعاء نحو: يا رب زيداً لا ترجمه، وإذا عطف على جملة فعلية لا واقعة خبراً نحو: قام زيداً وعمراً أكرمه، وإذا كان جعله مبتدأ يوهم وصفية العامل نحو قوله تعالى: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ»^(١). وإذا ولد [٨/٨] «حيث» نحو: ضربت زيداً حيث عمراً ضربته».

قوله: (أو مرجوحًا) يرجع الحال على الابتداء في غير ما ذكرناه. وغير مسألة التساوي نحو، (إن تعطف على جملة إسمية) نحو: زيداً قام وعمراً.. كلامته.. ونحو: زيداً ضربته، ونحو من ضربته؟ «فمن» مرفوع بالابتداء، ويجوز نصبه بأخبار «فعل» مرجوحًا خلافاً للأخفش إذ زعم أنَّ اسم الاستفهام يجري مجرى الاسم الذي ولد همزة الاستفهام فيرجع النصب، ونحو: أنا زيداً ضربته، وأنت جعفر أهنته.. خلافاً للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى.

قوله: (أو مساوياً إذا عطفت على جملة ذات وجهين)، الجملة ذات الوجهين هي التي تحتوي على جملة كبرى وجملة صغرى نحو: زيداً ضربته. فمجموع هذه جملة كبرى و«ضربته» من هذا المجموع جملة صغرى، فإن عطفت على الكبرى قلت: زيداً ضربته وعمراً أكرمه. وإذا عطفت على الصغرى نسبت عمراً.

قوله: (وإذا راعت الصغرى، فلا بد من مصحح الخبرية)، يعني به الرابط، وذلك أنَّ المعطوف على جهة الخبرية خبر، فإذا قلت: زيداً ضربته وعمراً كلامته. فلا بد في الجملة الثانية من رابط يربطها بالأولى، فنقول: في داره، أو من أجله، أو غير ذلك مما يربط به، لأنك لو قلت: زيداً عمراً كلامته، لم يصح وقوع هذا خبراً عن «زيد» حتى تأتي برابط، وهذا واضح حَسَن. وهذا

(١) من سورة القمر: ٤٩.

الذى اخترناه من اشتراط الرابط هو الصحيح، وقد أجاز بعضهم عرو الجملة الثانية من الرابط، وَغَرَّهُ في ذلك تمثيل سيبويه المسألة بغير رابط. وسيبوه إنما قصد تبيين جواز النصب عطفاً على الجملة الصغرى فقط، ولم يعرض لإصلاح اللفظ، إذ قد تقرر أنَّ المعطوف على الخبر خبر، فما يشترط في الخبر الأول يشترط في الثاني ضرورة، واستدلل لذهب من أجاز عرو الجملة عن الرابط بقوله تعالى: «وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْتَسْجِدَا نَ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا»^(١) إذ أجمع القراء على نصب «السماء» على إضمار فعل، فالجملة معطوفة على قوله «يسجدان» ولا ضمير في الجملة يربط بالأولى. وزعم أنَّ هذا قاطع في الدلالة وليس هذا الاستدلال بشيء، لأنَّ السماء ليس معطوفاً على «يسجدان» بل يحتمل وجهين: أحدهما أنَّ تكون معطوفة على «والنجم والشجر يسجدان» فيكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الإسمية نحو: زيد قائم وعمرو ضربته . ولا خلاف في جواز مثل هذا. والثانى: أنَّ تكون معطوفة على الجملة الفعلية من قوله تعالى: «عَلَمَهُ الْبَيَان» وفصل بين الجملتين بقوله تعالى: «وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ بِحَسْبَانِ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرُ يَسْجُدُان» على جهة الاعتراض لما فيها من التشديد والتوكيد، ومع احتمال هذين الوجهين فلا دليل في ذلك قاطع، وقال بعضهم: عرو الجملة عن الضمير مختص بالعطف بالواو لما فيها من معنى «مع». فتكتفي الجملتان برابط واحد، وهذا فاسد، لأنَّ سيبويه^(٢) وغيره من أئمة النحوين حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب، فنقول: زيد ضربته ثم عمراً أكرمه».

وقوله: وأن تكون فعلية، تحرز من أن تكون الجملة الصغرى إسمية نحو: زيد أبوه قائم وعمرو كلمته .. فزيد أبوه قائم «جملة كبرى، وأبواه قائم» من [١٩] هذه الجملة جملة صغرى فلا يتساوى رفع عمرو ونصبه، لأنَّ الجملة / الصغرى إسمية كالكبرى. فلا مشكلة إذا نصبت «عمراً» فلذلك كان رفع «عمرو»

(١) من سورة الرحمن: ٦.

(٢) من سورة الرحمن: ٥.

(٣) انظر: الكتاب، ٢١٦/١.

أرجح من نصبه، وهذا القيد، أعني قوله: وأن تكون فعلية إنما يحتاج إليه إذا فسرنا قوله: ذات وجهين بأنها كبرى وصغرى أما إذا فسرنا ذات الوجهين بأنها الإسمية الصدر الفعلية العَجَزُ. فلا تحتاج إلى هذا القيد. لأننا فرضنا أنها فعلية العجز، فلا تحتاج إلى قوله، وأن تكون فعلية.

«النواسخ»

قوله: (النواسخ) يعني نواسخ الابداء، وذلك أنَّ الكلام كلَّه راجع إلى جلتين: الأولى: الفعل والفاعل، ويتفرع عليه الفعل والنائب. والثانية: المبتدأ والخبر، ويتفرع عليه نواسخه، وهي: (كان، وإنَّ، وأخواتها). وما وإنْ عند من يعملها، ولا إنْ أعملت عمل «ليس» أو عمل «إنَّ» وظنتُ وأخواتها).

وقوله: (بلا شرط) أي لا يتشرط فيها ما اشترط في الباقي.

وقوله: (ودام صلة لما الظرفية)، إنما خصص بالظرفية لأنَّه يلزم من الظرفية المصدرية ولا ينعكس. فإذا قلت: لا أصحبُه ما دامت الشمس طالعةً «فمعنىَه: مدة دوام طلوع الشمس» فتقدرها بعده مضافة إلى المصدر.

وقوله: (وزال ماضي يزال) تحرز من التي مضارعها يزول. فإنها لا تكون إلا تامة وقد حكى الكسائي^(١) في مضارع زال الناقصة يزيل.

قوله: (مبوجة بنفي أو نهي أو دعاء)، النفي نحو: ما زال زيدٌ قائماً «والنبي: لا تزل قائماً» وقال الشاعر:

صَاحِ شَمْرٍ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنْسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ^(٢)
والدعاء نحو قول ذي الرمة:

(١) انظر: همع الهوامع، ١١٥/١.

(٢) لم ينسب هذا الشاهد لشاعر معين. وانظر: عمدة الحافظ لابن مالك، ١٩٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٥، وأوضح المسالك ١/١٦٥، والممع ١١/١. وشرح التصریح ١٥٨/١. والأشمونی ١/٢٧٣.

ألا يا إسلامي يا دارمي على البلي ولا زال متهلا بجرعاتك القطر^(١)
والنفي أعم من أن يكون بحرف نحو مامثل، أو ب فعل نحو قول الشاعر:
ولست وإن أقصيت أنتك - ذا هوئ به العاذل القاسي يمهد لي عذرا^(٢)
أو «بغير» نحو قول الشاعر:
إن امرأ غير منفك معين حجا على هوئ فاتح لل Mage المجد أبوابا^(٣)
أو بتقليل نحو قول الشاعر:

فَلَمَا يَرِخُ الْلَّبِيبُ إِلَى مَا يَورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًّا أَوْ مُجِيًّا^(٤)

والنفي المقدر كالمفوظ به نحو قوله تعالى: ﴿تَا لَهُ تَفْتَوْ تَذَكِّرْ يُوسُف﴾^(٥) أي
لا تفتؤ قوله: (وعاد) نحو ما أنسدنا أستاذنا أبو جعفر بن الزبير وهو الذي
أخذنا عنه علم العربية [رضي الله عنه]^(٦).

تُعِدُّ فِيكُمْ جُزْرَ الْجَرْزُورِ رَمَاحُنَا وَيَرْجِعُنَ بالأَكْبَادِ مِنْ كُسْرَاتِ^(٧)
(واضـ) نحو قول الشاعر:

وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنْطَنَطًا إِذَا قَامَ سَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ^(٨)
(وآل)، نحو: آل زيد صحيحـ. (ورجـ) نحو قوله عليه الصلاة
والسلام «لا ترجعوا بعدي كفارـ» (وحـ) نحو قول الشاعر:

(١) انظر: الديوان، ٢٠٦، والكامل للمبرد ١٤٦/١، والأمالي الشجرية ١٥١/٢.
وأوضح المسالك ١٦٥/١، والممع ١١١/١.

(٢) لم اهتد إلى قائله.

(٣) لم يعرف قائله.

(٤) لم يعرف قائل هذا الشاهـد. انظر: المـنـي ٣٠٦/١، وشرح التـصـرـيف ١٨٥/١.

(٥) من سورة يوسف: ٨٥.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من «بـ».

(٧) لم يـنـسب هذا الشاهـد لـشـاعـرـ معـينـ. وانـظـرـ: المـيـعـ ١١٢/١، والـدـرـرـ اللـوـامـعـ ٨٣/١.

(٨) الشـاهـدـ لـفـرعـانـ بـنـ الأـعـرـافـ التـمـيـيـ. وانـظـرـ: نـوـادـرـ الـمـخـطـوـطـاتـ ٣٦٠/٢، وـشـرحـ

الأـشـمـونـيـ ٣٧٤/١، وـحـاشـيـةـ الصـبـانـ ٢٢٩/١.

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحْوِرُ رَمَادًا بَعْدُ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ^(١)
 (وَاسْتَحَالَ)، نَحْوَ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ... فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا...
 (وَتَحَوَّلَ)، نَحْوَ قَوْلِ حَنْدُجٍ:
 وَبُدِّلَتْ قُرْحًا دَامِيًّا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مَنْ تَعْمَى تَحْوِلُنَّ أَبْؤُسًا^(٢)
 (وارتد)، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَارْتَدَ بَصِيرًا»^(٣). وَمَا جَاءَ بِعْنِي «صَارَ»
 أَيْضًا وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصْنَفُ (جَاءَ) فِي قَوْلِ الْعَرَبِ «مَا جَاءَتْ حَاجِتُكَ»^(٤)، أَيْ،
 مَا صَارَتْ حَاجِتُكَ. (وَقَعَدَ) فِي قَوْلِهِمْ: شَحَدَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَانَهَا حَرَبَةً...
 وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُمَا لِأَنَّهَا لَا يَخْرُجُ بِهَا عَنْ مُورِدِ السَّمَاعِ، أَمَّا «جَاءَ» فَبِاتِفَاقِ.
 وَأَمَّا قَعَدَ، فَقَدْ قَاسَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَتَقَعُدُ مَذْمُومًا
 مَذْوَلًا»^(٥) أَيْ فَتَسِيرُ، وَقَدْ أَلْحَقَ بَعْضُ النَّحْوِيْنَ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ غَدَا، وَرَاحَ،
 وَأَسْحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ، وَالْأَصْحُ أَنْ لَا تَلْحُقُ.

قَوْلُهُ: (ترفع المبتدأ الجائز الابتداء، المثبت غير الواجب تصديره): شرط
 في المبتدأ الذي ترفعه «كان» ثلاثة شروط: أحدها أن يكون جائز الابتداء.
 وتحرز بذلك عن الواجب الابتداء نحو: أَمِينُ اللَّهِ «فَلَا تَدْخُلْ عَلَيْهِ» / كان [٩/٩]
 وأخواتها. والشرط الثاني: أن يكون مثبتاً، تحرز من أن يكون مذموفاً نحو:
 مررت بزيد «العالَم» فالعالَم خبر لـ «هو» مضمرة، ولا يجوز لـ «كان» أن ترفعه.
 والشرط الثالث، أن لا يكون واجب التصدير. تحرز من مثل: أَيُّ يَقْرُمُ أَقْمَمُ
 مَعْهُ «فَأَيُّ» جائز الابتداء، لأنَّ اسْمَ الشَّرْطِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدًأً وَمَفْعُولًا
 وَمَجْرُورًا وَهُوَ وَاجِبُ التَّصْدِيرِ.

(١) الشاهد للبيهقي بن ربيعة الصحابي. انظر: الديوان ١٦٩، وشرح الأشموني ١/٢٧٧، والمعجم ١/١١٢.

(٢) هذا الشاهد لأمرىء القيس وهو مشهور في ديوانه ١٠٧. وانظر: المغني ١/٢٨٨، والأشموني ١/٣٧٨، والمعجم ١/١١٢، وحاشية الصبان ١/٢٢٩.

(٣) من سورة يوسف: ٩٦.

(٤) ذكر سيبويه ١/٢٤، ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك.

(٥) من سورة الإسراء: ٢٢.

قوله: (وتنصب الخبر إلا الجملة غير الخبرية)، تقول: زيد أخربه، «فاضربه» عندنا خبر ولا تقدر مذوفاً وهو «أقول» خلافاً لابن السراج^(١). وشبهته في ذلك الاصطلاح فإنه فهم أنَّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب، وأخربه لا يحتمله فاحتاج إلى تقدير مذوف وهو «أقول» وعندنا أنَّ الخبر ما تمت به فائدة الإسناد. وهو أعم من أن يكون خبراً بالاصطلاح الأول، ومن غيره. ألا ترى أنا قد أجمعنا على تسمية «أين» في قولنا «أين زيد» خبراً، ومع ذلك لا يحتمل الصدق والكذب. وإذا كانت الجملة غير خبرية لم تقع خبراً لـ «كان» وأخواتها خلافاً لزاعمٍ يستدل بقول الشاعر:

وكوني بالمحاسن^(٢) ذكرني^(٣)

فإنه عندنا من وضع الأمر موضع الخبر، تقديره، تذكرني.

قوله: (فإن صدرت الخبرية بماضٍ لم يقع خبراً «لصار» وما بعدها). فلا تقول: صار زيد قام، ولا ما زال زيد علِم، وكذلك الباقي، لتناقض المعنى، ودلل ذلك على أنَّ ما قبل «صار» يجوز وقوع الماضي خبراً لها وهو المختار، وقد زعم بعضهم أنَّه لا بدُّ فيه من «قد» ظاهرة أو مضمرة. ووروده بغير «قد» أكثر من أن يحصر، والإضمار على خلاف الأصل. قوله: (إلا «ليس واسمها ضمير أمر») سمع من العرب «ليس خلق الله» مثله «ففي «ليس» اسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة المصدرة بالماضي خبر لها.

قوله: (ولا يقع نحو: أين خبراً لـ «ليس») فلا يقال: أين ليس زيد بخلاف، أين كان زيداً وقد حكى إجازة ذلك بعض أكابر أصحابنا.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٠/٢.

(٢) في «ب» بالمكان وهي الرواية المشهورة.

(٣) صدر بيت وعجزه، ودلل ماجدة صناع . وهو لبعض بنى نهشل من الجاهليين. انظر: التوادر ٣٠، والضرائر لابن عصفور ٢٥٨، والمغني ١/٥٨٥، والخزانة ٤/٥٧، والهمم ١/١١٣.

قوله: (ولَا يَزَالُ وَأَخْوَاتِهَا مَنْفِيَاتٍ «بِمَا») فلا يقال: أينَ مَا زَالَ زِيدًا، فَإِنْ
نَفَى بِعِيرٍ («مَا») جَازَ نَحْوُهُ: أينَ لَمْ يَزَلْ زِيدًا.

قوله: (وَكُلُّهَا تَتَصَرَّفُ فَسْتَعْمِلُ مِنْهَا الْمُضَارِعَ وَاسْمَ الْفَاعِلِ وَاسْمَ
الْمَفْعُولِ نَحْوُهُ: يَكُونُ زِيدًا قَائِمًا، وَقَالَتِ الْخَنَسَاءُ:

وَهُمْ فِي الْقَدِيمِ سُرَّةُ الْأَدِيمِ وَالْكَانُونُ مِنَ الْخَوْفِ حِرْزاً^(۱)

وَحْكَى الْخَلِيلُ: هُوَ كَائِنُ أَخْيَكَ، بِالإِضَافَةِ، وَكَثِيرًا مَا يَقُولُ سَبِيبُوهُ عَنِ
الْأَحْوَالِ وَالظَّرُوفِ فَهِيَ مَكْوُنُ فِيهَا. وَيُسْتَعْمِلُ الْأَمْرُ مِنْ غَيْرِ «زَالَ وَأَخْوَاتِهَا»
فَيَقُولُ: كُنْ فَاضِلًا، وَبِتْ سَاهِرًا، وَفِي الْحَدِيثِ «كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولُ وَلَا تَكُنْ
عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلُ».

قوله: (إِلَّا (لَيْسَ وَدَامْ)) إِنَّمَا لَمْ تَتَصَرَّفْ (لَيْسَ) لِأَنَّهَا وَضَعَتْ وَضَعَ
الْحُرُوفَ. أَلَا تَرَى أَنَّ فَهْمَ مَعْنَاهَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى ذِكْرِ مَتَعْلِقِهِ، وَلِذَلِكَ زَعْمُ بَعْضِ
النَّحْوَيْنِ أَنَّهَا حَرْفٌ، وَإِنَّمَا لَمْ تَتَصَرَّفْ (دَامْ) إِنْ كَانَ أَصْلُ وَضَعَهَا التَّصَرُّفُ،
لِأَنَّهَا صَلَةٌ لـ («مَا») الظَّرْفِيَّةِ وَكُلُّ فَعْلٍ وَقَعَ صَلَةً لَهَا التُّرْمِ مُضَيْهٌ غَالِبًا.

قوله: (وَتَسْتَعْمِلُ تَامَةً إِلَّا لَيْسَ وَزَالْ) أَمَا لَيْسَ فَلَا تَسْتَعْمِلُ إِلَّا نَاقِصَةً،
وَقَدْرِ الْكَوْفِيِّينَ أَنَّهَا تَكُونُ أَدَاءً عَطْفًا، فَلَا يَكُونُ لَهَا إِسْمٌ وَلَا خَبْرٌ وَاسْتَدَلُوا عَلَى
ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَيْنَ الْمَفْرُ وَإِلَّهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرُمُ الْمَغْلُوبُ لِيَسَ الْغَالِبُ^(۲)

وَيَقُولُ الْآخَرُ:

إِنَّمَا يُجْزِي الْفَتَنَ لَيْسَ الْجَمْلُ^(۳)

(۱) في الديوان: ۴۷ رواية الشطر الأول هكذا: وهم في القديم أساة العديم.

(۲) ينسب هذا الشاهد إلى نفيل الحميري. انظر: معاني الحروف للمرادي ۴۳۳، والمغني ۱/ ۲۹۶ وشرح شواهد المغني ۲/ ۷۰۵، والجمع ۲/ ۱۳۸.

والأشرم في اللغة: المشتوق الأنف وهو لقب لأبرهة الحبشي.

(۳) من شواهد سبيويه ۱/ ۳۷۰، وهو لبيد بن ربيعة. انظر: الديوان، ۱۷۹، والقتضب ۴/ ۴۱۰، ومجالس ثعلب ۵۱۵، والأصول لابن السراج ۱/ ۳۴۸، والصاحبى لابن فارس ۱۴۱، والأزهري للهروي ۱۹۲، وحماسه البحتري ۲۵۲، والخزانة ۴/ ۶۸.

وهذا عندنا مؤول، وأما «زال» فلا يحفظ استعمالها تامة. وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنها تكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمر ما، فتقول: ما زال زيدٌ عن وطنه.. وما زال زيدٌ عن الضحك. وأشار أبو علي في «الحلبيات» إلى وقوعها تامة أيضاً، وذكر بعض أصحابنا أنَّ فتى... لا تكون أيضاً إلا ناقصة، وليس بشيء إذ حكى بعض النحوين^(١) واللغويين فتىءَ بمعنى، سكن وبمعنى أطفأ. وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي الحكم بن رختاط أنه ذكر في أرجوزته في النحو أنَّ «ظلٌّ» لا تكون إلا ناقصة، وهو باطل بما حكاه بعض الثقات من أنها تأتي بمعنى «دام»، وبمعنى «طال» تقول، ظلٌّ النهار، أي دام ظله، وليس في الأفعال الشمانية على وزن «فعل» غير «ظلٌّ وليس» أما ظلٌّ فتقول: «ظللت قائمًا» بكسر اللام. قال طرفة:

ظللت بذِي الْأَرْطَى فَوْقَ مُثَقِّبٍ بِبَيْثَةٍ سُوءِ هَالِكًا أَوْ كَهَالِكٍ^(٢)
ويجوز حذف إحدى اللامين فتقول: ظلت قائمًا.. [قال الله تعالى:
فَظلْتُمْ تَفَكُّهُونَ]^(٣). وقال الشاعر:

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيلَهُ وَمِطْوَايِي مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرِقَانِ^(٤)

والمحذوفة هي الأولى، وأما «ليس» فلا جائز أن يكون أصلها « فعل» بفتح العين لأنَّه كان يلزم أن يصير لاس، لأنَّ تحرك الياء وافتتاح ما قبلها بوجب قلبها ألفاً، ولا جائز أن يكون أصلها « فعل» بضم العين، لأنَّ « فعل» لا يتعدى، وهذه الأفعال مشبهة بما يتعدى إلى واحد، وإذا انتفى الأصل انتفى الفرع، وقد رُوي لُسْتُ قائمًا، بضم اللام. وهذا يدل على أنها فعل بضم العين وقد ذهب إلى ذلك بعضهم.

(١) ساقط من «ب».

(٢) انظر: الديوان، ٨٧، وشرح الأعلم، والأصميات، ١٤٩، واللسان ١٢٢/٩.

(٣) من سورة الواقعة: ٦٥، وما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) نسب هذا الشاهد ليعلى الأحوال الأزدي، أو إلى رجل من أزد السراة. انظر: المقتصب ٣٩/١، والأصول ٣٥٢/٣، والخصائص ١٢٨/١، والمنصف ٨٤/٣، والمحتب ٢٤٤/١ والحججة للفارسي ١٠٠/١، وجهرة اللغة ١١٨/٣، والخزانة ٤٠١/٢.

قوله : (وتوسط أخبارها جائز ما لم يمنع مانع) نحو، كان قائِمًا زيدًا، وليس فاضلًا عمرو والمانع بجواز التوسط قد يكون موجبه نحو، كان مثلَ زيد أخيه «أو موجب التقديم على العامل نحو: أين كان زيد؟ أو موجب التأخير عن الاسم نحو، إنما كان زيد قائِمًا» إذا حضرت الخبر.

قوله : (ولا يتقدم خبر «ما دام» عليها اتفاقاً) فلا تقول: أصحبُك طالعة ما دامت الشمس... وإنما لم يجز ذلك، لأن دام «صلة لـما» ومعمول الصلة كالصلة فلا يتقدمان على الموصول. ووقع لابن معط وهم في الدرة، وهو أن يتقدم خبر «ما دام» على اسمها لا يجوز، وقد رد عليه ابن الخباز واستدل^(١) بقول الشاعر:

فَمَا أَنْتُمْ مُنْهُمْ وَلَكُنُّكُمْ لَهُمْ عَيْدُ الْعَصَمَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ بَعَاصِرٌ^(٢)

وليس استدلاله بشيء، لأن دام هنا ليست بناقصة، وإنما هي تامة. والزيت متعلق «بعاصر» نفسه لا أنه خبر «دام» وأما خبر غير ما دام فكان وأخواتها إلا ليس. إذا عربي خبرها مما يجب تقديمها أو توسطه أو تأخيره جاز تقديمها عليها. فنقول: قائِمًا كان زيد.. فقائم عندنا خبر كان، وزيد اسمها. ومنع الكوفيون تقديم خبر كان وتوسطه. ويحيزون، قائِمًا كان زيد، وكان قائِمًا زيد.. على غير ما ذهبنا إليه، وله في ذلك تفاصيل، وأما «ليس» فمنع من تقديم خبرها عليها الكوفيون والمبرد، ورجحه المتأخرون. فأجاز ذلك الجمهور ونسبة بعضهم إلى سيبويه، وما أظن العرب فاهت بذلك: قائِمًا لستُ، ولا قائمين لسنا، ولا خارجين لسنا، وأما زال / وأخواتها فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها مطلقاً. ومنهم من منع مطلقاً، ومنهم من فصل، فإن نفيت بـ«ما» منع. أو بغير «ما» جاز وهو الصحيح.

(١) في «ب» عليه بعد استدل.

(٢) لم يعرف قائله.

«أفعال المقاربة»

قوله: (ومن باب كان أفعال المقاربة). أطلق عليها كلها^(١) أفعال المقاربة، وإنْ كان كثير منها للشرع في الفعل، وإذا شرع في الفعل لم يكن ذلك مقاربة. فالعشرة الأولى للشرع كما ذكر فنقول: جعل زيد ينظم، وطبق زيد يأكل، وقام يشتمني، وطاروا يضربون الجمامج. وكذا باقي العشرة^(٢). والستة بعدها للمقاربة حقيقة، والثلاثة بعدها لرجائه، وكلها لا تكون إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك فيستعمل منها المضارع. ومضارع «أوشك» أكثر من مضاربه. وقد استعمل منه إسم الفاعل قليلاً. وكلها متافق على فعليته إلا «عسى» فهي عند الكوفيين وابن السراج حرف.

قوله: (وخبرهن مضارع) لا يجيء إسماً ولا جملة إسمية إلا شاداً. وقد جاء الخبر جملة مصدرة «إيذًا» من كلام بعض الفصحاء وهو «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً»^(٣) وقد جاء أيضاً مصدرأ بـ «كلها» وشرط هذا المضارع أن يكون مثبتاً فلا تقول: عسى زيد ما يخرج.. ولا تدخل عليه «أن» إذا كان خبراً لما هو للشرع. وقد وجدت في بعض أشعار العرب الفصحاء دخوها في خبر «جعل».

قوله: (رافع ضمير الاسم) نحو: «جعل زيد ينظم» ولا يرفع السبيبي، فلا تقول: «جعل زيد ينظم أخوه الشعر بخلاف «كان» فإنها ترفع ضمير إسمها وسببيّة، فتقول: كان زيد يقوم «وكان زيد يقوم أخوه».

(١) زيادة من «ب».

(٢) تقسيم أبي حيان لأفعال المقارنة هنا غريب إذ أن التقسيم الشائع في كتب النحو هو أن أفعال المقاربة ثلاثة كاد، وأوشك، وكرب، والرجل ثلاثة أيضاً: عسى، وحرى، واحلوق، والباقي هي أفعال الشرع مثل: انشأ، وطبق، وجعل، وعلق وأنحد.. انظر: أوضح المسالك ٣٠١/١.

(٣) هذا القول لابن عباس، رضي الله عنه. انظر: أوضح المسالك ٣١٠/١، وشرح الأشموني ٤٩٦/١.

قوله: إِلَّا فِي «عَسَى» فَقَدْ يُرْفَعُ السَّبِيلُ، تقول: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُولَ
وَيَجُوزُ «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُولَ أَخْوَهُ»^(١) قال الشاعر:
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ^(٢) ..
روي برفع «جهده».

قوله: (واعمل الحجازيون «ما» النافية عمل «ليس») يعني أنهم رفعوا
بها الاسم ونصبوا الخبر، وكان قياسها أن لا تعمل، لأنها حرف لا يختص،
وما لا يختص فقياسه أن لا يعمل لكن «ما» لما أشباهت «ليس» في أنها تدخل على
الجمل الاسمية وأنها لتفي الحال أعملت عملها وشبها بها الحجازيون، كما شبه
بني تميم «ليس» بـ«ما» إذا دخل «إلا» على خبرها نحو: ليس الطيب
إلا المسك^(٣) حتى أبو عمرو بن العلاء^(٤) أنه ليس في الأرض حجازي
إلا وهو ينصلب، ولا تميمي إلا وهو يرتفع.

قوله: (بشرط فقد «إن») يعني أن لا تزاد «إن» بعد «ما» فإنها إذا زيدت
بطل عمل «ما» نحو: ما إن زيد فاضل... قال فروة بن مسيك وهو حجازي:
فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبَّنَّ وَلَكِنْ مَنَّا يَانَا وَدُولَةً آخَرِينَا^(٥)

(١) في «ب» عسى زيد أن يقوم أخوه.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: «إذا نحن جاوزنا حفيز زياد».

وينسب للفرزدق وهو في ديوانه: ص ١٩٠، وينسب لمالك بن الريب، وللبي
البرج التميمي. وانظر: الكامل ٢/٤٤٦، والضرائر لابن عصفور ١٥٣، وحماسة
أبي تمام ٣٩٣/١، والشعر والشعراء ٧٧، وعيون الأخبار ٢٣٦/١، وأوضاع
المسالك ١/٢٢١، وشرح التصريح ١/٢٠٥.

(٣) انظر الكتاب ١/١١٤.

(٤) زيان بن العلاء بن عمار المازني أحد القراء السبعة. مات سنة ١٥٤ هـ ترجمته في
مراكب النحوين ١٤ وبغية الوعاء ٢٣١/٢.

(٥) من شواهد سيبويه ٤٧٥/١. وانظر: المتضب ١/٥٠، والكامل ١/٣٤١،
والخصائص ٣/١٠٨، والمنصف ٣/١٢٨، والمحتب ١/١٩٢، والأزهية ٣٨٠،
ومنازل الحروف للرماني ٦٨، وشرح المفصل ١/٢٦٦، والمغني ١/٢٥.

ولم يشترط الكوفيون فقد «إن» بعد «ما» فأجازوا النصب، فيقولون:
ما إن زيد فاضلاً.

قوله: (ونفي الخبر) نحو: ما زيد قائمًا «فإن أوجبته نحو: ما زيد إلا قائمًا» وجب الرفع ونقل بعض أصحابنا أن يونس بن حبيب^(١) لم يعتبر هذا الشرط، فأجاز نصبه وإن دخلت عليه «إلا» ونقل بعض أصحابنا أن الكوفيين^(٢) أجازوا فيما إذا كان الثاني فيه متزلاً منزلة الأول النصب نحو: ما زيد إلا زهيراً شرعاً. وأن الفراء أجاز فيما كان صفة بعد «إلا» النصب نحو: ما زيد إلا قائمًا، وأنه أجاز هو والكسائي نصب الصفة المشتقة إذا قدمت مفعولها عليها بعد «إلا» نحو: ما زيد إلا عسلاً شارياً.. ومذهب البصريين وجوب الرفع في كل ذلك.

قوله: (وتأخيره) نحو: ما زيد قائمًا، فإن قدمته وجب الرفع، نحو:
[١١/أ] ما قائم زيد، وقال الشاعر / :
وما حَسِنَ أَنْ يَمْدَحَ الْمَرْءَ نَفْسَهُ ولَكِنَّ أَخْلَاقًا تُلَمُّ وَتُحَمَّدُ^(٣)
وأجاز الفراء نصب خبر «ما» مقدماً فتقول: ما قائم زيد، وزعم بعض أصحابنا أنه مذهب سيبويه^(٤)، والجمهور على المنع.

قوله: (إلا ظرفاً أو مجروراً) إنما كان ذلك، لأنه يتسع فيها ما لا يتسع في غيرهما، ألا ترى جواز «إن» في الدار زيداً وإن أمامك بكرأً ومنع: إن قائم

(١) أبو عبد الرحمن الضبي الولاء البصري. وضع شيئاً من النحو وله قياس فيه. ولد سنة ٩٠ هـ ومات سنة ١٨٢ هـ. انظر: أخبار النحويين ٣٢، ومعجم الأدباء ٦٨/٢٠.

(٢) انظر مع المقام ١٢٣/١.

(٣) لم يتسب هذا الشاهد لقائل معين، انظر: مع المقام ١٢٤/١، والدرر اللوامع ٩٥/١، وشرح الأشموني ٤٥٣/١.

(٤) في الكتاب ٢٨/١.. لا يجوز سيبويه التقدم مع العمل، قال: فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، وما مسيء من اعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً.

زيداً» وقد ذهب بعض النحويين إلى تعميم المعنى من تقديم خبر «ما» ظرفاً أو مجروراً أو غيرها، ونقشه أيضاً من الشروط. أن لا تكرر «ما»، فإنْ كررت نحو: ما مازيد قائمٌ.. لم يجز نصب الخبر عند عامة النحويين. وحکى أبو علي عن بعض الكوفيين إجازته، ونقشه أيضاً أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم نحو «ما طعامك زيد آكل» فإن كان ظرفاً أو مجروراً لم يبال بتقدیمه نحو قوله تعالى: «فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ»^(١) «فمن أحد» اسم «ما» ومن زائدة حاجزين خبر «ما» ومنكم متعلق «بحاجزين».

قوله: (ولغة تميم الاهمال) نحو: مازيد قائم.. وقد تقدم أن الاهمال هو القياس.

قوله: (وتعمل «لا» عملها أيضاً) الضمير في «عملها» يحتمل أن يعود على «ليس» إذ هي أسبق ويحتمل أن يعود على «ما» إذ هي أقرب، والأولى أن يعود على «ليس» لأنها لم تشبه بـ«ما» إنما شبهت «بليس» وإعمالها عمل ليس قليل جداً بخلاف إعمالها عمل «إن» فإنه كثير جداً حتى لقد زعم شيخنا أبو الحسن الأبدى^(٢)، رحمه الله: أنه لم يسمع النصب في خبر «لا» ملفوظاً به، وإنْ كان حلها على «ليس» يقتضيه، إلا أن ذلك يمكن أن تركته العرب إشارة إلى ضعف عمل «لا» عمل «ليس» فلم يكمل لها عملها ظاهراً وقال بعض النحويين: أجريت مجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر لضعفها، والذي استدلوا به على أنها تعمل عمل «ليس» قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ^(٣)

(١) من سورة الحاقة ٤٧.

(٢) إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأبدى الأصل الغرناطي أبو إسحاق، كان نحوياً ماهراً. ولد سنة ٥٦٢ هـ، ومات بغرناطة ٥٩٦ هـ. انظر: بغية الوعاة ٤٢٤/١.

(٣) من شواهد سيبويه ٢٨/١، وروايته: من فر... وهو سعيد بن مالك. وانظر: المقتنص ٤/٣٦٠، وأمالي الشجري ١/٢٨٢، وشرح الحماسة ٢/٧٣، وابن يعيش ١/١٠٨، والمعنى ١/٢٣٩، والخزانة ١/٢٢٣.

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون «براح» مبتدأ والخبر مذوف، ولم تكرر
«لا» إذ قد جاءت غير متكررة بعد المبتدأ في قول^(١) الشاعر:
بَكْتُ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعْتُ ثُمَّ أَذَنْتُ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٢)

والدليل على أنها تعمل على «ليس» في رفعها الإسم ونصبها الخبر قول
الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًّا وَلَا وَزْرٌ مِّمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقَابَ^(٣)
وقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبَّهَا مُتَرَاحِيًّا^(٤)
ولكن مع ذلك إعمالها عمل^(٥) «ليس» قليل جداً، ولذلك لم يقل بذلك
إلا البصريون.

قوله: (بشرط تنكير معماوها) نحو: لا رجل قائماً، وذكر ذلك
الشجري^(٦) أنها عملت في المعرفة وأنشد بيت النابغة المتقدم. وقد تأولوه.
وحله على ظاهره أولى. وتكون تعمل في المعرفة والنكرة كـ«ليس» لأنه لم يجيئ
لنا عملها في النكرة كثيراً حتى يجعله أصلاً و يجعل غيره شادداً، بل الذي
نحفظه مما ظاهره إلهاقاً بـ«ليس» وهو البيتان السابقان وفي أحدهما الإسم نكرة

(١) في «ب» قوله.

(٢) من أبيات الكتاب ١/٣٥٥ التي لا يعرف قائلها. وانظر: المقتضب ٤/٣٦١، وأمالى
الشجري ٢/٢٢٥، وابن يعيش ٢/١١٢.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً. انظر: المغني ١/٢٦٤، وأوضح
المسالك ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، وشرح التصريح ١/١٩٩، وحاشية
الصبان ١/٢٥٣، والهمم ١/١٢٥، والدرر اللوامع ١/٩٦.

(٤) انظر الديوان ١٧١، وأمالى الشجري ١/٢٨٢، والبحر المحيط ١/١٦٩، وشرح ابن
عقيل ١/٢١٥، وشرح التسهيل ٣٤٠، وحاشية الصبان ١/٢٥٣، والهمم
١/١٢٥، والدرر اللوامع ١/٩٨.

(٥) في «ب» أعمال.

(٦) انظر: أمالى الشحرى: ١/٢٨٥.

وفي الآخر الإسم معرفة، ولو فتحنا باب التأويل ودفع الأشياء بالمحتملات البعيدة لتأولنا البيت الذي فيه نكرة. ألا ترى أنه يجوز نصب «باقياً» على أن يكون خبراً لـ«كان» مقدرة، وكذلك أيضاً «واقياً» ويكون «شيء وزر» مبتدأين، ويحتمل البيت غير ذلك من التأويلات / .

[١١/ب]

قوله: (ونفي الخبر وتأخيره) فإن لم ينفَ نحو: لا رجل إلا أفضُل منك، أو تقدم نحو: لا أفضُل منك رجُل، وجُب الرفع. ولا يجيء هنا خلاف الكوفيين، لأن الذين ألحقو «لا» بـ«ليس» في العمل هم البصريون. وتلحق الناء بـ«لا» فتقول: لات، والناء زائدة كهي في «ثمت وربّت» هذا الذي أعلمته من نصوص النحويين. وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الريبع^(١)، رحمه الله: يظهر لي أنَّ الأصل في «لات» ليس فأبدلت من السين الناء. كما فعل ذلك في ست. ثم قلبت الياء ألفاً، لأنَّه كان الأصل في «ليس» لاس، لأنها فعل. وكأنهم كرهوا أن يقولوا لَيْتْ فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا إلا مع الحين، كما أنَّ «لَدُنْ» لم تشبه نونها بالتنوين إلا مع «غدوة» ويجب على هذا أن يوقف عليها تاء، وكذلك وقف جميع القراء إلا الكسائي^(٢) فروي عنه الوجهان، فمن وقف بالباء فهي «لا» التي للنفي لحقتها تاء التأنيث نحو: ثُمْتْ انْتَهى كلام أبي الحسين، رحمه الله. وما يقوى عندي أنَّ أصل «لات» ليس، كما ذكر أن اسمها لا يقادون يلفظون به، وهو لا يجوز أن يكون مخدوفاً، لأنَّ إسم «لا» لا يحذف، لأنَّه مشبه باءسم ليس، وإسم ليس لا يحذف، لأنَّه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف على قاعدة البصريين، وإذا بطل أن يكون مخدوفاً تعين أن يكون مضمراً. فإن قلنا إنها «لا» النافية زيد عليها الناء بطل ادعاء الإضمار، لأنَّ الحروف لا يضم فيها فتعين أن تكون فعلًا. وقد نص سيبويه،

(١) عبيد الله بن أحد القرش الأموي الأشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه. ولد سنة ٥٩٩هـ ومات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢.

(٢) في إعراب القرآن للنحاس: والوقف عليها عند الكسائي باءمه «لا» وهو قول محمد بن يزيد. انظر: إعراب القرآن ٧٨١/٢، تحقيق د. زهير زاهد.

(٣) انظر الكتاب ٢٨/١.

رحمه الله، في كتابه على أنَّ إسمها مضمر فيها، فيلزم منه أنَّ لا تكون حرفاً. قال سيبويه لا تكون «لات» إلا مع الحين. وتضمر فيها مرفوعاً وتنصب الخبر^(١)... وأما من أعملها عملها فيجعلها مختصة بالحين أو مرادفة نحو قوله تعالى ﴿ولات حين مناص﴾^(٢) وقال رجلٌ من طيءٍ.

نَدِمَ الْبُغَاةُ لَوَاتْ سَاعَةً مَنْدَمٍ والْبَغِيُّ مَرْتُعٌ مُبْتَغِيهٌ وَخَيْمٌ^(٣)
ويقدرون المخدوف معرفة، أي لات الحين حين مناص، لات الساعة
ساعة مندم، وقد يرتفعون بها الاسم، ويحذفون الخبر، قال سيبويه: وزعم أنَّ
بعضهم قرأ «لات حين مناص»^(٤) وهي قليلة يعني برفع الحين.

ولا تعمل «إن» النافية عمل «ليس» فلا تقول: إن زيد قائمًا.. هذا
مذهب أكثر البصريين والفراء. وذهب الكسائي والمبرد وابن السراج إلى جواز
ذلك^(٥). وزعم ابن مالك^(٦) أنَّ سيبويه^(٧) أومأ إلى ذلك بقوله في باب عدة
ما يكون عليه الكلم.. وتكون «إن» كـ«ما» في معنى «ليس» قال: فلو أراد
النفي دون العمل لقال: وتكون «إن» كـ«ما» في النفي، لأنَّ النفي من معاني

(١) انظر الكتاب ٢٨/١.

(٢) من سورة ص: ٣.

(٣) نسب هذا الشاهد لمحمد بن عيسى التيمي، ونسب أيضاً هلال بن الكناني. انظر:
معاني القرآن ٣٩٨/٢، والأشموني ٤٨٣/١، وما شبه الصبان ٢٥٥/١، والمعلم
١١٢٦، والدرر اللوامع ١/٩٩.

(٤) انظر الكتاب ٢٨/١، والأصول لابن السراج ١١٢/١، وإعراب القرآن للتحاس
٧٨١/٢.

(٥) انظر حاشية الصبان: ٢٥٥/١.

(٦) جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي اللغوي ولد سنة ٦٠١ هـ ومات سنة
٣٣٩/٥ هـ. انظر: نفح الطيب ٤٢٧/٢، وشدرات الذهب ٦٧٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٠٥/٢، وأما إن مع «ما» في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة «ما» في قوله
إغا الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء. إذن هي عنده غير عاملة وقد ذكر في مكان
آخر ٤٧٥/١ وتكون في معنى «ما» قال الله عز وجل ﴿... إنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا في
غَرْوَرٍ﴾.

المحروف، وـ«ما» به أولى من «ليس» لأنَّ «ليس» فعل وهي حرف، بخلاف العمل، فإنَّ ليس فيه هي أصل لـ«ما» ولا «وإنَّ» لأنها فعل وهنَّ حروف، وليس على ما زعم ابن مالك، رحمه الله، لأنَّ قول سيبويه: في معنى ليس يحتمل أنَّ يكون متعلقاً بقوله: وتكون «إنَّ» أي وتكون «إنَّ» في معنى ليس، أي للنبي مثلما تكون «ما» كذلك، ويحتمل أنَّ يكون متعلقاً بمحذف وهو حال من «ما» أي وتكون إنَّ كـ«ما» كائنة في معنى ليس، لأنَّ «ما» مشتركة بين معانٍ كثيرة، فكانه قال: وتكون كـ«ما» النافية، أي نافية مثلها، إذ إنَّ «إنَّ» مشتركة بين معانٍ.

قوله: في (إنَّ وإنَّ ولكنَّ، وكأنَّ ولبيت، ولعلَّ) أمَّا إنَّ وإنَّ فحرفاً تأكيد. وأما لكنَّ فمعناها الاستدراك وهي بسيطة لا مريبة خلافاً لمن ذهب إلى ذلك^(١)، ولا تخلو أن يكون ما بعدها مثلاً لما / قبلها، فلا يجوز باتفاق نحو: [أ/١٢] ما زيد قائم لكنَّ عبد الله ليس بقائم، أو يكون ما بعدها نقضاً لما قبلها أو ضدًا، فيجوز باتفاق نحو.. هذا متحرك لكن هذا ساكن، أو ما هذا أسود لكن هذا أبيض، أو يكون خلافاً فيه خلاف نحو: ما قام زيد لكن عبد الله يشربُ، وال الصحيح جوازه، قال طرفة:

ولستُ بحالٍ [التلَاع مخافَة]^(٢) ولكنَّ متى يسترقدُ القومُ أرْفِد^(٣)
وأما «كأنَّ» فمعناها التشبيه وهي مريبة^(٤) من «كاف التشبيه» ومن «أنَّ» فإذا قلت: كأنَّ زيداً أسد.. فتقديره: إنَّ زيداً كأسداً.. فاعتنى بحرف التشبيه فقدم وفتحت «إنَّ» لسبق الكاف عليها، وتركها وصارا كحرف واحد فلا يتعلق

(١) الذي قال بتركيبتها من الكوفيين هو الكسائي وحده، وعنه أنها مريبة من لا وأن، وحذفت الممزة تخفيفاً والألف للساكين. انظر: المغني ١/٢٩١.

(٢) ما بين المعقودين في «ب» هكذا .. التلَاع لبيته.

(٣) من شواهد سيبويه ١/٤٤٢. وانظر: الديوان ٣٦ وشرح الأعلم، وشرح القصائد العشرين، وأمالي الشجري ٢/٢٢٨، والمغني ٢/٢٠٦.

(٤) قال السيوطي في المجمع ١/١٣٣.. اختلف في «كأنَّ» أبسطة أم مريبة، فقال بالأول شردة واختاره أبو حيان، لأن التركيب خلاف الأصل.

الكاف بشيء ولا ما بعدها في موضع جرّ بها خلافاً لزاعمه، ولا تأتي «كأنَّ» للتحقيق ولا للظن خلافاً لمن ذهب إلى ذلك.

وأمّا «ليتَ» فحرف تمنٍ، فأمّا «لعلَّ» فحرف ترج في المحبوب، وتوقع في المحدود، وفيها لغات.

قوله: (ما صَلَحَ إِسْمًا «لِكَانَ» نصبه وخبراً رفعته) قد تقدم أنَّ إِسْمًا «كَانَ» شرطه أنْ يكون جائز الابتداء مثبلاً يجب تصديره فمثل «إِيمَن» القسمية لا تقع إِسْمًا «لِكَانَ» ولا «لِإِنَّ» ولا ما حذف من الابتداء، كالمبتدأ المحدود في القطع في التعلُّت، ولا ما يجب أنْ يقع صدراً كأسوء الشرط وأسوأ الاستفهام. وأنَّ الجملة غير الخبرية لا تقع خبراً لهذه الحروف، فلا تقول: إنَّ زيداً أضربه، ولا ليتَ زيداً أقتله، وقد ذكر بعض أصحابنا في هذا خلافاً، وأنَّ الصحيح منعه، واستدلل المجيز بقول الشاعر:

ولو أَصَابَتْ لَقَائِتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصِبُ لِلشَّيْبِ^(۱)
وبيقول الآخر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسُبُوا لَيْلَكُمْ عَنْ لَيْلَهُمْ نَامَ^(۲)
ولو خصص هذا الحكم بـ«إن» وحدها لكان قوله^(۳)، لأنَّها لم تفدي في الجملة سوى التأكيد. ولم تغير معنى جملة الابتداء بخلاف «أنَّ» فإنها صيرت الجملة في معنى المفرد. وبخلاف غيرها، فإنها غيرت معنى الجملة بتشبيه أو تمن أو غير ذلك، وتأول من منع ذلك بإضمار^(۴) القول، كأنَّه قال: أقول لك لا ينصبك، وأقول لكم لا تحسبوا.

(۱) ينسب هذا الشاهد للجميع الأسيدي. انظر: المفضليات ۳۴، وأمالي الشجري ۱، ۳۳۲/۱، والبحر المحيط ۲۵۶/۲، والخزانة ۴/۲۹۵.

(۲) الشاهد لأبي كعب بن مالك. انظر: أمالي الشجري ۱/۳۳۲، ورواية الشطر الثاني... ليلهم عن ليلكم، والبحر المحيط ۲۵۶/۲، وأوضح المسالك. حاشية ۱/۱۱۲، وحاشية الصبان ۱/۲۶۹، والممعن ۱/۱۳۵، والدرر اللوامع ۱/۳۲۶.

(۳) انظر هم الموامع ۱/۱۳۵.

(۴) في «ب» على.

قوله: وجوباً، يعني أنَّ خبر «إنَّ وأخواتها» واجب الرفع. وهذه المسألة فيها خلاف. الجمُهور على ما ذكرنا من وجوب الرفع. وذهب الكسائي إلى جواز النصب في «ليت وكأنَّ ولعل». دون «إنَّ وأنَّ ولكن» وذهب بعض الكوفيين وَمُحَمَّدْ بْنُ سَلَامٍ^(١) صاحب كتاب طبقات الشعراء^(٢). وليس بأبي عبيد القاسم بن سلام^(٣). كما توهם بعضهم، إلى جواز نصب خبر الستة، وتبعه أبو الحسين بن الطراوة وأبو محمد بن السيد من أصحابنا، ودليل من أجاز قول أبو الحسين بن أبي ربيعة:

إذاً اسْوَدَ جُنْحُ اللَّيلِ فَلَنْتَاتِ ولَنْكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَادًا^(٤)
وقول الآخر:

إِنَّ الْعَجَوْزَ خَبَّةَ جُرُوزَا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةَ قَفِيزَا^(٥)
وقول الآخر:

لَيْتَ الشَّابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَنِ والشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ^(٦)
وقول الآخر:

فَلَيْتَ غَدًا يَكُونُ غَدًا وَشَهْرًا وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَامًا طَوَالًا^(٧)

(١) محمد بن سالم الجمحي اللغوي البصري. مات سنة ٢٣١ بالبصرة. انظر: طبقات اللغويين والنحوين ١٩٧. وبغية الوعاة ١١٥/١.

(٢) انظر: همع الموامع ١٣٤/١.

(٣) القاسم بن سلام. كان أبوه مملوكاً رومياً. وكان إمام أهل عصره في كل فن من العلم. مات بمكة سنة ٢٢٤هـ. انظر: مراتب النحوين: ٩٣. وبغية الوعاة ٢٥٣/٢.

(٤) نسب أبو حيان هذا الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ولم يوجد في ديوانه، انظر أوضح المسالك ١/٣٢٧ وشرح ابن عقيل ١/٣٤٧. والهمع ١/١٣٤. وشرح الأشموني ١/٥٣٥.

(٥) ذكر السيوطي الشطر الأول من الشاهد دون أن ينسبه. انظر: همع الموامع ١٣٤/١.
والدرر اللوامع ١١٢/١. ورواية الشطر الثاني: تأكل في مقعدها قفيزاً.

(٦) لم يعرف قائل هذا الشاهد. انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٢. ومعاني الحروف للمرادي ٤٢٩.

(٧) لم أعتد إلى قائله.

ويقول أبي بجيلة الجمانى:

كَانُواْ أَذْنِيْهِ إِذَا تَشَوْفَا فَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا^(۱)

[۱۲/ب] وما ورد في الأثر «إِنْ قَعَ جَهَنَّمْ لِسَبْعِينْ خَرِيفًا»^(۲) ومن / منع ذلك تأول هذا كله.

قوله: (إِلَّا اسم استفهام). استثناء من قوله، وخبراً لـ«إِنْ» اسم الاستفهام يقع خبراً لـ«كان» فتقول: أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ، ومتى كَانَ القَتَالُ، ولا يقع خبراً لـ«إِنْ» وأخواتها، فلا تقول: أَيْنَ إِنْ زَيْدًا، ولا إِنْ أَيْنَ زَيْدًا.. إِلَّا إِنْ كان الاستفهام استثناتاً فقد يكون الخبر اسم استفهام. حُكْمُى من كلامهم: إِنْ أَيْنَ المَاءُ وَالْعَشَبُ.. جواباً لِمَنْ قَالَ: إِنْ فِي مَوْضِعٍ كَذَا الْمَاءُ وَالْعَشَبُ.

قوله: (ولا يتوسط خبرهُنَّ إِلَّا ظرفاً أو مجروراً) لا تقول: إِنْ قَائِمٌ زَيْدًا.. ولا «كَانَ أَسْدٌ عَمْرًا»، فإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز ذلك نحو: إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا.. وكَانَ أَمَامَكَ عَمْرًا، ونصب ظرفاً أو مجروراً على الحال، أي ولا يتوسط خبرهن إِلَّا في حال كونه ظرفاً أو مجروراً.

قوله: (وقد^(۳) يجب) يعني أنه يجب التوسط نحو: إِنْ فِي الدَّارِ مَالَكُهَا. وإنْ عند هنِدِ بعلها.

قوله: ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسم إِنْ)، نحو قوله تعالى: «وَإِنَّ لَكَ لِأَجْرَآءِ»^(۴) و«إِنَّ عَلَيْنَا لِلْهُدَى»^(۵)، وسواء كان الظرف والمجرور السابق خبراً، كما مثل، أو معمولاً للخبر نحو: إِنْ بَكَ لَزِيدًا وَاثْنَيْ وَإِنْ غَدَ لَزِيدًا رَاحِلًا.

(۱) ينسب هذا البيت لمحمد بن ذؤيب الفقيمي. انظر الكامل ۷/۴۷. والخصائص ۲/۴۳۰. واللسان ۹/۳۸۸. والخزانة ۴/۲۹۲. والمجمع ۱/۱۳۴.

(۲) في صحيح مسلم ۳۲۹ روایته «... لسبعون خريفاً بالرفع.

(۳) ساقط من «ب».

(۴) من سورة الأعراف: ۱۱۳.

(۵) من سورة الليل: ۱۲.

(۶) في «ب» وإن عندك لزيد.

قوله: (أو خبرها)، الخبر فيه تفصيل، فإن كان منفياً لم يجز دخول اللام عليه إلا في ندور نحو: إن زيداً ماهراً فاضل، أو لما يخرج، وإن كانت جملة شرط وجاء لم تدخل أيضاً لا على جملة الشرط ولا على جملة الجزاء، وأجاز ابن الأباري^(١) دخوها على جملة الجزاء. وإن كان «وأو مع» لم يجز أيضاً. فلا تقول: إن كُلَّ رَجُلٍ لِوَاضِعِتِهِ، وأجاز ذلك الكسائي وحكي: إن كُلَّ ثوبٍ لِوَثْمَنِهِ.. وإن كان فعلاً ماضياً فإنما يكون متصرفاً أو جاماً. إن كان متصرفاً فتدخل عليه بشرط الفصل بينها بـ«قد» نحو: إن زيداً لقد قام، وإن كان جاماً جاز دخول اللام ولا تدخل «قد» نحو: إن زيداً لنعم الرجل^(٢).. هكذا نقل في كتب البصريين. ونقل ابن السيد^(٣) أن الأخفش أجاز دخول اللام على الفعل إذا لم يكن متصرفاً وأن سيبويه^(٤) يابي ذلك، وإن كان مضارعاً بحرف تنفيس جاز دخول اللام نحو: إن زيداً لسيقوم ولسوف يقام، ومنع الكوفيون من ذلك. وإن كان غير ما ذكر جاز دخول اللام عليه نحو: إن زيداً لوجهه حَسَنٌ.. أو لففي الدار، أو لعندك، أو لعالم، أو ليقوم. ودخولها على الجملة الإسمية قليل.

قوله: (ولا على معموله)، أمّا المعمول فيجوز دخول اللام عليه بشرط منها: أن يكون مقدماً على الخبر. ومنها أن يكون بعد الاسم، فلو قلت: إن زيداً آكل لطعامك، أو إن لغداً زيداً راحل، لم يجز. ومنها أن لا يكون هذا المعمول حالاً، فلا يقال: إن زيداً لسرعاً منطلق، لم يسمع. ونص الأئمة على منعه. ويقتضي القياس على المفعول والظرف جواز ذلك. ومنها أن لا يكون

(١) عبد الرحمن بن محمد الإمام أبو البركات النحوي صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف مات ٥٧٧هـ. انظر أنباء الرواية ١٧١/١. وبغية الوعاة ٨٦/٢.

(٢) في شرح الأشموني ١/٥٦٧.. إذا كان غير متصرف نحو: إن زيداً لنعم الرجل.. أو لعسى أن يقام، وهو مذهب الأخفش والفراء.

(٣) عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - البطليوسى، كان إماماً باللغة والأدب. ولد سنة ٤٤٤هـ ومات ٥٢١هـ. انظر بغية الوعاة ٥٥/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٨١، ومع المومع ١٣٥/١.

الخبر قد دخلت عليه اللام. فلا يقال: إِنَّ زِيداً لطعَامَكَ لَا كُلُّ.. وقد أجاز ذلك المبرد. ومنها أَنْ لا يكون الخبر فعلاً ماضياً، فلا يجوز: إِنَّ زِيداً لبَكَ وَثِقَ، وأجاز ذلك الأخفش. وهذا الذي ذكرناه من حكم اللام هو ما تنفرد به إِنْ وهي لام الابتداء، وإنما أَخْرَت لئلا يدخل حرف تأكيد على حرف تأكيد. وإذا غيرت صورة «إِنْ» بإبدال همزتها هاءً دخلت عليها في قول بعضهم. قال الشاعر:

أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلُّ الْجِمِيِّ لَهُنَكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ^(۱)
وَزَعْمَ الْكَوْفِيُّونَ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي خَبَرٍ «لَكَنْ» أَيْضًا، وَهَذَا عِنْدَنَا شَاذٌ نَحْوُ دَخْوَهَا عَلَى خَبَرٍ «أَنْ» وَخَبَرٍ «كَانْ وَأَمْسَى».

قوله: (وعلى الفصل)، نحو قوله تعالى: «إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ»^(۲).

قوله: (وتجب نون الوقاية في «ليتني»)، الأصل في نون الوقاية أن لا تلحق إلا الفعل وذلك لأنَّ الياء تطلب كسر ما قبلها، فلم يكسر آخر الفعل، لأنَّ الكسر في ألقاب البناء نظير الجر في ألقاب الإعراب، فكما أنَّ الجر لا يدخل الفعل، فكذلك نظيره، ولذلك كان إثبات نون الوقاية في مثل قول الشاعر: وَمَا أَدْرِي وَظَنَّنِي كُلُّ ظَنٍ أَمْسِلْمُنِي إِلَيْ قَوْمِي شَرَاحٍ^(۳) شاذًا، ولم يلحق من الأسماء إلا «قد وقط، ولدن» ولا من الحروف إلا «من وعن في الأكثر»^(۴) وتجب في «ليت» ولا تمحى إلا ضرورة كما قال:

(۱) ينسب لحمد بن مسلمة. انظر: مجالس ثعلب ۱۱۳/۱، والخصائص ۳۱۵/۱، وأمالي القالي ۱/۲۲۰، والمقرب لابن عصفور ۱۰۷/۱، والمغني ۲۳۱/۱، واللسان ۱۷/۲۷۹، وابن يعيش ۶۳/۸، والخزانة ۴/۳۳۹.

(۲) من سورة آل عمران: ۶۲.

(۳) البيت ليزيد بن محرم الحارثي، انظر معاني القرآن للفراء ۲/۳۸۶، والمحتب لابن جني ۲/۲۰، والمقرب لابن عصفور ۱/۱۲۵، والضرائر لابن عصفور ۲۷، والمغني ۱/۳۴۵، والبحر المحيط ۷/۳۶۱، وشواهد العيني ۱/۳۸۵.

(۴) في النسختين بعد كلمة الأكثر جملة مقطوعة «وهذه الحروف» ولا معنى لها.

فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكِمْ شَهِدْتُ وَكَنْتُ أَوْلَاهُمْ وُلُوجَا^(١)
قوله: (ويجوز في أخواتها)، الجواز مختلف فيها، فـ «لعل» حذف نون
الوقاية معها أكثر من إثباتها وغيرها الإثبات والمحذف فيها جيدان كثieran.

قوله: (تلحقها «ما» فتهمل إلا «ليت») فيجوز أن ت عمل)، يعني بـ «ما»
غير الموصولة، لأنها إن كانت موصولة سواءً كانت اسمًا نحو قوله تعالى: «أن
ما تُوعَدُونَ لَا تِ^(٢)» أو حرفاً نحو: أن ما تقوم حسن.. أي أن قيامك،
أعملت، وفي هذه المسألة مذاهب:

الأول: مذهب الأخشن أن «ليت» يجوز فيها الأعمال والإلغاء إذا لحقتها
«ما» فتقول: ليتها زيداً قائماً.. وليتها زيداً قائماً.. وأن غيرها لا يجوز فيه إلا
الإلغاء فتقول: إنما زيداً قائماً.. وعلمت إنما زيداً قائماً.. وكأنما زيداً أسد..
ولعلما زيداً قادم.. ولكننا عبد الله مقيم.

ومذهب ابن السراج^(٣) والزجاج الحاق «كأنَّ ولعل» بـ «ليت» في جواز
الإلغاء والأعمال، ومنع الأعمال في الثلاثة الباقية. ومذهب الزجاجي^(٤) الحاق
سائر أخوات «ليت» بـ «ليت» في جواز الأعمال والإلغاء، ومذهب الفراء أن
كف «ليت ولعل» بـ «ما» لا يجوز. وحکى أبو القاسم بن برهان^(٥) أن
الأخشن^(٦) روی عن العرب: إنما زيداً قائماً.. فأعمل مع زيادة «ما» وحکى
مثل ذلك الكسائي. قال ابن مالك: وأما «ليت» فالجميع روی عن العرب

(١) البيت من كلام ورقة بن نوفل، انظر أوضح المسالك ١١٠/١، ورواية الشطر الثاني:
ولجت و كنت أولهم ولوجاً، وشرح ابن عقيل ١١٢/١، والسيرة ١٢٢، والتصریح
١١١/١، وشرح الأشمونی ١١٩/١.

(٢) من سورة الأنعام ١٣٤.

(٣) انظر الأصول ١/٢٨٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٤٣/١.

(٥) عبد الرحمن بن علي الأسدي العكبري النحوي صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام
العرب. مات سنة ٤٥٦هـ. انظر: بغية الدعاة ١٢٠/٢.

(٦) انظر همع الهوامع ١٤٤/١.

إعمالها وإلغاءها^(١)، انتهى كلامه. وقد قدمنا: أنَّ الفراء قال: لا يجوز أن تكُف لـيـت ولا لـعـل بـ«ما» ونـقـله ابن أـصـبغ، وـنـقـلـ عنـ الـكـسـائـيـ والـبـصـرـيـينـ جوازـ كـفـهـاـ بـ«ما»ـ وأـمـاـ بـيتـ النـابـغـةـ:

قالـتـ أـلـآـ لـيـتـمـاـ هـذـاـ الحـمـامـ لـنـاـ إـلـىـ حـمـامـتـنـاـ وـنـصـفـهـ فـقـدـ^(٢)

فـإـنـهـ يـرـوـيـ بـنـصـبـ «الـحـمـامـ»ـ وـرـفـعـ أـقـيسـ،ـ فـمـنـ نـصـبـ أـعـمـالـهـ وـمـنـ رـفـعـ أـلـغـاـهـ وـجـعـلـ «ـماـ»ـ كـافـةـ.ـ وـزـعـمـ اـبـنـ دـرـسـتـوـيـهـ^(٣)ـ أـنـ «ـماـ»ـ هـنـاـ اـسـمـ بـمـنـزـلـةـ الـضـمـرـ الـمـجـهـولـ وـالـجـمـلـةـ تـفـسـيـرـهـ.ـ فـعـلـ هـذـاـ لـاـ تـكـوـنـ كـافـةـ إـذـ تـكـوـنـ اـسـمـ «ـلـيـتـ»ـ وـالـجـمـلـةـ الـمـفـسـرـةـ بـعـدـهـ فـيـ مـوـضـعـ خـبـرـهـاـ،ـ وـلـمـ يـثـبـتـ أـنـ «ـماـ»ـ بـمـنـزـلـةـ الـضـمـرـ الـمـجـهـولـ فـيـ غـيرـ هـذـاـ مـوـضـعـ فـيـحـمـلـ هـذـاـ عـلـيـهـ.

قولـهـ:ـ (ـوـتـخـفـفـ لـكـنـ)ـ،ـ مـذـهـبـ يـونـسـ وـالـأـخـفـشـ^(٤)ـ جـواـزـ إـعـمـالـهـ خـفـفـةـ،ـ وـحـكـىـ اـبـنـ الرـمـاـكـ^(٥)ـ فـيـهـ إـعـمـالـ مـعـ التـخـفـيفـ،ـ وـالـجـمـهـورـ عـلـىـ المـنـعـ،ـ وـإـنـاـ لـمـ يـمـنـعـ إـعـمـالـهـ،ـ لـأـنـ زـالـ اـخـتـصـاصـهـ،ـ فـصـارـتـ تـلـيـهـ الـجـمـلـةـ الـإـسـمـيـةـ وـالـجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ.ـ وـهـذـهـ الـعـلـةـ الـمـوـجـبـةـ لـمـنـعـ إـنـ وـأـخـوـاتـهـ غـيرـ «ـلـيـتـ»ـ مـنـ إـعـمـالـ إـذـ لـهـاـ «ـماـ»ـ وـلـاـ بـقـيـتـ «ـلـيـتـ»ـ عـلـىـ الـاـخـتـصـاصـ جـازـ إـعـمـالـهـ.

قولـهـ:ـ (ـوـأـنـ وـكـأـنـ فـيـعـمـلـانـ فـيـ اـسـمـ ضـمـيرـ أـمـرـ)ـ،ـ نـحـوـ:ـ عـلـمـتـ أـنـ زـيـدـ قـائـمـ،ـ وـكـأـنـ زـيـدـ أـسـدـ،ـ فـاسـمـ «ـأـنـ وـكـأـنـ»ـ ضـمـيرـ الـأـمـرـ وـالـشـائـنـ [١٣/ب]ـ وـهـوـ مـحـذـوفـ /ـ،ـ كـأـنـهـ قـالـ:ـ عـلـمـتـ أـنـهـ زـيـدـ.ـ قـائـمـ..ـ وـكـأـنـهـ زـيـدـ..ـ وـقـدـ

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٣٧٤/١، وابن يعيش ٦٨/٨، والهمع ١٤٤/١.

(٢) من شواهد الكتاب ٢٨٢/١، وانظر الديوان ٤٥، والأصول لابن السراج ٢٨٢/١، وكتاب الكتاب لابن درستويه ٥١، والأزعنيه ٨٨، وأمالي الشجري ١٤٢/٢، وابن يعيش ٥٨/٨، والمغني ٦٦/١.

(٣) انظر: كتاب الكتاب ٥٢.

(٤) في الهمع ١٤٢/١. وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إِنْ وَأَنْ وَكَانْ.

(٥) عبد الرحمن بن محمد الاشبيلي النحوي. كان أستاذًا في العربية مدفقاً. مات سنة ٥٤١هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٨٦.

يعملان في ظاهر أو مضمون غير ضمير الأمر والشأن وذلك مختص بالشعر. قال الشاعر:

فَلَوْ أَنِّي فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأْلَتِنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ^(۱)
وقول الآخر:

كَانَ ثَدِيهِ حَقَّانِ^(۲)

وقال الآخر:

بَأْنَكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مُرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا^(۳)

وقد أجاز سيبويه في مثل: علمت أن زيد قائم.. أن لا تكون معملة، ولا يكون لها اسم مخدوف، بل تجري في الإلغاء مجرى «إن» إذا خفت. قال سيبويه: ولو خففوا «أن» وأبطلوا عملها في المظهر والمضمور وجعلوها كـ«إن» إذا خفت لكان وجهاً قوياً^(۴).

قوله: (و «إن» فيجوز للأمران)، يعني الإلغاء والإعمال، أما إعمالها فهو قليل، وهي إذا أعملت كالمشددة. قال الله تعالى: «وَإِنْ كُلًا لَمَا

(۱) الشاهد بحرير. انظر الديوان ۳۹۸، وينسب لمزاحم أيضاً. انظر معاني القرآن ۹۰/۲، والتهذيب ۵۶۵/۵، والمذكر والمؤثر /۲۳۴، والخصائص ۴۱۲/۲ والخاصص ۱۴۷/۱۷، والإنصاف ۲۰۵/۱، والمعنى ۳۱/۱.

(۲) من شواهد سيبويه ۲۸۱/۱، على تخفيف «كأن» وحذف اسمها والتقدير: كأنه ثدياه حقان. وهو عجز بيت وصدره: ووجه مشرق النحر... ولم ينسب لشاعر معين. انظر المنصف لابن جني ۱۲۸/۳، والإنصاف ۱۹۷/۱، والأبيات المشكلة ۲۵۲، وابن يعيش ۷۱/۸، وشرح ابن عقيل ۳۹۱/۱، والخزانة ۳۵۸/۴، والدرر اللوامع ۱۲۰/۱.

(۳) ينسب هذا الشاهد لعمره بنت العجلان. انظر: حاسة الشجري ۷۳، والمقرب لابن عصفور ۱۱۱/۱، والإنصاف ۱۰۷/۱، وشرح المفصل ۷۱/۸، وزهر الأدب ۷۹۵، والمعنى ۳۱/۱، والخزانة ۳۵۲/۴، وشرح الأشموني ۵۱۰/۱.

(۴) انظر الكتاب ۲۸۳/۱.

لَيُوْفِيْهِمْ^(١) في قراءة من خفف. وقال سيبويه: وحدثنا من ثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: إِنْ عَمِراً لَمْ تُطْلُقْ^(٢).. . وقال الأخفش^(٣) في كتاب «المعنى» له: زعموا أن بعضهم يقول: إِنْ زِيداً لَمْ تُطْلُقْ، وهي مثل «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(٤) تُقرأ بالنصب والرفع، هذا نصه، ولا اعتبار لخالفة الكوفيين في أنها إذا خفت لم يجز إعمالها أصلًا، إذ قد ثبت ذلك في القرآن وينقل الثقات. وأما إلغاها فهو الكثير نحو: إِنْ زِيداً لَقَائِمٌ.. . وحيث التبست بِإِنْ النافية لزمت اللام في خبر المبتدأ نحو ما مُثُلَ أو في المبتدأ إذا تقدم خبره نحو: إِنْ فِي الدار لَزِيداً.. . وتليها الجملة الاسمية نحو ما مُثُلَ. والفعالية وشرطها أن تكون من نواسخ الابتداء والخبر، نحو: إِنْ ظَنَنتُ زِيداً لفاضلاً، وإنْ كَانَ زِيداً لَعَلَّاً.. . وعند بعض الكوفيين في هذه المثل جيء بها أنَّ «إِنْ» هي النافية، واللام بمعنى «إِلَّا»^(٥)، فإذا قلت: إِنْ ظَنَنتُ زِيداً لَقَائِمًا.. . فمعناه: ما ظَنَنتُ زِيداً إِلَّا قَائِمًا. وكذلك: إِنْ زِيداً لَقَائِمٌ.. . تقديره عندهم: ما زِيداً إِلَّا قَائِمٌ. وكذلك الباقي. وعند الكسائي أنها إنْ ولها الفعل فهي النافية واللام بمعنى «إِلَّا» وإنْ ولها الاسم فهي المخففة من الثقيلة، وهذه اللام التي هي فارقة اختلف فيها، فذهب أكثر نحاة بغداد ومنهم الأخفش الصغير أنها لام الابتداء أُلزمت للفرق^(٦)، وبه قال من كبار الأندلس أبو الحسن

(١) من سورة هود: ١١١، وفي إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢ قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد «إن» وتحفيض «لام» وقرأ نافع بتحفيضهما جميعاً.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٨٣.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٨.

(٤) من سورة الطارق ٤٠، وانظر الكتاب ١/٢٨٣. قال سيبويه بعد أن ذكر الآية: إنما هي .. لعليها حافظ.

(٥) انظر كتاب الأزهية للمهروي ٣٨.

(٦) في شرح ابن عقيل ١/٣٨٠، وجرى الخلاف في هذه المسألة بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي. فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتنبت للفرق.. . وقال الأخفش الصغير إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق.

الأخضر^(١)، وزعم ابن هشام الخضراوي^(٢) أنه مذهب سيبويه^(٣). وقال أبو علي الفارسي، هي مجتلة للفرق ليست لام الابتداء وبه قال من كبراء الأندلس أبو عبد الله بن أبي العافية^(٤) والأستاذ أبو علي الشلوبيين^(٥). ويمكن أن يقال: إن دخلت «إن» على جملة ابتدائية لزمت الابتدائية للفرق. وإن دخلت على جملة فعلية فهي لام أخرى اجتلت للفرق، وثمرة خلاف المذهبين^(٦) تظهر إذا دخلت «علمت» على «إن» فإن قلنا: إنّا لام الابتداء علقنا «علمت» وبقيت «إن» مكسورة، وإن قلنا: إنّا مجتلة للفرق فتحنا «أن» ولم نعلق «علمت».

«من باب المنصوبات»

قوله: (أو بهما)، يعني تارة بنفسه، وتارة بحرف جر نحو: نصحُ زيداً، ونصحَتْ لزيدِ.

قوله: (إلى اثنين.. إلى أمر)، تارة يجوز حذف حرف الجر، وتارة لا يجوز حذفه فال الأول موقوف على السمع والمحفوظ منه: اختار، واستغفر، وأمر، وسمّي وكني، ودعا، وزوج، وصدق، تقول: اخترت زيداً من الرجال.. واخترت زيداً الرجال.. والثاني: لا يقاس حذف حرف الجر منه.

(١) علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن الإشبيلي. كان مقدماً في العربية واللغة ثقة ثبتاً. مات سنة ٥٢٤هـ بإشبيلية. انظر: بغية الوعاة ١٧٤/٢.

(٢) محمد بن يحيى العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي. كان رأساً في العربية له نظم ونشر، ولد سنة ٥٧٥هـ ومات سنة ٦٤٦ بتونس. انظر بغية الوعاة ٢٦٨/١.

(٣) في الكتاب ١٢٨٣... وإن عمرو لخير منك.. لما خفتها جعلها بمنزلة «لكن» حين خفتها وألزمها اللام لثلا تلبس بـ«إن» التي هي بمنزلة «ما» التي يُفني بها.

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأزدي. كان فقيهاً جليلًا أديباً بارعاً بالأدب، ولد سنة ٥٥٦هـ ومات سنة ٥٨٣هـ بغرناطة، انظر: الواقي بالوفيات ٣/٢٣٢.

(٥) عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبيين، مات سنة ٥٤٥هـ. انظر بغية ٢٢٤/٢.

(٦) ساقط من «ب».

قوله: (وَسَمِعَ المُعْلَقَةَ بِالْعَيْنِ)، سَمِعَ إِنْ دَخَلَتْ عَلَى صَوْتٍ تَعْدِي إِلَى
وَاحِدٍ كُسَائِرَ أَفْعَالِ الْحَوَاسِ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى عَيْنٍ فَفيَهَا خَلَافٌ، مَذَهَبٌ
[١٤] الْفَارَسِيُّ، وَاخْتَارَهُ / ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ الصَّائِغِ أَنَّهَا تَعْدِي لَاثِنَيْنِ نَحْوَ: سَمِعَتْ
زَيْدًا يَتَكَلَّمُ.. فَزَيْدٌ [مَفْعُولٌ]^(١) أُولَئِكَةُ. وَيَتَكَلَّمُ فِي مَوْضِعٍ مَفْعُولٍ ثَانِيٌّ، وَمَذَهَبُ
ابْنِ السَّيِّدِ وَابْنِ الْبَادِشَ[٢] أَنَّهَا تَعْدِي إِلَى وَاحِدٍ وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَاحْتَاجَ
لِهِ بِالْقِيَامِ عَلَى أَخْوَاتِهِ أَفْعَالِ الْحَوَاسِ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا يَنْصَبُ لِلثَّانِي لَسَمِعَ
الثَّانِي غَيْرَ جَمَلَةٍ وَنَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ، فَكَوْنُهُمْ لَمْ يَقُولُوا: سَمِعَتْ زَيْدًا التَّكَلَّمَ عَلَى أَنَّهُ
مَفْعُولٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ «يَتَكَلَّمُ» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْمَسْمُونُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا
هُوَ الصَّوْتُ، فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مَضَافِ تَقْدِيرِهِ: سَمِعَتْ صَوْتَ زَيْدٍ فِي حَالِ
كَلَامِهِ، لَأَنَّ صَوْتَ زَيْدٍ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا أَوْ غَيْرَهُ، وَاحْتَاجَ أَيْضًاً لِهَذَا
الْمَذَهَبِ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَعْدِي لَاثِنَيْنِ لَمْ تَخْلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» أَوْ مِنْ
بَابِ «ظَنَّ» لَا جَائزٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» لِأَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ مَفْعُولِ
«أَعْطَى» اقْتِصَارًا، وَلَا يَجُوزُ هَاهُنَا لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَلَامِهِمْ. سَمِعَتْ زَيْدًا..
دُونَ ذِكْرِ الْفَعْلِ بَعْدِهِ، وَلَأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي «أَعْطَى» لَا يَكُونُ فَعْلًا الْبَتَّةُ
وَهُوَ فِي «سَمِعَ» فَعْلٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «ظَنَّ» لَأَنَّ ظَنَّ يَجُوزُ إِعْمَالُهَا
وَإِلَغَاؤُهَا، وَلَا يَجُوزُ فِي «سَمِعَ» إِلَّا الإِعْمَالِ.

قوله: (وَغَيْرِ مُتَصْرِفٍ)، إِشَارَةً^(٣) إِلَى أَعْلَمَ وَهَبْ بِمَعْنَى «جَعَلَ»: سُمِعَ
مِنْ كَلَامِهِمْ: وَهَبْنِي اللَّهُ فَدَاكَ.. وَهَبْ بِمَعْنَى ظَنَّ الْأَمْرِ، نَحْوَ: هَبْ زَيْدًا
شَجَاعًا، وَتَعْلَمَ بِمَعْنَى «أَعْلَمَ» نَحْوَ: تَعْلَمَ زَيْدًا فَاصِلًا. وَغَيْرِ مُتَصْرِفٍ قِيدٌ
لِثَلَاثِتِهِنَّ.

قوله: (وَالْقَلْبِيُّ)، انْفَرَدَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ بِالْتَّعْلِيقِ، وَلَمْ يُعْلَقْ مِنْ غَيْرِهَا إِلَّا
سَلْ وَانْظُرُ الْبَصَرِيُّ، لَأَنَّهَا سَبَبُ الْعِلْمِ، وَالْمَازِنِيُّ يَرِي تَعْلِيقَ رَأْيِ الْبَصَرِيِّ فِي

(١) أَضَفتْ كَلِمَةً «مَفْعُولٌ» لِإِيَاضَةِ الْمَعْنَى.

(٢) عَلَيْ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلْفِ الْأَنْصَارِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ، الْإِمَامُ أَبُو الْحَسْنِ أَوْحَدُ زَمَانِهِ إِتقَانًا
وَمَعْرِفَةً، وَلَدَ سَنَةَ ٤٤٤ هـ وَمَاتَ سَنَةَ ٥٢٨ بِغَرْنَاطَةَ. انْظُرْ بِغَيْرِهِ الْوَعَاءَ ٢/١٤٢.

(٣) سَاقَطَ مِنْ «بِ».

قول العرب: أَمَا ترى أَيُّ بَرْقٍ ها هنا فرفع «أَيُّ» وهو اسم استفهام، وغيره جَعَلَ «ترى» بمعنى تَعْلَمَ فدخل تحت أفعال القلوب.

قوله: (اقتصاراً واختصاراً)، الاقتصار: حذف الشيء لغير دليل عليه، نحو: ضربت، ولا تذكر المضروب، ولا دليل على حذفه. والاختصار: حذف للدليل عليه نحو: ضربت، في جواب من قال: هل ضربت زيداً؟.

قوله: (إِلَّا أَحَدٌ مَفْعُولٌ «ظَنٌّ» إِلَى آخِرِه . . .)، وإنما يجوز حذف أحد مفعولي «ظَنٌّ» اقتصاراً لأنَّ أصلها المبتدأ والخبر، فكما لا يحذف أحدهما اقتصاراً، فكذلك لا يحذف هنا، وإنما لم يجوز حذف الأول في «أَعْلَمُ» لأنَّه فاعل في المعنى، فكما لا يحذف الفاعل لا يحذف هذا، أعني اقتصاراً، وإنما لم يحذف الثاني والثالث لأنَّهما مبتدأ وخبر في الأصل.

«إعمال اسم الفاعل»

قوله: (الدال بينتيه)، نحو: قائم، ومُكْرِمٌ، وَمُسْتَخْرِجٌ . . . واحتذر بقوله: بينتيه من المصدر إذا أريد به اسم الفاعل نحو: رَجُلٌ زَوْرٌ وصُومُ، وفَطَرُ، أي: زائر، وصائم، ومُفطر، فإنَّه لا يدل بينتيه، بل باستعماله بمعنى اسم الفاعل.

قوله: (أَنْ يعتمد إلى آخره)، خلافاً للكوفيين والأخفش^(١) إذ أجازوا إعماله غير معتمد، (فالنفي) مثل: ما ضارب زيداً عندنا، (أو استفهام): أضارب زيداً عندنا؟ (أو يقع صلة) نحو^(٢): جاءني الضارب زيداً، (أو صفة) نحو: قام رَجُلٌ ضارب زيداً. (أو حالاً): جاء زيد راكباً فَرَسَهُ. (أو خبراً [في الحال] أي حال نطقك)^(٣) نحو: زيد ضارب عمراً. (أو في الأصل) نحو:

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٩٢/١.

(٢) ساقط من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» وبدلًا من كلمة «في الحال، في اللفظ».

ظننت زيداً ضارباً عمراً، وأعلمت زيداً عمرأً ضارباً بكرأً.
 (الآلا يصغر)، فلا تقول: هذا ضريرب زيداً.. بل تجب إضافته خلافاً
 للkovيين في جواز إعماله مصغراً، (ولا يوصف قبل العمل)، خلافاً لهم أيضاً،
 فلا يقال: هذا ضارب مسرع زيداً. فإن قلت: هذا ضارب زيداً مُسرع، جاز.

«إعمال أمثلة المبالغة»

قوله: (المثال إلى آخره)، اختار إعمال هذه الأمثلة الخمسة وهو مذهب [١٤/ب] سيبويه^(١) وجاء السماع بإعمالها نظماً ونشرأ. / خلافاً لأكثر البصريين في منع إعمال «فعيل» و«فَعِيل» وللكوفيين في منع إعمال جميعها وهي مقيس من كل فعل اسم فاعله على وزن فاعل، تقول: هذا ضرورب زيداً.. وضراب زيداً.. ومضراب زيداً، وضريرب زيداً.

«إعمال المصدر»

قوله: (وال المصدر)، إلى آخره: (يعلم مظهراً) خلافاً للكوفيين في جواز إعماله مضمراً في نحو: ضرب زيداً حَسْنَ، وهو عمراً قبيح.. أي: وضربي عمراً قبيح.. وإنما لم يعمل مضمراً، لأنَّه لا دلالة إذ ذاك فيه على الفعل، لأنَّ الضمير لا يُشتق، ولا يشتق منه، وإذا كان مظهراً كان نائباً عن «أن و فعله» فيه مادة الفعل.

(مكبراً): إنما اشترط تكبيره، لأنَّه نائب مناب «أنْ والفعل» ولا يصح تصغير ما ناب عنه، فكذلك لا يجوز إعماله مصغراً غير محدود، فلا يقال: أعجبني ضربتاك زيداً.. (ولا منعوت)، لا يقال: أعجبني ضرب زيد الشديد عمراً.. على أن يكون نعتاً لـ«ضرب». ولا يقال: أعجبني ضرب شديد زيداً عمراً.. فإنَّ آخرت «شديداً» جازت المسألة.

قوله: (ويضاف إلى المفوع)، إنما قال: لمروع، ليشمل الفاعل والمفعول الذي^(٢) لم يسم فاعله إذا جوزنا تقديره مبنياً للمفعول وهو مذهب الأكثرين

(١) انظر الكتاب ١٨/١.

(٢) في «ب» «إذا» بدلاً من «الذي».

تقول: عجبتُ من ضرب زيد.. يحتمل أن تقدره من أنْ ضَرَبَ، ومن أنْ ضُرِبَ. (وَحَذَفَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا جائِزٌ)، مثل حذف الفاعل. «أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا»^(١) تقديره: أَوْ إِطْعَامُ أَحَدَكُمْ، ومثال حذف المفعول: عجبتُ من ضرب زيد.

قوله: (وَجَمِعَهُ كَفْرُهُ)، منه قول العرب: تركته ملاحس البقر أولادها.. أي بمكان ملاحس البقر. ومَلَاحِسُ: جمع ملحس، المصدر لأنَّه نصب به المفعول وأنشدوا:

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَيْتَ بِهِ مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ يَشِيرِبٍ^(٢)
نصب «أخاه» بـ«مواعيد» وهو جمع موعد المصدر [وفي إعماله مجموعاً خلاف]^(٣).

«عمل اسم الفعل»

قوله: (اسم الفعل إلى آخره. فَعَالٌ، بمعنى الأمر) مذهب المبرد أنه موقوف على السماع مطلقاً، ومذهب الأخفش أنَّه مقيس من الثلاثي بشرطه. ومن الرباعي فيجوز: دَحْرَاجٌ، ومذهب سيبويه أنَّه مقيس من الثلاثي دون الرباعي (متصرف) فلا يبني من عسى ونعمٍ وليس وشبها.

(و «قام») تحرز من كان وأخواتها (ولا يقدم معموله) خلافاً للكسائي في إجازته: زِيداً ضَرَابٌ» (ولا^(٤)) ينصب المضارع) مثاله «ضَرَابٌ زِيداً فِي غَضَبٍ عَمَرُو، [خلافاً له أيضاً]^(٥).

(١) من سورة البلد: ١٤.

(٢) من شواهد سيبويه ١٣٧/١. وهو من قصيدة لامرئ القيس، انظر الديوان، ٤٢، والخاصيص ٢٠٧/٢، وفيه: وواعديني ما لا أحراول نفعه، وبجمع الأمثال ٢٢٢/٢، وقطر الندى ٢٦١، واللسان ٢٢٤/١، ورواية الشطر الأول: وعدت وكان الخلف منك سجية..، وهمع الموامع ٩٢/٢، والدرر اللوامع ١٢٢/٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) ساقط من «ب».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

«التنازع»

قوله: الإعمال إلى آخره: إذا تنازع عاملان أو أكثر على معمول أو أكثر في إعمال الأول يختاره الكوفيون لسبقه^(١)، نحو: ضربني وضربته زيداً ويضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع أو منصوب أو مجرور، فالمرفوع نحو: ضربني وقاما بجلان. وضربت ومررت بها رجلاً «وإعمال الثاني يختاره البصريون لجاورته، ولأنه يؤدي إلى عدم الفصل بين العامل والمعمول. (فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمر قبل الذكر) خلافاً للكسائي في جواز حذفه^(٢). وورد السماع بالإضمار كمذهب سيبويه وبالحذف كمذهب الكسائي، وفي ذلك دليل على بطلان مذهب الفراء. وإن احتاج إلى غير مرفوع (وجاز حذفه اقتصاراً حذف) إلا فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن يضمر متقدماً نحو: ظنني إيه وظننت زيداً قائمَاً والثاني: أن تضمر متاخراً نحو: ظنني وظننت زيداً قائمَا إيه والثالث: الحذف. وشرطه أن يكون [المضمر أو^(٣)] المذوق مثل المثبت إفراداً وتنكيراً وفروعهما. فإن لم يكن مثله لم يجوز حذفه، نحو: أعلمني وأعلمت الزيدين قائمين [فلا بد أن تقول «إيه» متقدماً أو متاخراً ولا يجوز حذفه]^(٤).

«في باب النداء»

يحكم له بحكم المنصوب في الإتباع. أي المعرفة المفردة. وهي اسم الإشارة نحو هذا والمركب تركيب المزج في لغة من بني نحو: معدى كرب. ومن الموصولة، ففي إتباع هذه الثلاثة يجوز أن يحكم له بحكم الإسم المنصوب في النداء. فكما تقول يا عبد الملك العاقل^٥ تقول: يا هذا العاقل بالنسب، ويجوز أن يحكم له بحكم الاسم المبني بسبب النداء، كما تقول: يا زيد العاقل تقول: يا هذا العاقل^٦.

(١) انظر شرح ابن عقيل ٥٤٨/١.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٥٠/١.

(٣) ما بين المعقودين ساقط من «ب».

(٤) ما بين المعقودين زيادة من «ب».

قوله: (ويخلص المستغاث) مثل: يا لزيدٍ، والمعجب منه نحو: يا للهاء،
ويا للعجب.

قوله: (إلا من مشار) خلافاً للكوفيين في إجازتهم حذف الحرف منه.
قوله: (مطلقاً)، أي مقصودة وغير مقصودة. قد حذف من المقصودة في
قولهم: أصبح ليلٌ ونورٌ فجرٌ، وافتدى مخنوّقٌ، وثوبى حجّر، وأطرق كرا،
وصاحٌ، وقادَ على هذا بعض النهاة.

قوله: (بدلاً أو بياناً) كلامها يكون على الموضع.

قوله: (وهناه)، كناية عن النكرة، كأنك قلت: يا إنسانُ.

قوله: (وما سمع من وصف) يشعر أنه لا ينقايس (على مفعّلان)،
يا ملائمان، وأكثر ذلك في الذم. (وفعلٌ نحو: يا فسقٌ. (وفعالٌ) يا غدارٌ،
ويا فساقٌ، ويا لکاعٌ، ويختصان بالذم وقد سمع في المدح: يا مكرمانٌ، وزعم
بعضهم أنه تصحيف مكذبان وليس كما زعم بل نقل مكرمان الثقات الآثار.

قوله: (من مستغاث ومتعجب منه) يقال في المستغاث: يا لزيدٍ،
والمعجب منه: يا للهاء إذا رأوا ماءً كثيراً وتعجبوا منه، ويقال: يا لزيدٍ لعمروٍ،
فعمرو مستغاث من أجله، والمندوب إماماً علماً نحو: وازيداه أو موصول دون
«ألن» تحرز ما فيه «ألن» مثل «الذي والتي» نحو: وامن حفر بئر زمزمه.
أو مضارف مثل: واغلام زيداه.

قوله: (ويجوز ترخييم المركب بحذف ثانية). وإذا وقف عليه رُدُّ، تقول
في بعلبك يا بعل أقبل، فإذا وقفت على «يا فاطمة»، فالأكثر يقولون: يا فاطمة
بالهاء. وبعضهم يقولون: يا فاطمة بلا هاء.

قوله: (غير متحرك أو لها)، تحرز من مثل: «عَفْرَنَ»^(١) علماً. فالتون
والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل، فلو رخناه لم تتحذف إلا الألف. لأن التون
قويت بالحركة وتحصنت بها، فإن كان الأول ساكناً نحو: حمراء، ومسلمانٍ،

(١) عَفْرَنِي: الخبيث.

وقرشي ، وهنرات ، وملكت ، وزيدون أعلاً حذف الحرفين الآخرين .
والأمثلة حاصرة لمحل الزائدين وأولها ساكن .

وقوله : (أو قبل آخره حرف مَدٌ ولين زائد حرفاً) ^(١) نحو : منصور ،
وعمار ، وقنديل ، فإنه يحذف الآخرين .

(ما لم يبق أقل من ثلاثة) قيل راجع إلى هذا ، وإلى
ما قبله نحو : بنون ، ويدان وثمد (فلا يحذف إلا الأخير ،
والترخييم) على قسمين : (على لغة من يتضرر) فيبقى ما قبل المحفوظ على حاله
من حركة أو سكون ، وكأنه يتضرر الحرف المحفوظ ، (وعلى لغة من لا يتضرر)
فيعامله على حسب ما يقتضيه التصريف ، لأنَّه عنده إسم مستقل .

«الاختصاص»

(ويشبه المنادي) : أي يشبه الاسم المنادي . الاسم (المنصوب على
الاختصاص) .

قوله : (ونصبه بفعله واجب الإضمار) أي بفعل الاختصاص نحو : نحن
العرَبُ أقرى الناس للضييف» أي اختص العرب .

قوله : (وموضعه حال) : أي موضع الفعل المحفوظ حال ، لأنَّا إذا قلنا :
[١٥/ب] نحنُ معاشرَ الأنبياء لا نورثُ . . . ^(٢) فمعناه : نحن لا نورث في حال كوننا
مخصوصين بالنبوة . (ولا يكون المنصوب بالاختصاص في ابتداء كلام ، بل في
أثنائه ، ولا يكون نكرة ولا مبهماً) ، فلا يقال : أنا فاضلاً أصنع كذا لتنكيره ،
ولا أنا هذا أصنع كذا . . على أن يكون «هذا» منصوباً على الاختصاص ،
لابهامه .

(١) ساقط من «ب» .

(٢) هذا حديث نبوي شريف وتكلمه . . . ماتركناه صدفة ، انظر : شرح ابن عقيل . ٣٩٨/٣

«الصفة المشبهة»

قوله: (فتصب سبيلاً)، نقص هذا الوصف عن درجة اسم الفاعل، بأنه لا يعمل إلا في السببي بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل في الأجنبي والسببي، لأنَّ الربط حاصل هنا بالضمير المرفوع باسم الفاعل، لأنَّه عائد حقيقة على الموصوف. وأما الوصف المشبه، فالضمير المرفوع به عائد على الموصوف مجازاً، لأنَّ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه فلو عمل في أجنبي لم يكن في الوصف ما يربط بالموصوف حقيقة.

قوله: (وهو للحال)، أي لا يعمل ماضياً ولا مستقبلاً، لأنَّ عمله إنما هو لتشبيهه باسم الفاعل فنقص عن درجة اسم الفاعل لكونه لم يعمل ماضياً ولا مستقبلاً، لأنَّ استعماله فيها مجاز فاقتصر على الحال الذي استعمله فيه حقيقة.

قوله: (ولا يشبه إلا ناصباً أو خافضاً)، من جهة التشبيه بينها أنها يتحملان الضمير، وإذا كان الوصف رافعاً لظاهر لم يكن الوصف إذ ذاك مشبيهاً باسم الفاعل، بل بالفعل بخلاف ما إذا نصب أو خفض، فإنَّ الخفض إنما هو من النصب تخفيفاً خلافاً لمن زعم أنَّ الخفض إنما هو من الرفع فاصل. مررتُ برجلٍ حسِنَ وجهه، عنده.. حسُنَ وجهه، وليس هذا بشيء، لأنه يلزم فيه إضافة اسم الفاعل إلى نفسه، لأنك إذا جعلتها من رفع لم يكن في الوصف ضمير، فالحسن هو الوجه بخلاف قولنا، فإنَّ الحسن قد أستدناه إلى ضمير الرجل، فانتصب الوجه فضلةً. لقائلٌ أنْ يقول: ليس هذا من إضافة الشيء إلى نفسه، بل من إضافة الصفة إلى الموصوف، لأنَّ الحسن صفة، والوجه موصوف فثبتت المغایرة، فصحت الإضافة، والجواب: أنَّ هذا نفسه موجود في اسم الفاعل إذا رفع السببي نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً.. وقد أجمعنا على أنه لا تجوز إضافة «ضارب» إلى أبيه، وإنْ كان صفةً وموصوفاً، فكذلك ها هنا، لأنَّ العلة واحدة في المصدر.

قوله: (بالأصلية)، تحرز من إسم الفاعل، فإنه (اسم دال على معنى قائم بالفاعل لا بالأصلية) بل لكونه مشتقاً من المصدر.

«الظرف»

قوله: (وكل منها): أي من المصدر والظرف (مهم ومحض)، مهم المصدر نحو: ضربت ضرباً، ومحضه نحو: ضربت ضرباً شديداً، ومهم ظرف الزمان نحو: متى جئت ومحضه: جئت يوم الجمعة، ومهم ظرف المكان: أين زيد؟ ومحضه: عندك.

وقوله: (متصرف منصرف)، التصرف: هو استعمال الاسم بوجوه الإعراب من الرفع والنصب والجر. والانصراف أن يدخل الإسم الجر والتنوين أو ما عاقبه من الألف واللام أو الاضافة مثال المتصرف المنصرف في المصدر: ضربت ضرباً. وفي ظرف الزمان صمت يوماً، وفي ظرف المكان دخلت المسجد، ومثال عكسه في المصدر، سبحان علماً، فإنه غير متصرف للزومه المصدرية، ولا منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. كما قال الشاعر:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فِجْرٌ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاجِرِ^(۱)
كانه قال: براءة من علقة، ومثاله في ظرف الزمان: «سحر» معيناً فلا يتصرف للزومه الظرفية ولا ينصرف للعدل والعلمية، وليس بهما خلافاً لبعضهم إذ زعم أنه تضمن معنى الحرف كأمس فبني، ويعسر الفرق بينهما.

وقوله: (إلا في ظرف مكان): استثناءً من العكس إذ لم يوجد ظرف مكان عادم انصرافٍ وتصرفٍ معًا ومثال المتصرف غير المتصرف في المصدر ما أنت بآلف التأنيث كرجعى . وكبرباء . فيتصرف لاستعماله مرفوعاً ومنصوباً و مجروراً . ولا ينصرف للتأنيث اللازم ، ومثاله في ظرف الزمان غدوة وبكرة ، علمين ، فلا ينصرفان للتائنيث والعلمية ، ويتصرفان . ومثاله في ظرف المكان ما كان صفةً في الأصل لمكانٍ على وزن «أفعى» كأسفل ، وأعلى ، فلا ينصرفان

(۱) البيت للأعشى، انظر الديوان ۱۹۰، ومعاني القرآن للأخفش: ۱۹۲، والمقتضب ۲۱۸/۳، و مجالس ثعلب ۲۱۶، و مقاييس اللغة ۱۲۵/۳، و مجاز القرآن ۳۶/۱ والخصائص ۱۹۷/۲، و شرح المفصل ۱۲۰/۱، والصبح المنير ۱۰۴.

للحسنة وزن الفعل، ويتصرّفان خروجهما عن الظرفية، فتقول: أعلى البيت حَسْنٌ. وأسفلُ الكوز ضَيْقٌ.

قوله وعكسه: أي منصرف لا مُتصرّف، مثاله في المصدر: لبيك، وسعديك، فلا يتصرّفان للزومهما المصدرية. وينصرفان لأنّ فيها ما عاقب التنوين، وهو الإضافة. ومثاله في ظرف الزمان: ضَحْنَ وبكري، من يوم بيته، فينصرفان لوجود التنوين، ولا يتصرّفان للزومهما الظرفية^(١): [ومثاله في ظرف المكان. حذاءك وتلقاءك، فينصرفان لإضافتها، ولا يتصرّفان للزومهما الظرفية].

«الحال»

قوله في الحال: أو مؤكّد مثل هـ ولا تعثوا في الأرض مُفسِدين^(٢)، «وَيَوْمَ يُبَعْثَرُ حَيَاً»^(٣) «وَتَوَلَّوْا مُذْبَرِينَ»^(٤).

قوله: (وشرطها تنكير) لتشبهها بالتمييز في كونها مبنيّن إبهاماً، فالتمييز بين ذاتاً والحال تبين وصفاً، وكان تشبيه الحال بالتمييز أولى من العكس، لأنّ تبيان الذوات متقدم على تبيان الأوصاف، وهذه العلة لا تتم إلا على مذهب من أوجب تنكير التمييز. وقد ذهب الكوفيون^(٥) إلى جواز تعريفه مطلقاً، وبعض البصريين إلى جواز تعريفه في بعض الصور^(٦). وقد جاءت أحوال معارف تأولت بنكراتٍ، وأبقاها على ظاهرها يونس^(٧)، فأجاز تعريف الحال مطلقاً قوله: (وانتقال)، لا يقال: أقبل زيدٌ طويلاً الأنف.. لأنّها صفة ثابتة له قبل المجيء وبعده فلا فائدة لتقيد المجيء بها [وبعد تمام الكلام]^(٨) تحرز عن المفرد. فلا يقال: زيدٌ قائماً.

(١) ما بين المقوفين زيادة من «ب».

(٢) من سورة البقرة: ٦٠.

(٣) من سورة مريم: ١٥.

(٤) من سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥) انظر هـ مع الموضع ١٢٥ / ١.

(٦) زيادة من «ب».

(٧) انظر الكتاب ١٨٩ / ١.

(٨) انظر الكتاب ١٨٧ / ١.

قوله: (وتقع موقعها ظرف و مجرور) نحو قام زيدٌ عندك، وجاء زيدٌ
بشيابه.

قوله: (تامان)، تحرز من الناقصين، فلا يقال: هذا زيدٌ اليوم،
ولا فيك.

قوله: (وجملة بشرطها صلة)، أي يتشرط فيها ما يتشرط فيها إذا كانت
صلة من كونها خبرية لا تعجبية ولا مستدعاً كلاماً قبلها.

قوله: ([ويجب الواو إن عريت]^(١) من الضمير)، أي من الضمير العائد
على ذي الحال وقد زعم ابن جنبي أن جملة الحال لا تخلي من الضمير مطلقاً، وأن
قوفهم: جاء زيدٌ والشمسُ طالعة، معناه: وقت مجئه، وحذف لفهم المعنى.

قوله: (ولأَ فيختار)، أي وإن لم تعرِ الجملة من الضمير اختيارت الواو
نحو: جاء زيدٌ ويدُه على رأسه.. ويجوز: يدُه على رأسه [وليس بشاذٍ^(٢)]
خلافاً للزمخشري [تابعاً للفراء في ذلك^(٣)] وفي كتاب الله تعالى: «وَيَوْمَ
القيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَّبُوا عَلَى اللَّهِ وَجْهُهُمْ مُسْوَدَةٌ»^(٤) جاء بلا واو، قال
الشاعر:

ظَلِيلُتُ رِدَائِي فَوْقَ رَأْسِي قَاعِدًا أَعْدَّ الْحَصَنَى مَا تَنْقُضِي عَبَرَاتِي^(٥)
معناه في أحد محتملاته، وردائي فوق رأسي وما تنقضي عبراتي.

قوله: (أو مصدرة ب الماضي المعنى) نحو: جاء زيدٌ ولم يركض فرسهُ ويجوز

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) من سورة الزمر: ٦٠، في إعراب القرآن للنحاس ٨٢٧/١ بعد ذكر الآية...
وجوههم مسودة مبتدأ وخبر. في محل نصب، ويجوز النصب على أن يكون «وجوههم»
بدلأ من «الذين».

(٥)

لم ير كض، وجاء زيدٌ وقد ذهب بصرةٌ، ويجوز: قد ذهب بصرةٌ. ولا بد من «قد» ظاهرة أو مقدرة في مضي اللفظ والمعنى المثبت عند البصريين غير الأخفش، فإنه وافق الكوفيين في إجازتهم وقوع الماضي المثبت بغير قد مطلقاً، فإن كان مضي اللفظ مستقبل المعنى فنصوا على أنه لا يدخل عليه الواو، ولا قد، نحو قولهم: لآضربيه مكث أو ذهبَ أي لآضربيه إنْ مكث أو ذهب، ولكونه أصله الشرط لم يجز دخول «قد» عليه، ولا مجئه بصيغة المضارع، فلا يقال: يذهب أو يكث، لأنَّ كُلَّ شرط حُدِّفَ جوابه لم تستعمل فيه إلا صيغة الماضي، تقول: العرب: أنت ظالم إنْ فعلت. ولا تقول: أنت ظالم إنْ تفعلْ.

«التمييز»

قوله: في التمييز (أو مؤكد) نحو: عندي من الرجال عشرون رجالاً.

قوله: (فمنقول): النقل تارة من فاعل نحو: تصيب زيداً عرقاً، أصله: تصيب عرق زيداً، وتارة من مفعول نحو: غرست الأرض شجراً، وفي إثبات المقول من المفعول خلاف ولم يمثل سببويه بالمنقول عن المفعول، ومن ذكره أبو علي الشلوبين، وجعل ما ورد من ذلك حالاً مقدرة ذكر ذلك في قوله تعالى: «وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْنَاهُ»^(١) لأنها حال التفجير لم تكن عيوناً. إنما صارت عيوناً بعد ذلك، وهذا نظير قولهم: مررت برجل معه صقرٌ صائدٌ به غداً... «فصائدًا» حال مقدرة، لأنك حين: مررت به لم يكن صائداً. وتارة يكون منقولاً من مضاد نحو: زيد أحسن وجهها من عمرو قالوا: تقديره: وجه زيد أحسن من وجه عمرو.. وعلى هذا فالقسمان الأولان يرجعان إلى النقل من المضاف. لأن أصلهما: تصيب عرق زيداً. وفجرنا عيون الأرض، وكلاهما مضاد وأسندا التصبب لزيد والتتجير للأرض على جهة المجاز والاتساع، كما أسندا الأحسنة إلى زيد. وفي الحقيقة المتصف بهذه الأوصاف إنما هو المضاف. فإذا النقل إنما هو من المضاف. ويعني بتمام الكلام ما يمكن تسلط العامل الذي عمل في المضاف إليه على المضاف، لأنه يصح أن يعمل في المضاف.

(١) من سورة القمر: ١٢.

تصبب، وفجرنا، والابتداء العامل في زيدٍ، وقد ذكر من الشبه بالمنقول قوله: نعم رجلاً زيدٌ. «فرجلاً» لا يصح أن تعمل فيه «نعم» لأنها لا ترفع نكرة فصار شيئاً، بت慈悲ب زيد عرقاً من حيث أنه جاء بعد فعلٍ وفاعلٍ . لأنَّ في «نعم» ضميراً مستتراً مفسراً بـ«رجلاً».

قوله: (ولا يغير بـ«من»)، إنما كان ذلك، لأنَّ إما فاعل أو مفعول أو مضاف، كما قسموه، فلم يدخلوا عليه «من» مراعاة للأصل. ولما كان المشبه بالمنقول لا يتنزل منزلة المنقول مطلقاً جاز جره بـ«من» في الضرورة^(١). فيقولون في الشعر: نعم من رجلٍ زيدٍ^(٢) لأنَّه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف.

قوله: (وإنْ كان عن تمام الاسم ينون) نحو: عشرون رجلاً، (أو تنوين) نحو: رطلٌ زيتاً (أو إضافة) نحو: لله دره فارساً.

قوله: (ويغير بـ«من») ويりد في العدد إلى الجمع معرفاً، تقول: ثلاثة عشر من الرجال، وعشرون من الجواري.

«المفعول معه»

قوله: في المفعول معه (مضمنه معنى المفعول به) هذا فرق بين الواو العاطفة وبين واو «مع» لأنك إذا قلت: تساوى الماء والخشبة.. فمعنى: ساوي الماء الخشبة. وإذا قلت: قام زيدٌ وعمرو.. فيحتمل أن يكون قيام عمرو متسبباً عن قيام زيدٍ، ويحتمل أن يكون مستقلًا. فإذا نصبت تعين الأول. وكذلك قلت: أقام زيدٌ عمراً...

قوله: (ولا يقدم على العامل) لا يقال: والنيل سرتُ.. (ولا يُوسط) نحو: سارَ والنيل زيدٌ... وإنما كان ذلك، لأنَّ الواو عندهم أصلها أن تكون للعطف، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا.

(١) في «ب»، «ضرورة».

(٢) جاء في الشعر:

تحيره فلم يعدل سواه
نعم المرأة من رجلٍ تهام
انظر: أوضح المسالك ١/٣٦٩.

«المفعول له»

قوله: في المفعول له، (وشرطه المصدرية)، أجاز بعضهم أن يكون غير مصدر نحو: جئت السمن أي للسمن، ولو رود مثل هذا وجب أن يتأنى على حذف المصدر المضاف، كأنه قال: ابتغاء السمن، لأن الذوات لا تكون عللا للأفعال / . [١/١٧]

قوله: (واتحاده بالعامل زماناً وفاعلاً)، أما اتحاده زماناً فلا نعلم خلافاً في اشتراطه وأما اتحاده به فاعلاً فيه خلاف. والمشهور اشتراطه، وما استدل به من لم يشترطه قوله تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا»^(١) فالإرادة من الله تعالى، والخوف والطمع واقع منا، فقد اختلف الفاعل، وقال النابغة:

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَمَّاعِ مَنْعٍ يُخَالُّ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا^(٢)
جَذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِتِي وَلَا يُسْوَتِي حَتَّى يَمْسَنَ حَرَائِرَا
«فَجَذَارًا» مفعول لأجله والعامل فيه «حلت» وفاعل حلت «بيوتي» والخذر
واقع منه، فاختتلف الفاعل، وردد بأنه يحتمل أن يكون «خوفاً وطمعاً» مصدرين
منصوبين على الحال، أي خائفين وطامعين. وأن يكون معنى حلت بيوي. أي
أحللت بيوي، لأنها لا تخل ب نفسها، بل بإحلال الغير، فاتحد الفاعل، ويمكن
أن يبقى هذا على بابه، ويكون الخذر واقعاً من البيوت على جهة المجاز، وأن
بيوته حذرت أن تصيب صاحبها ضيماً أو نساءه استرقاق.

قوله: (فإنْ فَقِدْ شَرْطُ جُرْ) نحو: جئت للسمن، وأكرمت زيداً
لإحسانه لي غداً، وخفت زيداً لخذر عمرو شره.. وهذا الباب لم يترجم له
الكوفيون، وجعلوه من باب المصدر وقد حكى عن الزجاج أنه ينصبه نصب
المصدر الملاقي في المعنى، فإذا قلت، قمت إجلالاً لك» فكان ذلك قلت: أجللت
إجلالاً لك، وهذا ليس بشيء لأنه يجيء فيها لا تمكن فيه الملاقة في المعنى إلا
بتتجاوز كثير، نحو: أغضبت زيداً محبة في عمرو.

(١) من سورة الروم: ٢٤.

(٢) البيتان للنابغة الذبياني، انظر الديوان، ٤٠، وكتاب سيبويه ١٨٥/١، والتهذيب ٩١/٥. وشرح المفصل ٥٤/٢.

«الاستثناء»

قوله في الاستثناء (وبحاشا إلى إنْ نصب...) أمّا حاشا فلم يحفظ سيبويه فيها إلّا انخفض وهي عنده حرف^(١). وقد نقل الأخفش وغيره النصب^(٢) بها، ومن كلام العرب: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَنْ سَمِعْ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَحِ» وقال الشاعر:

حَاشَا قَرِيشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَلَّهَا عَلَى الْبَرِّيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ^(٣)
وَأَمَّا «خلا وعدا» فَحُفِظَ فِيهَا النَّصْبُ وَالْخُفْضُ. فَالنَّصْبُ عَلَى أَنْهَا
فَعْلَانِ^(٤) فَاعْلَمُهَا مَضْمُرٌ عَادِدٌ عَلَى الْمَصْدِرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْحُكْمِ الْمَسْنَدِ لِلْمَسْتَنْدِ مِنْهُ
وَيَجِبُ إِضْمَارُهُ. فَإِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زِيدًا... فَفِي «حَاشَا» ضَمِيرٌ
يَعُودُ عَلَى الْمَصْدِرِ الْمَفْهُومِ مِنْ «قَامَ» فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ جَانِبَ هُوَ، أَيْ –
الْقِيَامُ زِيدًا. وَالجملةُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جُوَزٌ فِيهَا النَّحَاةُ وَجَهِينُ:
أَحَدُهَا أَنْهَا لَا مَوْضِعُ لِلْإِعْرَابِ مَعَ تَعْلِقِهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكُ، لِأَنَّ
هَذِهِ الجملةُ وَقَعَتْ مَوْقِعَ غَيْرِ الجملةِ. كَأَنَّكَ قُلْتَ: إلَّا زِيدًا، وَالْأَصْلُ فِي
أَدْوَاتِ الْمَسْتَنْدِ «إِلَّا» فَكَمَا أَنَّ «إِلَّا زِيدًا» لَا مَوْضِعُ لِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ مَعَ تَعْلِقِهَا
بِمَا قَبْلَهَا، فَكَذَلِكَ هَذِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَيَبْنِيُ أَنْ يَسْتَنْدُ هَذَا مِنْ
قوْلِهِمْ: إِنَّ الْفَعْلَ الْمَاضِي لَا يَقْعُدُ حَالًا إِلَّا مَعَ «قَدْ» ظَاهِرًا أَوْ مَقْدَرَةً، فَإِنْ زِيدَ
فِيهَا «مَا» فَقَدْ أَجَازَ الْجَرْمِيَّ^(٥) زِيَادَةً «مَا» وَخُفْضَ مَا بَعْدَهَا، وَالْأَكْثَرُ عَلَى

(١) انظر الكتاب ٣٥٩/١. «وَمَا جَاءَ مِنْ حِرْفٍ إِلَّا مَعَهُ بَاسِمٌ
وَفَحَاشَا».

(٢) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٢٩٣/١.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر الديوان ٣٨١، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١، وشرح الأشموني
١٦٥/٢، وحاشية الصبان ١٦٤/٢، والهمجع ٢٣٢/١، والدرر اللوامع ١٩٦/١.

(٤) فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنْهَا أَفْعَالٌ فَاعْلَمُهَا...

(٥) صالح بن إسحاق البصري مولى جرم بن زيان من قبائل اليمن، كان فقيهاً عالماً
بالنحو واللغة، مات سنة ٢٢٥هـ. انظر: تاريخ بغداد ٣١٣/٩، وبغية الوعاة ٨/٢.

أنَّ «ما» مصدرية وصلت بالفعل وتقدر بمصدر منصوب على الحال، تقديره: خلواً، أي خالين من زيدٍ، وإنْ جرت فحروف تتعلق بما قبلها.

قوله: (واسمهما واجب الإضمار) إذا قلت: قام القوم ليس زيداً . ففي «ليس» ضمير يعود على البعض المفهوم من الكلام، ولما كان البعض مفرداً لم يظهر بعد «ليس» ضمير ثانية ولا جمع إذا كان الخبر مثنىً أو جمعاً نحو: قام القوم ليس الزيدين .

قوله: (بغير وسوى) أما «غير» فيأتي حكمها، وأما سوى فمنصوبة على الظرف، ولم يذكر سيبويه^(١) الاستثناء بها. وقد زعم ابن مالك أنها لا يلزم ظرفيتها، بل تقع مبتدأً وفاعلة ومفعولة فعلى هذا تجريبي مجرّى «غير». وما وقعت فيه فاعلة قول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوا نِدَّاهُمْ كَمَا دَانُوا^(٢)

وحقيقة الظرف هنا ممتنعة. وقد سمع من كلامهم وصل الموصول بها فيقولون: مررتُ بالذى سواك^(٣). فليست هنا بمعنى «غير» لأنَّ غيراً لا تدخلها إلا والضمير قبلها، فيقولون مررتُ بالذى هو غيرك فلما وصلوا بها بغير ضمير أدعى أنها ظرف. وكأنَّك قلت: مررتُ بالذى مكانك، أي استقر مكانك، وصار عوضاً منك في مكانك فحصلت المغایرة بذلك. «فسوى» وإنْ أفهمت معنى «غير» فليس ذلك على جهة الترادف.

قوله: (والإسم بعد إلا أو غير إلى.. فالأفعص البدل)، مثال تفريغ العامل: ما قام إلا زيدٌ، وما خرج غير عمرو، «فزيد وغير» مرتفعان على الفاعلية، لأنَّ العامل لم يشغل بغيرهما وقد أجاز الفراء نصبها على الاستثناء، ورفعهما على البدل، ويكون الفاعل مخدوفاً وهذا جاري على مذهب الكوفيين.

(١) في الكتاب ١/٣٥٩ .. وما جاء من الأسماء فيه معنى «إلا» بغير وسوى ..

(٢) البيت للفند الزماني - بكسر الزاي وتشديد الميم المفتوحة - انظر: أمالي القالي ١/٦٦٠ ، والمغني ١/٣١٩ ، وأوضح المسالك ٢/٧١ ، وشرح ابن عقيل ١/٦١٣ .

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/٧٠ ، ونسب هذا الرأي إلى البصريين.

وإن لم يفرغ والكلام موجب نحو: قام القوم إلأ زيداً فالأفضل النصب، ويجوز رفعه، قالوا: على النعت، إذ لا يصح فيه البدل، إذ لا يصح تكرار العامل هنا، لو قلت: قام إلأ زيداً.. لم يصح. وذكروا أنَّ من خصائص الوصف بـ«إلأ» أنها تكون صفة لما قبلها سواء أكانت معرفة أم نكرة أو ضميراً أو غير ضمير ومن قواعدهم أنَّ الضمير لا يوصف إلأ على رأي الكسائي، فإنه يحيى وصف الضمير الغائب. ومن قواعدهم أيضاً أنَّ النكرة لا تكون صفة للمعرفة، ولتشويش هذه القاعدة اضطربوا، فقال ابن أبي الفضل^(١) في كتاب «الضوابط» إنه لا يجوز النعت حتى يكون الإسم الذي قبلها فيه الألف واللام للجنس. وزاد ابن مالك أو يكون المستثنى منه نكرة وأطلق ابن عصفور كما قدمنا. وقال بعضهم قول النعمة في هذا صفة، إنما يعنون به عطف البيان، ولما كان مشتركاً مع الصفة في كونها بياناً والعامل فيه واحد أطلق عليه اسم الصفة. وقد ذكر أنَّ سيبويه^(٢) يطلق على عطف البيان إسم الصفة لكن تخصيص من قيد بحال يفهم أنهم ما عنوا إلأ الصفة حقيقة.

أو منفي، فالأشد البطل نحو: ما قام القوم إلأ زيداً.. إنما كان أفضح لأنَّه تحصل المشاكلة في الإعراب، والاشتراك في العمدة، لأنَّ البطل من الفاعل فاعل، ويجوز مع هذه الصفة على ما قدمنا، والنصب على الاستثناء، وادعاء البطلية هنا ضعيف، لأنَّ البطل والمبدل منه لا بد أن يشتراك في الحكم، فإذا قلت: أكلت الرغيف ثلاثة، فالرغيف تسلط الأكل على كله مجازاً، وعلى ثلاثة حقيقة، وهذا هنا العامل في المستثنى منه لا يصح أن ينسب إلى الثاني لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض. وإنما إذا جعلناه بدلاً فلا يمكن إلأ أن يكون بدل بعض. وهذا البطل يشترط فيه الضمير ولا يحذف إلأ قليلاً، وهذا هنا لم يلفظ به أصلاً في كلامهم، ولصعوبة تعقل البطل هنا عدل الكوفيون إلى ادعاء أنَّ «إلأ» حرف عطف^(٣). ولا يعطف بها إلأ في الاستثناء وقد وجדنا أكثر حروف العطف

(١) محمد بن أبي جعفر اللغوي الأديب، أخذ العربية عن ثعلب والبرد، وله عدة مصنفات، مات سنة ٤٢٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٧٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٩٣/١.

(٣) انظر: الإتصاف لابن الأباري ١٩٦/١.

لا تشرك في الحكم، فهذه منها. ولا يرد عليهم بأنَّ «إلاً» لم يعطف بها في غير هذا الباب فيحمل هذا الباب عليه، لأنَّ بعض حروف العطف مقيدة [١٨/١].
بأحوال، فكذلك «إلاً» قيدت بباب الاستثناء. وهذا مذهب حسن سهل.

قوله: (والْأَمْرُ كالمُوجِب)، نحو: أضرب القوم إلا زيداً. فنصبه من وجهين: النعت والاستثناء ولا يجوز على البدل.

قوله: (والاستفهام والنفي كالنفي)، نحو: هل يقوم القوم إلا زيداً..، ولا يضرب القوم إلا زيداً، فرفعه من وجهين: البدل والنعت، ونصبه على الاستثناء، وتقول: ما قام القوم إلا زيداً.. فيجوز فيه الأوجه الثلاثة، البدل، والنعت والنصب على الاستثناء.

قوله: (ويجب نصب المستثنى بالفعل)، نحو: قام القوم ليس زيداً..، وإذا قدم على المستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً القوم.. ولا يجوز رفعه على البدل. وقد أجاز رفعه الكوفيون وأنشدوا:

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا واحِدٌ مِّنْهُمْ شَفَرٌ^(١)

والتقديم على صفة المستثنى منه يوجب النصب أيضاً نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً خير من عمرو.. وتقديره: ما جاءني أحد خير من عمرو إلا زيداً.. فزید.. إذا تأخر جاز فيه الرفع والنصب وإذا قدمناه على «خير» صفة «أحد» وجب نصبه خلافاً للمازني^(٢) في إجارة الرفع. وهذا ضعيف، لأنَّه إذا اجتمع البدل والنعت بدأت بالنعت ثم البدل نحو: أعجبتني الجارية القرشية كلامها. ولا يجوز: أعجبتني الجارية كلامها القرشية.

قوله: (وإذا كان من غير الجنس ولم يتوجه عليه العامل)، نحو: ما زاد

(١) في الأصل «شقى» من «ب» ولم يعرف قائله.

(٢) بكر بن محمد بن حبيب، الإمام أبو عثمان وهو بصرى روى عن أبي عبد الله والأصممي وأبي زيد، كان إماماً في العربية متسبعاً في الرواية مات سنة ٢٤٩ هـ. انظر: معجم الأدباء ١٠٧/٧، ووفيات الأعيان ٩٢/١.

إِلَّا مَا نَقَصَ، وَ «مَا» عَنْهُمْ مَصْدِرِيَّة، وَ تَقْدِيرُهُ: مَا زَادَ إِلَّا النَّقْصُ، فَالنَّقْصُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ «زَادَ» وَ إِنْ تَوَجَّهَ، فَالْحِجَازِيُّونَ يَنْصَبُونَ مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حَمَارًا.. فَالْحُكْمُ الْمُسَنَّدُ «لِأَحَدٍ» يَصْحُّ أَنْ يَسْنَدَ إِلَى الْحَمَارِ، وَ بَنْوَتِيمْ يَجْعَلُونَهُ كَالْمُتَصَلِّ، فَيَجْعَلُونَ فِيهِ الرُّفْعَ وَ النَّصْبَ^(۱).

«لَا النَّافِيَّةُ لِلْجِنْسِ»

قوله: (في إِسْمِ «لَا» عَمَلِ إِنَّ)، احْتِرَازًا مِنَ الْعَامِلَةِ عَمَلِ «لِيسْ».

وقوله: (هي فرع، فرع الفرع)، بِيَانٍ، ذَلِكَ أَنَّ «لَا» مُشَبِّهَةً بـ «إِنَّ» لِأَنَّ «لَا» لِتَأكِيدِ النَّفِيِّ وَ إِنَّ لِتَأكِيدِ الْإِثْبَاتِ، فَحَمِلَتْ عَلَى نَقِيضِهَا، كَمَا حَمِلُوهَا عَلَى نَظِيرِهَا حِينَ شَبَهُوهَا بـ «لِيسْ» وَ الْحَمْلُ عَلَى النَّقِيضِ كَالْحَمْلِ عَلَى النَّظِيرِ، وَ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ إِعْمَالًا «لَا» إِعْمَالًا «لِيسْ» أَكْثَرَ مِنْ إِعْمَالِهِ إِعْمَالًا «إِنَّ» وَ لِكَنْ السَّمَاعُ بِخَلْفِهِ.

بِيَانِ الْفَرْعِيَّةِ الثَّانِيَّةِ أَنَّ «إِنَّ» إِنَّمَا عَمِلَتْ لِشَبَهِهَا بِالْفَعْلِ. وَ الْفَرْعِيَّةُ الثَّالِثَةُ أَنَّ تَقْدِيمَ مَنْصُوبَ الْفَعْلِ عَلَى مَرْفُوعِهِ فَرَعٌ عَنْ تَقْدِيمِ مَرْفُوعِهِ عَلَى مَنْصُوبِهِ.

قوله: (وَ شَرْطُهُ التَّنْكِيرُ)، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكُ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ.. فَهُوَ جَوابُ عَامٍ مَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟ وَ هَذَا سُؤَالٌ عَامٌ، فَاجْهَوْبُ كَذَلِكَ، وَ لَا يَتَأْقِدُ ذَلِكُ إِلَّا وَ إِلَّا سَمْكَةُ، وَ الْأَصْلُ لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ.. لَكُنْهُمْ حَذَفُوا «مِنْ» وَ ضَمَنُوا مَعْنَاهَا، وَ لِذَلِكَ بُيُّنِي إِسْمُ «لَا» مَعْهَا.

وَ قَوْلُهُ: (وَ عَدْمُ الْفَصْلِ)، فَلَا يَجُوزُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلًا قَائِمٌ.. بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا فِيهَا غُولٌ»^(۲).. وَ سَوَاء أَكَانَ الْفَاصِلُ مَا يَكُونُ مَعْمُولاً لِخَبْرِهَا لَوْلَمْ يَفْصِلْ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، وَ ارْتِفَاعُ الْإِسْمِ عَلَى الْإِبْتِداءِ، وَ يَجِبُ إِذْ ذَاكَ تَكْرَارُهَا خَلْفًا لِلْمُبَرَّدِ، (إِنَّ كَانَ مَضَافًا)، نَحْوُ: لَا غُلامٌ سَفَرَ عَنْدَكَ.. (أَوْ مَطْلُولًا)، نَحْوُ: لَا طَالِعًا جَبَلاً أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ.. فَإِنَّهُ إِذْ ذَاكَ يَعْرِبُ كَمَثَلَنَا.

(۱) انظر: الْكِتَابُ لِسَيِّدِهِ ۱/۳۶۳ – ۳۶۴.

(۲) مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ: ۴۷.

قوله: (أَوْ مُفْرِدًا فَمُبْنِيًّا)، نحو: لَرَجُلٌ، وَلَا زَيْدَيْنِ، وَلَا زَيْدِيْنَ،
إِلَّا جَمِيعًا بِالْفَوْتِ وَتَاءِ مَزِيدَيْنِ فِي جُوزِ فَتْحِهِ)، نحو: لَا مُسْلِمَاتَ لَكَ..
والصحيح جواز الفتح والكسر خلافاً لمن أوجب الفتح وخلافاً / لمن أوجب الكسر، فكلاهما مسموع عن العرب، ويعني بالفرد قسم المضاف والمطول، وهكذا الاصطلاح في المفرد في هذا الباب وفي باب النداء.

[١٨/ب] قوله: (كثُر حذفه)، نحو: لَرَجُلٌ، وَلَا مَالٌ، يُرِيدُونَ «لَنَا» فِي حذف «لَنَا» الحجازيون في أكثر كلامهم ويوجب التمييمون حذفه.

«المجرورات»

قوله: في (باب المجرورات أو تبعية)، نحو: مَرَرْتُ بِزِيْدِ الْعَاقِلِ.

قوله: (و «عن»)، تكون إسماً إذا دخل عليها حرف الجر، نحو: جَلَسَ
منْ عَنْ يَمِينِهِ.. ومعناها الناحية، وإذا تعدى فعل المخاطب إلى ضميره المتصل
نحو: دَعْ عَنْكِ.. فهي هنا إسم ظرف، لامتناع أَنْ يقال: إِرْفَقْ بِكِ، إِنَّمَا
يقال: إِرْفَقْ بِنَفْسِكِ.

(و «على»)، تكون إسماً إذا دخل عليها حرف الجر نحو:

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ^(١)

أي من فوقه، بل زعم السهيلي وتلميذه الرُّندي^(٢) وابن معزوز^(٣)

(١) هذا جزء من شطر بيت تمامه:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خَسْهَا تَصْلُّ وَعَنْ قِيسِّ بِيَدَاءِ مَجْهَلِ
وهو لزاحم العقيلي. انظر: النواذر ١٦٣، وأدب الكاتب ١٧٩، الكامل
٧٢/٢، المقضب ٥٣/٢، الموجز لابن السراج ١٠٨، المقرب لابن عصفور
١٩٦/١، الضرائر لابن عصفور ٣٠٥، شرح المفصل ٣٩/٨، المغني ١٤٦/١.

(٢) أبو علي الأستاذ النحوي وهو من تلاميذ السهيلي وله شرح على جمل الرجالجي. انظر:
بغية الوعاة ٢٢٠/٢.

(٣) يوسف القيسي أبو الحاج الأديب من أهل الجزيرة الخضراء، كان نحوياً جليلاً مات
سنة ٦٢٥ هـ بمرسية انظر: بغية الوعاة ٣٦٢/٢.

والشلوبين في أحد قوله أن «على» متى جرت لا تكون إلا إسماً، وزعموا أنَّ سيبويه نص عليه بقوله: واعلم أنَّ «على» إسم ولا يكون أبداً إلا ظرفاً^(١)، وبأنَّ حين عَدَ حروف الجر لم يذكر فيه «على»^(٢) وهذا خلاف لما هو مشهور في كتب النحاة وألسنة المعربين، وتكون أيضاً فعلاً بإجماع نحو: إنَّ فرعون عَلَى الأرض.^(٣)

(و «حاشا» وخلا وعدا..)، تقدمت في الاستثناء.

(و «رب»)، مذهب الكسائي وابن الطراوة^(٤) أنها إسم.

(و «متى»)، لا يكون إلا حرفاً في لغة هذيل، بمعنى «من» يقولون: أخذها متى كمه، أي من كمه وفي لغة غيرهم هي ظرف في استفهام أو شرط.

(و «لعل»)، لا تكون حرف جر إلا في لغة عقيل نحو قول الشاعر:
فَقُلْتُ ادعْ أُخْرَى وارفع الصوتَ جَهْرَةً لَعْلَ أَبِي المغوارِ مِنْكَ قَرِيبُ^(٥)

وفي هذه اللغة قد بني على الكسر نحو قول الشاعر:

لَعْلَ اللَّهِ فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أَمَّكُمْ شَرِيمُ^(٦)

والشرير: المفضاه.

(١) انظر: الكتاب ٢٠٩/١، فاما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلف وأمام.. وعلى.

(٢) انظر: الكتاب لسيبوه ٣١٠/٢.

(٣) من سورة القصص: ٤، قال النحاس في إعراب القرآن ٥٤١/٢. علا، ها هنا فعل..

(٤) سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسن، كان نحوياً ماهراً أدبياً بارعاً يقرض الشعر وينشي الرسائل مات سنة ٥٥٢٨هـ انظر: بغية الرعاء ٦٠٢/١.

(٥) الشاهد لكتاب بن سعد الغنوبي. انظر: التوادر ٣٧، واللامات ١٤٨، والأبيات المشكلة للفارقي ٥٠، ولمع الأدلة ٨٢، وشرح المفصل ٣٦١/٢، والمغني ٨٦/١، وابن عقيل ٤/٢، وأوضح المسالك ١١٩/٢.

(٦) من الشواهد التي لم يعرف قائلها، انظر: المقرب لابن عصفور ١٩٣/١، وشرح المفصل ٣٦١/٢، وشرح ابن عقيل ٢/٥، وأوضح المسالك ١١٨/٢، وابن الناظم ١٤٠، والأشموني ٢٨٤/٣.

(وـ«الكاف»)، مذهب البصريين إلـأ الأخفش أنها تكون إسماً في الضرورة، والأخفش يحيى ذلك فيها في سعة الكلام.

(وـ«مُدْ وَمُنْد»)، المشهور أنها إـن^(١) جـراً حـرفـاً، وزـعمـ بـعـضـهـمـ أـنـهاـ إـذـ ذـاكـ ظـرفـاـنـ كـهـماـ إـذـ اـرـفـعـ ماـ بـعـدهـماـ.

(واهـاءـ وـالـهـمـزـةـ: لـاستـفـهـاـمـ أـوـ قـطـعـ)، نـحـوـ هـاـ اللـهـ لـيـقـوـمـ زـيـدـ.. وـأـ اللـهـ لـيـخـرـجـنـ، وـأـ اللـهـ لـتـقـوـمـ، وـهـذـهـ الـثـلـاثـةـ عـوـضـ منـ حـرـفـ الـقـسـمـ، فـلـذـكـ لـاـ يـجـتـمـعـانـ (وـمـ، وـمـ)، نـحـوـمـ اللـهـ وـمـ اللـهـ، وـهـمـ بـعـنـ وـاـ وـالـقـسـمـ. وـقـدـ زـعـمـ بـعـضـهـمـ أـنـهاـ إـسـمـاـنـ بـقـيـةـ مـنـ أـيـنـ اللـهـ.

(وـمـيـنـ.. مـثـلـةـ المـيـمـ)، زـعـمـ بـعـضـهـمـ أـنـهاـ إـسـمـ بـقـيـةـ «أـيـنـ».

(وـالـفـاءـ وـالـوـاـوـ)، يـعـنيـ بـعـنـيـ «رـبـ» وـقـدـ اـخـتـلـفـ هـلـ الـجـرـ بـهـاـ أـمـ بـ«رـبـ» مـضـمـرـةـ بـعـدـهـماـ؟ وـالـاخـتـيـارـ أـنـ بـهـاـ، لـأـنـ قـاعـدـةـ الـبـصـرـيـنـ أـنـ حـرـوفـ الـجـرـ لـاـ تـعـلـمـ مـضـمـرـةـ، وـتـجـرـ الـوـاـوـ فـيـ الـقـسـمـ أـيـضاـ.

(وـ«لـوـلـاـ»)، زـعـمـ الـأـخـفـشـ^(٢) أـنـهاـ لـاـ تـجـرـ الـضـمـرـ، وـأـنـ مـاـ وـرـدـ مـنـ قـوـلـ الـعـربـ: لـوـلـاـكـ، إـنـهـاـ هـوـمـ بـابـ وـضـعـ الضـمـيرـ الـمـجـرـوـرـ مـوـضـعـ الضـمـيرـ الـمـرـفـوعـ، كـمـاـ وـضـعـواـ الـمـرـفـوعـ مـوـضـعـ الـمـجـرـوـرـ فـيـ قـوـلـهـمـ مـاـ أـنـتـ كـأـنـاـ وـلـاـ أـنـاـ كـأـنـتـ، وـزـعـمـ الـمـبـرـدـ^(٣) أـنـ لـوـلـاـكـ لـيـسـ مـنـ لـسـانـ الـعـربـ، إـنـهـاـ يـقـولـونـ لـوـلـاـ أـنـتـ، وـهـذـاـ لـيـسـ بـشـيـءـ. إـذـ قـدـ نـقـلـ ذـلـكـ رـؤـسـاءـ النـحـوـيـنـ وـالـلـغـوـيـنـ كـالـخـلـيلـ وـسـيـبـوـيـهـ^(٤) وـأـبـيـ زـيـدـ وـالـفـراءـ.

قولـهـ: (وـالـكـافـ إـلـىـ لـوـلـاـ الـمـظـهـرـ..)، قـدـ جـاءـ جـرـ الـكـافـ الـضـمـرـ فـي الـشـعـرـ ضـرـورـةـ، وـزـعـمـ الـمـبـرـدـ أـنـ «حـتـىـ» تـجـرـ الـضـمـرـ أـيـضاـ مـسـتـدـلاـ بـقـوـلـ الشـاعـرـ:

(١) فـيـ «بـ» إـذـ جـراـ..

(٢) انـظـرـ: الإـنـصـافـ لـابـنـ الـأـنـبـارـيـ ٤٤٨/٢، وـالـمـغـنـيـ لـابـنـ هـشـامـ ٢٧٤/١.

(٣) انـظـرـ: الـكـاملـ ٦٥٠، طـبـعـةـ لـايـسـكـ.

(٤) انـظـرـ: الـكـتـابـ ٣٨٨/١.

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَّاسٌ فَتَئَ حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زَيَادٍ^(۱)
وهذا عند غيره ضرورة. (والباء في كلِّيهما)، أي المظهر والمضرور.
قوله: (والباء في كلِّيهما..)، أي الله والرب.

[۱/۱۹] قوله: (وَرَبُّ النَّكْرَة)، نحو: رُبُّ رَجُلٍ / أَكْرَمْتُهُ، والمضاف إلى ضمير مجرور بـ «رُبُّ» كمجرور «رُبُّ» نحو: رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ يقولون ذلك. وإنما جاز ذلك لأنَّ ضمير النكرة عند بعضهم نكرة، وعندنا آنَّه معرفة، وإنما جاز ذلك لأنَّه يجوز في الشواني ما لا يجوز في الأوائل، لأنَّ «رُبُّ» لم تباشره. ألا ترى امتناع: ضربني رَجُلٌ وَرَبُّ أَخِيهِ.. أنكر ذلك. ونظير هذه المسألة ما أجازوا من قولهم: هو الضارب الرجل وزيد.. ولا يجوز: هو الضارب زيد.

قوله: (ومضمراً مفرداً مذكراً)، نحو: رَبِّهِ رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ، وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز فيقولون: رَبِّهَا امرأة، وَرَبِّهِمَا رَجُلَيْنِ، وَرَبِّهِمْ رِجَالًا، وَرَبِّهِنَّ نِسَاءً، ولا يجوز في هذا التمييز [إلا النصب]^(۲). وقد جاءَ جره في الشعر نحو قوله:

وَرَبِّهِ رَجُلًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهِ^(۳)

ويخرج على البدل من الضمير.

قوله: (مفسراً بغير جملة)، أي بمفرد. قسم الجملة، لأنَّ المفرد في اصطلاح النحاة، يقال على معانٍ والضمير الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر

(۱) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد نسبه بعضهم للفرزدق وليس في ديوانه، انظر: شرح المفصل ۲/۳۲۶، وشرح ابن عقيل ۱۱/۳، وشرح التصريح ۲۰۵، والخزانة ۴/۱۴۰، وجواهر الأدب ۲۴۰، وحاشية الصبان ۲۱۰/۲، والهمع ۲/۲۳.

(۲) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(۳) عجز بيت وصدره:

وَإِنْ رَأَيْتَ وَشِيكًا صَدَعَ أَعْظَمَهُ وَرَبِّهِ رَجُلًا

انظر: عمدة الحافظ لابن مالك ۲۷۱، وشرح التسهيل ۱۷۰، وابن الناظم ۱۴۱، وشرح ابن عقيل ۳/۱۲، وخزانة الأدب ۴/۲۶۸، وحاشية الصبان ۲/۲۰۸، والهمع ۱/۶۶، والضرائر للألوسي ۲۰۰.

بجملة كضمير الشأن، ومنه ما يفسر بغيرها كضمير رَبٌ ونَعْمَ وبئس.. وفي باب التنازع.

قوله: (وواوها ففأوها نكرا)، نحو: ورجل أكرمه.

و.. فمثلك حُبلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا^(١)

وقد جاء إضمار «رب» بعد فاء الشرط نحو قول الشاعر:
فِإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهَرٍ عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهِبُ التَّهَابًا^(٢)

وبعد «بل» نحو:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ^(٣)

و«رب» عندهم كالحرف الزائد يحكم على موضع مجرورها بالإعراب، فإن كان الذي بعدها لازماً كان مجرورها في موضع رفع بالإبتداء، وكذا إن كان متعدياً رافعاً سببي مجرور «رب» نحو: رُبْ رَجُلٌ قَامَ.. ورُبْ رَجُلٌ أَكْرَمَ أَخْوهَ عَمْرَاً.. فيجوز العطف على موضع «رَجُلٍ» بالرفع أو متعدياً رافعاً أجنبياً ناصباً سببي المجرور، أو متعدياً مشغولاً بضمير المجرور نحو: رُبْ رَجُلٍ ضربَ عَمْرَو أَخَاهُ، ورُبْ رَجُلٍ أَكْرَمَهُ.. فإذا عطفت على رَجُلٍ جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجر على اللفظ، والرفع على أنَّ رَجُلاً في موضع رفع بالإبتداء، والنصب على أن تكون المسألة من باب الاستعمال، أو غير مشغول

(١) من شواهد سيبويه ٢٩٤/١ وعجزه:

فَأَهْلِيَّتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

وهو من معلقة أمرىء القيس المشهورة. انظر: الديوان ١٣، وشرح ديوان أمرىء القيس ١٥٤، وشرح القصائد العشر ٧٣، والمغني ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، وحاشية الصبان ٢٣٢/٢، القصائد العشر ٧٣، والمغني ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣.

(٢) نسبة ابن الشجري إلى ربيعة بن مقرن. انظر: أمالى ابن الشجري ١٤٣/١، والمغني ١٦٤/١، والخزانة ٢٠١/٤، وشرح الأشموني ١٣٢/١.

(٣) نسب هذا إلى رؤبة وتكميله: قطعت أخشاها بَعْسَفٍ جَوَابٍ.

انظر: اللسان «ضبب» وشرح الأشموني ٢٩٩/٣، وحاشية الصبان ٢٣٢/٢.

بضمير المجرور فيجوز فيه الوجهان، الجر على اللفظ، والنصب على الموضع نحو: **رَبُّ رَجُلٍ أَكْرَمَتْ وَامْرَأً، وَامْرَأةً.**

قوله: (وَمُدْ، وَمُنْدُ: للزمان)، نحو: ما رأيته مُدْ يوم الجمعة أو مُنْدُ يوم الجمعة، لا يخلو ما بعدهما أن يكون حالاً أو ماضياً، إنْ كان حالاً فعامة العرب على الجر بها^(۱) نحو: ما رأيته مُدْ اليوم أو الساعة أو الحين أو يومنا، وإنْ كان ماضياً والكلمة «مُدْ» فالرفع وقل الجر، أو «مُنْدُ» فالجر وقل الرفع، وهو العكس. ونقل الأخذ أنَّ الحجازيين يجرون بها كُلُّ شيء معرفة أو نكرة وأنَّ بني تميم يرفعون الماضي فيقولون: ما رأيته مُدْ العام الماضي، ونقل الكوفيون^(۲) أنَّ تَمِيمًا ومُزينة وعامراً ومن جاورهم من قيس يرفعون الماضي بعد «مُدْ» وأما بعد «مُنْدُ» فترفع تميم وتجر سليم وهو ازان، ثم إنَّ كان الإسم معدوداً فهما للغاية نحو: ما رأيته مُدْ يومان، ومعناه: أمد انقطاع رؤيتي له يومان، أو غير معدود، فاما أنَّ يكون حالاً أو ماضياً، إنْ كان حالاً نحو: ما رأيته مُدْ اليوم فلابتداء الغاية، وتقديره: أول انقطاع رؤيتي له اليوم، أو ماضياً نحو: ما رأيته مُدْ يوم الخميس، فللغاية. والفرق بين تقدير أمد وأول أنه في تقدير أمد تستفي الرؤية عن جميع أجزاء اسم الزمان / وفي تقدير «أول» قد لا تستفي. ثم إذا انجر ما بعدهما فهما حرفاً جرًّا يتعلقان بالفعل قبلهما والكلام جملة واحدة. وإذا ارتفع فالصحيح أنَّه خبر عن «مُدْ أو مُنْدُ» وهو ظرفان. معناهما أمد أو أول [۱۹/ب] على التفسير السابق وزعم الزجاجي^(۳) أنه مبتدأ ومُدْ، أو مُنْدُ خبر عنه، وزعم الكسائي وتبعله^(۴) ابن مضاء^(۵) أنه فاعل بفعل مضمر، وزعم بعض الكوفيين أنه خبر مبتدأ مضمر^(۶)، وهذا المذهب ينبعيان على أنَّ «مُنْدُ» مركبة، فمن قال

(۱) زيادة من «ب».

(۲) انظر: الإنصال لابن الأباري ۳۸۲/۱.

(۳) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم صاحب الجمل منسوب إلى شيخه الزجاج مات سنة ۳۳۹هـ، انظر: البغية ۷۷/۲.

(۴) ساقط من ب.

(۵) أحد بن عبد الرحمن اللخمي كان له تقدم في علم العربية، واعتناء وآراء ومذاهب مختلفة لأهلها، ولد سنة ۵۱۳هـ ومات سنة ۵۹۲هـ انظر: البغية ۳۲۳/۱.

(۶) انظر شرح المفصل لابن عييش ۴۵/۸.

بفأعلى الإسم قال: تقديره من^(١) إِذْ مضى يوم الجمعة، ومن قال: إِنَّه خبر مبتدأ مخنوف قال: تقديره من ذُو هو يوم الجمعة و«ذُو» بمعنى «الذي» على لغة طييء. ومعناه: من الزمانِ الذي هو يوم الجمعة.

قوله: (كَيْ مَا) الاستفهامية نحو: كَيْ مَه وَمَعْنَاهُ لَه. جَواب لقوله: فعلتُ كذا. فتقول كَيْ مَه. أَيْ لَه أَوْ مَصْدِرًا بِتَأْوِيلٍ لَا تَجْرُّ صَرِيحَ الْمَصْدِرِ بِلِ الْمَقْدِرِ بِهِ نَحْوُ: جَئْتُ كَيْ أَقْرَأَ إِذَا أَخْبَرْنَا (مِنْ)^(١) بَعْدَهَا «أَنْ» وتقديره: كَيْ أَنْ أَقْرَأَ، فَأَنْ مَعَ الْفَعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدِرِ، وَلَا يَجُوزُ كَيْ الْقِرَاءَةِ.

قوله: (وَبَاقِيهَا كُلُّ ظَاهِرٍ)، أَيْ تَجْرُّ بِاتِّهَادِ الْحُرُوفِ غَيْرِ الْمَقْبِدَةِ كُلُّ إِسْمٍ ظَاهِرٌ بِلَا شَرِطٍ.

«جملة جواب القسم»

قوله: في القسم: (جملة إنشائية)، مثل: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لِيَقُومَنَّ زِيدً.. فَأَقْسَمْتُ.. جملة إنشائية ولِيَقُومَنَّ جملة خبرية.

قوله: (يؤكِّد جملة خبرية)، الأصل: قَامَ زِيدً أَوْ يَقُومُ زِيدً.. ثُمَّ جئت بالقسم تأكيداً لذلِكَ الإِضمار وَتَبْيَتاً، ثُمَّ لما كانت كُلُّ مِنْ جملة القسم والقسم عليه مستقلة لم يكن بُدًّ من حرف يربط بينها إِذْ قَصْدُ تَعْلُقِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا بِالْأُخْرَى كِجْمَلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ (وَالرَّابِطُ فِي الإِسْمِيَّةِ إِنْ أَوْ اللام.. أَوْ كُلُّاهَا إِيجَابًا)، نحو: وَاللَّهِ إِنَّ زِيدً لِقَائِمٍ، أَوْ لِزِيدً قَائِمٌ.. أَوْ إِنَّ زِيدً لِقَائِمٍ.. وَ(«ما» نَفِيًّا)، نحو: وَاللَّهِ مَا زِيدً قَائِمٌ..

قوله: (وفي الفعلية)، أَيْ في الجملة الفعلية (المصدرة بِمَاضٍ موجَّبِ اللام)، نحو: وَاللَّهِ لَقَامَ زِيدً.. فَإِنْ قَرُبَ مِنَ الْحَالِ قُلْتَ: لَقَدْ قَامَ زِيدً، لِأَنَّ «قد» تَقْرُبُ المَاضِيِّ مِنَ الْحَالِ وَقَدْ تَحْذِفُ اللام وَتَبْقَى «قد» نحو قولِه تَعَالَى: «قَدْ أَفْلَحَ مِنْ زَكَّاهَا» أَيْ^(٢) لَقَدْ، وَفِي التَّنْفِيِّ مَا، نحو: وَاللَّهِ مَا قَامَ زِيدً..

(١) في «ب»، «مُدْ» بدلًا مِنْ «من».

(٢) من سورة الشمس: ٩.

(أو مستقبل منفي لـ «لا»)، نحو: **وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زِيدٌ**. . ويجوز حذف «لا» والمعنى على النفي نحو: **تَالَّهِ تَقْتَلُ تَذَكَّرُ يُوسَفَ**^(١).. أي لا نفتاً.

وفي (الموجب اللام ونون التوكيد)، والكافيون يجيزون تعاقبها نحو: **وَاللَّهِ لِيَقُومُ زِيدٌ، أَوْ لِيَقُومَ مُسْتَدْلِينَ** بقول الشاعر:

لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ^(٢)

ولم يقل «ليعلمن» وقول الآخر.

وَقُتِيلَ مُرَّةً أَثَارَنَّ^(٣)

ولم يقل: **لَأَثَارَنَّ**.

قوله: (لم يفصل)، نحو: **لِيَقُومَنَّ**، **إِنْ فَصَلَ** نحو: لفي الدار يقوم، فاللام فقط.

قوله: (أو حال منفي «فما») نحو: **وَاللهِ مَا يَقُومُ زِيدًا**.. ولا يحذف، فلا تقول: **وَاللهِ يَقُومُ زِيدًا**.. وأنت تريد النفي، لثلا يتبع بالمستقبل المنفي بـ «لا» فإنَّه يجوز حذفها.

قوله: (أو من موجب إلى آخره). اختلف هل يجوز القسم على فعل الحال الموجب؟ فمن أجاز قال^(٤): **وَاللهِ لِيَقُومُ زِيدًا**.. ويكون الفرق بينه وبين المستقبل الموجب لزوم النون فيه، ومنعها في الحال، وال الصحيح أنك تصير فعل الحال خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إسمية نحو: **وَاللهِ لِزِيدَ يَخْرُجُ** «أصله: يخرج

(١) من سورة يوسف: ٨٥، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله في المصادر المعروفة.

(٣) يشير إلى قول عامر بن الطفيلي:

وَقُتِيلَ مُرَّةً أَثَارَنَّ فِإِنَّهُ فَرْغٌ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يُقْصِدْ
أنظر الديوان ١٤٤، والأصميات ٧٨، والمفضليات ٣٦٤، والخزانة ١/٤٧٠.

وشواهد المغني ٣١٦.

(٤) زيادة من «ب».

زيد» وتقدمت^(١) أحكام الجملة الاسمية من ربطها بإنَّ أو اللام أو بها. ويخلص من هذا أنَّ الروابط، إنَّ، واللام، وما، ولا. وقد جاء الربط / بإن النافية نحو [٢٠ / ١]. قوله تعالى «ولئن زَالَتِ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ»^(٢) أي، ما أمسكهما. ووقع بعض المتأخرین الرابط بـ«أنَّ» إذا كانت الجملة لو ومتعلقها، نحو: والله أنَّ لوقام زيد لقام عمرو ونص سيبويه^(٣) على أنَّ «أنَّ» ها هنا زائدة.. فتكون الجملة المقسم عليها مخدوفة لا جملة «لو وجوابها» ودلل على تلك المخدوفة جواب «لو» تقديره، والله لقد قام عمرو لوقام زيد.. وقال الشاعر:

وأَقْسَمْتُ أَنْ لَوْ تَقْنَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٤)
ولا يربط بـ«لم». فلا يقال: والله لم يَقُمْ، خلافاً لابن خلصة^(٥)،
ولا بـ«لام» كي، نحو: والله ليقوم زيد» خلافاً للأخفش ولا بـ«لن» نحو: والله
لن يقوم زيد» فإنْ ورد شيء من هذا فشاذ.

«الإضافة»

قوله: في الإضافة، (وهي بمعنى اللام إنَّ أضيف إلى غير الجنس) مثاله: غلام زيد.. ويعني بقوله: بمعنى اللام أنه يصلح لذلك قبل الإضافة لا^(٦) أنَّ الإضافة ترافقه بل «غلام لزيد» نكرة و«غلام زيد» معرفة، والإضافة هي المعرفة، وهي الجارَةُ لا اللام المضمرة خلافاً لبعضهم، لأنَّ حرف الجر لا يضم مع بقاء عمله إلا شاذًا، فإذاً الجار في الإضافة معنوي لا لفظي.

قوله: (ويعني «من» إنَّ أضيف إلى الجنس) نحو: هذا ثوبٌ خَزْ، تقديره: مِنْ خَزْ ويريد بالجنس أن يكون المضاف إليه مادة للمضاف، ويجوز في

(١) ساقط من «ب».

(٢) من سورة فاطر ٤١، وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٠.

(٣) انظر الكتاب ١ / ٤٥٥.

(٤) الشاهد للمسيب بن عيسى. وانظر الكتاب ١ / ٣٩٠، والضرائر لابن عصفور ١٨١، وشرح المفصل ٩٤ / ٩ والمغني ١ / ٣٣، والخزانة ٤ / ٢٢٤.

(٥) لم أعثر على ترجمة له.

(٦) زيادة من «ب».

هذا، إنْ كان الثاني نكرة، الجر والنصب. والرفع، فالجر على الإضافة، والنصب على التمييز، والرفع من وجهين أحدهما البدل إنْ أردت منه ماهيتها حقيقة، والثاني: على النعت إنْ لاحظت فيه معنى الاشتقاد، تقديره: هذا ثوبٌ لِيْنُ، وإنْ كان معرفة فالجر والرفع كالنكرة، وزعم بعضهم أنها تأتي بمعنى «في» نحو قوله تعالى «**بَلْ مُكَرُّ اللَّيلُ وَالنَّهَارُ**^(١) لأنَّها لا يُكرَان بل يُكَرَّ فيها، وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى «عند» ومنه قول العرب «هذِه شَاءَ رَقُودُ الْحَلْبِ» أي رَقُودُ عند الحلب. وكان شيخنا أبو الحسن بن الضائع يذهب إلى أنَّ الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام فقط. وأنَّ اللام معناها الاختصاص، وأمْثلَك. والاستحقاق، نوعان من الاختصاص، فكان يقدر اللام في «ثوبٌ خَرْ» ونحوه ويقول: الثوب مستحق للخرَّ بما هو أصله.

قوله: (وغير محضة)، لم يذكر فائدة هذه الإضافة، وهي قد تفيد تخفيف اللفظ وقد لا تفيد.

قوله: (غير الماضين)، قيد لاسم الفاعل واسم المفعول، ويشمل الحال والاستقبال فإن كانا ماضين فالإضافة محضة.

قوله: (والصفة المشبهة والأمثلة) نحو: مررت بـ**جَلِ حَسِنِ الْوَجْهِ**، وـ**رَجُلِ ضَرْبِ زَيْدٍ**، وينبغي أنْ تقييد الأمثلة أن لا يكن^(٢) ماضياتٍ، ولا تقييد في الصفة المشبهة لأنَّها لا توجد إلا حالاً. فلا يختلف زمانها.

قوله: (وغيرك إلى آخر الأسماء...) إنَّما لم تكن إضافة هذه الأسماء محضة لأنَّهم لَحظُوا فيها معنى اسم الفاعل. فمعنى («غيرك») أي مغايرك. (ومثلك) ماثلك (وخدنك)، أي^(٣) مصاحبك، (والتربي والنحو، والضرب) أي ماثلك (وهَمَّك، وهَدْك)^(٤)، وحسِبَك، وشَرِيك، وكفِئك، وكفائنك) بمعنى

(١) من سورة سباء: ٣٣.

(٢) في الأصل «يكون».

(٣) ساقط من «ب».

(٤) في الكتاب لسيبوه ١/٢١٠.. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررت بـ**رَجُلِ هَدْكِ** من رجل.

«كافيك» (وناهيك) بمعنى متناه، (وغير المهاجر)، أي عابرة المهاجر. (وقيد الأواید)، أي مُسک، (وواحد أمه) أي منفرد لأمه، (وعبد بطنه)، أي متقييد ببطنه متذلل لأجله. وأكثر العرب على تحيض إضافة «واحد أمه» «وعبد بطنه» ونقل سيبويه^(١) في كتابه «أن بعض العرب يجعل إضافة جميع ما تقدم غير محضة إلا إضافة الصفة المشبهة، وإضافة أ فعل التفضيل محضة نحو **فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**^(٢)» خلافاً للكوفيين فإنها عندهم غير محضة، والمختار في استعماله المطابقة على المذهبين تقول: زيدُ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزیدانُ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزیودُ^(٣) أَفْضَلُو وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ، وكذا في المؤنث، وإضافة المفعول من أجله محضة أيضاً نحو: جئتُ إكرامك، خلافاً للرياشي^(٤) وكذا أيضاً إضافة المصدر المقدر بـ «أنْ والفعل» نحو: عجبتُ من ضرب زيدٍ، خلافاً لابن الطراوة.

قوله: (ولا يجمع بين أَلْ والإضافة إِلَّا في اسم الفاعل) نحو: مررتُ بالرجل الضارب الغلام، بشرطه المذكور في اسم الفاعل.

قوله: (أَوْ مفعول) نحو: مررتُ بالرجل المضروب الأَبِ، (أَوْ صفة مشبهة) نحو: مررتُ بالرجل الحسن الوجه.

قوله: (ورُبما لزمت) يعني الإضافة نحو ذي «معنى صاحب» فإنها لم تستعمل مُنفكة عن الإضافة.

قوله: (أَوْ تخصصت بظاهر) نحو «ذى» المذكورة فإنها لا تضاف إلى المضمير إلا في الشعر.

قوله: (أَوْ مثنى)، نحو: كلاً أَخْويكَ قائمٌ «فَكلاً» لا تضاف إلا إلى مثنى

(١) انظر: الكتاب / ١٢٠.

(٢) من سورة المؤمنون: ١٤.

(٣) في «ب» الزیدان، والزیود بغير ألف ولا م.

(٤) العباس بن الفرج أبو الفضل اللغوي النحوي.قرأ على المازني النحو واللغة. مات سنة ٢٥٧هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٢/١٣٨.

(أو إلى مفرد في معنى المثنى) نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌ وَكلاً^(١) ذلكُ أَحَبُّ، فذلكَ مفرد استعمل للمثنى كقوله تعالى «عوانٍ بَيْنَ ذلِكَ»^(٢) أي بين الفارض والبكر.

قوله: ولا يكون بين متزدفين، فلا يقال: جاءعني ليث أَسْدٌ.

«التابع - النعت»

قوله: في التتابع: (التابع) كالجنس، و(المشتق) كالفصل، ولا شيء من التتابع يشترط فيه الاشتقاء إلا النعت.

قوله: (والمسؤول به)، أي المشتق نحو: مررتُ بزيدِ الأسدِ: أي الشجاع ، وينقاد التأويل بالمشتق في أربعة مواضع: أحدها: أسماء الإشارة نحو: مررتُ بزيد هذا. أي المشار إليه، الثاني: أسماء الأجناس إذا وقعت صفة لأسماء الإشارة نحو: مررتُ بهذا الرجلِ أي المتصف بالرجلية، الثالث: أسماء الأعداد نحو: مررتُ بقومٍ خمسة. أي المعدودين بهذا العدد، الرابع: المقادير نحو: مررتُ بحَيَّةٍ ذراعٍ أو شَبِيرٍ.. أي مقدر بذلك. وما سوى ذلك موقوف على السماع.

قوله: (ويقع الظرف إلى النكرة)، نحو: رجلٌ في الدارِ أو عندك قائمٌ، ولو قلت: رَجُلٌ بكِ اليوم قائمٌ.. لم يصح ، لأنها غير تامين ، ومثال الجملة: رَجُلٌ يخرجُ أبوه قائمٌ، ويشترط فيها ما يشترط في الجملة إذا وقعت صلةً.

قوله: (والنعت مساواً للمنعوت) نحو: مررتُ بالرجلِ الفاضلِ (أو أقل تعريفاً) نحو: مررتُ بزيدِ الفاضلِ .

قوله: (فإنْ كان الأول)، أي، فإنْ كان النعت للإسم الذي قبله (وهو مقيس) قيد في النعت كـ«فاعل» اسم الفاعل من «فعَلَ» ثلاثي متعدد ، وفعيل من فَعَلَ نحو: مررتُ بزيدِ الضاربِ أو الجميل ، فإنه يتبع ما قبله في أربعة من

(١) في «ب» كلاً مسبوقة بباو.

(٢) من سورة البقرة: ٦٨. ومكملة الآية.. قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر.

عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، الرفع أو النصب أو الجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والثنية والجمع.

قوله: (إلا «أفضل» بـ«من» إلى مطلقاً): «أفضل التفضيل» إن استعمل بـ«من» أو أضيف إلى نكرة / أفرد مذكراً ولم يطابق إلا في الإعراب نحو: مررت بـرجلٍ أفضل من زيدٍ (ويرجليْنِ أفضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ويرجالٍ أفضَلُ مِنْ زَيْدٍ، وكذلك في المؤنث. بإمرأةٍ، وبإمرينِ أفضَلُ مِنْ هَنْدٍ وكذلك: مررت بـرجلٍ أفضَلُ شخصٍ، ويرجليْنِ أفضَلُ شخصينِ إلى آخر المثل، فإن كان «أفضل» بـالـأـفـضـلـ كـ«أـفـضـلـ الـقـومـ» فالـأـفـضـلـ المـطـابـقـ فـيـ الـأـرـبـعـةـ، ويـحـوـزـ جـعـلـهـ كـالـمـضـافـ إـلـىـ النـكـرـةـ فـيـ فـرـدـ مـذـكـرـاـ مـطـلـقاـ.

قوله: (وإنْ كان للثاني)، أي وإن كان النعت في المعنى للاسم الجائي بعده نحو، مررت بـرجلٍ قائم «أبوه» فيطابق في الثين من خمسة واحد من ألقاب الإعراب وواحد من التعريف والتنكير. وتسقط مراعاة باقي العشرة.

باب التوكيد

قوله: في باب التوكيد، (في مفرد وجملة)، نحو قام زيدٌ زيدٌ، أطلق المفرد، وقد قيده بعضهم بأن لا يكون ضميراً متصلًا، فإنه يلزم إعادة ما اتصل به نحو: ضربت ضربتٌ، ولا يصح «ضربتٌ تُ». .

قوله: في المفرد، يشمل الاسم والفعل والحرف، إلا أن بعضهم خصص الحرف بكونه مضموناً لمعنى جملة كـ«نعمٌ وَلَا» وبعضهم خصصوا بأن لا يكون على حرف واحدٍ، وبعضهم قالوا: لا بدّ من إعادة الحرف مع ما دخل عليه، أو مع ضميره نحو: مررت بـزيدٍ بـزيدٍ «أو بـزيدٍ بـه» ومثال الجملة «الله أكبرُ اللهُ أَكْبَرُ».

قوله: (ومعنوي بالمصدر) نحو: قمت قياماً، وحصر المعنوي في المصدر وفي الأسماء التي بعده، لأن ذلك هو المبوب له في التحو، وإنما قسم الفاظ للتوكيد لم يبوب لها نحو: جاء القوم طرأ، أو قاطبة، أو كافة، أو قضّهم بقضيّهم،

أو عن بكرة أبيهم، وغير ذلك مما معناه معنى «كُلَّ» تقول: جاء زيدٌ نفسهُ عينهُ، وهذه نفسها عينها، والزيدان أنفسهم أعينها. التزم في التأكيد جمع «النفس» والعين على «أَفْعُلُ» وإن أضيفا إلى مثني. ويجوز في غير التأكيد ثلاثة أوجه: الجمع وهو الأفضل نحو «صَغْتُ قُلُوبُكُمَا»^(١) والثنية وهو فصيحة نحو: فتجالسا نفسيهما بنوافذِ. والإفراد وهو قليل، نحو: قطعتُ رأس الكبشين.

قوله: لغيره، أي لغير المفرد، ويشمل الثنى والمجموع، والتزم أيضاً في المجموع جمعهما على «أَفْعُلُ» جمع قلة، ولا يقال: جاء القوم نفسهم وعيونهم، [ولا يقال: جاء الزيдан نفسهم ولام عيونها]^(٢).

وقوله: في أجمع وتوابعه لا ينصرف، إنما كان ذلك لوزن الفعل والتعريف، قيل: لتعريف الإضافة، لأنها من حيث المعنى مضافة، تقديره: أجمعه، وال الصحيح أنه شبيه بتعريف العلمية من حيث إنه لا يقبل الألف واللام ولا يضاف، وكأنه علمٌ وضع على معناه من التوكيد.

قوله: (غير مصروفين)، أما «فعلاء» فللتأنيث اللازم، وأما «فُعلُ» فللتعريف على المذهبين في «أجمع» وللعدل، قيل: عن جُمُعٍ، لأن قياس «أَفْعُلُ» («فعلاء») «فُعلُ» كأحمر وحراء، وحُمْرٌ، وقيل: للعدل عن «جماعي» لأن قياس مثل: صحراء صحاري.

قوله: (متجزئاً وغيره) نحو: قام زيدٌ نفسهُ، والمآل نفسهُ قِيسَ.

قوله: (وبغيرهما)، أي بغير نفس وعين (متجزياً بالذات)، نحو: قُبضَ المالُ كُلُّهُ، أو بالعامل رأيتُ زيداً كلهُ.

قوله: (ولا تؤكِد نكرة)، أطلق النكرة سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، إنما كان ذلك، لأن ألفاظ التوكيد معارف، والتأكيد هو المؤكَد من حيث المعنى، فلا يتبع إلا المعرف، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة، لأن

(١) من سورة التحرير: ٤ وتكلمة الآية «إِن تَتَوَبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

في تحديدها نوعاً من الاختصاص وورد السماع بذلك، قال الشاعر:
 يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمُلُنِي الْذَّلْقَاء حَوْلًا أَكْتَعَا
 إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلْتُنِي أَرْبَعًا^(١)

وقال الآخر:

نَلْبَثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ^(٢)
 قوله: (ولا ضمير رفع إلى آخره): مثاله: زيد قام هو نفسه أو عينه،
 واشترط الرفع تحرزاً من المتصوب والمحور نحو: زيد ضربته نفسه، ومررت به
 نفسه، واشترط الاتصال تحرزاً من منفصل نحو: ما قام إلا أنت نفسك،
 فلا يشترط تأكيده بأنك.

«باب البدل»

قوله: في باب البدل: (هو التابع على نية تكرار العامل)، المشهور أنَّ
 البدل من جملة أخرى، ومنهم من زعم أنَّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه،
 وقد نسب لسيبوه^(٣).

قوله: على نية، يعني أنه مقدر منوي، هكذا أطلقوا، وفي بعض صوره
 يجب أن يكون ملفوظاً لا منويأ نحو: مررت بزيد به، فيجب إظهار الباء في
 «به» وفي بعض صور البدل يجوز أن يلفظ به نحو «جعلنا لن يكفر بالرحمن
 ليوبتهم سقفاً من فضة»^(٤) ولو جاء بحذف لام الجار لجاز، وهذا إذا كان العامل
 حرف جر، فإن كان رافعاً أو ناصباً فأكثر النحوين على أنه واجب الحذف،
 نحو: قام زيداً أخوه.. وضررت زيداً أخيه.

(١) لم يعرف قائل هذا الريج وانظر: المقرب لابن عصفور ١٤٠/١، وعمدة الحافظ لابن
 مالك ٥٦٢، والمغني ٦١٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٢، وابن الناظم ١٩٨،
 والخزانة ٣٥٧/٢، والممع ١٢٤/٢.

(٢) البيت للعرجي. انظر: الديوان ٢٠، والأغاني ١٥٦، والمغني ١٩٤/١.

(٣) انظر الكتاب ١/٢١٩.

(٤) من سورة الزخرف: ٣٣.

[قوله: (فشيء من شيء): عدل من لفظ كُلَّ من كُلَّ إلى هذا، لأنَّ شيئاً ينطلق على الله تعالى أيضاً^(١).]

قوله: (فاشتمال)، قيل باشتمال الأول على الثاني، وقيل باشتمال الثاني على الأول، وال الصحيح عدم اشتمال أحدهما على الآخر، بل المشتمل هو العامل، فإذا قلت: استحسنت الجارية أدبها، فالاستحسان مشتمل على الجارية عموماً بطريق المجاز، وعلى الأدب خصوصاً بطريق الحقيقة.

قوله: (ويشترط في هذين)، أي بدل البعض والاشتمال الضمير. والأكثر إثباته وقد يحذف نحو: نفعني زَيْدٌ عَلِمْ، أي عِلْمُه أو عِلْمُ منه، كقوله تعالى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتِطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٢) فـ«من» بدل من الناس على أحد التأowيات، وقديره «من استطاع إليه سبيلاً منهم» فاقتصر المصنف على ثلاثة الابدال، لأنها المتفق عليه. وزاد بعضهم بدل الكل من البعض نحو:

كَانَىْ غَدَةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا^(٣)

فيوم، بدل من غَدَةٍ، وهو كُلَّ من بعض. وزاد بعضهم بدل البداء، نحو قوله عليه السلام «إِنَّ الْعَبْدَ لِيصلِي الصَّلَاةَ وَمَا كَتَبَ لَهُ نَصْفُهَا، ثُلُثُهَا رِبْعُهَا إِلَى عِشْرِهَا». والبداء هو أن يظهر للإنسان أن يخبر بشيء ويقتصر، ثم يظهر له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال للأول، ومنه قول العرب «أَكَلْتُ لَحْمًا سِمَكًا تَمَراً» ظهر له أن يخبر بأكله اللحم ثم ظهر له أن يخبر بأكله السمك فقال: سِمَكًا ثم ظهر له أن يخبر بأكله التمر فقال: تَمَراً، مع إرادة الأول والثاني وقيل، بل هو على حذف حرف العطف، وقديره: لَحْمًا و سِمَكًا و تَمَراً، وقد ذكر بعضهم بدل الغلط، ويدل النسيان قياساً لا سمعاً، والفرق بينها أن الغلط يسبق إليه

(١) ما بين المقوفين ساقط من «ب».

(٢) من سورة آل عمران: ٩٧.

(٣) عجز بيت لامرئ القيس وقامه: «لدى سمرات الحى ناقف حنظل».

وانظر: الديوان ٢٢، وشرح القصائد العشر ٥٤، وحاشية الصبان ١٢٦/٣،

والهمج ١٢٧/٢، والدرر اللوامع ١٦٣/٢.

اللسان من غير أن يقصده الإنسان بخلاف النسيان، فإنه يكون مع ذهول الجنان، وقد ذهب بعض التحويين إلى رد الأبدال كلها إلى بدل شيءٍ من شيءٍ، وتأول ذلك على حذف مضاف، فإذا قلت: أكلتُ الرغيف ثلثة [فتقديره أكلتُ بعض الرغيف ثلثة]^(١)، وثلثة هو بعضه حقيقة، فإذا قلت: أعجبني زيدٌ علمُه فتقديره وصف زيد علمه، وعلمه وصفه.

قوله: (والبدل معرفة من معرفة إلى و مقابلاتها)، فمعرفة من معرفة نحو: جاء زيد / أخيك، و مقابلته^(٢) نكرة من نكرة نحو: جاءني إنسان رجل، (ونكرة من معرفة) نحو: جاءني زيد رجل، ولا يشترط وصف النكرة، بل يشترط الفائدة خلافاً لمن اشترط وصف النكرة، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه قول الشاعر:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحْمِمُ وَالصَّهِيلُ^(٣)

«فَخَيْرٌ» بدل من «أَبِيكَ» وهو نكرة من معرفة لم توصف، ومقابلة معرفة من نكرة نحو: جاءني رجل زيد، (وظاهر من ظاهر) نحو المثل السابقة، ومقابلة مضمير من مضمير نحو: زيد ضربته إياه (وظاهر من مضمير) «زيد ضربته أبا عبد الله» ومقابلة مضمير من ظاهر نحو (ضربت زيداً إياه) وهذه التقاسيم جارية في بدل بعض من كل، وبدل اشتتمال إلا ما يُستثنى.

قوله: (ولا يُبدل ظاهر إلى من شيء) مثاله (من ضمير المتكلم)، قُمتُ زيد.. (ومن ضمير المخاطب) «قُمتَ زيد» وإنما لم يجز ذلك، لأن البدل للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح، فلا يحتاجان إلى بيانٍ. وقد أجاز ذلك الكوفيون، ويجوز ذلك في بدل بعضٍ من كُلٍّ، وبدل اشتتمال باتفاق نحو: رأيتُك رأسك، وأحببتُك علّمك».

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) الشاهد لشمير أو سمير بن الحارث. انظر: النواذر ١٢٤، والمقرب لابن عصفور ٢٤٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١، وعمردة الحافظ لابن مالك ٥٨١، والخزانة ٣٦٢/٢.

قوله : (ولامضممر من مضممر أو من مظهر في غيره)، أي في غير بدل شيءٍ من شيءٍ مثلاً: ثلث الرُّمانة أكلتها إِيَاهُ «وأدب الجارية استحسنتها إِيَاهُ» «فإِيَاهُ» عائد على الثالث والأدب و«ها» عائد على الرمانة والجارية، وقد اختار في هذه المسائل منع جواز البدل، لأنَّ «ثلاثًا» مبتدأ. والجملة بعده في موضوع الخبر، ولا رابط فيها يعود على المبتدأ، إلا أنْ يقال: إنَّ الرابط يتحصل بالبدل، لأنَّه على نية تكرار العامل، فتقديره: أكلت إِيَاهُ.. وأيضاً بعيداً أنْ يأتي هذا في لسان العرب لما فيه من العي، لأنَّه يعني عنه: أكلت ثلث الرُّمانة، وقد أجاز بعضهم البدل في هذه المسائل، ويتمشى ذلك إذا قلنا: إنَّ العامل في البدل هو بعينه العامل في المبدل منه.

«عطف البيان»

قوله: في باب عطف البيان: (هو التابع لثلثه)، أي لاسم مثله نحو: يا زيدُ زيدٌ أو دونه نحو: قال النعمان أبو حنيفة.. ولم يقيد بتعريف، وإنْ كان اشتراطه الأكثر. لأنَّ الصحيح عدم اشتراطه. وقد أعرَّب الفارسي «زيتونة» من قوله تعالى «من شجرة مباركة زيتونة»^(١) عطف بيان.

قوله: جامداً: للفرق بينه وبين النعت.

قوله: ويعين في نحو: الضارب الغلام زيد، أي ويعين البيان^(٢)، لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، والضارب لا تصح إضافته إلى زيدٍ على المشهور.

قوله: وفي نحو: يا زيدَ زيدَ، منوناً: لا تنون زيداً إذا جعلته بدلاً، لأنَّ البدل في نية تكرير حرف النداء.

(١) من سورة النور: ٣٥.

(٢) في «ب» البدل، وهو خطأ، لأنَّ العربية لا تضيف العلم إلى المشتق المعرف بـالـبـالـمـباـشـرـةـ إلا على رأي الفراء والفارسي، فيجزان: أنا الضارب زيد.

«عطف النسق»

قوله في باب عطف النسق: (على نظيره)، أي المفرد على المفرد، والجملة على الجملة، فإن جاء خلاف هذا فمؤول نحو: صافاتٍ وَيَقْبَضُنَّ^(١) أي وقابضاتٍ، ونحو قول الشاعر:
فَأَلْفِيْتُهُ يَوْمًا يُبَيِّرُ عَدْوَهُ وَمُجْرِ عَطَاءً يَسْتَحْثُ الْمَعَابِرَا^(٢)
أي: مبيراً.

قوله: (فلاشتراك في الحكم الواو حتى مطلق الجمع)، الاشتراك في الحكم لا يكون إلا في عطف المفردات نحو: أَزِيدُ قَائِمٌ وَعَمِرُو غَيْرَ قَائِمٍ، قالوا: ولم تُندِ اشتراكاً في الحكم، بل مطلق الجمع. وقد ذهب بعض النحوين إلى أنَّ الواو قد ترتب، وبعضهم إلى أنَّ «حتى» ترتبت والترتيب في «حتى» أظهر لدلائلها على الغاية، لأنك إذا قلت: قَدِمَ الْحَجَاجُ حَتَّىَ الْمَشَاءَ، أخبرت بقدوم الحجاج شيئاً فشيئاً إلى أنَّ قَدِمَ المشاءَ. ولا يمكن أن يكون قدوم المشاء سابقاً على قدوم الحجاج، لأنَّ الغاية لا تتقدم على المعنى^(٣).

قوله: (جزءاً وملابسأً)، مثال الجزء المثال المتقدم، ومثال الملابس: خرج الصيادون حتى كلامهم.

قوله: (والفاء للتعقيب)، قد يصحُّ التعقيب التسبيب نحو: زَنِي مَاعِزُ فَرَجَمْ.. وقد لا يصحُّ نحو: جاء زَيْدٌ فَعَمِرُو.. إذا لم يتسبب مجيء عمرو عن مجيء زيد.. وقد زعم بعضهم أنها مطلق الجمع كالواو، وبعضهم قيد ذلك بالأماكن فيها لا يظهر^(٤) ترتيبه، نحو: نَزَلَ الْمَطْرُ مَكَانٌ كَذَا فِي مَكَانٌ كَذَا.

(١) من سورة الملك: ١٩، والأية «أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقُهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبَضُنَّ».

(٢) البيت للنابغة الذبياني في مدح النعمان. انظر: الديوان، ٤٢، والبحر المحيط ٢٥٩/٧، وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٣، وحاشية الصبان ١٢٠/٣، وشرح شواهد الألفية للعنيفي ٤/١٧٦.

(٣) في الأصل «المعنى» والذي أثبته من «ب».

(٤) في «ب» لا يمكن.

وزعم بعضهم أنها تأتي بمعنى «حتى» كقوله تعالى «فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءٌ»^(١) أي حتى هم فيه. وبعضهم أنها تأتي زائدة.

قوله: (وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ)، وزعم بعضهم أنها تأتي لطلاق الجمع كالواو.

قوله: (المفرد التبعية في الإعراب «أو») وهي للشك نحو: جاءَ زيدُ أو عمروً وليإبهام «أتاها أمْنَا لَيْلًا أو نهارًا»^(٢) وللتفصيل نحو «وقالُوا كونوا هُودًا أو نصارى»^(٣) وللتمييز نحو: خُذْ من مالي درهماً أو ديناراً وللإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، ويمكن رد هذه الخمسة إلى إن «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد قاله بعضهم وهو شيخنا أبو الحسن بن الصائغ.

قوله: (و «أم» إلى المفرد) نحو: أقام زيدُ أم عمروً . فإن لم تقدمها همزة، أو جاء بعدها جملة لا تقدر بالفرد نحو: هل قام زيدُ أم عمرو؟ وأقام زيدُ أم عمرو خارج؟ فهي المنقطعة غير العاطفة. وقد تكون الجملة في موضع المفرد فتكون «أم» عاطفة نحو «أقام زيدُ أم قَعْدَ عمرو؟» ومعنى «أم» العاطفة: أيها قام. والجواب بتعيين أحد هما، ومعنى المنقطعة معنى «هل» والهمزة معاً والجواب بـ «نعم» أو «لا».

قوله: (و «بل» لإثبات الحكم للثاني لا للأول) نحو: قام زيدُ بل عمرو وعدم إثباته الأول أعم من كونه غير منسوب إليه أو مسكتاً عنه. والنفي كإيجاب نحو: ما قام زيدُ بل عمروً . وذهب البرد إلى أنه يجوز أن يكون تقديره: بل ما قام عمروً . لأن المنسوب لزيد إنما هو نفي القيام، فيبني على أن يكون هو المنسوب إلى عمروً .

قوله: (و «لكن» بشرط أن يتقدمها) نفي نحو: ما قام زيدُ لكن عمروً . فلم يشترط أن يليها مفرد، لأنَّه مفهوم من قوله لمفرد التبعية في الإعراب. وهذا لا يكون إلا في المفرد، وذهب يونس بن حبيب إلى أن «لكن» ليس من

(١) من سورة الأنعام: ١٣٩.

(٢) من سورة يونس: ٢٤.

(٣) من سورة البقرة: ١٣٥.

حروف العطف^(١). وَحَلَ الرُّفَعَ وَالنَّصْبَ وَالجَرُ عَلَى إِضْمَارِ الْعَالِمِ، فَتَقُولُ فِي: مَا قَامَ زِيدًا لَكُنْ عَمْرًا أَيْ. لَكُنْ قَامَ عَمْرًا. وَفِي «مَا رَأَيْتَ زِيدًا لَكُنْ عَمْرًا» أَيْ: لَكُنْ رَأَيْتُ عَمْرًا وَفِي: مَا مَرَرْتَ بِصَالِحٍ لَكُنْ طَالِحٌ أَيْ لَكُنْ مَرَرْتَ بِطَالِحٍ.

قوله: (وَلَا) لِإِخْرَاجِ الثَّانِي مِنَ الْحُكْمِ بَعْدِ الْأَمْرِ اضْرَبْ زِيدًا لَا عَمْرًا وَإِلْيَحَابْ قَامَ زِيدًا لَا عَمْرًا «سَوَاءٌ فِي الْمَاضِيِّ وَالْمُضَارِعِ». وَقَدْ نَصَّ الزَّاجِجِيُّ فِي «الْإِيْضَاحِ»^(٢) فِي مَعْنَى الْحَرْفِ أَنَّ «لَا» لَا يَعْطُفُ بَعْدَ الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ. وَالسَّمَاعُ يَرَدُّ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:^(٣)

كَأَنْ دِثَارًا حَلَقْتُ بِلَبُونِي عُقَابُ تَنْوِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلْ فَ«لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلْ» مَعْطُوفٌ عَلَى «عُقَابٌ تَنْوِي» بَعْدَ «حَلَقْتُ» وَهُوَ فَعْلٌ مَاضٌ وَمَثَالُ الْعَطْفِ بِ«لَا» بَعْدَ النَّدَاءِ. يَا زِيدًا لَا عَمْرًا... نَصٌّ عَلَيْهِ سِيِّوِيَّةٌ^(٤)، وَزَعْمُ ابْنِ سَعْدَانَ^(٥). أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(٦) وَلِلْعَطْفِ بِ«لَا» شَرْطٌ آخَرُ ذَكْرُهِ السَّهِيلِيُّ وَهُوَ أَلَا يَكُونُ / الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ يَصْدِقُ عَلَى الْمَعْطُوفِ، فَلَا يَجُوزُ «قَامَ [١/٢٣] رُجُلٌ لَا زِيدًا» وَلَا «قَامَتْ امْرَأَةٌ لَا زَيْنَبٌ».

قوله: (وَلَا يَعْطُفُ إِلَى آخِرِهِ): مَثَالُ ذَلِكِ: قَمَتْ أَنَا وَزِيدًا... وَالْفَاصِلُ أَعْمَ منْ أَنْ يَكُونَ تَأكِيدًا بِضمِيرٍ مُنْفَصِلٍ مَرْفُوعٍ. وَغَيْرُ ذَلِكِ نَحْوُ: يُصْلِي عَلَيْكُمْ

(١) انظر: الْكِتَابُ لِسِيِّوِيَّةٍ، ٢١٦/١.

(٢) مَا ذَكَرَهُ أَبُو حِيَانَ هُنَا عَنْ كِتَابِ الإِيْضَاحِ لِلْزَاجِجِيِّ غَيْرُ مُوْجَدٍ فِيهِ إِنْجَا فِي كِتَابِ مَعْنَى الْحَرْفِ لِلْمَصْنُفِ نَفْسِهِ، انظر: شِرْحُ التَّصْرِيفِ ١٤٩/٢.

(٣) الشَّاهِدُ لِأَمْرِيِّ الْقِيسِ، انظر: الْدِيْوَانُ، ص٩٤، والْخَصَائِصُ ١٩٣/٣، وَالْمُمْتَنَعُ فِي التَّصْرِيفِ ١٠٤/١ وَشِرْحُ الْمَفْصِلِ لِابْنِ يَعْشَى ٣٧٨/٢، وَالْمَغْنِي ٢٤٢/١، وَشِرْحُ التَّصْرِيفِ ١٥٠/٢، وَالْخَزَانَةِ ٤٧١/٤ وَالْأَشْمُونِيِّ ٤٢٧/٣.

(٤) انظر: الْكِتَابُ، ٢١٦/١.

(٥) مُحَمَّدُ الصَّرِيرُ الْكُوفِيُّ النَّحويُّ الْمَقْرِيُّ، وُلِدَ سَنَةً ١٦١ هـ وَمَاتَ سَنَةً ٢٣١ هـ، انظر: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ٢٠١/١٨.

(٦) انظر: الْأَشْمُونِيُّ، ٤٢٧/٣.

وملائكته»^(١) وقد عُدَّ من الفاصل «لا» نحو «ما أشركنا ولا آباؤنا»^(٢) وهذا فاصل وقع بين حرف العطف والمعطوف لا بين المعطوف والمعطوف عليه. وقد عُدَّ من الفواصل «اسكُنْ أَنْتَ وزوْجُكَ»^(٣) قال بعضهم^(٤) ليس كذلك، لأنَّ وزوجك... لا يصح بوجهِ أَنْ يكون معطوفاً على الضمير المستكן في «اسكُنْ» لأنَّ «اسكُنْ» فعل مخاطب، وفعل المخاطب لا يرفع الأسماء الظاهرة وإنما هو على فعل أمر مقدر يدل عليه الأول. تقديره. اسکنْ أَنْتَ ولتسكن زوجك» ونحو: اذهبْ أَنْتَ ورَبُّكَ^(٥) أي وليذهب ربُّك. [وهذا مخالف لقول سيبويه]^(٦) في الآية، وشرط الضمير. لأنَّ الظواهر يعطف بعضها على بعض من غير شرط.

وقوله: (مرفوع) احترزاً من المتصوب فيجوز: ضربُكَ وزيداً. وضررتُ زيداً وإياك، وقع لابن عصفور والأبَنْدي^(٧) وهم. أنَّ هذا لا يجوز لأنَا لا نعدل في مثل هذا إلى انفصال الضمير إلا عند تعذر اتصاله. وقد أمكن اتصاله بقولك: ضربُكَ وزيداً. والسمع يرد عليه، قال الله تعالى: «يُنْهِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ»^(٨) وقال تعالى: «وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ»^(٩).

قوله: (متصل)، تحرز من المنفصل نحو ما قام إلَّا أنا وزيداً.. وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل، والسمع الكثير يغضدهم نحو قوله:

(١) من سورة الأحزاب: ٤٣.

(٢) من سورة الأنعام: ١٤٨.

(٣) من سورة البقرة: ٣٥.

(٤) ساقط من «ب» وانظر: شرح ابن عقيل ٢٨١/٢.

(٥) من سورة المائدة: ٢٤.

(٦) انظر: الكتاب، ٣٩٠/١، وما بين المعرفتين ساقط من «ب».

(٧) الأبَنْدي: ساقط من «ب».

(٨) من سورة المتحنة: ١.

(٩) من سورة النساء: ١٣١. وانظر: إعراب القرآن لابن التحاس ٤٥٩/١. عطف على (الذين).

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالجِيَادَ عَشِيَّةً دَعَوا يَا لَبْكُرِ وَانْتَمِينَا لِعَامِرٍ^(١)
ومثال المجرور: مررت بك وبزيده، ولا يجوز: وزيد.

قوله: إلأ بإعادة جاره. أعم من أن يكون مجروراً بالحرف أو بالإضافة
نحو: جاء غلامك وغلام زيد، ولا يجوز: وزيد، والkovيون لا يشترطون إعادة
الجار^(٢) والجمري يقول: إن أكَدَ نحو: مررت بِكَ أَنْتَ وزيد.. جاز، وإلأ فلا
بُدَ من إعادة جاره.

وليس من حروف العطف «إما» لدخول حرف العطف عليها وإيلائها
العوامل نحو: قام إما زيد، وإما عمرو^(٣) فـإما الأولى ولـيت «قام» وإنما الثانية
دخل عليها حرف العطف ولا يجوز شيء من هذين في حروف العطف.

وليس منها أيضاً إلأ في الاستثناء. وقد تقدم في الاستثناء، ولا أي، نحو
«هذا الغضنفر، أي الأسد» خلافاً للkovيون وصاحب المستوى وأبي جعفر بن
صابر الأندلسـي، وشرطهما عندهم أن تعطف الأجلـ على الأخفـ، ولا أحـفـ
عن البصـرين نصـاً في إعرـاب ما بـعـد أيـ في هـذا النـحو^(٤). ويـحـتمـلـ أنـ يـكونـ
بدلاً وليس منها «ليس» أيضاً نحو: قـامـ زـيـدـ لـيـسـ عـمـرـ. خـلـافـاـ لـلـkovـيـنـ.
واستدلـوا بـقولـه^(٤):

والأشرم المغلوب ليس الغالب

أي لا الغالب. وعندنا هذا على حذف خبر «ليس» تقديره: ليس الغالب إيهـ.

(١) نسب للراعي كما في كتاب سيبويه ٣٩١/١. وانظر: الضرائر لابن عصفور وروايته.
فَلَمَّا التَّقِيَّنَا وَالجِيَادَ عَشِيَّةً دَعَوا يَا لَكَلْبِ وَانْتَمِينَا لِعَامِرٍ
واللسان ١٩/٢٨٠.

(٢) انظر: الهمـعـ ١٣٩ـ/ـ٢ـ. والأـشـمـوـنـيـ ٤٢٩ـ/ـ٣ـ.

(٣) في «ب» من هذا النوع.

(٤) يـشـيرـ إـلـىـ قولـ الشـاعـرـ:

أين المـفـرـ وـإـلـهـ الطـالـبـ . . . والأـشـرـمـ المـغـلـوبـ لـيـسـ الغـالـبـ
ولـمـ يـنـسـبـ لـأـحـدـ. انـظـرـ: المـغـنـيـ ٢٩٦ـ/ـ١ـ، وـالـهـمـعـ ١٣٨ـ/ـ٢ـ، وـالـدـرـ اللـوـامـعـ ١٩٠ـ/ـ٢ـ.

«باب الفعل»

قوله: في باب الفعل، (وأمر على السكون)، أي وبناؤه على السكون، وهو معرب عند الكوفيين ومقطوع من المضارع وأصله: لِتَضْرِبُ. فحذف الجازم فبقي: تضرب، فأليس بالمضارع غير الأمر في الوقف فحذفوا التاء واجتلت همزة الوصل، فالصيغة عندنا ثلاثة وعندهم اثنان.

قوله: (وهو معرب)، شرطه أن لا تباشره نون توكيده، ولا نون أناهٍ وقد تقدم في أول الكتاب. [٢٣/ب]

قوله: (وقد تقدما)، تقدم «ليس» في باب كان. و«عسى» في باب أفعال المقاربة. وقد زعم الفارسي في أحد قوله أن «ليس» حرف. والكوفيون وابن السراج أن «عسى» حرف ابتداء يكون بعدها المبتدأ والخبر. وحكوا من كلام العرب: «عسى زيد قائم» و«ليس» عند الفارسي كـ«ما» ترفع الاسم وتنصب الخبر.

قوله: (فأصلهما «فعل»، أي نعم وبشّر): وهمما فعلان^(١) خلافاً لمن زعم اسميتها مستدلاً بقوله:

بِنَعْمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ بَاكِرٍ^(٢)
فأضاف «نعم» إلى طير.

قوله: (و«فاعلها» إلى «نكرة») مثاله: نعم الرجل زيد.. ونعم غلامُ السفر عمرو ونعم رجلاً زيدًّا ففي «نعم» ضمير يجب إفادته وتذكيره مطلقاً

(١) هذا رأي البصريين وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، انظر: الأنصاف مسألة ١٤.

(٢) هذا الرجز لم يعرف قائله وأوله:

صَبَحَكَ اللَّهُ بِخِيرٍ بَاكِرٍ بِنَعْمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ
انظر: حاشية الإنفاق ٩٨/١، وحاشية الصبان ٢٧/٣، والممع ٨٤/٢، والدرر اللوامع ١٠٨/٢.

ويفسر بنكراً غير مُبهمة ولا مفردة في الوجود ([ولا أَفْعُل تفضيل])^(١) فلا يقال: نِعَمْ غَيْرَكَ زَيْدٌ، وَلَا نِعَمْ شَمْسًا هَذِهِ الشَّمْسُ. [وَلَا نِعَمْ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عَمْرُو...].^(٢) وقد حكى الأخفش مطابقة الضمير للتمييز فيبرز في الثنوية والجمع فتقول: نِعَماً رَجُلِينَ الزَّيْدَانَ. وَنِعَمُوا رِجَالاً الزَّيْدُونَ. وَحَكَى أَيْضًا أَنَّ فَاعِلَّهُمَا قد يكون مضافاً إلى نكرة نحو: نِعَمْ عَلَامَ سَفَرِ غَلَامُكَ. وَحَكَى أَيْضًا أَنَّهُ يكون مضافاً لضمير ما فيه الألف واللام وأنشدوا:

فَنِعْمَ فَتَّى الْهَيْجَا وَنِعْمَ شَهَابُهَا^(٣)

«فشهاب» مضاف إلى اهاء العائدة إلى الهيجا. وقد ذهب بعض النحوين إلى أنها يرفعان كُلَّ ظاهِر بلا شرط.

قوله: (والعموم، هو الرابط) نحو: زَيْدٌ نِعَمْ الرَّجُلُ، «فنعم الرجل» خبر عن «زيد» والرجل الألف واللام فيه للجنس فيندرج «(زيد) تخته»، ويصير مذكوراً على جهة التخصيص، وعلى جهة العموم، وذلك على مفهومين، إما أنَّ يراد مدح الجنس حقيقة فيحصل له المدح بذلك. وإما أنَّ يراد أنَّ زيداً هو المقصود بالجنس، وإطلاق الجنس عليه مجاز، لم يقصد مدح الجنس حقيقة، وقد ذهب أبو إسحاق ابن ملكون^(٤) من أهل الأندلس وأبو منصور الجواليقي^(٥) من أهل بغداد إلى أنَّ الألف واللام في مرفوع «نعم ويش» عهدية لا جنسية، وأنَّ الرابط حصل بالمعنى، لأنَّ الرجل هو زيد، وهذا على مذهب الأخفش من أنَّ الرابط يكون بالمعنى نحو: أجارية زيد قام أبو عبد الله.. إذا كان كنية زيد،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٣) هذا نصف بيت لم يعرف قائله وليس له تتمة. وروايته في المصادر: فنعم فتى الهيجا ونعم شبابها.

وانظر: المجمع ٨٥/٢، والدرر اللوامع ١١٠/٢ وحاشية الصبان ٢٨/٣.

(٤) ابراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي، مات سنة ٥٨٤هـ، انظر: بغية الوعاة ٤٣١.

(٥) اسماعيل بن موهوب بن أحمد، كان إمام أهل عصره ولد سنة ٥١٢هـ ومات ٥٧٥هـ.

انظر معجم الأدباء ٤٥/٧.

فهذا تكرار المبتدأ بمعناه. وسمع من كلامهم أبو سعيد الذي روی عن الخدرى . والخدرى هو أبو سعيد، والحجاج الذى رأى ابن يوسف، وابن يوسف هو الحجاج، ودليل ابن ملكون أن هذا الاسم تصح ثنيته وجمعه، فيقال: نعم الرجال الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، فلو كانت الألف واللام للجنس لما صح ثنيته لشموله.

قوله: (وإنْ تأخر) نحو: نعم الرجل زيد . جاز ذلك . أي جاز أن يكون مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر كحاله متقدماً .

[قوله: أن يكون خبراً مذوف المبتدأ] ^(١) تقديره: هو زيد [^(٢)] .

قوله: (وعكسه)، يعني أن يكون مبتدأ مذوف الخبر، تقديره: زيد هو، أو زيد المدوح وقد ذهب أبو الحسن بن الباش إلى أن زيداً وإن تأخر لا يكون إلا مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر كحاله متقدماً. وأن المذهبين باطلان. وما قول من أساء فهمه عن سيبويه ^(٣) ، واستدل ابن الباش على مذهب بوجهين:

الأول: جواز حذف هذا المخصوص كقوله: نعم العبد ^(٤) «أي أيوب فحذف للعلم ولو كان مبتدأ مذوف الخبر أو عكسه للزم من ذلك حذف الجملة / بأسرها. والعرب لا تفعل ذلك إلا إذا عوضت من الجملة نحو: أزيد قام؟ فتقول: نعم، تقديره: نعم زيد قائم» فنعم، عوض عن هذه الجملة.

والوجه الثاني: إن جعلها جلتين يفضي إلى ارتباطها من غير رابط. لأن: نعم الرجل، جملة. وزيد المدوح جملة ولا تعلق بينها بخلاف قولنا إذا جعلناها جملة واحدة. فتصير نحو: ذهب أخوه زيد «تقديره: زيد ذهب أخوه» فحالة تأخره كحاله تقدمه .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) انظر: الكتاب، ٣٠١/١.

(٤) من سورة ص ٤٤ ، والأية «إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب» وآية: ٣٠ من السورة نفسها. «ووهدنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب».

قوله: (وَحْبٌ ذَا، أَصْلُه «جُبَّ» و «ذا» فاعل)، اختار أنها باقية على الفعلية، وأن «ذا» اسم إشارة فاعل، «يَحْبُّ» لأن الأصل عدم التركيب، خلافاً لمن زعم أنها مركبة وغلب الفعل لسبقه فأعرب «حَبْذا» كلها فعلاً ماضياً و «زِيدٌ» فاعل به ولن غالب الاسم على الفعل وجعله كله اسمًا مرفوعاً^(١)، ومعناه. المعظم في نفسي زيد.. وإنما غالب الاسم لأن الأصل في الكلام، وتعربه على هذا مبتدأ. و «زِيدٌ» خبره، أو «زِيدٌ» مبتدأ، و «حَبْذا» خبره مقدماً عليه. وقد عزا ابن عصفور وابن أبي الربيع هذا المذهب إلى سيبويه^(٢)، والمذهب الأول مذهب ابن درستويه وقال شيخنا وأستاذنا أبو جعفر بن الزبير^(٣): هذا ظاهر مذهب سيبويه، لأن شبهه بابن عم^(٤). وهذا يدل على أن كل واحد منها باقٍ على إعرابه الذي كان له في الأصل، و «زِيدٌ» على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر، والرابط اسم الإشارة، قوله تعالى: «ولِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٥) وقد أجازوا أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه كمخصوص «يَعْمَ» ومنهم من أعرابه عطف بيان، ومنهم من أعرابه بدلاً وليس بشيء للزوم ذكر «زيد» وعدم لزوم عطف البيان والبدل.

قوله: (ولا يتغير بحسب مُشارٍ) إما على مذهب التركيب ظاهر، وإنما على ما اخترناه فلانه جرى مجرى المثل. والأمثال لا تغير عن وضعها الأول.

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١٣٥/١ ... ثم جعلت حب وذا اسمًا فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٣٠٢.

(٣) أحمد بن عبد النور أبو جعفر المالقي التحوي، كان عالماً بالتحو. مات سنة ٥٧٠ هـ، انظر: بغية الوعاة ١/٣٣٣.

(٤) في الكتاب لسيبوه ١/٣٠٢، ولكن «ذا وَحْبٌ» بمنزلة كلمة واحدة نحو «لولا» وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابن عم.

(٥) من سورة الأعراف: ٢٦.

وقال ابن كيسان^(١): إنَّ «ذا» إشارة لاسم مفرد. «وزيَّدُ» أو الزيدان، أو الزيد على حذف مضاف، تقديره: حبذا أمر زيد، وأمر الزيدين، وكذا المذكر والمؤنث والمجموع، فلذلك لم يتغير «ذا».

قوله: (والمنصوب بعد «ذا» تمييز) نحو: حبَّ ذا رجلاً زيدُ «أطلق في المنصوب ولم يقيده بجامد ولا مشتق، وزعم بعضهم أنه إذا كان مشتقاً حال نحو. حبذا راكباً زيدُ» وهذا فاسد لدخول «من» عليه، الحال لا تدخل عليها «من» لأنَّ مدحه إذ ذاك يكون مقيداً بكونه راكباً، وعلى تقدير التمييز لا يكون مقيداً بحالة فكان أبلغ في المدح^(٢).

باب التعجب

قوله: في التعجب (أ فعل فاعله مضمر عائد على «ما») نحو: ما أحسن زيداً. . فأحسن فعل جامد لبنائه على الفتح، وليس باسم خلافاً للكوفيين^(٣)، واستدلوا بجواز تصغيره. فيقولون ما أحisen زيداً.

قوله: (و «ما» مبتدأ) لم يبين مذهبه في «ما» ونقل عن الأخفش أنَّها موصولة^(٤)، ونقل عنه أيضاً أنها نكرة موصوفة، وعلى هذين القولين يكون الخبر مخدوفاً، تقديره: الذي أحسن زيداً عظيم.. أو شيء أحسن زيداً عظيم. ومذهب الفراء وابن درستويه أنَّ «ما» استفهامية صحبتها معنى التعجب فخرجت عن حقيقة الاستفهام، كما يصحب الاستفهام معنى التقرير والتوبیخ. فيخرج عن أصله مثل: ألم أعطك درهماً «فهذا تقرير، وألم أعلمك العلمَ ولم تشکر»^(٥) فهذا توبیخ، وتقدير الكلام «أي شيء أحسن زيداً». ونظير هذا:

(١) محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن النحوي، كان يحفظ المذهب البصري والковي في النحو، مات سنة ٣٢٠هـ، انظر: معجم الأدباء: ١٤١/١٧.

(٢) في المدح «ساقط من «ب».

(٣) انظر: الأنضاف ١٢٦، والمفصل لابن يعيش ١٤٣/٧.

(٤) انظر المقتضب ٤/١٧٧، والأصول لابن السراج ١١٦/١. وقال الأخفش إذا قلت: ما أحسن زيداً، «فما» في موضع الذي.

(٥) في «ب» «تشکرني».

أي رجل زيد؟ فائي استفهام صحبه معنى التعجب / فذهب حقيقة [٢٤/ب] الاستفهام. ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها نكرة تامة بمعنى «شيء» لا يحتاج إلى صلة ولا إلى^(١) صفة.

قوله: (والجملة خبره). هذا جار على مذهب سيبويه ومذهب الفراء والجملة صلة أو صفة على قول الأخفش.

قوله: (والمتعجب منه مفعول) إما على مذهبنا ظاهر وإما على قول الكوفيين فهو مشبه بالمفعول^(٢)، وأصله عندهم الإضافة، وليس في «أفعال» ضمير يعود على «ما» لأن أصله عندهم، أي شيء أحسن زيد.. ثم أنهم لما أرادوا أن يُصحبوه معنى التعجب غایروا بين هذا وبين حقيقة الاستفهام فنصبوا «زيداً» على التشبيه بالمفعول به.

قوله: (واجب التأثير) إنما لم يجز تقديمه على «أفعال» وإن كان جائزاً «زيداً عمراً ضرب» لأن «أفعال» هنا لا يتصرف، وما لم يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله.

قوله: (منوع أن يفصل بيته) أي بين المتعجب منه (وبيه عامله)، يعني الفعل.

قوله: (إلا بظرف)، نحو: ما أحسن عندك زيداً (أو مجرور)، نحو: ما أحسن في الدار زيداً وهذه المسألة فيها خلاف، المازني يمنع الفصل بينها مطلقاً، والجرمي يجيزهما، وهو الصحيح، وقد أجاز ابن كيسان الفصل بـ«لولا» الامتناعية نحو: ما أحسن لولا كلامه زيداً «وأطلق المصنف الظرف والمجرور. وينبغي أن يقيد بكونها معمولين لفعل التعجب لأنك لو قلت: ما أحسن بالمعروف أمراً وما أحسن يوم الجمعة خطيباً.. على أن يكون «يوماً»^(٣) معمولاً لخطيب لم يجز.

(١) «إلى» زيادة من «ب».

(٢) انظر: الإنصاف ١٣٦/١.

(٣) في «ب» «يوم» بالرفع.

قوله: (وَأَفْعَلْ أَمْرً). معناه الخبر)، مثاله: أَحْسِنْ بزِيدٍ ورأيت لابن الأئباري أنَّ «أَحْسِنْ» اسم، وأنَّه يجوز تصغيره قياساً على «أَحَسَنْ» وعند البصريين أنه أَمْرٌ بمعنى الخبر، و«بزِيدٍ» فاعل. ومعناه: أَحْسِنْ زِيدٌ «والهمزة في «أَحَسَنْ» للصيغة كأبقلت الأرض وأَغَدَ البعير» أي: صارت ذا بقلٍ، وصار ذا غَدَةٍ، فمعناه: صار ذا حُسن».

والدليل على أنه ليس حقيقة، حقيقة الأمر قوله: ياهنُدْ أَحْسِنْ بعمرٍ^١ ويَا زِيدَانْ أَحْسِنْ بعمرٍ «ويَا زِيدُونَ». ويَا هَنَدَانْ أَحْسِنْ بعمرٍ» فلو كان أمراً للحقه ضمير التأنيث والثنية والجمع. فيقال: أَحْسِنِي، وأَحْسِنَا، وأَحْسِنُوا، وأَحْسِنَ، ولا كان في معنى الخبر جاز أنْ يرفع الظاهر فـ«زِيدٍ» فاعل، والباء فيه زائدة لازمة، وذهب الكوفيون^(١) وابن خروف إلى أنه أَمْرٌ حقيقة، والهمزة فيه للنقل لا للصيغة وبـ«زِيدٍ» في موضع المفعول وإنما لم يلحق ضمير التأنيث والثنية والجمع، لأنَّه جرى مجرى المثل، كما لا يتغير فاعل «حَبٌ» في «حَبَذِيدٌ» بحسب المشار إليه. واستدلوا على هذا المذهب بأنَّهم لما حذفوا الباء رجعوا إلى النصب. فذَلَّ على أنه مفعول، إذ لو كان فاعلاً لرجعوا إلى الرفع، كما تقول، كفى بالله شهيداً^(٢) وكفى الله والدليل على نصبه قول الشاعر:

فَأَحْذَرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا^(٣)

أي . فاحذر بمثل ذلك . وقال الآخر:

فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلِ مَزَاراً^(٤)

أي : فأَبْعِدَ بدارِ.

(١) انظر: شرح المفصل ١٤٧/٧.

(٢) من سورة النساء: ٧٩، وكلمة «شهيداً» ساقطة من «ب».

(٣) رواه صاحب الدرر اللوامع ١٢٠/٢ نقاً عن أبي حيان في شرح التسهيل:

فأَجَدَرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا وَلَمْ يَنْسِبْ لِأَحَدٍ.

(٤) عجز بيت وصدره: لقد طرق رجال الحي ليل.

ولم يناسب لشاعر معين، انظر: المجمع ٩١/٢، والدرر اللوامع ١٢٠/٢.

قوله: (وَفَعْلٌ)، أكثر النحوين يذكر للتعجب صيغتين. ما أَفْعَلْهُ وَأَفْعِلْ
به، قال أبو علي الفارسي إن «فَعْلٌ» إذا أُريد بها المدح أو الذم جرت مجرى نعم
وبِئْسَ فاعلاً وغبيزاً ومخصوصاً، فتقول: حَسْنَ الرَّجُل زَيْدٌ «وَحَسْنَ رَجُلًا زَيْدٌ»
فإنها لا تأتي والمراد بها التعجب. ونقل الأخفش في «الكتاب الكبير» له أنَّ
العرب تارة ت يريد به ما ذكره الفارسي، وتارة ت يريد به معنى التعجب فتقول:
ضُربَتِ الْيَدُ، أي ما ضربَ الْيَدَ، وَرَمُو الرَّجُلَ في معنى: ماؤرمه، فإنْ كانَ
ال فعل / على «فَعْلٌ» أو «فَعِلٌ» حُولَ إِلَى «فَعْلٌ» فيقال في ضربَ ضربَ وفي دَهْمَ [١/٢٥]
دَهْمَ، وشذوا في سَمَعَ وَعِلْمَ وَجَهْلَ فَأَبْقَوْهَا عَلَى أَصْلِهِمْ غَيْرَ تَحْوِيلٍ فِي التَّعْجِبِ.
قوله: (وَفَاعِلْهُ، يَجُوزُ جَرْهُ بِبَاءٍ زَائِدَةً) نحو: ضَرُبَ زَيْدٌ «وَضَرُبَ
بِزَيْدٍ» قال الشاعر:

حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِمَامٌ^(١)
أَيْ حُبُّ الزُّورُ. ومعناه: ما أَحْبَبَ الزور.

قوله: (وَلَا يَبْنِي لِلتَّعْجِبِ إِلَّا مُتَصْرِفٌ)، احترازاً من الجامد. مثل: نعم
وبِئْسَ، ويعني بالتصريف ما كان قبل البناء متصرفاً، وإذا بُنِيَ صار جامداً.
قوله: (تَامُّ) احترازاً من كان الناقصة وأخواتها «وقد أجاز ابن الأنباري:
ما أكَونَ زِيداً قَائِمًا وَأَكِنْ بِزِيدٍ قَائِمًا» على أنها من كان الناقصة^(٢).

قوله: (مُجْرِدٌ)، تحرز من المزيد فيه كاستفعل، وانفعل، فإنْ كان المزيد
أَفْعَلْ فثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً والتفضيل بين أن تكون
الهمزة للنقل. فلا يجوز أو لغيره فيجوز.

قوله: (غَيْرُ لَوْنٍ)، فلا يقال: ما أَبْيَضَ زِيداً، وفي التعجب من الألوان
ثلاثة مذاهب:

(١) هذا الشاهد للطريماح بن حكيم، انظر: الديوان: ٩٧، والمقرب لابن عصفور
٧٨/١، وأوضح المسالك ٢٩٠ والتصريح للأزهرى ٩٩/٢، والأشمونى
٣٨٠/٣.

(٢) جاء في الأصول لابن السراج ١٢٥/١، وقد أجاز قوم من النحوين، ما أصبح أبداً
وما أمسى أدفأها... وهذا يعني لا يجوز.

ثالثها: يجوز في السواد والبياض دون غيرهما، لأنها أصلان للألوان، ورد بأنَّ العلة التي لأجلها امتنع التعجب منها. وهي كونها تشيه الخلق الثابتة هي في السواد والبياض أمكُن لتأصلهما، ويمكن أنْ يقال: ينبغي أنْ يجوز فيها لكونها أصلين، والأصول يُتصِرُّفُ فيها ما لا يتصرُّفُ في غيرها، بدليل جواز أنْ تلي إِنَّ الاسم على اضمار الفعل الماضي نحو قوله تعالى^(١): ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَ﴾^(٢) ولا يجوز ذلك في غيرها إِلَّا ضرورة، لأنَّها أصل أدوات الشرط. قوله: (ولا عاهة) لا يقال: ما أعمى زيداً.

قوله: (ولا خلقة) لا يقال: ما آرَأَسَ زيداً... إذا كان كبير الرأس، وقد شدَّ منه شيء نحو ما أطول زيداً، وما أقصره..

«أَفْعُلُ التفضيل»

قوله: (ويجري بجرأة قياساً وسماعاً أَفْعُلُ التفضيل) يعني أنَّه يبني من الفعل أَفْعُلُ التفضيل كما يبني للتعجب. فحيث أنَّه يبني للتعجب انفاساً للتفضيل، وحيث كان شاذًا في هذا.

قوله: (فَإِنْ كَانَ بِـ«أَلْ» إِلَى... فالوجهان) سبق البحث فيه في النعت.

قوله: (وقد تحذف «من» ومعمولها للعلم) نحو: زيدُ أفضل.. وأكثر ما يكون الحذف إذا كان «أَفْعُلُ» خبراً للمبتدأ. ويقلُّ في غيره.

قوله: (ورتبتها التأخير) إنما كان ذلك لأنَّها معهولة لـ«أَفْعُلُ» والمعمول رتبته التأخير عن العامل.

قوله: (ويجب تقديمها إِنْ جَرَّتْ إِسْمَ استفهام) مثاله: من أَنْتَ أَفْضَلُ؟.. ولا يجوز: أَنْتَ أَفْضَلُ من؟ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام. ألا ترى أنَّه يجب تقديمه في قولك: مَنْ تضرب؟ فإنْ لم يجر اسم استفهام فقد جاء في الشعر كثيراً تقديمه نحو قول الشاعر:

(١) ساقط من «ب».

(٢) من سورة التوبة: ٦٠.

نَسِيمَكَ إِلَّا مِنْهُ أَذْكُنَ وَأَطْبَبُ^(١)

قوله: (وفاعل إفعل، ضمير) لأنَّ «أفعل» صفةٌ. فلا بد أن تجري على موصوف مذكور نحو: جاءني رجلٌ أحسنٌ من عمريٍ أو محذف نحو: رأيتُ أفضلَ من عمريٍ وتقديره: رجُلاً أفضلَ فلابدُ من ضمير يعود على الموصوف. ولا يعمل في السبيبي، فلا يقال: رأيتُ رجُلاً أفضلَ منهُ أخوهٌ فيرتفع «أخوه» بـ«أفضل» لأنَّها نقصت عن سائر الصفات بلزم إفرادها وتذكيرها. وقد جاء شيءٌ من السبيبي مرفوعاً بها، وإليه أشار بقوله: (وربماً رفع ظاهراً).

نحو قوله: ما رأيتُ رجُلاً أحسنَ في عينيهِ الكحلُ منه في عين زيدٍ^(٢) والضابط في رفعه الظاهر أنه متى أدى إلى الفصل بين «أفعال التفضيل» وبين المفضول عليه/ المجرور بـ«من» جاز أنْ يرتفع ذلك الظاهر بـ«أفعال التفضيل» [٢٥/ ب] هذا مذهب أكثر العرب، وقد حكى سيبويه^(٣)، أنَّ بعض العرب يرفع بها الظاهر مطلقاً كسائر الصفات فيقول: مررت برجلٍ أحسنَ منه أبوه، ويُفهم من كلام بعضهم اشتراط النفي في المسألة الأولى في قوله: ما رأيتُ رجُلاً أحسنَ في عينيهِ الكحل منه في عين زيدٍ. وقد ذكر ابن مالك أنَّ النهي والاستفهام كالنفي نحو: لا يكن رجُلًّا أبغضُ إليه الشر منك. وهل رأيتَ رجُلاً أولى به الفضل من زيد؟ وقد حكى عن الرماني^(٤)، أنَّ رفعها الظاهر لا يختص بالنفي، ولو أخرت «الكحل» جاز رفع «أحسن» على أنه خبر مقدم، والكحل مبتدأ فتقول: ما رأيت رجُلاً أحسنَ في عينيه منه في عين زيد الكحل. وتقدير الكلام: ما رأيتُ رجُلاً الكحلُ أحسنَ في عينيه منه في عين زيدٍ.

(١) لم ينسب لشاعر معين وروايته في مصادر النحو:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيب
انظر شرح المفصل ٦/٢؛ وعمدة الحافظ لابن مالك ٧٦٦؛ والأشموني
٣٨٩/٣.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٣٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٢٩ – ٢٣١.

(٤) علي بن عيسى أبو الحسن، كان يعرف بالوراق، وكان إماماً في النحو والأدب، مات ٥٣٨٤هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ١٨٠.

«باب النواصِب»

قوله: في (فصل النواصِب، تنصُّب المضارع أَنْ مصدرية) نحو: أَريد أَنْ يخرج، أَيْ الخروج وقيد بالمصدرية تحرزاً من الزائدة وحروف التفسير.

قوله: (ولا يسبقها فعل تحقيق) احترازاً من أن المخففة من الثقيلة نحو قوله:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَشْعُرُوا أَحَدًا^(۱)

يريد: أنه تقرآن، لأن هذه والناسبة للمضارع اشتراكاً في المصدرية. وفعل التحقيق نحو: علمت وتحققـت، وتيقنتـت. وما لا يتحقق فيه رجوتـ وطمـعتـ. ومن المتردد بينها ظنتـتـ، وحسبـتـ. ولذلك قـرـيء «وحسـبـوا أـنـ لا تكونـ»^(۲) بالرفع على أنها المخففة. والنصـب على أنها الناسبة، وفي نصبـ المضارع بعد أـنـ المصدرية غير المخففة خلافـ، والجمهـور على الوجـوبـ. وببعضـهمـ أـجازـ النـصبـ ولمـ يجعلـهـ واجـباـ مستـدلاـ بـقراءـةـ مجـاهـدـ «لـمـنـ أـرـادـ أـنـ يتمـ الرـضـاعـةـ»^(۳) بالـرفعـ وبالـقياسـ علىـ «ماـ» المصدرـيةـ. فـكـماـ أنـ الفـعلـ يـرـتفـعـ بـعـدـ هـذـهـ. فـكـذـلـكـ بـعـدـ «أـنـ»ـ وقدـ حـكـيـ اللـحـيـانـيـ^(۴)ـ فـيـ نـوـادـرـهـ: أـنـ الـجـزـمـ «بـأـنـ»ـ لـغـةـ بعضـ العـربـ.

(۱) لمـ يـنـسـبـ هـذـاـ الشـاهـدـ لـقـائـلـ معـينـ. انـظـرـ: مـجـالـسـ ثـلـبـ ۳۹۰ـ، وـالـخـصـائـصـ ۱ـ، ۳۹۰ـ /ـ ۱ـ، وـالـنـصـفـ ۲۷۸ـ /ـ ۱ـ، وـالـانـصـافـ ۳۲۹ـ /ـ ۱ـ، وـالـضـرـائـرـ لـابـنـ عـصـفـورـ ۱۶۳ـ، وـشـرحـ المـفـصلـ ۱۵ـ /ـ ۷ـ وـالـبـحـرـ الـمـحيـطـ ۲۱۳ـ /ـ ۲ـ، وـالـمـغـنـيـ ۱ـ /ـ ۲۲ـ.

(۲) منـ سـوـرـةـ الـمـائـدـةـ: ۷۱ـ، قـرـأـ الـكـوـفـيـونـ وـأـبـوـ عـمـرـ وـأـهـلـ الـحـرـمـينـ بـالـنـصـبـ. انـظـرـ إـعـرابـ الـقـرـآنـ لـابـنـ النـحـاسـ ۱ـ /ـ ۵۱۰ـ .

(۳) منـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ: ۲۳۳ـ. انـظـرـ إـعـرابـ الـقـرـآنـ لـابـنـ النـحـاسـ ۱ـ /ـ ۲۶۷ـ ، وـالـبـحـرـ الـمـحيـطـ ۲۱۳ـ /ـ ۲ـ .

(۴) عـلـيـ بـنـ الـمـارـكـ، أـخـذـ عـنـ الـكـسـائـيـ وـأـبـيـ زـيـدـ وـالـأـصـمـعـيـ. انـظـرـ بـغـيـةـ الـوعـةـ ۱۸۵ـ /ـ ۲ـ .

قوله: ((ولنٌ لففي سيفعل) نحو: لن أخرج، كأنه جواب ملن قال: ستخرج، والمختار أنَّ (لنٌ بسيطة لا مركبة من «لا أنٌ» خلافاً للخليل^(١)).)

قوله: (ويجوز تقديم منصوب منصوبها) عند التمييز نحو: زيداً لَنْ أضرب. ومسرعاً لَنْ أخرج وإنما جاز ذلك. لأنَّ جواب لـ«سيفعل» فكما أنَّ معمول سيفعل يتقدم عليه في نحو قوله: زيداً سيضرب عمرو «فكذلك هذا، وقد حكى ابن فضال^(٢) في كتاب «العوامل والهوايل»^(٣) عن الأخفش الصغير منع تقديم منصوب منصوبها، وهو القياس، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على «لنٌ» فكذلك لا يجوز تقديم معموله على «لنٌ»).

قوله: (غير التمييز)، لا يجوز، عرقاً لَنْ يتسبب زيداً «وسبق ذكر علته في باب التمييز، وقد حكى أيضاً الجزم بـ«لنٌ» وأنشد ابن الطراوة:

لَنْ يَخْبُطَ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مِنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَأْيَكَ الْحَلَقَةُ^(٤)
قوله: (وـ«كي» في لغة من يقول: لكي) نحو: جئْتُ كي أفرأً قد تقدم في حروف الجر أنَّ «كي» تارة تكون جارة، وتارة ناصبة للمضارع. فإذا دخل عليها حرف جَرٌّ نحو: لكي أخرج، تعين أنَّ تكون ناصبة، لأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر. وإذا قلت: كي أخرج، احتملت أنَّ تكون «كي» الناصبة المرادفة لـ«أنٌ» وتكون لام التعليل ممحونة. وتقدر هي وما بعدها بالمصدر، واحتتملت أنَّ تكون حرف جَرٌّ، والنصب بإضمamar «أنٌ» بعدها / فتكون هي بنفسها حرف التعليل مرادفة لللام الجر. وقد ذهب الكوفيون^(٥) إلى أنَّ النصب إنما يكون

(١) انظر الكتاب لسيبوه: ٤٠٧/١.

(٢) علي بن فضال بن غالب المجاشعي القيررواني أبو الحسن من أحفاد الفرزدق. كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير. مات سنة ٤٧٩، انظر بقية الوعاء ١٨٣/٢.

(٣) انظر بقية الوعاء ١٨٣/٢.

(٤) انظر المغني ٢٨٥/١، والبحر المحيط ١٠٢/١، والممع ٤/٢، والدرر اللوامع ٤/٢.

(٥) انظر الممع ٥/٢.

بإضمار «أن» بعدها مطلقاً، لأنَّه قد ثبت كونها حرف جَرٌّ وهي عاملة في الاسم. وما عمل فيه لا يعمل في الفعل، ولأنَّها جاءت مظهراً بعدها في بعض الموضع.

قوله: «وإذْنُ، هي^(١) جزاء وجواب»، مثال ذلك قول القائل: أَزُورُكَ، فتقول: إذْنُ أَحْسَنَ إِلَيْكَ. فهذه جواب وجاء. وقد تأتي جواباً فقط نحو: أَحْبُكَ، فتقول: إذْنُ أَطْنَكَ صادقاً.. وقد تكلف بعضهم أن يجعلها للجواب والجزاء معاً في كُلِّ موضعٍ.

قوله: (ولا تنصب إلاً مستقبلاً متتصدرة) النصب بها نفسها، وقول من قال: إنَّ «أنَّ» مضمرة بعدها دعوى. فإنَّ كان الفعل حالاً لم تنصبه نحو: إذْنُ أَطْنَكَ صادقاً. وكذلك إنْ لم تتصدر هي، بـأَنْ تكون متأخرة نحو: أَحْسَنَ إِلَيْكَ إذْنُ. أو متوسطة بين مفتقر إلى ما بعده كمبتدأ وخبره، وشرط وجراه. وقسم وجوابه نحو: أنا إذْنُ أَكْرَمُكَ. وإنْ تأتي إذْنُ أَكْرَمَكَ. ووالله إذْنُ لـأَحْسَنَ إِلَيْكَ. وقد أجاز الكوفيون^(٢) إعمالها إذا افتقر ما قبلها إلى ما بعدها كهذه مستدلين بقول الشاعر:

لا تتركني فيهم شَطِيرَا إني إذْنُ أَهْلَكَ أو أَطْيِرَا^(٣)
فتصب «أَهْلَكَ» بـإذْنٍ وهو مفتقر لـ«إِنِّي» وقد حكى عيسى^(٤) بن عمر أن بعض العرب لا ينصب بها. وإنْ تصدرت وكان الفعل مستقبلاً.
قوله: (فإِنْ تقدمها عاطف، فالإِعْمَالُ وَالإِهْمَالُ) نحو قوله تعالى: «وإذْنُ لا يلبثون خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا»^(٥) فُريء بـ«النون» وحذفها.

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر المجمع ٧/٢.

(٣) الشاهد لم يعرف قائله، انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٨/٢، والانصاف ١٧٧/١ والمقرب لابن عصفور ١٦١، والمعنى ٢٢/١، والخزانة ٥٧٤/٣، والهمع ٧/٢، والدرر اللوامع ٦/٢.

(٤) انظر الكتاب لسيبوه ٤١٢/١.

(٥) من سورة الاسراء: ٧٦، هذه قراءة حفص. وقرأ أبي بن كعب بحذف النون، انظر الإصابة ٤٩/١، وقراءة حذف النون شاذة، كما في شواذ ابن خالويه: ٧٧.

قوله: (يجوز الفصل «إلى ونداء...») وهذا مما اختصت به «إذن» بخلاف أَنْ ولَنْ، وكِي. فإنَّه لا يفصل بينها وبين معمولاتها بهذه الأشياء، مثال الفصل بالقسم: إذن والله أَكْرَمُكَ. والظرف نحو: إذن يوم الجمعة أجيء، وال مجرور نحو: إذن في الشدائِ تجَدِّني. والنداء، إذن يا زيد أَكْرَمُكَ.

قوله: (وتضمر «أَنْ» جوازاً بعد لام «كِي») نحو: جئتُ لأقرأ، لأنْ أَقْرَأ. وقولهم: لام كِي، إنما يعني بها أنها تفيد التعليل، كما تفيد كِي. لا لأنْ كِي مضمرة بعدها.

قوله: (إذا لم تلها «لا» لأنَّه إذا وليتها «لا» كان «إظهار أَنْ» واجباً نحو: جئتُ لأنْ لا تغضِّبَ).

قوله: (وبعد عاطفٍ فعل على اسم ملفوظ به) نحو: عجبتُ من قيام زيدٍ ويخرجُ وأنْ يخرجَ. وقوله: عاطف أعم من أَنْ يكون الواو وغيره. وقوله: على اسم، أعم من أن يكون مصدرًا وغيره. وقوله: ملفوظ به تحرز من المتوهם. فإنَّ كان الاسم متوهماً وجب إضمار «أَنْ» مثال ذلك قول الشاعر:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَعِزَّةٍ وَآلِ سُبِيعٍ أَوْ أَسْوَاكَ عَلْقَمَا^(١)
أَوْ «أَسْوَاكَ» معطوف على «رجالٍ» تقديره: أو أساء بك. ورجال إسم غير مصدر ملفوظ به لا متوهם. وقد عطف بغير الواو.

قوله: (ووجوباً بعد «كِي» في لغة من يقول: كيمه^(٢)) نحو: جئتُ كِي أَقْرَأ، تقديره: كِي أَنْ أَقْرَأ ولا يوجد موضع يتبع فيه إضمار أَنْ بعد «كِي» لأنَّه يمكن أَنْ تكون هي الناصبة بنفسها.

(١) من شواهد سيبويه ٤٢٩/١، وهو للحصين بن حمام المري، وانظر المفضليات: ٦٦، والأصنعيات ٦٧، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمج ١٠/٢، والدرر اللوامع ٢/٧.

(٢) في الكتاب لسيبوه ٤٠٨/١، وبعض العرب يجعل «كِي» بمنزلة «حتى» وذلك أنهم يقولون: كيمه في الاستفهام.

قوله: (ولام الجحود) معطوف على «كي» أي وبعد لام الجحود، نحو: مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرُ^(١) فإن لم يكن بعد كون نحو: قَامَ زِيدٌ لِيُخْرُجَ أَوْ بَعْدَهُ، لَكِنَّهُ غَيْرَ مَاضٍ نَحْوَهُ: مَا يَكُونُ هَذَا لِيَتَفَعَّلَ بِهِ، أَوْ مَاضِيًّا، لَكِنَّهُ غَيْرَ مَنْفِي نَحْوَهُ: كَانَ هَذَا لِيَكُونَ كَذَا، لَمْ يَكُنْ لَامَ الجحود ولزِمَّ أَنْ يَكُونَ لَا «كي».

قوله ماضٌ أعم من أن يكون ماضي اللفظ، والمعنى أو ماضي المعنى فقط، نحو: لم يَكُنْ زِيدٌ لِيَقُومَ وقد زعم [٢٦/ب] / الكوفيون أن النصب هو بـ«لام» الجحود نفسها. والفعل بعدها هو خبر «كان» فهو الذي تسلط عليه النفي، وتقديره: ما كان زيد يقوم، واللام زائدة لتأكيد النفي، وعند البصريين اللام مقوية للتعدية، والخبر محذوف، وأنْ ممحذوفة، تقديره: ما كان زيد مريداً لأنْ يقوم «أي للقيام، فالنفي متسلط على الإرادة المتعلقة بالقيام، فينتفي القيام لانتفائتها. وقد أجاز بعض البصريين تعاقب لام الجحود وأنْ، فنقول: ما كان زيد ليقوم، وما كان زيد أنْ يقوم، واختاره ابن أبي الربيع، واستدلوا بقوله تعالى: **وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرِي مِنْ دُونِ اللَّهِ**^(٢) تقديره: ليُفتَرِي فعاقت أنْ «اللام». ولا حجَّةٌ فيه لاحتمال أنْ يكون خبر «كان» تقديره: وما كان هذا القرآن افتراء^(٣) من دون الله، كما تقول: ما كان جزاًوكَ أَنْ تهين عمرأً أي إهانتك عمراً.

قوله: و «أو» بمعنى «إلا أنْ» نحو: لَا لَزِمَّكَ أَوْ تَقْضِي حَقِّيْ وَقَدْرَهَا بعضاهم بمعنى «كي» وبعضاهم بمعنى «إلى» ولا يطرد ذلك في كُلِّ موضع. ألا ترى إلى قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَاهَا^(٤)

(١) من سورة آل عمران: ١٧٩.

(٢) من سورة يونس: ٣٧.

(٣) في إعراب القرآن لابن التحاسن ٦٠/٢.. . بعد ذكر الآية، قال الكسائي، المعنى: ما كان هذا القرآن افتراء.

(٤) من شواهد سيبويه ٤٢٨/١. وهو لزياد الأعجم انظر المقتضب ٢/٢٩، والمقرب لابن عصفور ٥٧/١ وأمالي ابن الشجري ٣١٩/٢، وشرح المفصل ١٥/٥، والمعنى ٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢، والممعن ٢/١٠.

فلا يستقيم هنا تقدير «كي» ولا تقدير «إلى» لفساد المعنى، بخلاف إلأ فإنها تطرد في كُلّ موضع، قوله: لأَلْزَمْنَاكَ معناه: على كُلّ حالٍ، أو تقضي حقي» اشتثناء مفرغ من الأحوال ومعنى الكلام، أنك تلازمه دائمًا إلأ في هذه الحالة، فإنك لا تلازمه.

قوله: (وـ«حتى» للغاية أو للتعليل)، مثال الغاية **﴿وَرَأَلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾**^(١) ومثال التعليل أسلمت حتى يغفر الله لي، وزعم بعضهم أن النصب بها نفسها، وجاء القول فيها أن ما قبلها لا يخلو من أن يكون موجباً أو غير موجب، غير الموجب نحو: ما سرت حتى تطلع الشمس ويجب النصب خلافاً للأخفش، فإنه أجاز الرفع بعد النفي، وقياس قوله في النفي يقتضي إلحاد غير الموجب به. والموجب إما أن يكون سبباً أو غير سبب، وغير السبب نحو: سرت حتى تطلع الشمس. ويجب النصب خلافاً للكوفيين في جواز الرفع، والسبب إما أن تكون هي وما بعدها في موضع خبر أولاً، إن كانت وجوب النصب نحو: كان سيرى حتى أدخل المدينة^(٢). وإن لم يكونا في موضع خبر نحو: سرت حتى أدخل البلد، جاز الرفع والنصب سواء أكان الفعل متظولاً^(٣) نحو ما ذكر^(٤) أو قصيراً نحو: وثبت حتى آخذ بحلقه، خلافاً للفراء في وجوب الرفع بعد الفصل القصير ثم إما أن تکثر السبب فيرجع الرفع نحو: كثراً ما سرت حتى أدخل البلد، أو تقللة غير مراد به النفي [نحو: قلما سرت حتى أدخل البلد]^(٥) فيرجع النصب. أو مراداً به النفي فيجب النصب، ويجيء فيه إلحاد للأخفش، فالنصب في غير الموجب وفي غير السبب على الغاية فقط، وبعد الفعل القصير على التعليل فقط، وفي غير ذلك يصلح النصب على

(١) من سورة البقرة: ٢١٤، قراءة الرفع في «يقول» قراءة أهل الحرمين، وقرأ أهل الكوفة بنصب، يقول: انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٢٥٥.

(٢) في «ب» البلد.

(٣) اصطلاح فعل متظاول أو طويل ذكره النحاس في إعراب القرآن ١/٢٥٥.

(٤) في «ب» ذكرنا.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

التعليل وعلى الغاية على حسب ما تريده من المعنى. وإذا ارتفع بعد «حتى» فعل معنى أنه وقع وانقضى، أو على معنى أنك قد شرعت فيه، أو على معنى أنك غير منزع منه. مثال ذلك: سرت حتى أدخل البلد، فيحتمل أن يكون المعنى: سرت فدخلت البلد «أو» فأنا دخلت البلد^(١) «أو» فأنا غير منزع من الدخول».

قوله: والواو والفاء. قد زعم الجرمي أن النصب بها أنفسهما.

قوله: (جواب أمر) نحو: اضرب زيداً فيغضب عمرو سواء أكان بصيغة الفعل أم بالمصدر في معنى الأمر نحو / ضرباً زيداً فيغضب عمرو «فإن كان اسم فعل بمعنى الأمر ثلاثة مذاهب: ثالثها: إن كان مشتقاً كـ«نَزَالَ فَأَكْرَمَكَ» جاز النصب بعد الفاء، أو غير مشتق نحو: صه فيحسن لم يجز النصب.

قوله: (ونهي إلى آخره..) النبي.. «لا تفتروا على الله كذباً فيسخنكم»^(٢) (والاستفهام) نحو: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَا لَنَا»^(٣) (والمعنى) «يَا لَيْتَنَا نُرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ»^(٤) (والترجي) «لَعَلِي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَيْهِ مُوسَى»^(٥) (والتحضيض): هَلَا نَزَّلْتَ عَنْنَا فَنَكْرَمْكَ» (والعرض) «أَلَا تَنْزَلُ عَنْنَا فَنَكْرَمْكَ (والدعاء) نحو: «غَفَرَ اللَّهُ لِزِيدٍ فِي رَحْمَهِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَنْصُبُ الْفَعْلُ بَعْدَ الدُّعَاءِ. وَمَثَالُهُ (بَعْدَ فَعْلِ الشَّكِ) حَسْبُهُ شَتَّمِي فَأَثْبَتَ عَلَيْهِ. وَفِي هَذَا خَلَفٌ أَيْضًا. وَقَدْ نَصَّ سَيِّبوُهُ»^(٦) عَلَى جُوازِ النَّصْبِ، وَمَثَالُهُ بَعْدَ (فَعْلِ الشَّرْطِ) «إِنْ تَأْتِنِي وَتَحْسَنْ إِلَيَّ أَكْرَمْكَ» «إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمْكَ وَأَحْسَنْ إِلَيْكَ».

(١) ساقط من «ب».

(٢) من سورة طه: ٦١.

(٣) من سورة الأعراف: ٥٣.

(٤) من سورة الأنعام: ٢٧.

(٥) من سورة غافر: ٣٧؛ وإلى الله موسى.. ساقط من «ب».

(٦) انظر الكتاب ١/ ٤٢٣.

وقوله: بعد فعل الشرط أعمٌ من أن يكون قبل الجزاء أو بعده، ومثاله بعد (فعلٍ منفي)، ما تأتينا فتحديثنا» وقد جاز النصب بعد الموجب في الشعر نحو قوله:

سَأْتُرُكْ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(١)

وال فعل المتصوب بعد لام «كي» ولام الجحود، حتى مع «أن» المضمرة في موضع جرٍ، وبعد أو، والواو، والفاء في موضع رفع عطفاً على مصدر متوهם. فإذا قلت: ما تأتينا فتحديثنا» معناه: ما يكون منك إتيانٌ فحديث. وكذلك: ليكونَ لزومك أو قضاءُ حقي في قوله: لألزمتك أو تقضي حقي، وتقديرباقي كذلك.

وسوى ما ذكر من الأماكن التي أضمرت فيها «أن» جوازاً أو وجوباً يجب إظهارها نحو: أريد أنْ أقرأ «فإنْ حذفَ أنْ» ارتفع الفعل، ولا يجوز نصبه إلا في الشعر، وقاشه الكوفيون في الكلام.

«الجوازم»

قوله: في (فصل الجازم، «لم» لنفي ماضٍ منقطع) نحو: لم يقم زيدٌ معناه: انتفى القيام فيما مضى، وانقطع. ومذهب سيبويه أن «لم» «ولما» دخلتا على الماضي فقلبتا لفظه إلى المضارع ومذهب البرد أنها دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى المضي. وكأنَّ سيبويه رأى أنَّ تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى.

قوله: (و «لما» لنفيه متصلًا بزمان الحال) نحو: لما يقُمْ زيد.. فمعناه: انتفاء القيام في الزمن الماضي المتصل إلى زمان الإخبار، وكذلك تقول: عصى إبليسَ ربَّه ولما ينْدَم.. ولا يجوز «ولم يندم».

(١) من شواهد سيبويه ٤٢٣/١، ٢٠٢، ٢٤/٢، والمتضبٍ ٢٦٣/١، وأمالٍ ابن الشجري ٢٧٩/١، والأبيات المشكلة للفارقي ١١٠، والمغني ١٧٥/١، والخزانة ٦٠٠/٣، والشمني على المغني ١١/٢.

قوله: (ويحذف جوازاً لفهم المعنى) «أي يحذف معمول «لما» نحو: قوله: قاربَتْ المدينةَ ولَا يرِيدُونَ. ولَا دَخَلُوهَا «وقد سمع حذف معمول «لم» في الشعر ولا يقاس عليه.

قوله: و «لا» للترك، يشمل النبي والدعاء نحو: لا تقم يا زيد.. ولا تعذبني يا رب.. ولا يحذف معموها أصلاً.

قوله: (واللام للطلب)، يشمل الأمر والدعاء، نحو: ليقم زيد.. ولغيره لي ذنبي. وهذه اللام مكسورة، وفتحها لغة، وتدخل على المضارع المسند لضمير التكلم قليلاً: لأن ضرب زيداً ودخولها على المسند لضمير المخاطب لغة نحو قوله تعالى: «فَبِذَلِكَ فَلَتَفَرَّحُوا»^(١) ويجوز حذف اللام في الضرورة نحو قول الشاعر^(٢):

مُحَمَّدٌ تَفَدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَأَ^(٣)
يريد «تفد» على أحد التأويلين. والأخر أنه ليس بأمرٍ، وأصله: تفدي حذف الياء ضرورة واجتزيء بالكسرة.

قوله: (حرفا إن وإنما) نحو: إن يقم زيد يقم عمرو.. وإن ما تخرج آخر. مذهب سيبويه^(٤) أن «إنما» حرف كـ«إن» ومذهب البرد^(٥) أنها ظرف زمان أضيق إليها «ما» والمشهور أنها لا تجتمع إلا مع «ما» وأجاز بعضهم الجزم بها عارية من «ما».

(١) من سورة يونس: ٥٨، وهذه القراءة عشرية، انظر النشر ١٧٢/٥.

(٢) في «ب» قوله.

(٣) الشاهد لا يعرف قائله، وقيل للأعشى انظر الكتاب ٤٠٨/١، والصاحبي ٨٦، والمقتضب ٢/١٣٢، واعراب القرآن للأخفش ٢١٤، واللامات ٩٤، والانصاف ١/٢٧٦، والضرائر لابن عصفور ١٤٩، وشرح الكافية ٢٤٩/٢، وشرح المفصل ٩/٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٥، والمغني ٢/٤٤.

(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٢.

(٥) انظر المقتضب ٢/٤٦.

قوله: / (و «مهما») الذي نختاره أنها بسيطة، إذ التركيب على خلاف [٢٧/ب] الأصل، وأيضاً ما ادعى من أنَّ أصلها «ماما»^(١) وأنهم كرهوا تكرير اللفظ، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً ولم ينطق به في موضع من الموضع، وأيضاً يبعد أن يكون أصلها «مه» بمعنى «اكف» ضم إليها «ما». وقد حكى البغداديون إبدال الألف الثانية نوناً. فيقولون: مهمن تضرب أضرب. وأجاز بعضهم أن تكون ظرف زمانٍ كـ«متى» وأشد قول الشاعر:

مَهْمَا تُصْبِطْ أَفْقًا مِنْ بَارِقِ تَشْمِ^(٢)

يريد: متى.. وأجاز السهيلي أن تكون حرفاً كـ«إن» واستدلوا بقول زهير

المري:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ^(٣)

يريد: وإن تكن.. عند امرئٍ خلقة، والخلقة: الطبيعة.

قوله: (وإيان) نحو: إيان تقعده أقعد، يريد: «متى» ولم يحفظ سيبويه^(٤) المجازاة بإيان وإنما حفظه أصحابه.

قوله: (وحيثما) ولا تحجز حيث إلا مضافاً إليها «ما» خلافاً لبعضهم.
فهذه جملة الجوازم لفعلين. وقد جزموا بـ«إذا» في الشعر نحو قول الشاعر:
وإذا تُصْبِكَ خَصَاصَةً فَارْجُ الغَنِي^(٥) ..

(١) هذا رأى الخليل كما في كتاب سيبويه ٤٣٣/١، وانظر المقتصب ٢/٢٨.

(٢) الشاهد لساعدة بن جؤة وصدره:

قد أوبت كل ماء وهي ظامية مهاماً تصب
انظر أشعار المذلين ١٩٢/١، وأمالى ابن الشجري ٣٣٦/٢، والمغني

٣٣٠/١، وشرح التصريح ٣١٨/١، والممع ٥٧/٢. والدرر اللوامع ٧٣/٢.

(٣) في «ب» ولو خالها... انظر الديوان ٣٢، والجمل للزجاجي ٢٢٢، والكتاف ٢٤٦/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٤٧/٢ وشرح القصائد العشر للتبريزى ٢٤٠، والأشمونى ٢١/٤.

(٤) انظر الكتاب ٤٣٢/١.

(٥) للنمر بن تولب، وعجزه: وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب... .

انظر الأصماعيات ٢٣، والأغانى ٢٤٦/٨، ومعانى القرآن ١٥٨/٣.

وزعم الأخفش أنها إذا أضيف إليها «ما» جزمت في الكلام نحو، إذا ما يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمروً. وأما «كيف» فال فعلان مرفعان بعدها نحو: كيف تكون أكونُ. وأجاز قطرب والkovيون الجزم بها. وسئل الخليل عنها، فقال: المجازة بها مستكرهه^(١)، وما يجزم المضارع أيضاً في الأجوية الثمانية إذا لم تدخل الفاء إلا في النفي فلا تقول. ما تأتينا تحدثنا، وأشار بعضهم إلى جوازه، والجزم في هذه الموضع إنما هو على إضمار جملة الشرط فهو في الحقيقة جواب الشرط لا جواب هذه نحو: «أضرب زيداً يغضب» تقديره: إنْ تضرب زيداً يغضب.. . وقيل: الشرط ليس مذوفاً، بل هذه نابت مناب الشرط وضمنت معنى الشرط. فإذا قلت: أضرب، فكأنك قلت: إنْ تضرب.

قوله: (وأما «أي» فبحسب ما تضاف إليه)، إنْ أضيفت إلى مفعول فمفعول نحو: أيِّ رجلٍ تضربُ أضربُ.. أو إلى مصدر فمصدر نحو (أيَّ قيام تقمُّ أقمُّ) أو إلى ظرف فظروف نحو: أيِّ مكانٍ تقعدُ أقعدُ.. وأيَّ وقت تخرجُ آخرُ. ويجوز زيادة «ما» بعد «أيِّ» بعد^(٢) حذف مضافها نحو: (أيِّ ما تدعُو فلةَ الأسماءِ الحُسْنِيَّةِ)^(٣) أصله أيَا الاسمين، فحذف المضاف إليه فنون أيَا، أو لم يحذف المضاف إليه نحو: أيَا الأجلين قضيتَ^(٤) ويجوز زيادة «ما» أيضاً بعد «متى» وأينَ، وإنَّ، نحو: متى ما تقمُّ أقمُّ، وأينَما تخرجُ آخرُ، وإنَّ ما ترکبُ أرکبُ.

قوله: (وجملة الشرط فعلية فقط).. نحو: إنْ قام زيدُ، وإنْ يقُمْ زيدُ، وقد أجاز الكوفيون الابتداء بعد «إنَّ» في نحو: إنْ زيدَ قام يقُمْ عمروً وهذا على إضمار الفعل عندها ويفسره ما بعده، تقديره: إنْ قام زيدَ قام عمروً.

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٣. قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله «كيف تصنف أصنف فقال: هي مستكرهه.

(٢) ساقط من «ب».

(٣) من سورة الإسراء: ١١٠.

(٤) من سورة القصص: ٢٨.

قوله: (اسمية بـ «إذا أو بـ «الفاء») نحو: إن جاء زيداً إذا عمرو
يكرمه، أو فعمرو يكرمه. وقد تم حذف الفاء ضرورة نحو قوله:
من يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(١)
أي فالله.

قوله: (مصدرة بطلب) يشمل الأمر والنفي والدعاء والاستفهام نحو: إنْ
جاء زيداً فاكرمه أو فلا تنهه، أو فغفر الله له، أو فهل تكرمه؟

قوله: (ماضٍ جامدٍ إلى آخر)، نحو: إنْ جاء زيداً فنِعْمَ الرجلُ هو
(وال مضارع الذي سبقه تفيس)، إنْ قمت فسيقوم زيداً.. (و «لن»)، فلنْ
يقوم، / (أو «ما») نحو: إنْ قمت فما يقوم زيداً^(٢).

[٤/٢٨]

قوله: «لنفي» قيد لـ «ما» إِذْ تأتي نافية وغير نافية، فإذا لم يسبق حرف
التفيس ولا «لا» ولا «ما» الفعل المضارع، وكان فعل الشرط مضارعاً انجزم
وجواباً نحو: إنْ يَقُولُ زيداً يَقُولُ عمرو.. وقد جاء في الشعر رفعه. فإنْ كان
فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجزمه، نحو: إنْ قَامَ زيداً يَقُولُ عمرو، ويجوز: ويقوم
عمرو.. فإذا جزمت - فهو جواب حقيقة، وإذا رفعت ففيه خلاف: منهم من
يقول: هو جواب حقيقة، وأنَّ «إنْ» لما يظهر لها تأثير في الفعل الماضي
استسهلاً، عدم تأثيرها في الجواب. ومنهم من يقول إن في الكلام تقدماً
وتأخيراً، فأصل: إنْ قَامَ زيداً أَقْوَمُ.. أَقْوَمُ إنْ قَامَ زيداً.. وجواب الشرط
محذف لدلالة «أَقْوَمُ» المتأخرة لفظاً المتقدمة معنىً عليه، لأنَّ عندنا أنَّ جواب
الشرط لا يتقدم عليه.

(١) من شواهد سيبويه ٤٣٥/١، وقامه: والشر بالشر عند الله سيان... وينسب
لحسان أو لابنه عبد الرحمن.

وانظر المقتضب ٧٢/٢، ومعاني القرآن ٤٧٦/١، والنواذر لأبي زيد ١٦٠، والأمالي لابن
الشجري ٣٧١/١، وشرح المفصل ١٦١/٥، والمغني ٥٦/١.

(٢) ساقط من «ب».

«باب غير المنصرف»

قوله: في (باب غير المنصرف)، إنما سمي منصرفًا، قيل: لأنَّه مأخوذ من الصريف، بمعنى الصوت. وقيل: الصرِفُ بمعنى الحالص، وقيل: من الإنصراف بمعنى الرجوع، وكأنَّه بالنسبة إلى غير المنصرف، انصرف عن شبه الفعل، أي رجع.

قوله (كُسرَ)، بعضهم يقول^(١): جُرْ، وبعضهم يقول^(٢): انصرف، واختير كُسرَ، لأنَّه حين كانت الفتحة فيه كان مجروراً وعلامة الجر الفتحة. وقد زعم بعضهم أنَّ غير المنصرف مبني حالة الجر، نحو: مررتُ بأحمد. [وتقديم ذلك في باب الإعراب]^(٣).

قوله: (والعلمية)، أعم من الجنسية والشخصية نحو أُسامة للأسد، وأحمد.

قوله: (وتركيب المزج)^(٤)، أعم من تركيب الإضافة والجمل وغير ذلك، وقد تقدم أنَّ في نحو: «معد يكرب» ثلاثة مذاهب للعرب: البناء، والإضافة، وجعله غير منصرف ما لم يكن مختوماً.. بويه.. كـ«سيبويه» فالمشهور فيه البناء وقد حكى جَعْلُه غير منصرف.

قوله: (الوصف)، يشترط فيه أنْ يكون غير عارض نحو: مررتُ بشوهة أربعٍ.

قوله: (وزن الفعل غالباً)، نحو: أَحَمَّ، (و^(٥) مختصاً)، نحو: شَلَّمَ اسم بيت المقدس، نحو: ضُربَ لو سمي به. فإنْ سكنت الراء فأماماً^(٦) قبل

(١) في «ب» يقولون.

(٢) في «ب» يقولون.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) في «ب» تحرز.

(٥) في «ب» «أو».

(٦) في «ب» أما ساقطة.

التسمية أو بعدها فقبل التسمية: ينصرف، لأنَّه على مثال «قُفلٍ» وبعد التسمية يجوز وجهاً: الصرف ومنعه منشأهما الاعتداد بالعارض وعدمه، فإنْ صار «فِعلٌ» بالإعلال أو بالتضعيف إلى مثال الإسم انصرف^(١) نحو: قِيلَ وَرُدَّ، إذا سميت بهما انصرف، لأنَّ نظيرهما، قِيلَ وَرُدَّ، ولا يمنع الوزن إلَّا على ما ذكر عند عيسى بن عمر^(٢). فإنَّ الوزن المشترك عنده إذا نقل من لفظ الفعل نحو: ضرب: مسمى به جاز عنده الصرف والمنع، واستدل على منع الصرف بقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَّ وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَّا مَتَّ أَصْعَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(٣)
فجلا وزن مشترك ولم ينونه.

قوله: (والعجمة)، تحوز من الجنسية نحو: دجاج وإبريم، ولحام، فإنَّها تنصرف، ولو سمى بها، فإذا كانت شخصية كـ«إبراهيم» وهي أنْ تنقل إلى كلام العرب واقعة على شخص بعينه حال النقل امتنع من الصرف، وهل يشترط أنْ يكون علمًا في لسان العجم^(٤)? اختلف فيه، الأستاذ أبو علي الشلوين والأستاذ أبو الحسن الدجاج^(٥)، فقال الشلوين: لا يشترط ذلك، بل يكتفي كونه علمًا أول النقل. وقال الدجاج: بل يشترط ذلك، وفي كتاب سيبويه ما يشهد له^(٦) وأنهم جعلوه علمًا في لسان العرب، كما كان علمًا في لسان العجم، ويشهد أيضًا بذلك الاستقراء. /

[٢٨/ب]

(١) ساقطة من «ب».

(٢) انظر: الكتاب لسيبوه ٧/٢.

(٣) من شواهد سيبويه ٧/٢، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، انظر: الأصنعيات ١٧، وبمحال ثعلب ١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/١، وابن يعيش ٦٢/٣، والبحر المحيط ٣٧٩/٧، والمقرب لابن عصفور ٢٨٣، والمغني ١٦٠/١، وأوضح المسالك ١٤٨/٣.

(٤) ساقطة من «ب».

(٤) علي بن جابر الإمام أبو الحسن الإشبيلي اللخمي النحوي كان مقرئاً، مات ستة م٦٤٦، انظر: بغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٧/٢.

قوله: (وزيادة الألف والتون)، يعني المشبهي ألف التأنيث وهي «للتى^(١)» يدخلها تاء التأنيث.

قوله: (والعدل عن بناء إلى بناء)، نحو: ثلات، وموحد، وعمر، وحذام.

قوله: (عن أَلْ..)، نحو: سحر، وسبق الخلاف فيه في الطرف، ونحو: آخر عند من جعله معدولاً عن «أَلْ».

قوله: (والتأنيث)، اللفظي كـ«فاطمة»، وحُبلى، وحُمّراء، والمعنوي حقيقة كـزينب، ومجازاً كـسَقَرَ.

قوله: (اللازم)، يعني اللازم التأنيث، وهو المؤنث بالألف المقصورة والممدودة.

قوله: (وأجمع المتأهي)، يريد أنَّ مطلق الجمِّ لا يؤثر، بل لا بدَّ أن تكون صيغة متنهى الجموع.

قوله: (كُلُّ منها يستقل مانعاً..)، وقع للجزولي^(٢) وغيره أنَّ التأنيث اللازم يمنع تارة مع العلمية، وتارة مع الصفة، وأنَّ الجمع المتأهي يمنع مع العلمية، وليس بشيء، لوجود المعنون، وزاد بعضهم في العلل ألف الإلحاد نحو: أَرطى إذا سمي به، فيمنع الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاد بـالف التأنيث، وقد ذكر ذلك سيبويه^(٣)، وخصوصاً ذلك بالألف المقصورة كـ«أَرطى وعلقى» فإنْ كانت ألف الإلحاد مدودة كـ«علباء وذرحاء» مسمى بها، فالصرف، والفرق بينهما عَسِيرٌ، وما زيد أيضاً^(٤) شبه الوصف كـ«أَحمر» إذا نكر

(١) في «ب» للذى.

(٢) عيسى بن عبد العزيز المراكشي، كان إماماً لا يشق غباره، مات سنة ٦٠٧ هـ، انظر: بغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٩/٢.

(٤) زيادة من «ب».

بعد التسمية، وشبه الجمع كـ«مساجد» إذا نكر بعد التسمية. فسيبو^(١) يمنع، والأخفش يصرف، وشبه العدل كـ«ثلاث» إذا سمي به، فالفارسي يصرفه والزجاجي يمنعه وعلى هذا فمستغرب من الصرف نكرة وصرفه معرفة.

قوله: (غير اللازم)، أي التأنيث، (يمنع مع العلمية)، مطلقاً (إلا في نحو هنِّي، فيجوز الصرف)، إذا كان الإسم ثلاثة ساكن الوسط غير منقول من مذكر، فالجمهور على جواز صرفه، وقال الأخفش، هو واجب المنع، فإن انصافت إليه العجمة نحو: ماه، وحْمَص يحكم المنع، ورأيت بعض شراح الفصول قد ذكر الخلاف فيه.

قوله: (والوصف مع الوزن)، نحو: مررت برجل أحمر. بشرط أن لا يقبل الوصف تاء التأنيث الساكنة كـ«جلٍ يَعْمَلٌ» فإنَّك تقول: ناقَةٌ يَعْمَلُ.

قوله: (والعدل)، نحو: مررت برجالٍ ثلات، وقد زعم الكوفيون أنَّ هذا امتنع للتعريف وللعدل وجعلوا «مثنى» من قوله تعالى «أُولَئِكَ أَجْنَحُهُ مُثْنَى وَثُلَاثٌ وَرُبَاعٌ»^(٢) بدلاً لا صفة.

قوله: (ومع الزيادة)، نحو: مررت برجل سكران.

قوله: (والعلمية مع التركيب)، نحو بعلبك، وسبقت المذاهب فيه (والعدل)، نحو: بعمرٍ ومضرَّ (والوزن)، نحو: أحمد، (والزيادة)، نحو: بعثمان، فإنَّ كان في آخر الإسم ألف ونون قبلها حرف مضعن كـ«رمَان» إذا سمي به، ففي منعه خلاف.

[قوله: (والعجمة)، نحو: بإبراهيم . . .]^(٣).

قوله: (إلا في نوحٍ، فالصرف)، يعني وجوباً، وقد ذهب عيسى بن عمر، إلى أنه يجوز فيه الوجهان^(٤).

(١) انظر: الكتاب ١٦/٢ . . . «واعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجداً» ثم حقرته صرفته، لأنك حولت هذا البناء.

(٢) من سورة فاطر: ١، والصفة مذهب أبي عمرو بن العلاء، انظر: الكتاب ١٥/٢.

(٣) ما بين المقوفين ساقط من «ب».

(٤) انظر: الكتاب ١٩/٢.

«البناء»

قوله: (في القسم الثاني: البناء، بقاء الكلمة على حالها عند جعلها جزءاً كلاماً)، وإنما قال الكلمة ولم يقل آخر الكلمة، لأنَّ من المبنيات ما هو على حرف واحد كالكاف في أكرمتك فلا يتحقق له آخر.

قوله: (عند جعلها جزءاً كلاماً)، عام في سائر المبنيات، وهو أعم من قوله: عند دخول العامل لأنَّ من المبنيات ما لا يدخل عليه عامل كالحرروف، ومع ذلك يكون جزءاً كلاماً.

قوله: (وأصل البناء السكون)، وإنما كان ذلك، لأنَّه قبل الإعراب، والإعراب أصله الحركات.

[١/٢٩] قوله: (وما بنيَ إلى قوله: لِمَ بني؟)، مثال ذلك: قام / وسوف، فتقول: بني.. قام.. على حركة، لأنَّ له مزية على فعل لوقوعه موقع الإسم في نحو: مررت بـرجلٍ قام.. أي قائم.. واختص بالفتحة، لأنَّ الضمة رفع بها المضارع، والكسرة لا تدخل الفعل، فبقيت الفتحة فتقول: بني.. سوف.. على حركة لالتقاء الساكين، وكانت فتحة طلباً للتحفيف، فإنْ كان المبني إسماً مثل «أين» فترتيد في السؤال، لِمَ بني؟، فتقول: إنْ كان شرطاً فلتضمنها معنى «إن» أو استفهماماً فلتضمنها معنى المهمزة.

قوله: (ويُبَيِّنُ الإِسْمُ وَجْوَاهِراً إِنْ أَشْبَهُ الْحُرْفَ)، نحو: الموصولات، وأسماء الإشارة، والمضمرات، (أو تضمن معناه)، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، (أو وقع موقع مبني)، كأسماء الأفعال نحو: نَزَالٌ، وكالمتادى المبني على الضم، نحو: يازِيدٌ خلافاً للكسائي والرياشي^(١) في نحو: يازِيد.. فإنه عندهما معرب.

قوله: (وَجْوازاً إِنْ ضَارَعَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَبْنِي)، نحو: حَذَامٌ، لأنَّه

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٢٣، والهمم ١/١٧٢.

ضارع «نزل» في الصيغة والعدل، والتأنيث وعدم قبول الألف واللام، ونزال واقع موقع المبني وهو «انزل» وللعرب في العلم المؤنث المعدول على «فعال» غير [الواقع في النداء وغير] ^(١) المصدر مذهبان: الحجازيون يبنونه مطلقاً، والتميميون يمنعونه الصرف إلا ما آخره راء، كـ«وبَار» إسم موضع، فعنهما البناء، ومنع الصرف، وقال الشاعر فجمع بين اللغتين:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَار^(٢)

قوله: (أو خرج عن النظير)، نحو: ضَرَبَ أَيْهُمْ قَام^(٣).. وجه خروج «أي» عن نظيرها أن سائر الموصولات لا يجوز حذف صدر صلتها في فصيحة الكلام، إلا إذا كان في الصلة طول نحو ما حكي من كلامهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، تقديره «هو قائل» ويجوز ذلك في أي.. فصيحاً طالت الصلة أو لم تطل نحو قوله تعالى: «ثُمَّ لَتَزَعَّنَ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتَاباً» ^(٤) تقديره: هو أشد، فـ«أي» مبنية عند سيبويه ^(٥) لخروجه عن النظير، وقد ذهب الخليل ويونس ^(٦) إلى أنها لا تبني إلا حذف صدر صلتها، وتأنلا وما ورد من ذلك.

قوله: (أو أضيف إلى غير المتمكن)، غير المتمكن ^(٧) هو المبني، هكذا

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) من شواهد سيبويه ٤١/٢، والشاهد للأعشى انظر: الديوان ٢٨١، والمقتضب ٣٧٦/٣، والمخصص ٦٧/١٧، ومعجم البلدان ٣٥٦/٥، وأسالي ابن الشجري ١١٥/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، وشنور الذهب ٩٧.

(٣) في «ب» قائم.

(٤) من سورة مریم: ٦٩، كل القراء قرأوا بالرفع في «أيهم» إلا هارون القارئ. فإن سيبويه حكم عنه النصب. انظر: الكتاب ١/٣٩٧، وإعراب القرآن لابن النحاس ٢/٣٢٢، وختصر ابن خالويه: ٨٦.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

(٦) انظر: الكتاب ١/٣٩٨.

(٧) زيادة من «ب».

أطلقوا وليس بشيءٍ فإنك تقول: قام غلامك، «فغلامك» معرّبٌ وإن أضيف إلى غير متمكن، فينبغي أن يقيّد فيقال: الوارد من ذلك أسماء الزمان إذا أضيفت إلى جملة مصدرة بـ«إذا» التي^(١) لحقها تنوين العوض نحو يومئذ، وساعيئذ، وليلئذ، أو مصدرة بماض نحو قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا^(٢)

فإن صدرت بمضارع نحو «هذا يوم ينفع^(٣)» فالبصريون يوجّبون الإعراب، والkovfioون يحيّزونه فإن أُضيف إسم الزمان إلى جملة إسمية نحو: عجبت من يوم زيد أمير. فالإعراب والبناء حسان، ومن الوارد أيضاً «غير» مضافة لجملة مصدرة بـ«أن» المصدرية نحو قول الشاعر:
 لم يمنع الشرب منها غير أن نطقْ حمامَة في عصون ذات أوقال^(٤)
 فبني «غير» على الفتح وهي فاعلة، وأيضاً «مثل» نحو قوله تعالى: «إنه لحق مثل ما أنكم تتطقون^(٥)» فـ«مثل» صفة لـ«حق» وقد بناه، وينبغي أن تقتصر فيها بني إلاضافته إلى غير متمكن على مورد السماع.

(١) في الأصل الذي والتصويب من «ب».

(٢) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه: وقلت لما أصحُّ والشيب وازع.
 وانظر الديوان، ٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١٣٢٧/١، والكامل للمبرد ١٥٨٠،
 طبعة لايسك، وشرح ابن عقيل ٣/٥٩، والمغني ١/٥١٧، وشرح المفصل
 ١/١٣٥.

(٣) من سورة المائدة: ١١٩، وتكلمة الآية «قال الله هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم».

(٤) من شواهد سيبويه ١/٣٦٩، وينسب لرجل من كنانة، ونسبه البغدادي إلى أبي قيس
 الأسلت، انظر: الأصول ١/٣٦٥، والإنصاف ١/١٨٧، وأمالي ابن الشجري
 ١/٤٦، والخزانة ٢/٤٥.

(٥) من سورة الذاريات: ٢٣.

«فصل الحكاية»

قوله: في فصل الحكاية: (يمكى في الاستثنات العلم)، إذا سبق خبر عن شيءٍ وأردت الاستفهام عن ذلك الشيء، سمي هذا الاستفهام استثناتاً في الاصطلاح، ويعنى بالعلم إذا كان مَنْ يعقل، لأن «مَنْ» للعقل.

قوله: (في لغة الحجاز.. إلٰي.. منه)، لغة الحجازيين، أَنَّك تقول إذا [٢٩/ب] استثنت عن «زيد» من قوله، قام زيد.. مَنْ زيد؟..؟ وعن «زيداً» من: ضربت زيداً.. مَنْ زيداً؟ وعن «زيد» من: مررت بزيد.. مَنْ زيد؟، فيبحكون الإِسم على حسب إعرابه في كلام الخبر و«مَنْ» عندنا مبتدأ، والخبر الإِسم الذي بعده، بأي حركة كان، وعلامة الرفع في «زيد» ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، ومن الناس مَنْ زعم أن الحركة في «مَنْ زيد» هي حركة الإِعراب، وليس بشيء، لأننا كما حكينا حركة النصب وحركة الجر، فكذلك نحكي حركة الرفع، وزعم الكوفيون أن هذه الحركات حركات إعراب، وأن الكلام المستثني به جلتان، فإذا قلت: مَنْ زيد.. فَمَنْ.. عندهم فاعل بـ«قام» مضمراً ويجوز عندهم أن يقدّر الفعل في الاستثنات مقدماً ومؤخراً، فيقدّر، قام من، أو مَنْ قام، وزيد عندهم بدلٌ مِنْ «مَنْ» وكذلك في النصب والجر^(١).

وقوله: (في لغة الحجاز)، لغةبني تميم الإِعراب مطلقاً، فلا يبحكون أصلاً سواء كان الإِسم في كلام الخبر مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وهذه اللغة هي الأصل، لا ترى رجوع الحجازيين إليها عند فقد شرط من شروط الحكاية.

وقوله: (بشرط أن لا يدخل على «مَنْ» عاطف)، نحو: وَمَنْ زَيْد؟ فلا يجوز في «زيد» الحكاية بل، يجب رفعه، لأن العطف يشعر بالتغيير، فكأنك^(٢) ما أردت لفظ «زيد» في كلام الخبر.

(١) في «ب» في المنصوب والمجرور.

(٢) في «ب» وكأنك.

قوله: (... ولا يتبع إلى.. العطف..)، التابع أعم من أن يكون نعتاً نحو: مَنْ زَيْدُ الْعَاقِلُ؟ أو توكيداً نحو: مَنْ زَيْدُ نَفْسُهُ؟ أو بدلاً نحو: مَنْ زَيْدُ أخوكَ أو عطفاً نحو: مَنْ زَيْدُ وعمرُو؟ فالثلاثة الأول، لا يجوز فيها الحكاية، وألحق يونس^(١) بها العطف. ومذهب الجمهور أنَّ العطف لا يغير الحكاية، فتقول من قال: رأيتُ زيداً وعمرأ.. مَنْ زَيْدًا وعمرًا؟. وكذلك في الرفع والجر، والفرق بين العطف وغيره، أنَّ العطف لا يبين فيه المعطوف عليه بخلاف غيره، ومن مرفوع العطف أنه إذا اجتمع لك فيه ما يحكي بنيت على السابق فإذا قلت: رأيت زيداً وصاحبك، قلت: مَنْ زَيْدًا وصاحبك؟ وإذا قلت: رأيت صاحبَك وزيداً.. قلت: مَنْ صاحبَك وزيدًا؟ فإذا كان التابع غير العطف مع المتبع كالشيء الواحد لم تمنع الحكاية أيضاً نحو أنَّ تقول: رأيت زيدَ بنَ عمرِو.. فتقول: مَنْ زَيْدَ بنَ عمرُو؟ وكذلك في الرفع والجر.

قوله: (ويستثبت عن النكرة بـ«من» إلى فيها..)، تقول لمنْ قال: قام رجُلٌ، مَنُو؟ ولن قال: رأيت رجلاً.. مَنَا؟ ولن قال: مررت برجلاً.. مَنِي؟ ونقول في «أي» لمن قال: قام رجُل.. أيُّ، رأيت رجلاً.. أيُّ، ومررت برجلاً، أيُّ سواء أكانت النكرة مفردة أو مثنى أو مجمعة، ومذكرة أم مؤنثة، فنقول في جميعها، منو، ومنا، ومني، وأيُّ، وأيَا، وأيِّ، وـ«منو»، تخص العاقل، وـ«أيُّ» لعاقل وغيره، ومن العرب من يلحق «منْ وأيَا» عالمة الفروع، فيقول في المؤنث: منه وأيَّه، وحکي ابن كيسان أنَّ من العرب من يقول في المؤنث: مَنْتُ؟ ويقول في المثنى المذكر مَنَانِ؟ وأيَّانِ؟ ولمؤنث مِنَتَانِ؟ وأيَّاتَانِ؟ وفي الجمع المذكر: مَنَوْنِ؟ وأيَّوْنِ؟ ولمؤنث: مَنَاتِ وأيَّاتِ؟ ويقول في نصب المثنى وجره: وـمَنِينَ وأيَّينَ؟ وـمَنِينَ؟ وأيَّينَ؟ وفي الجمع المذكر: مَنِينَ وأيَّينَ، والعلامات اللاحقة [أيُّ] لا تمحى لا في فصل ولا في وقف بخلاف العلامات^(٢) اللاحقة لـ«منْ» في اللغتين فإنها لا تثبت إلا في الوقف، فلو وصلت لم تلحق شيئاً منها، بل

(١) انظر: الكتاب لسيبوه ٤٠١/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

تقول: مَنْ يَا هَذَا؟ فَتَبَقِّي «مَنْ» مُفْرِدة مُطْلَقاً وَقَدْ جَاءَ إِثْبَاتٍ بَعْضُ هَذِهِ
العَلَامَاتِ فِي الشِّعْرِ / وَأَشَدُوا: [١/٣٠]

أَتَوْ نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ^(١)

وَقَالَ يُونُسٌ: لَا يَصِدِّقُ كُلُّ أَحَدٍ بِإِثْبَاتِ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ فِي الْوَصْلِ
لِشَذْوَذِهِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ عَنْ نَسْبِ مَسْؤُلِ عَنْهُ عَاقِلٌ، قَلْتَ: الْمَنِيُّ؟)، إِذَا قَامَ زِيدٌ
الْقَرَشِيُّ أَوْ التَّمِيمِيُّ، وَأَرَدَتُ أَنْ تَسْتَبِّثَ عَنْ نَسْبِهِ أَلْحَقْتُ بِـ«مَنْ» يَاءِ النَّسْبِ
وَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ «أَلْ» وَصِيرْتُهُ إِسْمًا مَعْرِبًا فَتَقُولُ: الْمَنِيُّ، وَفِي غَيْرِ الْعَاقِلِ
تَلْحُقُ «مَا» يَاءِ النَّسْبِ وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ «أَلْ» وَتَزِيدُ بَعْدَ الْأَلْفِ هِمْزَةً أَوْ وَاً وَاً
فَتَقُولُ: الْمَائِيُّ أَوْ الْمَاوِيُّ، وَإِنَّمَا زَدْتُ عَلَى «مَا» حِرْفًا لَمْ تَزِدْ عَلَى «مَنْ» لِأَنَّ
آخَرَ «مَنْ» حِرْفٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ وَجَدْنَا نَظِيرَهُ فِي الْمَعْرِباتِ كَـ«يَدٍ، وَدَمٍ» وَكَذَلِكَ
لَوْسَمِينَا بِهِ رَجْلًا لَقَلَنَا: جَاءَ مَنْ، وَرَأَيْتَ مَنًا وَمَرَرْتُ بِمَنْ، وَذَلِكَ
بِخَلْفِ «مَا» فَإِنَّكَ لَوْسَمِيتَ بِهِ لَزَدْتُ عَلَيْهِ حِرْفًا مِنْ جَنْسِ الْآخَرِ وَتَقْلِبَهُ هِمْزَةً
فَتَقُولُ: جَاءَنِي مَاءُ، وَرَأَيْتُ مَاءً، وَمَرَرْتُ بِمَاءٍ، وَإِنَّمَا زَدَنَا حِرْفًا لَأَنَا لَمْ نَجِدْ مَعْرِبًا
عَلَى حِرْفَيْنِ آخَرَهُ حِرْفٌ عَلِيٌّ، وَـ«مَا» فِي قَوْلِكَ: الْمَاءِيُّ قَدْ خَرَجَتْ عَنْ بَابِهِ^(٢)
بِظُهُورِ الْإِعْرَابِ فِي يَائِي النَّسْبِ، وَعَنْ تَنْكِيرِهَا بِدُخُولِ «أَلْ».

قَوْلُهُ: (وَيَطْبَقُ الْمَسْؤُلُ عَنْهُ)، نَحْوُ قَوْلِكَ: الْمَنِيُّ، وَالْمَنَةُ،
وَالْمَنِيَانُ، وَالْمَنِيُونُ وَالْمَنَاتُ رُفِعَا بِالْوَالِو وَبِالْيَاءِ فِي التَّسْنِيَةِ وَجَمِيعِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ
نَصْبًا وَجَرًأً، وَالْحَرْكَاتُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَتَحْكِي الْجَمْلَةُ بَعْدَ الْقَوْلِ)، الْقَوْلُ إِنْ جَاءَ بَعْدِ مَفْرِدِ مَصْدِرٍ، إِمَّا مِنْ

(١) مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّدِيَّهِ ٤٠٢/١، وَلَمْ يَنْسِبْ لِقَائِلِ مَعِينٍ، وَعَجْزَهُ: فَقَالُوا الْجَنُّ قَلْتُ عَمْوَ
ظَلَاماً.

وَانْظُرْ: النَّوَادِرُ ١٢٣، وَالْحَيْوَانُ لِلْجَاحِظِ ١٧٦/١، وَالْخَصَائِصُ ١٢٩/١
وَالْجَمْلُ لِلْزَجَاجِيِّ ٣٢٠، وَشَرْحُ المَفْصِلِ ١٦/٤، وَالْمَقْرُبُ لِابْنِ عَصْفُورِ ٣٠٠/١

(٢) فِي «بِ» بِنَائِهَا.

[٣٠/ب] لفظه أو من معناه نحو: قال زيدٌ قوله.. وقال زيدٌ شعراً.. نصبه / أو غير ذلك، فإما أن يكون صفة للجملة في المعنى، نحو: قال فلانٌ حقاً أو كذلك، فهل يتتصب نصب المفعول به؟ أو نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: قوله حقاً؟ فيه خلاف أو لا يكون صفة لها نحو: قال زيدٌ، إبراهيم، فهل يحكي إبراهيم على حسب ما نطق به الناطق أولاً، أو يتتصب نصب المفعول به؟ فيه خلاف، الصحيح: الثاني، وإن جاء بعد القول جملة حكية، وما في معنى القول كالقول نحو: «رأيت، الحمد لله» وقد سمعت حكاية الجمل بعد.. سمع، قال ذو الرمة:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَتَجَرَّعُونَ غَيْرَاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ اتَّجِعِي بِلَالاً^(١)

قوله: (فالمرءة على اللفظ وعلى المعنى)، يقول القائل: زيدٌ قائمٌ، فنقول: قال فلانٌ: زيدٌ قائمٌ.. إذا حكى على اللفظ، وإن حكى على المعنى قلت: قال فلانٌ: القائم زيدٌ.

قوله: (والملحونة على المعنى)، لو قال زيدٌ قائمٌ، وخفض^(٢) زيداً، لم يجز حكاتها على اللفظ في الأصح.

قوله: (وإذا ولِيَ القول إلى.. «مطلقاً»)، القول وما تصرف منه إذا وليتها جملة إسمية فبنو سليم يجزون بـ«عمال الظن» فينصبون به الإسمين فيقولون: قال زيدٌ: عمرو منطلق.. على الحكاية.. وعمراً منطلاقاً.. على إعماله الظن، واختار في الكتاب أنَّ المعنى معنى الظن، ولذلك أشار بقوله: عملاً ومعنى^(٣)، وهو مذهب ابن جني، وزعم ابن خروف أنَّ القول: إنما يجري مجرى الظن في العمل لا في المعنى.

(١) انظر الديوان ٤٤٢، ونواذر أبي زيد ٣٢، والكامن للمبرد ٢٥٩، والمقتضب ١٠/٤، والعقد الفريد ٣٣٣/٥، والجمل للزجاجي ٣١٥، وشرح التصريح ٢٨٢/٢، والخزانة ١٧/٤.

(٢) في الأصل: وحسن، والتوصيب من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

قوله: (وعند غيرهم)، أي غير سليم من العرب (بشرط أن يكون مضارعاً)، تحرز من الماضي والأمر، وزعم الكوفيون أنَّ العرب قاطبة تجري الأمر مجرى الظن، فيقولون: قل: زيداً قائماً.

قوله: (المخاطب)، تحرز من كون المضارع مسندًا لمتكلم أو غائب نحو: أقول: زيد قائم وأيقول زيد عمرو قائم؟

قوله: (وذا أدلة استفهام)، الأدلة أعم من أن تكون حرفًا نحو: أتقول زيداً قائماً؟ أو إسمًا نحو: فمتى تقول الدار تجمعنا؟

واحتذر عن العاري من أدلة الاستفهام نحو: نقول زيد قائم.

قوله: (غير مفصول / مفصول بينها)، أي بين^(١) الأداة والمضارع نحو: أنت تقول زيد قائم؟ ولم يعتبر الأخفش هذا الفصل. وأجاز إعمال تقول ك «تنهن» في هذه المسألة.

قوله: إلا إن كان بـ«ظرف» أي إلا إن كان الفصل بـ«ظرف» نحو: أعتذر تقول زيداً قائماً؟ (أو بمحضه) نحو: أفي الدار تقول زيداً قائماً؟ (وأحد معنوي القول) نحو: أزيداً تقول قائماً؟ ويجوز: أقائماً تقول زيداً؟ قال الشاعر:
أجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيَّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيَا^(٢)؟

ومثال الفصل بمعمول المعقول: أَعْسَلًا تقول زيداً شارباً؟

قوله: (وغير معدى باللام لمعمول)، احترازاً من نحو، أتقول لزيد عمرو منطلق؟ فإنه لا يجوز لها هنا الإعمال، ومتي حكبت الجملة بعد القول فإنها في موضع المفعول به للقول.

(١) في «ب» بين، وهو ما أثبته والأصل «من».

(٢) من شواهد سيبويه ٦٣/١، ونسب إلى الكمييت ولم يوجد في ديوانه. انظر: المقتضب ٣٤٩/٢، وشرح الفصل ٧٨/٧، وشذور الذهب ٣٨، وشرح الأشموني ٣٧/٢، والخزانة ٨٦/١، والهمع ١٥٧/١، والدرر اللوامع ١٤٠/١.

«إِلْحَاقُ عَلَمَةِ التَّأْيِثِ فِي الْفَعْلِ»

قوله: في (فصل إِلْحَاقُ عَلَمَةِ التَّأْيِثِ فِي الْفَعْلِ ضمير المؤنث) يعني مطلقاً، نحو: هند قامت، والشمس طلعت، وسواء كان الضمير لفرد ومشني ومجموع.

قوله: (وَظَاهِرُهُ أَعْمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفَرْدًا) نحو: قامت هند.. أو مشني نحو: قامت الهندان أو مجموعاً جمع سلامه نحو: قامت الهندات، وزعم الكوفيون أنَّ إِلْحَاقَ الْعَلَمَةِ فِي فَعْلٍ هَذَا الْجَمْعُ جَائزٌ، لَا وَاجِبٌ أَوْ مَجْمُوعًا جَمْعٌ تَكْسِيرٌ وَسِيَّاقٌ حَكْمٌ.

قوله: (وَجْبُ إِلْحَاقِ الْعَلَمَةِ)، العلامة أعم من أن تكون تاء التأييث الساكنة أو تاء المضارعة نحو: تقدم هند.

قوله: (وَالْمَفْصُولُ بـ «إِلَّا» لَا تَلْحِقُهُ)، يعني في القسمين المتقدمين نحو: ما قام إِلَّا هند، وقد جاء إِلْحَاقُهَا فِي الشِّعْرِ.

قوله: (وَغَيْرُ ذَلِكِ). يجوز فيه، غير ذلك يشمل ظاهر المؤنث المجازي، وظاهر المؤنث الحقيقى المفصول بغير «إِلَّا» والمكسر نحو، طلع الشمس، وطلعت الشمس. وقام اليوم هند، وقامت اليوم هند.. وقام الهند، وقامت الهند^(۱)، في مكسر «هند». وجع التكسير في المذكر كهوفي المؤنث، تقول: قام الرجال، وقامت الرجال، وقوهم: نَعْمَ الْمَرْأَةُ هند، ونَعْمَتِ الْمَرْأَةُ، داخل تحت قولنا: وغير ذلك، لأنَّ الألف واللام في «المرأة» للجنس، فهو ظاهر مؤنث غير حقيقي.

(۱) ساقط من «ب».

«باب العدد»

قوله في باب العدد، (العدد مفرد واحد)، قسم العدد إلى أربع طبقات: مفرد، مضاد، مركب ومعطوف، فالفرد: واحد وإثنان في المذكر، وواحدة وإثنان في المؤنث (وعشرون إلى تسعين) للمذكر والمؤنث، وكذا (مائة وألف. وتنتهيها) نحو: مائة رَجُلٌ وألف رَجُلٌ، ومائتا رجلٌ، وألفاً رَجُلٌ، وقد جاء في الشعر، مائتان رجلاً، وألفانِ رَجُلًا ولا يبعد نصب التمييز بعد مائة وألف. وأما فصله بـ «من» ورده إلى الجمع بعدهما وبعد تنتهيها ففصيحة نحو: مائة من الرجال. وألف من الرجال.

قوله: (وثلاثة إلى عشرة): هو معطوف على مائة وألف، وما بعد الغاية داخل في حكم ما قبلها.

قوله: (إِنْ أَضِيفت)، يشعر أنها قد تأتي غير مضافة، إذ يجوز فيها الفصل نحو: ثلاثة من الرجال، وقد يكون أفعى من الإضافة، وذلك إذا كان المميز اسم جنس. أو اسم جمع نحو: ثلاثة من النحل، وعندي ثلاث من الرهط، فإن أُضيفت^(۱) إلى إسم الجنس الجائز تذكيره وتأنيثه جاز إلحاق التاء في العدد وتركها، فتقول: ثلاثة نحل، وثلاث نحلات وإن أُضيفت إلى اسم الجمع ولم يكن فيه «التاء» وهو لمذكر يعقل ثبت التاء / في العدد نحو قوله تعالى [أ/٣١] **﴿تَسْعَةُ رَهْطٍ﴾**^(۲) أو يكون فيه التاء. أو ليس لمذكر أو لمذكر لا يعقل لم ثبت التاء نحو: ثلاثة نسوة.. وثلاث شاء.. اسم جمع لشاء، وثلاث جامل.. اسم جمع لجمل. وقد تأتي غير مضافة أيضاً إذ يجوز نصب ما بعدها على التمييز، وهو قليل نحو: ثلاثة رجالاً، وقد يراد بها مجرد العدد فقط نحو قولك: ثلاثة نصف ستة، وخمسة نصف عشرة، والجمهور على وجوب منع الصرف في هذا، للتأنيث والعلمية. وأجاز قوم الصرف.

(۱) في «ب» أضيف.

(۲) من سورة النحل: ۴۸، والآية: **﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تَسْعَةُ رَهْطٍ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾**.

قوله: (فإلى جمع.. إلى قليله أو كثيره إنْ تعينا)، مثال تعين جمع القلة، عندي ثلاثة أرطال، ومثال تعين جمع الكثرة: عندي ثلاثة سباعٍ.

قوله: (وإلا، فالأولى إلى قليله)، يعني وإنْ لم يتعين أحد الجمدين، بل كان للمفرد جمع قلة وجمع كثرة نحو: فلس، وأفلس وفلوس، فالإضافة إلى الأفلس أولى، فتقول: ثلاثة أفلس ليتناسب العدد والمعدود في القلة.

قوله: (هذا في الجامد..) يريد إضافة ثلاثة إلى عشرة بالتقسيم المذكورة، إذا كان المعدود جامداً.

قوله: (وأما الصفة فتجري على العدد)، تقول: عندي ثلاثة قائمون، هو أفعى من الإضافة ومن نصبه على التمييز.

قوله: (وتلحق التاء المذكر مثبت لا مؤنث)، يريد وتلحق التاء لاسم العدد من ثلاثة إلى عشرة المذكر نحو: ثلاثة رجالٍ، سواء أضفت أم فصلت تميزاً أو بـ«من» إذا كان مثبتاً. فإنْ كان المذكر مخدوفاً جاز الوجهان، إلحاد التاء وتركها نحو: صمنا من الشهر خمسة وخمساً، ولا تلحق التاء عدد المؤنث، بل تقول: عندي ثلاثة هنادٍ.

قوله: (ومركبة، أحد عشر إلى تسعه عشر، وبينيان)، إنما بُنيا لتضمنهما معنى حرف العطف، وأطلق البناء وإن كان يجوز الإعراب في بعض الصور، وذلك إذا أضيف نحو: أحد عشرك، فتجعل الإعراب في الآخر، ويجوز البناء، فتقول: هذا أحد عشرك بفتح الراء. وأجاز الكوفيون^(١) إضافة النيف إلى العقد إن لم يضف العقد، فتقول هذا أحد عشر، فيعرب، وأجاز الفراء ذلك وإن أضفت فتقول: هذا أحد عشرك^(٢).

قوله: (إلا: «اثنا» من إثني عشر، فيعرب). يريد: ومؤنثاه نحو: اثنى عشرة، وثنتي عشرة. وتبث التاء في نيف المركب من ثلاثة عشر إلى تسعه عشر.

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأباري ٦٥٦/٢.

(٢) انظر: المقتضب ١٧٨/٢.

دون عقدِ المذكر والمؤنث بعكس ذلك، فتقول في المؤنث، ثلاثة عشرة، وأما اثنا عشر، فتقول في مؤنثه: اثنتا عشرة، وئنتا عشرة، وأما أحد عشر، فتقول في مؤنثه: إحدى عشرة ويجوز في ياء ثماني عشرة، فتحها وهو الأفضل، وتسكنها وحذفها مشروطاً بفتح النون، ويجوز في شين «عشرة» تسكنها وكسرها.

قوله: (ومعطفة، من أحد عشرين إلى تسعين وتسعين) نحو: قام ثلاثة وعشرون رجلاً، وقامت ثلاثة وعشرون جاريةً، والنيف والعقدُ بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على ما استقر.

قوله: (ويعتبر هو) يعني معطفة وقد مثَّلَ.

قوله: (والمركب) نحو: أحد عشر رجلاً، (والمفرد العقد) نحو: عشرين رجلاً.

قوله: العقد، تحرز من المفرد غير العقد، وهو واحد واثنان، أما واحد، فلا يضاف فلا يقال: واحد رجلاً، ولا يتتصب بعد التمييز^(١)، فلا يقال: واحد رجلاً، وأما اثنان فكذلك، وربما جاء في الشعر مضافاً لمفرد نحو قول الشاعر:

ظرف عجوز ثنتا حنطل^(٢)

ولا يدخل تحت قوله «العقد» وإن كانت عقداً / إلا أنها على اصطلاحه [٣١/ب] ليست من مفرد العدد. إنما هي من مضافه، وقد تقدم ذكر المفرد والمضاف مخصوصين.

(١) في «ب» عند.

(٢) من شواهد الكتاب ١٧٧/٢، وينسب إلى خطام المجاشعي، انظر: المقضب ١٥٦/٢، وفصيح ثعلب ٨٥، وإصلاح المنطق ١٦٧، والمخصص ١١٠/١٢، والنصف ١٣١/٢، وابن يعيش ١٤٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٠/١، والخزانة ٣٦٧/٣.

قوله : (بمفرد منصوب) إن جاء ما ظاهره الجمع أَوْ نحو قوله تعالى ، وقطعناهم اثنتي عشرةً أَسْبَاطاً أُمِّا^(١) . فالتمييز مذوف تقديره : اثنتي عشرةً فرقة ، وأَسْبَاطاً بدُلُّ ، من .. اثنتي عشرةً ، ولا يجوز أن يكون «أَسْبَاطاً» تمييزاً لوجهين :

الأول : كونه جماعاً . والثاني : لثبت التاء في النيف والعقد ، ولا يثبتان إلا فيما مفرده مؤنث . وأَسْبَاط : مفرده سِبْط ، وهو مذكر . ومن أحكام العدد تعريفه «بِأَل» فالمفرد والمركب تقول فيها : الواحد والاثنان ، والعشرون ، والأحد عشر ، فيبقى كُلُّ على ما استقر فيه من إعراب وبناء ، وقد سمع دخول «أَل» على كُلٍّ من المركبين وعلى تمييزه أيضاً ، فتقول : الأَحَد العَشَر رَجُلًا ، والرجل ، وينبغي أن تجعل «أَل» زائدة في الجزء الثاني . والتمييز والمضاف معرفة بإدخال «أَل» في المعدد لا العدد ، فتقول : عندي ثلَاثة الرجال ، وحكي أبو زيد عن العرب ليسوا فصحاء «الثلاثة الرجال» ، وأجاز ذلك الكوفيون . وقد أجاز قوم من الكتاب : الثلاثة رجال ، وليس بشيء ، لأنَّه عكس باب الإضافة .

والمعطوف تدل «أَل» على كُلٍّ من المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : الثلاثة والعشرون رَجُلًا ، وبعضهم أجاز دخول «أَل» على المعطوف عليه فقط . ولم يدخلها على المعطوف اكتفاء بتعريف الأول وهو ضعيف .

قوله : (ويشتق إسم الفاعل من أحد إلى عشرة) تقول : واحد ، ثانٍ ، ثالث إلى العاشر وبالباء للمؤنث .

قوله : (وتجب إضافته مع المواقف) نحو : ثانٍ اثنين ، وثالث ثلاثة إلى عشر عَشَرٍ وهذا إذا أضيف وإنما فيفرد ، فيقال : ثان ، وثالث ، وأجاز ثعلب إعمال إسم الفاعل مع المواقف نحو : هذا ثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ، وهذا فاسد ، لأنك لا تقول : ثلثة ثلاثة ، وربعت الأربعة .

(١) من سورة الأعراف : ١٦ ، في إعراب القرآن للنحاس ٦٤٤/١ ، التقدير : إثنتي عشرة أمة ، فلهذا جاز تأنيث «أَسْبَاطاً» بدل من «اثنتي عشرة» وأُمِّا نعت لـ «أَسْبَاطاً» .

قوله: (وإِلَّا واحِدًا فَلَا يُضَافُ)، لا يقال: واحِدٌ رَجُلٌ، ولا واحِدٌ واحدٌ.

قوله: (وكاسِمُ الْفَاعِلِ مَعَ الْمُخَالِفِ) نحو: هذا رابعُ ثلَاثَةٍ، وخامسُ أربعةٍ، إلَى عاشرِ تسعَةٍ، فيجوزُ هنا ما يجوزُ في اسمِ الْفَاعِلِ، ويجبُ هنا ما يجبُ ثَمَّ.

قوله: (إِلَّا ثانِيًّا)، نفي سيبويه^(١) أنْ يقال: ثانٍ واحِدٍ، وقال يعقوب^(٢): يقال^(٣): ثانٍ واحِدٍ. وقيل: هذا قياس منه. وقد أجاز ذلك بعضهم. وقال شيخنا ابن الصائغ وهو محكمٌ عن العرب.

قوله: (وَيُشْتَقُ فِي الْمَرْكَبِ مِنَ النِّيفِ وَيُبْنَى مَعَ الْعَدْدِ) تقول: جاءني عَشْرُ، وثاني عَشْرٍ وقد تسكن ياؤها، وحادية عَشْرَةَ، وثانية عَشْرَةَ إِلَى تاسع عَشْرَةَ وتأسعة عَشْرَةَ.

قوله: (فَإِنْ أَضَيَّفْ جَمْعَ بَيْنَ الْمَرْكَبَيْنِ مُبْنِيَنِ) نحو: ثالث عَشْرَ، ثلَاثَة عَشْرَ، وثالثة عَشْرَةَ، ثلَاثَ عَشْرَةَ، سواء أضيَّفْ إلى المواقف كهذا أم إلى المخالف نحو: رابع عَشَرَ ثلَاثَة عَشَرَ، ورابعة عَشَرَةَ ثلَاثَة عَشَرَةَ.

قوله: (أَوْ أَعْرَبْ أَوْلَى جُزْئَيِّ الْأَوْلِ) يعني من المركب الأول.

قوله: (وَحُدِّفَ ثَانِيَهُ)، أي الجُزْءُ الثانِي مِنَ الْمَرْكَبِ الْأَوْلِ.

قوله: (وَالْمَرْكَبُ الثَّانِي مُبْنِيٌّ) نحو: ثالثُ ثلَاثَة عَشَرَ، وثالثة ثلَاثَ عَشَرَةَ، أصله ثالث عَشَرَ ثلَاثَة عَشَرَ، وثالثة عَشَرَةَ ثلَاثَ عَشَرَةَ. وإنما أَعْرَبَ

(١) انظر الكتاب ١٧٢/٢.

(٢) ابن إسحاق أبو يوسف بن السكري، كان عالماً في النحو وعلم القرآن، مات سنة ٢٤٩هـ. انظر: بغية الوعاء ٢٤٩/٢.

(٣) زيادة من «ب».

الجزء الأول لزوال التركيب. هذا إذا أضيف إلى الموفق، وأجاز سيبويه^(١) وجاء معه إضافته إلى المخالف. فنقول: هذا رابع ثلاثة عشر، أصله: هذا رابع عشر ثلاثة عشر.

[١/٣٢] قوله: (ويجوز حذف عقد الأول إلى قوله: موفق) مثال ذلك / هذا ثالث عشر أصله ثالث عشر ثلاثة عشر، فحذفنا «عشر» وهو عقد المركب الأول، وحذفنا «ثلاثة» وهو نيف المركب الثاني وأعربنا ما بقي لزوال التركيب، وقد أجاز بعضهم تركيبها بعد الحذف، فنقول: ثالث عشر، وردد بأنه مليس باسم الفاعل من المركب إذا لم يضف وقد حكى الكسائي^(٢) إعراب الأول وبناء الثاني. قالوا: ثالث عشر، أصله^(٣) .. ثالث عشر ثلاثة عشر. فأعرب «ثالثاً» لزوال التركيب، وبيني «عشر» لأنّه نوى «ثلاثةً» وكأنّه ما حذفها فبقي حكمه حكم التركيب لفظاً، ولا يفيض ذلك البصريون.

قوله: (ويكتفى عن ثلاثة إلى عشرة وعن مائة وألف بكلدا من الدرام) أصل «كذا» كاف التشبّه و«ذا» إسم الإشارة. ثم صار يستعمل في الإخبار عن الأعداد وإنما فسر ما ذكر بقوله: من الدرام، لأنّه لا يمكن إضافة إسم الإشارة إلى التمييز، ولم ينصبه لأنّ تمييز ثلاثة إلى عشرة ومائة إلى ألف مجرور بـ«من» وعاد إلى أصله من الجمع، إذ كل تمييز اكتفى بمفرده عن الجمع إذا فصل بـ«من» عاد إليه. وقد أجاز الكوفيون في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إضافة إلى جمع يقولون: عندي كذا دراهم^(٤) ورجالٍ. وفي المائة والألف: كذا درهم. فأجاددوا «كذا» مجرى ماكني عنه.

قوله: (وعن مركب «بكلدا وكذا درهماً» يعني بالمركب من أحد عشر إلى تسعه عشر ولما كان كنایة عن مركب قيل فيه «كذا كذا» مركباً وأفرد تمييزه منصوباً كتمييز المركب.

(١) انظر: الكتاب ١٧٢/٢، والمقتضب ١٨١/٢.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأباري ٦٥٥/٢.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في الأصل: درهم والتوصيب من «ب».

قوله : (وعن عشرين إلى تسعين «بَكَذَا دَرْهَمًا») يعني به عقود العشرات نحو ثلاثين وأربعين .

قوله : (وعن المطوف «بَكَذَا وَكَذَا دَرْهَمًا») لما كان المطوف لا بد فيه من حرف العطف جاءت الكناية عنه بحرف العطف ، وهذا التفصيل الذي ذكرناه في «كذا» بالنسبة إلى ما يكتفى به عنه فصله المبرد وتبعه أصحابنا إلا ابن خروف ، فإنه رد تفصيل المبرد ، [وقد أَلْفَنا كِتَابًا] في كذا «سميناه» كتاب الشذا في أحكام كذا^(١) .

قوله : (وَكَائِن وَكَم في الاستفهام والخبر) ، هما اسمان لها صدر الكلام ، أمّا في الاستفهام ظاهر ، وأمّا الخبر فحملًا على الاستفهام . والاستفهام «بَكَائِن» قليل ، وزعم الأخفش أن «كم» الخبرية يجوز أن يتقدم عليها العامل ، تقول : ملكتُ كم غلامٌ ، لأنَّه في معنى كثير ، وكثير يتقدم عليه العامل ، فكذلك ما في معناه . وقياس قوله في «كم» يقتضي جواز ذلك في «كَائِن الخبرية» وقد حكى أنَّ تقدم العامل على «كم» الخبرية لغة رديئة ، واتفقوا على جواز تقدم العامل على «كم» مطلقاً إذا كانت مجرورة بحرف أو إضافة .

قوله : (وَتَيَيز «كَائِن» يكثُر جره بـ«من») نحو قوله تعالى «وَكَائِن مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ»^(٢) وقد زعم بعضهم أنَّه يلزم جره بـ«من» وليس بشيء ، لأنَّ سيبويه نقل عن يونس^(٣) أنَّ بعض العرب ينصبه . وقد يفصل بين «كَائِن» وَتَيَيزها ، مجروراً بـ«من» أو منصوباً بظرف أو مجرور . أو جملة في فصيح الكلام نحو قول الشاعر :

وَكَائِنُ بِالْأَبْاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ^(٤)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» .

(٢) من سورة آل عمران : ١٤٦ ، وقرأ ابن كثير وكأنَّه وهو مخفف من ذاك ، وهو كثير في كلام العرب . انظر : إعراب القرآن لابن النحاس ١/٣٦٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٩٧ .

(٤) ينسب إلى جرير بن عطية وعجزه : يراني لو أصبت هو المصابا .

ونحو قول الآخر:

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعِجبٌ^(۱)

قوله: (وميّز «كم» في الخبر مجرور مفرد أو جمع) مثاله: كم غلامٌ ملكتُ، وكم دراهمً أنفقُ.

قوله: مجرور أعم من أن يكون بـ«من» أو بالإضافة، وقد ذهب الزجاج وغيره إلى أنه إذا كان مجروراً بغير «من» فجره على إضمار «من» لا بإضافة.

قوله: (وفي الاستفهام مفرد منصوب) نحو: كم غلاماً ملكت؟ وقد أجاز الكوفيون جمعه فيقولون: كم غلماً ملكت؟ / وإن ورد من ذلك شيء أوله البصريون على الحال وجعلوا التمييز مخدوفاً.

قوله: (وقد يفصل بظرف و مجرور بينها) نحو: كم في الدارِ رجلاً ضربت؟

قوله: (وقد يجر إن انجرت بحرف)، يعني يجر التمييز إن انجرت «كم» بحرف، نحو: على كم جذع بنتي بيتك؟ ولا يجوز جره إلا بهذا الشرط. وجراه بإضمار «من» لا بإضافة خلافاً للفراء. وكأن دخول حرف الجر على «كم» عوض من حرف الجر المخدوف من التمييز.

قوله: (كما إنه نصب في الخبر) نحو «كم غلاماً ملكت» تشبيهاً بتمييز الاستفهامية وليس نصبه مشروطاً بشيء.

انظر: الديوان ۱۷، والمقرب لابن عصفور ۱۱۹/۱، وأمالى ابن الشجري ۱۰۶/۱، وابن يعيش ۱۱/۳، والمغني ۴۹۵/۲، والخزانة ۴۵۴/۲، وشرح الأشموني ۸۷/۴، والهمج ۶۸/۱.

(۱) ينسب لزهير بن أبي سلمى. وعامة: زياسته أو نقصه في التكلم.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ۱۳۵/۴.

«باب الإدغام»

قوله: في (باب الإدغام، في مثلين ومتقاربين): الإدغام لغة الادخال، واصطلاحاً إدخال الحرف في الحرف والنطق بها نطقاً واحداً، ولا يكون إلا في مثلين أو متقاربين والتقارب يكون (في المخرج أو في الصفة أو فيهما) وسيأتي ذكر خارج الحروف وصفاتها المؤثرة في الأدغام، وغير المؤثرة.

قوله: (المثلان في كلمتين)، إنما خص كونها في كلمتين، لأن البحث في الأحكام التركيبية وأما كونها في كلمة فسيأتي ذكره في الأحكام الفردية.

قوله: (إِنْ صَحَا وَالْأُولُ سَاكِنٌ) نحو: اضرب بكرأً (أو اعتلا وهو ساكن حرف لين) نحو غَزُو واقداً.

وقوله: وهو. أي^(۱) الأول.

قوله: ساكن تحرز من نحو: لَنْ يَغْزُو واقداً، وحرف لين تحرز من نحو: يَغْزُو واقداً وفي يوسف، فِيَّ الْيَاءُ وَالْوَاءُ حَرْفَ مَدٍ وَلِينٍ.

قوله: (وجب) يعني الإدغام.

قوله: (أو تحركاً صحيحين وتحرك ما قبل الأول) نحو: جَعَلَ لَكَ.

قوله: (أو سكن حرف علة). أي سُكن ما قبل الأول وهو حرف علة نحو: قَوْمُ مُوسَى.

قوله: (أو معتلين وتحرك ما قبل الأول) نحو: وَلِي يَزِيد^(۲)، ولقصو واقدا^(۳).

قوله: (أو سكن معتلاً غير مدغم) نحو: «واو» واقداً، واحترز بمعتل من «ظبي يزيد» وبغير مدغم من نحو: عَدُوٌّ واقداً.

(۱) زيادة من «ب».

(۲) انظر: الكتاب لسيبوه ۴۰۹/۲.

(۳) ساقط من «ب».

قوله: (جاز)، يعني الإدغام، والإظهار لغة الحجarians في الأربعة التي^(١)
يجوز فيها الإدغام.

قوله: (وما سوى ذلك يمتنع) يعني وما سوى واجب الإدغام.
وهو مسألتان، وجائزه وهو الأربعة المذكورة يمتنع الإدغام.

قوله: (والمتقاربان)، يعني من كلمتين (أما الحلقية) وهي سبعة، وستأتي.
فمثال إدغام الهاء في الحاء أَحَبَهُ حَاتِمًا، وعكسه، ولا يجوز إلا بإبدال الهاء حاء
نحو: امدح حلالاً، يريده^(٢) امدح هلالاً «ومثال العين في الحاء» أَصْدَع حَاتِمًا،
وعكسه بإبدال العين حاء نحو: امدح حلبياً أَيْ عَلِيًّا، هكذا قالوا» وقد ثبت في
السبعين. **﴿فَمَنْ رُّحْزَخَ عن النَّارِ﴾**^(٣) بغير إبدال العين حاء، بل هو عكسه،
ومثال العين في الحاء [أبلغ خالداً، وعكسه]^(٤) اسلح غنمك.. ويجوز في كُلَّ
ذلك الإظهار.

قوله: (واللسانية. الكاف في القاف) نحو قوله تعالى **﴿وَرَبُّكَ قَالَ﴾**^(٥)
وعكسه الحق كَلَدة.

قوله: (ثُمَّ الجيم في الشين) نحو قوله تعالى **﴿أَخْرَجَ شَطْهَة﴾**^(٦).

قوله: (وفيها الطاء) يريده في الجيم نحو: اضبط جعفراً.. (والدال)
اقصد جعفراً (والثاء) اثبت جعفراً، (والظاء) نحو: عظ^(٧) جعفراً (والدال) نحو،
جَبَدَ جعفراً، (والثاء) نحو: لَبَثَ جعفراً.

قوله: (ثُمَّ الشين فيها اللام) نحو: فصل شيئاً.

(١) في الأصل «الذي» والصواب من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) من سورة آل عمران: ١٨٥.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) من سورة الزخرفة: ٧٧، والآية **﴿وَنَادَا يَا مَالِكَ لِيَقْضِي عَلَيْنَا رَبِّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُشِنْتُمْ﴾**.

(٦) من سورة الفتح: ٢٩.

(٧) في الأصل «اللفظ» والمثبت من «ب».

قوله: (وستة) من . . . يعني بالستة: الطاء، والذال، والباء، والظاء، والذال، والباء، نحو: شبٍث، بعد ضَبَطٍ، وقَصَدٍ، وثَبَتٍ، ولَفَظٍ، وجَبَدٍ، ولَبِثٍ، وقد تقدم أنَّ الجيم تدغم في الشين.

قوله: (ثم الضاد فيها اللام والستة) نحو: ضَمْرَة بَعْد / عَدِيلٌ، وضَبَطٌ، [أ/٣٣] وقَصَدٌ، وثَبَتٍ، ولَفَظٍ، وجَبَدٍ، ولَبِثٍ.

قوله: (ثُمَّ اللام في الستة) نحو: طاهر، ودادود، وتمام، وظافر، وذاكر وثابت بعد «أقبل».

قوله، والصغرى: هي الصاد، والسين، والزاي، نحو، صالح، وسامٌ، وزاهد.

قوله: (والضاد والنون والشين، والراء) نحو: ضَمْرَة، وثابت، وشامخ، ورافع.

قوله: (فإن كانت لام تعريف)، أي اللام المدغمة في جميع هذه الحروف نحو، الرجل والظلم (وجب) أي الإدغام، وكذلك ما يشبه لام التعريف كاللام الزائدة في نحو: الزيد، واللام الموصولة بالمضارع نحو قول الشاعر:

ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضِي حَكْمَتُهُ^(١)

وبحكي الكسائي أنه سمع العرب تظهر لام التعريف عند كل الحروف إلا عند اللام مثلها، أو الراء، أو النون، قال: يقول بعضهم: أَلْصامت. والذي حكاه الكسائي لم يحفظه البصريون ولا الفراء.

قوله: (أو لا جاز) أي لا يكون لام تعريف جاز الإدغام.

(١) صدر بيت للفرزدق وعماته: ولا البلية ولا ذي الرأي والجدل.
انظر: الديوان ٢١٥، والإنصاف ٥٢١/٢، وأوضح المسالك ١٧/١،
والتصريح للأزهرى ٣٨/١، والخزانة ١٤/١، وشرح الأشمونى ١٥٦/١، والدرر
اللوامع ٦١/١.

قوله: (النون في من . .) ويريد (وجوياً إِنْ سكت) نحو: «منْ وَالِ»^(١)
ومنْ يقول، ومنْ ربهم ومنْ مالِ، ومنْ لكم.

قوله: (جوازاً إِنْ تحركت) نحو، واقد، ويزيد، ورافع، وماليك،
ولؤلؤ، بعد «حزن».

قوله: (ثُمَّ الراء في اللام شاداً) نحو، اذكر لؤلؤاً، وينبغي أن لا يكون
شاداً إذ قد ثبت في السبعة إدغام الراء في اللام كثير نحو: «يغفرُ لَكُمْ»^(٢)
و«اصبرْ لِحِكْمِ رَبِّكَ»^(٣).

قوله: (في الستة بعضها في بعضٍ) نحو: ضَبَطَ داود إلى آخر الأمثلة
المذكورة في الستة طرداً وعكساً.

قوله: (في صغيري، ضاد، وشين، وجيم) نحو: صالح، أو سالم،
أو زاهر بعد مَرِضٍ وعَطَشٍ، وخرج.

قوله: (ثُمَّ صغيريات بعض في بعضٍ) نحو: خلص زاهر، وليس
صالحاً.

قوله: (ثُمَّ الفاء فيها الباء) نحو قوله تعالى «وَمَنْ لَمْ يَتْبُعْ فَأُولَئِكَ»^(٤).

(١) من سورة الرعد: ١١.

(٢) من سورة آل عمران ٣١. انظر: الكتاب ٤١٢/٢، وإعراب القرآن لابن النحاس ٣٢٢/١.

(٣) من سورة الطور: ٤٨.

(٤) من سورة الحجرات: ١١.

«هذا إدغام المتقاربين»

هذا ادغام المتقاربين، وقد ثبت في السبعة إدغام غير ما ذكر كادغام الضاد في الشين نحو قوله تعالى «لبعض شائئهم»^(١) وكادغام الفاء في الباء نحو، قوله تعالى «تُخسِفُ بِهِمْ»^(٢) وينبغي أن يُبَيَّنَ على ذلك ولا يجعل شاذًا، وإذا كانا نبني القواعد بقول عربي نقل بالأحاديث، فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى.

قوله: (ولا إدغام إلا إنْ تحرك الثاني) نحو جميع ما مثل به.

قوله: (فإِنْ سكن فِي الظَّهَارِ)، مثاله في المثلين، اضرب ابنك، ومثاله في المتقاربين نحو: قام ابنُ الفاضل.. فلا تدغم باء «اضرب» في باء «ابنك» ولا نون «ابن» في لام «الفاضل» وقوله: فِي الظَّهَارِ: قد جاء منه مخدوفاً نحو: بلعبر وبلحارت، وبلهجيم وبلقين، وذلك مطرد في نون «بني» مضافة لإسم قبيلة معرفة باللام غير المدغمة وقد حكي لي أن بعض النحاة قصره على ما سمعَ في الأربع المقدمة، والثاني من الإسمين مجرور بالإضافة كحالته قبل الحذف.

وأجاز الكوفيون جعل الإعراب في الآخر، فيقولون: جاء بلحارت، كما تقول قام زيد.

(١) من سورة النور: ٦٢، والأية «فإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لبعضِ شائئهم فاذنْ لمن شئتْ مِنْهُمْ».

(٢) من سورة سبا: ٩.

«باب التقاء الساكين»

قوله: في (باب التقاء الساكين إنْ لقى ساكناً نونٌ خفيفة)، نحو:
اضربَ الغلامَ أصله: اضرِبَنَ الْغُلَامَ، فحذف النون لالتقاء الساكين بدليل
فتحة الباء، قال الشاعر:

لا تَهِينِي الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تُرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)

أصله: لا تَهِينِنِ.

قوله: (أَوْ تنوين)، نحو: يا ابن أبي، والساكن «يا ابن» صفة احترازاً
من كون «ابن» غير صفة نحو: زيدُ بْنُ عمِّرو.. وأنت تريده: «بابن» الخبر.

قوله: (بين علمين)، نحو: هذا زيدُ بن عمِّرو.. سواء أكان العلم إسماً
أم كنية أم لقباً وقد أجري بعضهم المضاف للعلم الثاني مجرى العلم نحو: هذا
زيدُ / بْنُ أخي عمِّرو.

قوله: (أَوْ متفقين لفظاً)، نحو: هذا شريفُ بْنُ شريفٍ، وضَلُّ بْنُ
ضلٍّ.

قوله: (حذف)، أي النون الخفيفة والتلوين، وينبغي حذف
التنوين لأن لا يثبت ألف «ابن».

قوله: (أو ساكن صحيح غيرهما)، أي غير النون الخفيفة والتلوين.

قوله: (كسر)، نحو: لم يَقُسِ الْغُلَامُ، واذهب اذهب.

قوله: (إِلَّا أَنْ ولي الثاني مضموم ليس أصله الكسر)، نحو: ارْكُضْ
ارْكُضْ، فيجوز في الضاد كسرها وضمها، لأنَّ الساكن الثاني هو الراء، وليه

(١) الشاهد للأضبيط بن قريع السعدي، انظر: الأغاني ٦٧/١٨، والشعر والشعراء ٢٩٩/١، والإبدال لأبي الطيب ٣٩١/٢، والمقرب لابن عصفور ١٨/٢، والبحر المحيط ١٧٣/١، والمغني ١٥٥/١، وشرح ابن عقيل ٣١٨/٣.

مضموم ليس أصله الكسر. واحتزز بقوله: ليس أصله الكسر من مضموم أصله الكسر نحو: لم يقل^(١) أرموا، لأنّ ضمة الميم أصلها الكسر وأصله أرميوا.

قوله: (أو كان الأول)، أي الساكن الأول (نون من^(٢) مع أَلْ ففتح)، نحو: مِنَ الْقَوْمِ، وقد جاء كسرها قليلاً، كما جاء فتحها قليلاً مع غير «أَلْ» نحو: مِنِ الْقَوْمِ وَمِنِ ابْنَكَ.

قوله: (أَوْ مُعْتَلْ)، معطوف على صحيح (حركة ما قبله من جنسه حذف)، نحو: يغزوُ الْقَوْمُ وينشئُ الرَّجُلَ، ويرمي الغلام، فتحذف الواو والألف والياء، ومعنى قوله: من جنسه أي تكون الحركة مناسبة للحرف كالضمة مع الواو، والفتحة مع الألف والكسرة مع الياء.

قوله: (وَمِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كُسْرٌ)، نحو: لَوْ أَسْتَطَعْنَا، وَأَخْشَى الرَّجُلَ، وَلَا يَجِيءُ ذَلِكُ إِلَّا فِي الْيَاءِ وَالْوَاءِ، لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًاً، وقد نقل الضم في نحو: لَوْ أَسْتَطَعْنَا.

قوله: (إِلَّا وَوْ جَمْعُ فَضْمٍ)، نحو: اخْشُوا الرَّجُلَ. وقد نُقلَ كسرها أيضاً.

(١) في الأصل لم يقم والتوصيب من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

«فصل نقل الحركة»

قوله: في (فصل نقل حركة الهمزة، الهمزة عند الحجازيين بعد ساكنٍ غير ألف)^(۱)، غير الألف يشمل صحيح الآخر نحو: قد أفلح، والياء نحو: يرمي أبوك، والواو نحو: يغزو ابراهيم، (تحذف)، أي الهمزة، (وتحرك)، أي (بحركتها)، فيقال: قد أفلح، ويرمي أبوك، ويغزو ابراهيم.

قوله: (أو ألف بينَ بين) نحو: رمى أَحْمَدُ. فتجعل الهمزة بينها وبين الألف، ورمي إبراهيم، فتجعلها بينها وبين الياء، وهذا أسلوب، فتجعلها بينها وبين الواو^(۲). وهمزة بينَ بينَ عند سيبويه^(۳) متحركة، وعنده الكوفيين ساكنة.

قوله: (وغيرهم): أي غير الحجازيين، (يتحقق) الهمزة فلا يحذفها ولا يجعلها بينَ بينَ. ولطلب التحقيق روى عن بعض القراء السكوت على الساكن الصحيح سكتة لطيفة من غير قطع نفس^(۴) نحو: «مَنْ آمَنَ»^(۵).

«فصل التقاء الهمزتين»

قوله: في (فصل التقاء الهمزتين، التقت همزتان من كلمتين)، سواء اتفقتا في الحركة أو اختلفتا.

قوله: (فمن حق المفردة خفف إحداهما)، إِمَّا الأولى، وَإِمَّا الثانية نحو: «جاءَ أَجْلُلُهُمْ»^(۶). وقرأ أَحْمَدُ، فِإِنْ سُهِلتَ الثانِيَةُ فَبَيْنَ بَيْنَ إِلَّا إِنْ افتتحت

(۱) زيادة من «ب».

(۲) زيادة من «ب».

(۳) انظر: الكتاب ۱۶۵/۲.

(۴) زيادة من «ب».

(۵) من سورة البقرة: ۲۲۳، والأية: «ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر».

(۶) من سورة النحل: ۶۱، ومن سورة يونس: ۴۹.

وبقائها ضمة فتبديل واواً مخضة نحو «السفهاء إلآنهم»^(١) أو كسرة فتبديل ياءً مخضة نحو «من الشهداءين تضل»^(٢) يريد: إلآنهم، وأن تضل.. وقد جاء إبدالها ألفاً في نحو «جاً أجلهم»^(٣). وباءً في نحو: هولاين.. وواواً في نحو: «أولياء أولشك» والقياس التسهيل بينَ بَيْنَ، وقد روي جعلها ياءً مخضة بعد فتحة، وواواً بعد فتحةً أو ضمةً نحو: أبداً وأؤنبيكم، وتساءولي، ونحوه. قال أبو جعفر بن الباذش: البدل ليس بمذهب أحد. والقراء يعزونه إلى الأخفش ونقل الجرمي عن الأخفش جعلها بينَ بَيْنَ كمذهب سيبويه والخليل، وإن سهلت الأولى جعلتها بينَ بَيْنَ فقط والله أعلم.

قوله: (ومن حقها)، أي المفردة (وهم الحجازيون خفها)، أما تحريف الأولى فبَيْنَ كما ذكرنا، وأما تحريف الثانية فعلى التفصيل الذي مرّ عند من يحقها فقط.

«باب الوقف»

قوله: في (باب الوقف، المبني إِنْ حذف وبقي على / أزيد من حرف)، [١/٣٤] نحو: اغُزْ، وارِمْ ، فيجوز: اغْزهْ، وارْمِهْ، بالهاء، واغْزْ، وارْمْ بالسكون، وحکى أبو الخطاب الأخفش البصري^(٤) أنَّ بعض العرب يقول: اغْزهْ - بكسر الزاي - فكانَه زاد الهاء بعد سكون الزاي فالمعنى الساكن فكسرت الزاي لالتقائهما.

قوله: (أو على حرفِ فعلًا)، نحو: قَهْ، وثِنَهْ (أو إِسْمًا جُرْ باسم)، نحو: مثلْ مَهْ؟ ومجيءَ مَهْ؟

(١) من سورة البقرة: ١٣، قال ابن النحاس في إعراب القرآن ١٣٩/١: فيها أربعة أقوال: أجودها أن تخفف الممزة الثانية فتقلبها واواً خالصة وتحقق الأولى فتقول: السفهاء ولا.. وهي قراءة أهل المدينة والمعروفة من قراءة أبي عمرو بن العلاء.

(٢) من سورة البقرة: ٢٨٢ ، والأية: «فَرَجُلٌ وَامْرَأَانِ مَنْ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهِدَاءِ أَنْ تَضْلِلُ إِلَّا هُمْ». انظر: إعراب القرآن ١/٢٩٨.

(٣) من سورة يومن: ٤٩.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢/١٦٥.

قوله: (فهي)، أي الهاء (أو بحرف)، يعني أو جُرّ بحرف (فهمها)، أي الهاء والسكون، نحو: لِمَهْ ولِمَ؟

قوله: (وإن لم يحذف وتحرك آخره هاء ضمير فالسكون)، نحو: رَمَاهْ، وَمِنْهُ وَضَرَبَتْهُ، وبعض العرب ينقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها إن كان صحيحاً فيقول: مِنْهُ، وَضَرَبَتْهُ، وبعضهم يكسره فيقول: مِنْهُ، وَضَرَبَتْهُ.

قوله: (أو غير هاء)، أي غير هاء ضمير (فكتنظيره من المغرب، أو بالهاء)، نحو: هُوَ، فيجوز هُوْ بسكون الواو، كما تقول: الرَّجُل، ويجوز هُوَة، بالهاء، ولا يجوز: الرَّجُلُهُ، وتقول: أَنْتُنَ بالسكون، كما تقول: أَلْمَنْ، ويجوز: أَنْتُنَهُ، ولا يجوز المته.

قوله: (ولا شبه مغرب)، احترازاً من مثل: لا رَجُلَ، ويا زيدُ، وقبلُ، فإنَّ الهاء لا تلحقها فاما الفعل الماضي كـ «قَعَدَ» فقيل: تلحقه، وقيل: لا تلحقه. وقيل: إنْ ألبست هاء السكون بهاء الضمير كـ «ضَرَبَهُ» لم تلحق. وإلا لحقت «كَقَعَدَهُ».

قوله: (أو سكن آخره صحيحاً فكحاله وصلاً)، نحو: مَنْ وَكَمْ.

قوله: (إلا «إِذْنُ»)، إلى فسيلتها.. إذْنٌ تقف عليها «إِذَا» وكذلك «النَّسْفَعْنُ»^(١) نقول «النَّسْفَعَاً» فإنْ وليت ضمة أو كسرة قلت: في لَتَقُومَنْ، ولَتَقُومُنْ، لَتَقُومِينْ وهو في أول^(٢) الكتاب.

قوله: (أو عليلاً آخر فعل)، نحو: يضربها وهَنَا، فتفتف بالآلف أو تقول: يضربها وهَنَاء أو يضربها، وهَنَاء، وشدَ إبدال ألف «هَنَا» هاء فقالوا: هَنَّة.

قوله: (إلا ألف ندية فلا يجوز إلا الهاء)، نحو: وَازِيَدَاه، واستثناء ما فيه ألف ندية من العليل الذي آخره ألف فيه نظر، فإنَّ مثل: وَازِيَدَاه لا ينطلق

(١) من سورة العلق: ١٥، والأية: «كلا لئن لم يتبه لنسفعن بالناصية».

(٢) في «ب» مَرَّ.

عليه اسم معتل، لأنَّ هذه الألف جيء بها لمعنى الندبة، فهي حرف زائد على ماهية الكلمة.

قوله: (أو آخره)، أي آخر فعل، نحو: رَمَى، وغزا، فيجوز خمسة أوجه: الوقف بالألف، أو نقول: رَمَاهُ، أَوْ رَمَمُ، أَوْ رَمَى، أَوْ رَمَوْ.

قوله: (أو ياءً أو واواً)، معطوف على قوله «ألفاً»، من قوله «عليلاً» أو ألفاً لا آخر فعل.

قوله: (علامي ندبة، فاهاء)، نحو: واذهاب غلامية، وأعلا مكمومة.

قوله: (أو صلتين فالحذف وسكون ما قبلها)، نحو: به وله، أصلهما يهُيئ ولَهُو، فتحذف الواو والياء.

قوله: (أو غير ذلك ثبتاً)، نحو: اكلوا وخشى.

قوله: (إِلَّا ياء متكلمٍ فيجوز حذفها)، نحو: فلان أكرمنْ، يريد: أكرمني، وأكثر ما يرد ذلك في الفواصل والقوافي.

قوله: (والعرب إِنْ جزم بسكون)، نحو: لم يضرب (أو بحذف نون)، نحو: لم يضربا، ولم يضربوا ولم تضربي.

قوله: (أو بحرف عِلَّةٍ)، أي، وجزم بحذف حرف عِلَّةٍ، نحو: لم يغُرُّ، وتقدم تحقيق ذلك في باب الإعراب.

قوله: (ولم تمحض الفاء، فالإسكان أو الهماء)، يعني بالفاء فاء الكلمة، فتقول: لم يغُرْ ولم: يغُرَّة، ولم يخشنَّ، ولم يخشَّه، ولم يرمِّ، ولم يرمَّه.

قوله: (أو حذفت فاهاء)، نحو: لم يفهِ أصله: لم يوفه.

قوله: (أو كان مثنى أو مجموعاً فاهاء)، نحو: الزيدانه، والزيدونه (أو الإسكان)، نحو: الزيدان، والزيدون (أو الروم)، في المثنى.

قوله: / أو ذاتاء تأنيث أبدلت هاءً وسكت مطلقاً نحو: عائشة وضاربة، [٤/٣٤] وبعض العرب يسكنها من غير إيدال، فيقول: عائشة وضاربة، وبعضهم يبدل من التنوين ألفاً في النصب فيقول: أخذت شملتا، يريد: شملة.

قوله: (أو كهنداتٍ . فكما في آخره صحيح)، وحکى قطرب إبداها هاء،
فيقول: الـهـنـدـاـهـ.

قوله: (أو معتلاً بـالـفـ فيـهاـ)، أي بالـأـلـفـ نحو: الفـتـيـ. فإنـ كانـ منـونـاـ
كـفـتـيـ، فـفيـ حـالـةـ النـصـبـ هيـ بدـلـ منـ التـنـوـينـ، وـفيـ حـالـةـ الرـفـعـ والـجـرـ هيـ
مـنـقـلـبـةـ عنـ أـصـلـ. هذا مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ^(١)، وأـجـرـيـ فـتـيـ بـجـرـيـ «ـزـيـدـ» ومـذـهـبـ المـازـنـيـ
أـيـضاـ آـنـهـاـ مـنـقـلـبـةـ عنـ أـصـلـ مـطـلـقاـ. ومـذـهـبـ الـكـسـائـيـ وأـبـيـ عـمـروـ آـنـهـاـ بدـلـ
مـنـ التـنـوـينـ مـطـلـقاـ، وـقدـ تـبـدـلـ هـذـهـ الـأـلـفـ وـاـوـاـ أوـيـاءـ أوـهـمـزـةـ، فـيـقـالـ: الفـتـوـ،
وـالـفـتـيـ وـالـفـتـاـ.

قوله: (أـوـ بـوـاـيـ وـبـيـاءـ وـسـكـنـ ماـقـبـلـهـاـ فـكـالـصـحـيـحـ)، نحو: ظـبـيـ،
وـدـلـوـ.

قوله: (أـوـ تـحـرـكـ فـيـ فـعـلـ فـبـسـكـوـنـهـاـ)، أيـ بـسـكـونـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ نحوـ:
يـرـمـيـ، وـيـغـزـوـ، وـشـدـ لـاـ دـرـ، وـمـاـ أـدـرـ بـحـذـفـ الـيـاءـ وـسـكـونـ ماـقـبـلـهـاـ.

قوله: (أـوـ مـاـ قـبـلـ الـيـاءـ فـيـ إـسـمـ مـنـونـ)، نحوـ: قـاضـ، وـغـازـ (فـيـحـذـفـ
الـتـنـوـينـ وـالـسـكـونـ رـفـعـاـ وـجـرـاـ)، نحوـ: قـامـ قـاضـ، وـمـرـرـتـ بـقـاضـ^(٢)، وـبعـضـ
الـعـربـ يـقـفـ بـالـيـاءـ، وـعـلـيـهـ وـقـفـ اـبـنـ كـثـيرـ «ـمـنـ هـادـيـ»^(٣) وـمـنـ وـالـيـ^(٤) ..

قوله: (وـبـإـبـالـهـ الـأـلـفـاـ نـصـبـاـ)، نحوـ: رـأـيـتـ قـاضـيـاـ.

قوله: (أـوـ غـيرـ مـنـونـ فـالـيـاءـ)، نحوـ: قـامـ القـاضـيـ، وـكـذاـ النـصـبـ وـالـجـرـ،
وـبعـضـ الـعـربـ يـحـذـفـ الـيـاءـ وـيـسـكـنـ ماـقـبـلـهـاـ، فـيـقـولـ: قـامـ القـاضـ.

قوله: (إـلـاـ مـرـيـثـاـ)، استـثـنـاءـ منـ إـسـمـ مـنـونـ، وـهـوـ إـسـمـ فـاعـلـ منـ أـرـيـتـ،

(١) انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

(٢) زيـادةـ منـ «ـبـ» .

(٣) منـ سـوـرـةـ الرـعـدـ: ٣٣ـ، وـالـآـيـةـ: «ـوـصـدـواـ عـنـ سـبـيلـ اللـهـ وـمـنـ يـضـلـلـ اللـهـ فـمـأـلهـ
مـنـ هـادـيـ» .

(٤) منـ سـوـرـةـ الرـعـدـ: ١١ـ، وـالـآـيـةـ: «ـوـإـذـاـ أـرـادـ اللـهـ بـقـومـ سـوـءـ فـلـاـ مـرـدـ لـهـ وـمـاـ لـهـ مـنـ
دـوـنـهـ مـنـ وـالـيـ» . انـظـرـ: إـعـرـابـ الـقـرـآنـ لـابـنـ النـحـاسـ ٢ / ١٦٨ـ .

وإنما وقفت بالياء لثلا تبقى الكلمة على حرف واحد، لأن الميم زائدة، فأوجبوا أحد الجائزين في هادٍ ووالٍ.

قوله: (ومثل ياء قاضي)، راجع إلى غير المتون فتقف عليه بالياء، وكان ينبغي أن لا يدخل في هذا القسم، لأنّه مبني، لكنه لما كان بناؤه شبيهاً بالإعراب أدخل في تقسيم الإعراب.

قوله: (أو مهموزاً وسكن ما قبله)، تحرز من نحو: بناء وإخاء، لا مجرد ميّد ولين، تحرز من نحو: رضو ونبيء.

قوله: (إلا أنك تنقل الحركة إلى الساكن)، نحو: هذا ردّ، وحبو، وبُطْه، وبرِدَة، وخباء، وبِطْنَة، والرِدَاء، والخباء، والبطاء.

قوله: (لا في منون منصوب)، نحو: رأيتَ ردّاً، وخباً، وبُطْنَةً.

قوله: (وإنْ أدى إلى بناء معدوم)، نحو ما مثلٌ من ردّ، بُطْنَةً، فإنّها صارا إلى فعلٍ وفيه بناءان معدومان في الأسماء، وافقروا إلى ذلك في المهموز بخلاف الصحيح فلا يقولون: هذا بكرٌ ولا مررت بشرٌ، في بكرٍ وبشرٍ، وبعض العرب يسكن الآخر ويحرك الساكن الذي قبل المهمزة بحركة ما قبله فيقول: هذا الرِدَاء ورأيتُ الرِدَاء، ومررتُ بالرِدَاء، وهذا البطُوء، ورأيتُ البطُوء، ومررتُ بالبطُوء، ولا يفعلون ذلك إلا إذا أدى النقل إلى بناء معدوم، فاما مثل: الخباء فلا يكون فيه إلا الاتباع، لأنّه لا يؤدي إلى بناء معدوم فيقولون: هذا خباءً، ورأيتُ الخباءً، ومررتُ بالخباءً^(١) وبعض العرب يبدل المهمزة في جميع ذلك واواً رفعاً وألفاً نصباً، وباءً كسراً، فيقولون: هذا الخبُوء، ومررتُ بالخبُوء ورأيتُ الخبُوء، فتفتح الباء لأنّ [ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً]^(٢).

قوله: أو تحرك معطوف على وسكن ما قبله.

قوله: (فكنظيره الصحيح)، يعني في جواز السكون والروم، والإبدال.

(١) في كتاب سيبويه ٢/٢٧٦: الخباء ضبطت بفتح الراء.

(٢) في «ب» لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحة.

قوله: (إِلَّا في امتناع التضعيف)، استثناءً من الأشياء التي تجوز في الصحيح، وشرط التضعيف أن يكون في حرف غير همزة ولا لين، ولا سakan ما قبلها، نحو: هذا فَرَحٌ ولا يجوز التضعيف في مثل بناء، ولا القاضي، ولا عمرو.

قوله: (وَإِلَّا في جواز إِبْدال الهمزة وَاوَا رفعاً وَأَلْفَا نصباً، وِيَاءُ جرًّا)، فنقول: هذا الكَلُو، ورَأَيْتُ الْكَلَا، ومررتُ بالْكَلَيْ.

قوله: (هذا وقفٌ مِنْ حَقْقِهِ)، ي يريد من حرق المهمزة.

قوله: (والمخفف إِلَى مَا قَبْلَهَا)، نحو: هذا الْكَلَا، وهذا أَكْمُو، وأَهْنِي.

قوله: (أَوْ سَكَنَ إِلَى الصَّحِيحِ)، نحو: هذا خَبْءٌ، ورَأَيْتُ خَبِّئاً، ومررتُ بِخَبْءٍ، وهو في روم وإشمام وسكون وإبدال كالصحيح.

قوله: (أَوْ صَحِيحًا إِلَى آخِرِ الْبَابِ)، نحو: هذا بَكْرٌ فيجوز تسكينه ورومته مطلقاً، ونقل الحركة إِنْ أَدَى إِلَى بَنَاءِ مُوْجُودٍ، ولم تكن الحركة فتحة خلافاً للkovfien في جواز ذلك في الفتحة فيقولون في: رَأَيْتُ الْبَكْرَ، رَأَيْتُ الْبَكَرَ، وقد مَرَّ التضعيف بشرطه، قوله (رفعاً)، قيد الإشمام.

قوله: (إِلَّا المتصوب المونون فيبدل تنوينه أَلْفَا)، نحو: رَأَيْتُ زِيداً والوقوف عليه بالسكون لغة ربعة، ولغة الأَرْد، إِبْدال التنوين وَاوَا رفعاً، وِيَاءُ جرًّا، فيقولون: قام زِيدُو، ومررتُ بِزِيدِي.

«في الإِخْبَارِ»

قوله: في (الإِخْبَارِ إِلَحَاقُ الْكَلَامِ «أَلْ» وَالذِّي . . .)، إِنَّمَا لَمْ يقل إِلَحَاقُ أَولِ الْكَلَامِ، كَمَا قَالَ فِي غَيْرِهِ، لَأَنَّهُ قد يُخْبِرُ عَنْ بَعْضِ أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ فَلَا تَلْعَقُ «الذِّي» أَولِ الْكَلَامِ، بل تَأْخُرُ عَنْ إِسْمِ الْاسْتِفْهَامِ مَثَلُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالُ: أَخْبِرْ عَنْ أَيِّهِمْ مِنْ قَوْلِكَ: أَيِّهِمْ قَائِمٌ؟ فَتَقُولُ أَيِّهِمْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ؟ فَتَضَعُ «هُوَ» مَوْضِعُ «أَيِّهِمْ» وَتَدْخُلُ «الذِّي» عَلَيْهِ، فَالذِّي مُبْتَدَأٌ وَهُوَ قَائِمٌ . . . صَلَتْهُ، وَأَيِّهِمْ، خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَكَانَكَ قَلْتَ: الَّذِي هُوَ قَائِمٌ أَيِّهِمْ . . .؟ إِنَّمَا تَقْدِمُ لِأَجْلِ الْاسْتِفْهَامِ.

قوله: (وتتأخير المخبر عنه)، نحو أَنْ يقال: أَخْبَرَ عَنْ زِيَّدٍ، من قولك: قَامَ زِيَّدٌ، فتقول: الَّذِي قَامَ زِيَّدٌ، فتؤخِّرُ زِيَّدًا، وتحبِّله خبرًا عن «الذِي» ومعنى^(١) قوله: أَخْبَرَ عَنْ كَذَا، فيه تسامح، لأنَّك لا تخبر عنه، بل تخبر به، ولكن^(٢) لما كان الخبر هو المبتدأ صَحَّ أَنْ يطلق عليه مخبرًا عنه، ويحتمل أنْ يكون عن بمعنى الباء، كما تقول: سَأَلْتُ عَنْهُ، وسَأَلْتُ بِهِ شُرُوطَ «الذِي» يجوز الإِخْبَارُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا جَائِزَ التَّأْخِيرَ عَنْ عَامِلٍ يَصْحُّ^(٣) إِضْمَارَهُ لَا رَابطًا ولا مفسرًا بِمَا بَعْدِهِ.

قوله: أو «خَلْفُهُ» نحو الإِخْبَارُ عَنِ الْيَاءِ مِنْ «قَامَ غَلَامِي» فتقول: الَّذِي قَامَ غَلَامًا أَنَا.. فلم يؤخذ الْيَاءُ، وإنَّما أخذت خلفها وهو أَنَا..

قوله: (خَبَرًا مَعْوِظًا عَنْهُ ضَمِيرٌ غَيْبِيٌّ)، إنَّما كَانَ ضَمِيرٌ غَيْبِيٌّ لِأَنَّهُ عَائِدٌ على الموصول، والعائد عليه لا يكون إلا غائبًا نحو: قَامَ الَّذِي خَرَجَ، إِلَّا أَنْ يكون الموصول خبراً^(٤) عن ضمير حاضر فقد يكون الضمير غير غائب مراعاة للحاضر، وقد يكون غائبًا مراعاة للموصول نحو: أَنَا الَّذِي قَمَتْ، وَأَنَا الَّذِي قَامَ. وقد أجاز الكسائي وتبعه أبوذر^(٥) من أصحابنا أَنْ يعود الضمير على «الذِي» غير غائب وإنْ لم يكن الذي خبراً عن حاضر، فأجازوا في الإِخْبَارُ عَنِ التاءِ مِنْ «قَمَتْ» الَّذِي قَمَتْ أَنْتَ، وَغَيْرُهُمَا لَا يَحِيزُ إِلَّا جَعْلُ الضَّمِيرِ غَائِبًا فيقول: الَّذِي قَامَ أَنْتَ..

قوله: (يطابق له في الإعراب)، أي للمخبر / عنه أو خلفه نحو الإِخْبَارُ [٣٥/ب] عن «زيد» من: ضربت زيداً.. فتقول: الَّذِي ضَرَبْتُ زِيَّدًا.. فالماء في مكان

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب» ولكن..

(٣) في الأصل «ليصح» والتوصيب من «ب».

(٤) في الأصل «خبر» والتوصيب من «ب».

(٥) مصعب بن محمد بن مسعود الأندلسي ابن أبي الركب التحوي، من تصانيفه: الإِملاء على سيرة ابن هشام. انظر: بغية الوعاة ٢٨٧/٢.

زيد، وهي منصوبةُ الموضع، لأنَّ زيداً كان منصوباً والمطابقة في الإعراب إنما هي بالنسبة إلى إعراب الاسم قبل جعله خبراً.

قوله: (وقد تكون «أَلْ» أعم من الذي والعكس)، أمّا الذي فهو أكثر تصرفاً، فيدخل على الجملة الإسمية وعلى^(١) الفعلية إلا ما يستثنى نحو الإخبار عن «زيد» من «زيد قائم» فتقول: الذي هو قائم زيد.. ويجوز الإخبار عن «العسل» من «شربت العسل» فتقول: الذي شربته العسل، سواءً أكانت الفعلية موجبة أم منفية، مصدرة بجامد أم بمتصرف، وأمّا «أَلْ» فلا يدخل إلا على الفعلية المثبتة المصدرة بمتصرف، فإنَّ كان مبنياً للفاعل بُنيَ منه إسم فاعل، أو للمفعول بُنيَ منه إسم مفعول نحو: القائم زيد، والمضروب زيد، في الإخبار عن زيد، في قوله: قام زيد.. وضرَبَ زيد.. تبين بهذا عموم الذي على «أَلْ» وأمّا عموم «أَلْ» على الذي، فإنَّها تدخل في موضع لا تدخل فيه الذي نحو الإخبار عن «زيد» من قوله قام غلاماً زيد لا قعداً فتقول: القائم غلاماً لا القاعدان زيد ولا تقول الذي قام غلاماً لا الذي قعداً زيد.. لأنَّ قعد أصله الذي، ولا ضمير فيه يعود على الذي، لأنَّ الألف عائدة ابن هشام الخضراوي في «شرح الإيضاح»^(٢) وقد ذكرها الأخفش. وقد ذكر ابن أصبغ في مسائل الخلاف أنَّ النحاة اختلفوا في قوله: مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا.. فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، فالذي أجاز نزل المضرم منزلة المظهر فيحصل الرابط للصلة بالوصول، وكأنك قلت: لا الذي قعد أبواه «لأنَّ الألف عائدة على «الأبوين» بغير الإضافة، وعلى مذهب منْ أجاز لا يكون «أَلْ» عموم على «الذي» أصلأً.

(١) سقطت من «ب».

(٢) انظر بغية الوعاء ٢٦٧/١.

«باب همزة الوصل»

قوله: في (باب همزة الوصل، تفتح في «أيمِن» القسم)، تحرز من «أيمِن» جمع يمين، لأنَّ أيمِنًا عندنا إسم مفرد مشتق من الْيُمْنَ همزته للوصل، والدليل على ذلك سقوطها إذا وصلت بشيء نحو^(١): لَيْمَنُ اللَّهِ ما يَقُولُ زِيدٌ، وقد سُمِعَ كسرها فقالوا: إِيمَنُ اللَّهِ، وحذف النون مع فتح الهمزة وكسرها، وضم الميم وكسرها. وقد ذهب الفراء إلى أنَّ الهمزة في «أيمِن» همزة قطع وأنَّها جمع يمين، وأنَّها حيث حذفت إنما تمحفظ لكثر الاستعمال، وكما أقسموا بيمين اللَّهِ مفردة أقسموا بجمعه، وإنَّما منع أنَّ يكون مفرداً لكون «أَفْعُلُ» لم يجيء في كلامهم مفرداً إِلَّا علِمَا كـ«أَذْرَحْ وأَسْنَمَةُ»، لوضعيتين.

قوله: (في «أَل»)، نحو: الغلام والرجل.

قوله: (وفروعها)، فرع ابن، ابنم، ابنان، وابتنان، فرع امرىء، امرءان، وامرأة وامرأتان، وفرع إسم واست واثنين، إسمان واستنان، واثنان.

قوله: (وفي ماضِي أُولِهِ أَلْفَ)، نحو: انطلق، واقتدر، واحرَّ، واحْجَارَ، واحرَّ نجمَ، واستنقى، واستخرج، واغدوَنَ، واعلَوَطَ، واقشعَرَ، وآخر نصل، واهبَيَخَ، ومثل تطايرَ وتطير، إذا أَدْغَمْتَ التاء في الطاء فتقول: أَطَائِرْ واطَّيَرْ.

قوله: (وفي مصدره، والأُمْرُ مِنْهُ)، نحو: انطلاق، وانطلق، وكذلك الباقي.

قوله: (وفي ثالثي سُكَنَ ثانِي مصارعه)، نحو: اضْرِبْ، وادْهَبْ، فإنَّ مصارعهما سakan نحو: يَضْرِبُ، ويَدْهَبُ، فإنَّ لم يسكن كـ«بَضَعْ»، ويَعْدُ، فالْأُمْرُ منها: عَدْ، وَضَعْ.

قوله: (أوْ كُسِرَ لِزُومًا)، تحرز من مثل: أَنْتَ تَغْزِينَ، فكسرة الزياء عارضة لأجل البناء فإذا أمرتها قلت: أغْزِي، ولا تكسر الهمزة لعروض الكسرة.

(١) في «ب» كقولهم.

قوله: (وتضم إن ضم لزوماً)، أي إن ضم ثالث المضارع نحو: يقتل
فتقول أُقتل، فإن كانت الضمة عارضة كسرت نحو: إرموا.

قوله: (أو بني الماضي السابق)، يعني الذي أوله ألف وصل، فتقول:
اقتدر، وانطلق، وكذلك الباقي، وهمة الوصل لا تثبت في الوصل إلا في
الشعر، كما أن همة القطع لا تمحض إلا فيه، وقد شد في هذا الباب، خذ
وكل، ومُرْ، وقد سُمِّيَ إنماها فقالوا: أو خذ وأوكل، واومر على الأصل.

«باب المثنى»

قوله: في باب (المثنى)، تلحق آخره ألف مطلقاً لبني الهجيم وبني
الحارث)، يعني رفعاً ونصباً وجراً.
فيقولون: قام الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وأنشدوا:

فأطْرَقَ أَطْرَاقَ الشُّجَاعَ وَلَوْرَائِي مَسَاغًا لِنَابَةِ الشُّجَاعِ لَصَمَا^(١)

الشجاع: الحبة، يريده: لنابه ثنية ناب، وأنشدوا:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتِهَا^(٢)

يريد: غايتها، وكون المثنى بالألف على كل حال لغة مشهورة نقلها أكابر
النحوين واللغويين كأبي الخطاب البصري وأبي زيد وأبي عبيد والفراء
وغيرهم، فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه. وعلى هذه اللغة أحسن

(١) ينسب هذا الشاهد للمتلمس، انظر: الديوان، ٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، وإعراب القرآن لابن النحاس ٢/٣٤٥، ومحاترات ابن الشجري ٣٢٠، وابن يعيش، والبحر المحيط ٢/١٨٤، وحاشية الصبان ١/٧٩.

(٢) ينسب هذا الرجز لأبي النجم ونسبة الجوهري لرؤبة ولم يوجد في ديوانه. انظر: الإنصاف ١/١٨، والمغني ١/٣٨، وشرح المفصل ١/٦٢، وأوضع المسالك ١/٣٣، وشرح ابن عقيل ١/٥١، وشرح التصریح ١/٦٥.

ما خُرج قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لسَاحِرَانِ﴾^(١) في قراءة من قرأ بالألف.^(٢)

قوله: (ونون.. كسرها أفتح..)، وقد حكى الشيباني ضمنها مع الألف فيقول: قام الرجلان وقد حكى فتحها مع الياء فيقول: ضربت الزيدین، ومررت بالزیدین وأنشدوا:

على أحوذین استقلت عَلَيْهِمَا فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبٌ^(٣)

وبعض النحوين أجاز فتحها مع الألف مستدلاً بقول الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَائَ^(٤)

ومن لم يجز ذلك زعم أن هذا الشعر مصنوع.

قوله: ويغلب التذكير إلا في ضَبْعٍ، تقول في ثنائية قائم وقائمة قائمان، وقد غلبوا في الثنوية ضَبْعًا وهو للمؤنث على ضَبْعَانِ وهو للذكر فقالوا في ثنتيهم ضَبْعَانِ وكان القياس ضَبْعَانَ. وقد حكى ابن الأنباري^(٥) أن ضَبْعًا ينطلق على الذكر والأثنى^(٦) فعل هذا لا يُغلبُ فيه.

(١) من سورة طه: ٦٣، انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٣٤٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٨٣/٢.

(٢) الذي قرأ بالألف وتشديد النون هم المدنيون والkovifion، انظر: الاتحاف ٣٠٤.

(٣) ينسب لحميد بن ثور الهمالي، وروايته: استقلت عشية.. انظر: الديوان ٥٥، ومعاني القرآن ٤٢٣/٢، والمقرب ٤٧/٢، والبحر المحيط ١٨/٧.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة في زيادات ديوانه وتكميلته: ومنخران شبهها ظبيانا. انظر: زيادات الديوان ١٨٧، والنواذر لأبي زيد ١٥، والمقرب لابن عصفور ٤٧/٢، وأوضاع المسالك ٦٤/١.

(٥) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، كان معروفاً بالصدق حافظاً حسن البيان، مات سنة ٣٢٨هـ، انظر معجم الأدباء ٣١٨/١١.

(٦) انظر المذكرة المؤنثة ٩٥/١.

«المقصور»

[١/٣٦] قوله : (والمقصور تقلب ألفه ياءً يعني ثالثياً كان أو أزيد / من ذلك نحو: رَحَيَان وَمَلْهِيَان وَجَارِيَان . وقد أجاز الكوفيون حذف الألف مما زاد على أربعة فيقولون: جَادَان، والسمع إِنَّا ورد بقلبها ياءً نحو قول الشاعر:
شَهْرِي رَبِيعٍ وَجُمَادَى يَنَّهُ^(١))

قوله : (إلا في نحو: عَصَما) يريده ثالثياً ألفه منقلبة عن واو.

قوله : (ألا) يريده ثالثياً ألفه مجهمولة لم تُتمِّلْ فيقول: عَصَوان ، وأَلْوَان ، هذا مذهب سيبويه^(٢) في الألف المجهولة وغيره من أهل البصرة فَصَلَ فقال: إِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ الْمَجْهُوَلَةُ تَمَّالْ كَالْفُ «مَتَّيْ وَبَلَّ» فَكَمْذَهْبُ سِبْوَيْهِ . أو تقلب ياءً في حالِ من الأحوال كالف إلى، وعلَّ، ولَدَى .. وكِيلَه، وَعَلَيْهِ، ولَدِيه .. فتقول في ثنائية ما أُمِيلَتْ هَذَا مَتَّيَان، وَبَلَّيَان، وفي ثنائية ما قُلِبتْ: إِلَيَان، وَعَلَيَان، وَلَدَيَان . فتقلبها ياءً وإنْ لم تقل لم تقلب ياءً في حال ما، قلبتها واواً كالف ألا وأما .

«المنقوص»

[٢/٣٦] قوله : (والمنقوص بقياس) هو الاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة، واحترز بحرف إعرابه / من ياء «هذى» واللاتي، «فِإِنَّهَا ليست بحرف إعراب لنيابتها، واحترز بلازمة من ياء ضاربيك» فإنها لا تثبت حالة الرفع، بل يقول: ضاربوك بخلاف القاضي المستعلي، والمنقوص بغير قياسٍ خلافه .

قوله : (ثبتت لازمة لامه)، نحو: القاضيان والمستعليان . وأخوان، وأبوان، وحَمَوان وهَنَوان .

(١) ينسب هذا الشعر لامرأة من فقعن انظر المقرب لابن عصفور ٤٥/٢ ، والضرائر لابن عصفور ٢١٧ والأنصاف ٧٥٥/٢ ، والممتع في التصريف ٦٠٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٤ ، وشرح الكافية ١٧٣/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٩٢/٢ .

«المدود»

قوله: (والمهوز آخره لالحاقٍ) نحو: ذرْحاءٍ، وعلباءٍ (أو بدلٍ) نحو: كسائِ ورداءٍ (يجوز قلبها واواً أو ياءً) فنقول: علباوان، وكساوان، وعلباليان، وكسيان، ويجوز إقرارها همزة فنقول: علباءان، وكساءان.

قوله: (ولتأنيث، تقلب واواً) تقول: حداوان. وقد سُمعَ إقرارها وقلبها ياءً.

قوله: (إلا نحو: عشواء) فلا تقلب واواً، بل تُقرَّ همزة. فنقول: عشواءان. وكذلك كُل همزة تأنيث لام كلمتها واو نحو: لأواء. وحواء، وكأنهم استثقلوا تقارب الواوين لو قالوا: عشاوان، لأن الفاصل بينها وهو الألف حاجز غير حصين. والتحويون يطلقون قلب همزة التأنيث واواً، وقيده السيرافي^(١) بما ليس لامه واواً كما ذكرنا.

«باب الجمع»

قوله: في باب الجمع (وجمع المسلم) تحذر من الجمع المكسر.

قوله: (شرط ما جُمِعَ بالواو والنون منه) تحذر مما جُمِعَ بالألف والتاء.

قوله: (مطلقاً) يشمل الإِسم والصفة، والمكابر والمصغر.

قوله: (ذكورية): قد شدَّ هذا الجمع فيها ليس بمذكر نحوسين وإوزين.

قوله: (وعقل) قد شدَّ فيها ليس بعاقل. قالوا: الوابلون في جمع وابل وهو المطر الكثير.

قوله: (وخلواً من تاء تأنيث) تحرز من مثل: طلحة، فإنه لا يجمع بالواو والنون. فلا يقال: طلحون خلافاً للكوفيين^(٢)، فإنهم يحيزون ذلك، وابن

(١) أبو الحسن بن عبد الله المرزيان القاضي أبو سعيد التحوي ولد سنة ٢٦٨هـ ومات ٣٨٦هـ انظر معجم الأدباء ١٤٥/٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٦٠/١.

كيسان أجاز ذلك وبفتح عين الكلمة فيقول: طَلَحُون . والسماع إنما ورد بجمعه بالألف والباء.

قوله: (وفي جامدٍ إفرادٌ)، تحدّر من مثل: معد يكرب، فإنَّه لا يجمع بالواو والنون، بل تقول: جاءني ذُوو معد يكرب. أي أصحاب هذا الإسم، أو جاءني رجالٌ كلُّ منهم يُسمى معد يكرب وكذلك تأبِط شَرًّا . وإنْ اجتمع فيه الشروط السابقة.

قوله: (وفي مكبّره علمية) أي في مكبّر الجامد نحو: الزيدون، فإنَّ كان الجامد مصغراً لم يشترط علمية، فتقول في رُجَيل، رُجَيلون، ولا يقال في رَجُلٍ رَجُلونَ.

قوله: (وفي صفة جمع مؤنثه بـألفٍ وباءٍ) نحو: ضارب، فنقول: جاءَ ضاربُونَ، لأنَّك تقول في جمع مؤنثه ضارباتٍ، فإنَّ لم يجمع بـألفٍ وباءٍ لم يجمع المذكر بـواوٍ ونونٍ نحو: جريج، وصبور وسکران . وأحرَّ. وقد أجاز الكوفيون^(١) جمع مثل: سکران وأحرَّ بالواو والنون فيقولون سکرانون وأحرَّون.

«ما جُمِعَ بـألفٍ وباءٍ»

قوله: (وشرط. ما جمع بهما) أي بـألفٍ وباءٍ (كونه علم مؤنث) نحو: هنداتٍ، ويشمل مثل رُقاشٍ، وحَذَامٍ مبنيٍّ أو بـإعراب ما لا يتصدف، ولا أحفظُ أنه جاءَ مثل رَقاشاتٍ وحَذَاماتٍ. قوله: (صغرٌ لا يعقل) نحو: دُنِينٍ، ودُرِّيهٍ، تقول في جمعها: دُنِيراتٍ . ودُرِّيهاتٍ .

قوله: (أو صفة ما لا يعقل) نحو: خيول سابقاتٍ، وجبار راسياتٍ.

قوله: (أو ممتنع تكسيره منه) أي ما لا يعقل نحو: حام . وسجلٌ، واصطبَلٌ، تقول فيها: حاماتٍ، وسجلاتٍ، واصطبَلاتٍ، لأنَّ هذا لم يكسر [٤/٣٧] فإنَّ كان الاسم ما جُمِعَ جمع تكسير لم يجمع بـألفٍ وباءٍ . نحو، بوق / قالوا في جمعه أبواقٍ . ولا يقال: بوقاتٍ، ولذلك لحن المتنبي في قوله:

(١) انظر المقتضب ٢١٧/٢

إذا كان بعض الناس سيفاً لِدُولَةٍ ففي الناس بُوقات لها وطبول^(١)
قوله: (أو ذا علامة تأييث) نحو: فاطمة، وطلحة، وضاربة، وعلامة،
وصحاء، وحبلى، تقول: فاطمات، وطلحات، وضاربات، وعلامات
وصحاوات، وحبليات.

قوله: (إلا فعلان «وفعلاً أفعل») يعني لا يجمع بالف وتأء^(٢). فلا
يقال: سكريات ولا حراوات إلا إن سمى بها فلا يبنيان إذا ذاك من باب « فعل
فعلان، ولا فعلاً أفعل، واعلم أن ما جمع بالألف والباء المزيدتين إن كانت فيه
باء التأييث أو ألفه حذفت أو ألفه المقصورة قلبت باء أو الممدودة قلبت واواً إلا
في نحو: حواء فقر الهمزة. أو كان على « فعلة» صحيح العين لا مضعفها اسمًا
فيفتح^(٣) نحو: جفنة. تقول: جفنات. ومعن اللام بالياء كـ« ظبية» الأحسن
فتحها: فتقول: ظبيات. ويجوز الإسكان كـ« ظبيات» أو صفة فلا يجوز فتحها
نحو: صعبَةَ وصعْبات، خلافاً لقطرب، إلا إن كان اسمًا وصف به^(٤) كـ« امرأة
كَلْبَةَ»، فيجوز الفتح والإسكان، تقول: كَلْبَات، وكَلْبَات، أو معتلها بواو وباء
فيفتحها هذيل ابن مدركة نحو: حورات، وبَيَضات. وـ« فعلٌ كَفعلةٌ» تقول في:
دَعَدِ دَعَدَات. وفي طيفٍ طَيَّفات. وإن كان على « فعلة» أو « فعلة» فيجوز
تسكين العين وفتحها واتبعها الفاء فنقول في رُكْبات، ورُكْبات،
ورُكْبات. ونقول في سِدَرَة: سِدَرَات، وسِدَرَات وسِدَرَات، إلا إن كان « فعلة»
لامه باء فلا اتباع نحو: كُلِّيات، أو إن كان « فعلة» لامه واو
فلا اتباع أيضاً نحو: رُشَوة، فلا يقال: رِشَوات، وشَدَّ جِروَات، جمع جُرْوَةٍ،
أو لامه باء نحو: لِحَيَةٍ. ففي جواز الاتبع خلاف عند البصريين وقد منع الفراء
ـ« فعلات» والسماع يرد عليه، قالوا: نِعْمَة، ونِعْمات.

(١) انظر الديوان: ٨٧/٢، والمحتب ١/٢٩٥، والممع ١/٢٣، والدرر اللوامع ١/٦.

(٢) في «ب» الألف والباء.

(٣) ساقط من «ب».

(٤) صفة: والتوصيب من «ب».

«باب النسب»

قوله: في باب النسب (النسب إلى مثنى ومُسْلَم مذكور لم يعربا بحركةٍ تحرر من أنْ يعربا بالحروف). لأنَّك إذا سميت بالزيديين أو بالزيدين فلك أنْ تحكي إعرابها قبل التسمية ولك أنْ تجعل الإعراب بالحركات في النون. وتلزم الألف في المثنى مطلقاً، والنون والياء في الجمع مطلقاً.

قوله: (أو مؤنث) نحو: هندات. قوله: (تحذف العلامتين) يعني الألف والنون والياء والنون، والألف والباء، فنقول: زَيْدِي في الثنية والجمع، وهندي، فإنْ أعرَب المثنى والمجموع بالحركات بعد التسمية نسب إليهما على لفظهما فنقول: زيداني وزيدوني أو زيديني.

قوله: (وإلى صدر محكيٍ)^(١) المحكي (وجوباً) نحو: تابطي في: تابط شرًّا.

قوله: (إلى أول مركب جوازاً) نحو: بعلبك، ورام هرمز، الأفصح، بعلٌ، وراميٌ. ويجوز بعلبيٌ. ورام هرمزيٌ، ويجوز: بعلٍ بكٍيٌ، ورامي هرمزيٌ.

قوله: (وإلى ثاني متضادين) يعني بالمتضادين، المضاف، والمضاف إليه.

قوله: (وإنْ خيف لَبَسٍ) كقوفهم في النسبة إلى عبد مناف وعبد القيس، منافيٌ وقيسيٌ. ولا يقال: عبديٌ، لثلا يلتبس بالنسبة إلى عبدٍ.

قوله: (أو تعرف الأول به) نحو: ابن كراع وابن عمر، فنقول في النسبة كُراعيٌ، وعُمرٌ.

قوله: (وإلا فـإليه) أي فإنْ لم يخف لَبَسٌ ولم يتعرف الأول به فإلى الأول كقوفهم في أمرىء القيس، امرئٌ.

[٣٧/ب] قوله: / (وتفتح عين الثلاثي المكسورة وجوباً) نحو: نَمَرٌ، وَدُلَّلٌ، وإِبَلٌ، تقول: غَرَّيٌ وَدَوَّلٌ، وإِبَلٌ. لا يجوز إيقاؤها مكسورة. وقد ذكر طاهر

(١) ساقط من «ب».

القزويني^(١) في مقدمة له جواز ذلك، وأنه مثل، تَغْلِب يجوز فيه الوجهان.

قوله: (إِلَّا في نحو: بِلْز، فجوازاً) بيلز^(٢) عندنا أصله بِلْز^(٣) بالتشديد، وقد سمع كذلك فإذا نسب إليه مخففاً جاز أن يُراعي أصله. فتبقى اللام مكسورة. وجاز أن يُراعي ما صار إليه فيُجري به مجرى إبل. والأخفش ينسب إليه بفتح اللام فقط فيجعله كـ«إبل» فأما يَرُّ اسم رَجُل. فأصله «يروز» وقد جَوَّز أصحابنا فيه الوجهين يَرِزِي وَيَرْزِي.

قوله: (ويجب بنوئي مثل بنت) مذهب سيبويه^(٤) لأنك إذا نسبت إلى بنتٍ وأخت حذفت تاء الإلحاد. وردت لام الكلمة ورددتها إلى وزنها فقلت: بنوئي وأخوئي ومذهب يونس^(٥) إبقاء تاء الإلحاد فيقول بنتي وأختي. ومذهب الأخفش حذفها ورد المحفوظ. وإبقاء ما قبله على حاله فتقول: أخوئي وبِنِوئي.

قوله: (ويجوز في مثل ابن) واسم: بنوئي وسموي فترده إلى أصله بعد رد المحفوظ ويجوز: ابني واسمي على لفظهما.

قوله: (وترد في ثلاثة معتل اللام فاؤه إن كانت مخدوفة) مثاله: شِيَة. تقول على مذهب سيبويه^(٦) وشويي فترد الواو، لأنَّ أصله وشية وإنما حذفت الواو لأنها حذفت في المضارع قالوا: يشي، وإن كان الموجب لحذفها في المضارع مفقوداً في المصدر، فإن لم يكن الثلاثي في معتل لم ترد. تقول في عدَّة عديي. والأخفش يقول في: شِيَة وشويي فيبيقي الشين مكسورة فيصير كـ«إبلٌ»

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عمر أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. له تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. ولد سنة ٦٦٦هـ، ومات سنة ٧٣٩هـ، انظر بغية الوعاة ١٥٦/١.

(٢) في «ب» بيلز.. بغير الفاء.

(٣) في اللسان ٧/١٧٧.. امرأة بيلز ضخمة مكتنزة.

(٤) انظر الكتاب ٢/٨١.

(٥) انظر الكتاب ٢/٨١.

(٦) انظر الكتاب ٢/٨٥.

فيفتح الشين في النسبة وتقلب الياء ألفاً لتحرکها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً. كما قلبا ألف رحى، وإن كان أصلها الياء وإن كان الثلاثي مخدوف العين لم ترد، ونقول في سهٍ ومدٌ: سهٍيٌ ومدٍيٌ. والأصل ستة، ومُندَّ، وإن كان مخدوف اللام معتل العين رددت، تقول في ذي من ذي مالٍ ذوويٌ أصله: ذويٌ أو صحيح العين وترد اللام في الشنیة ردت ها هنا تقول: آخرٍيٌ لأنك تقول: آخرانٍ، أو لا ترد. جاز ها هنا أنْ ترد وأنْ لا ترد. تقول في دمِ دميٌ. ودمويٌ.

قوله: (وتحذف ياء مثل: حَنِيفَة، وجَهِينَة)، تقول: حَنِيفٌ، وجَهِينٌ. فإنْ لم يكن بالياء، كـ«تميم، وقريش، أو كان بها وهو مضعف العين كـشديدة، وقديدة، أو معتلها في « فعلية » كـ«جُوريرة » لم تمحذف الياء.

قوله: (وواواً مثل: شَنَوَة)، تقول: شَنَئٌ، ورَكْبَيٌ في رَكْوَة. والمبرد ينسب إليه على لفظه فيقول: رَكْوَة.

قوله: (وتقلب ألف مقصور ثلاثي واواً) نحو: عَصَا، وَرَحَى، تقول: عَصَوَى وَرَحَوَى.

قوله: (وتحذف في نحو: جَزِي وجوباً) إذا كانت للتأنيث في رباعي متحرك الوسط. حذفت الألف. تقول: جَزِيٌّ، وأَرْبَيٌ في أَرْبَ وهي الداهية. وجَزِي نوع من العَدُو. فيه قَفْزٌ.

قوله: (وفي نحو حُبْلَى، ومَلْهَى. وذُفْرَى جوازاً، أو تُقلب) يعني الرباعي الساكن الوسط أو ألفه للتأنيث، أو منقلبة عن أصل. أو ملحقة بأصل فيجوز حذف الألف وقلبها واواً فنقول: حُبْلٌيٌ ومَلْهَيٌ، وذُفْرَيٌ، وحُبْلَوَىٌ، ومَلْهَوَىٌ، وذُفْرَوَىٌ. وقد جاء حُبْلَاوَىٌ بقلبها وزيادة ألف قبليها. وأجاز بعضهم مَلْهَاوَىٌ قياساً على « حُبْلَاوَىٌ ».

قوله: (وشَجَ كـ(رحى)) يعني المتفوص الثلاثي، تقلب ياؤه واواً كالفال رَحَى، تقول: شَجَوَىٌ، وعَمَوَىٌ، في شَجَ، وعَمِ.

قوله: (وقاضٍ كـ«حُبْلٍ») يعني أنَّ المنقوص الرباعي يجوز فيه حذف الياء وقلبها واواً كالفـ«حُبْلٍ»، فنقول: قاضٍ وقاضٍ.

قوله: (وتحذف ألف مقصور خاسي فـما زاد) تقول في: مشترى وقبعثري: مُشترٍي وقبعثري. سواء أكان ما قبل الألف مضعفاً أم لا، نحو: معلٍي ومثني. ويونس^(١) يقلبها واواً فيقول: معلويٍ ومثنيٍ.

قوله: (ويا منقوص كذلك) أي منقوص خاسي فـما زاد نحو: مشتر، ومستعلٍ، تقول: مُشترٍي، ومستعلٍ.

قوله: (والهمزة لتأنيث، تقلب واواً) نحو: حراويٍ، وصفراويٍ، وشدَّ صناعانيٍ وبهرانيٍ ودستوانٍ بابداها نوناً.

قوله: (إلا في نحو: لأواء) يعني أنك تقول لأوائِي بـإقرارها ولا تبدها واواً لما مرَّ في الثانية.

قوله: (أو أصلًا) نحو: قراء. (وبدلاً) نحو كـسـاء (أو الإلـحـاق) نحو: عـلـباء. يجوز أن تقلب فـتـقول: [قرـاويـيـ، وكـسـائيـيـ، وعلـبـائيـيـ]^(٢) ويـجـوز إـقـرارـها فـتـقول: قـرـائيـيـ، وكـسـائيـيـ، وعلـبـائيـيـ.

«باء التأنيث»

قوله (في باء التأنيث لفرق مذكر من مؤنث) وذلك في الصفة والاسم نحو: ضارب، وضاربة، وزجل ورجله، وامريء وامرأة (وجمع من مفرد) نحو: بغال وبغالة وحجارة وحجارة. فـأدخلـتـ الـباءـ فيـ الجـمـعـ فـرقـاـ بينـهـ وـبـينـ مـفـرـدـهـ. وقد نـدـخـلـ فـرقـاـ بـيـنـ اـسـمـ الـجـنـسـ وـمـفـرـدـهـ نحو: شـجـرـةـ وـشـجـرـ، وـثـمـرـةـ وـثـمـرـ، وقد جاء هذا بالعكس قالوا في لـغـةـ^(٣) كـمـآـةـ لـلـجـمـعـ^(٤)، وـكـمـءـ لـلـمـفـرـدـ،

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢.

(٢) ما بين المعرفتين زيادة من «ب».

(٣) ساقط من «ب».

(٤) ساقط من «ب».

وقد أجرى بعض العرب هذا على الأصل فجعل الكلمة للمفرد، والكما للجمع، واسم الجنس يؤئنثه أهل الحجاز. ويدركه أهل نجد وبنو تميم. والقرآن جاء بها. قال تعالى: «نَخْلُ خَاوِيَّة»^(١) وقال «نَخْلٌ مُنْقَرٌ»^(٢) [وربما جاء شبه ما التزم فيه أحدهما]^(٣).

قوله: (ولعجمة) نحو: مَوازِجَةٌ. واحد مَوْزِجٌ، فدخلت التاء لتدل على العجمة لأنَّ «مَفْعَلًا» إذا كان عربياً إنما يجمع على «مَفَاعِلٍ» بغير تاء كمدحه ومذاهب.

قوله: (ولنسب) نحو: الأشاعت والمهايبة نسبة إلى عبد الرحمن بن الأشعث والمطلب بن أبي صفرة، فكانا بهم قالوا: الأشعثيون والمطلبيون.

قوله: (وهما) أي للعجمة والنسب معًا نحو: سَبَابِجَةٌ^(٤) واحد هم سَبَبِجيٌّ.

قوله: (ولعوضٍ) فَرَازِنَةٌ، ويَا أَبْتِ، ويَا أَمْتِ. فالباء في فرازنة عوض من الياء التي كانت الفاء في المفرد. لأنَّ الوارد «فَرَزَنْ» وجده فرازين، ولكونها عوضاً لا تجامع الياء، فلا يقال: فرازينة، والتاء في يا أَبْتِ ويَا أَمْتِ عوض من ياء الإضافة وأصله يا أبي ويَا أمِي، ولا يجتمعان، بل ربما قلبت التاء ألفاً إنْ اجتمعا كقوفهم: يا أَبْتا، ويَا أَمْتا.

قوله: ولبالغة نحو: رَجُلٌ عَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ، وَتَمْثِيلُهُمْ بِمِثْلِهِمْ هُذَا لَيْسَ بِجَيدٍ، لأنَّ المبالغة إنما استخدناها من صيغة «فَعَالٌ»، والتاء إنما دلت على تأكيد المبالغة فالأولى أنْ يمثل بمثل: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ لِلشِّعْرِ، أي كثير الرواية.

قوله: (ولتأنيث اللفظ) نحو: مدِينَةٌ وَبِلَدَةٌ.

(١) من سورة الحاقة: ٧.

(٢) من سورة القمر: ٢٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) السبابجة: قوم ذو جلد من السنديون يكونون مع رئيس السفينة البحريّة.

قوله: (أو تأكيده) أي تأكيد تأنيث اللفظ نحو: نَعْجَةٌ وَنَاقَةٌ، فِإِنَّهَا بَدْوَنَ
النَّاءِ لَمْ يَوْضُعَا لِذِكْرِهِ، وَلَوْ وَضَعَا بَدْوَنَ النَّاءِ لِمَؤْنَثٍ لَمْ يَقْعُ لِبِسٍ، فَادْخُلُوا النَّاءَ
لِتَفْيِدِ تَأكيدِ تأنيثَ الْلَّفْظِ، لَأَنَّهُ بَدْوَنَهَا مُؤْنَثٌ.

قوله: (أو تأنيث الجمع) نحو: حَجَارَةٌ وَعَمْوَةٌ.

«نون التوكيد»

قوله: في (نون التوكيد تلحق جوازاً فعل أمر) نحو، اضربيْنَ، وأطلق
ليدخل فيه نحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ في التَّعْجِبِ، فِإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، وَإِنْ
كَانَ لَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقَةً عَلَى مَذْهَبِنَا قَوْلُهُ: (أو مَضَارِعًا بَعْدَ نَبِيٍّ) نحو:
لَا تَضَرِّبِنَّ، (وَعَرَضٌ) نحو: لَا تَنْزِلَنَّ، (وَتَخْضِيْضٌ) هلا تَنْزِلَنَّ، (وَدُعَاءٌ) نحو:
يَا رَبَّ لَا تُعَذِّبَنَّ زِيَادًا.. (وَاسْتَفْهَامٌ) نحو: أَتَقُومُنَّ؟ (وَشَرْطٌ) نحو: أَمَا
تَخْرَجَنَّ.

قوله: (مطلقاً فِيهِما) أي الاستفهام والشرط. ومعنى الاطلاق في
الاستفهام أن يكون عن الفعل نحو: أَتَقُومُنَّ؟ وعن الإسم نحو: أَيْ رَجُلٌ
تَضَرِّبِنَّ؟ وقد منع بعضهم إلحاقها في الاستفهام عن الاسم، وال الصحيح جوازه.
وسمع من كلامهم: كيف تَفْعَلُنَّ؟ ومعنى الاطلاق في الشرط. لأن ذلك
لا يختص بـ «إن» بل يجوز ذلك في سائر أدوات الشرط قوله: (وَجُوبًا إِنْ وَلِيَ
لَامَ قَسْمٌ) أي تلحق وجوباً إِنْ وَلِي المضارع لام قَسْمٌ نحو، وَاللَّهُ لَا يَقُومُنَّ،
وهذا مذهب أبي بكر بن السراج^(١). وذهب غيره إلى أن لحاقها غير واجب.
وقد تقدم لنا أن مذهب الكوفيين جواز تعاقب اللام والنون في الجيزون. وَاللَّهُ
لَا يَقُومُ، وَاللَّهُ لَا يَقُومُنَّ، فإن لم يلِي المضارع لام قَسْمٌ لم تدخل النون فتقول:
وَاللَّهُ لِفِي الدَّارِ أَقْوَمُ، وَقَدِمَ^(٢) ذلك في القسم.

قوله: (أو زيد «ما» بعد أداة شرط) نحو: إِمَّا تَخْرَجَنَّ، فَالنُّونُ هَا هَنَا

(١) انظر الموجز: ٨٣.

(٢) في «ب» مَرَّ.

واجهة لا تُحذف إلّا في ضرورة. هذا مذهب المبرد والزجاج. وذهب الفارسي إلى أنَّ دخولها ليس بواجب وأنه يجوز أنْ تدخل في الكلام والشعر نحو: إما تخرج أخرج.

قوله: (وتقول: يضرِّبان، ويضرِّبَانَ فقط) أما يضرِّبان، فأصله يضرِّبنَ ثم لحقته نون توكيده فصار: يضرِّبنَ فاجتمعت الأمثال ففصل بين نون الضمير ونون التأكيد بـاللف وكسرت نون التأكيد على أصل التقاء الساكنين، وأما يضرِّبَانَ، فأصله: يضرِّبان. والنون علامة الرفع ثُمَّ لحقته نون التأكيد فصار يضرِّبانَ ثُمَّ حذفت النون لاجتماع الأمثال وكسرت نون التأكيد على أصل التقاء الساكنين. وهذا الموضعان لا تدخل فيها إلّا المشددة. وأجاز الكوفيون ويونس^(١) دخول المخففة فيها، ولا يجوز عندنا، لأنَّه لا يجمع بين الساكنين في غير الوقف إلّا بشرط أنْ يكون الأول حرف مَدٌ ولين والثاني مشدد نحو «الضالِّين»^(٢) (وهذا أصيَّم تصغير أصْمَّ واتحاجُونِي في الله)^(٣) (وتأمُّرُونِي أَعْبُدُ)^(٤) قوله: (ويضرِّبنَ، ويضرِّبَنَ) أشار إلى المضارع المرفوع بالنون وقبلها واو الجمع أو ياء المخاطبة وتدخلها المشددة والمخففة. وقد تقدم أول الكتاب في باب الوقف كيفية الوقف عليها وأجاز يونس^(٥) الإبدال من النون الخفيفة فيها حرفاً من جنس الحركة قبلها في الوقف فتقول في الوقف على يضرِّبن. يضرِّبوا، وعلى تَضَرِّبِنَ تضري، وقاس ذلك على «زيد» رفعاً وجراً في لغة من أبدل من التنوين ياءً في الجرّ فقال: زيدي، وواواً في الرفع فقال: زيدو. وكما تبدل ألفاً

(١) في الكتاب لسيبوه ١٥٧/٢.. وأما يونس وناس من النحوين فيقولون: اضرِّبانْ زيداً، واضرِّبَانَ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهم لا يقع بعد الألف ساكن.

(٢) من سورة الفاتحة: ٧ والأية «غير المغضوب عليهم ولا الضالِّين».

(٣) من سورة الأنعام: ٨٠، وقراءة نافع بنون خفيفة، وقال أبو عمرو بن العلاء هو لحن، وأجاز سيبويه ذلك انظر الكتاب ١٥٤/٢، وإعراب القرآن ١٦٠٤١.

(٤) من سورة الزمر: ٦٤ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٢٨.

(٥) انظر الكتاب لسيبوه ١٥٥/٢.

إذا كان ما قبلها مفتوحاً. فكذلك تبدل ياء إذا كان مجروراً وواواً إذا كان مرفوعاً.

قوله: وتخشين، ويغزون، ويرمئن. أشار إلى أن المضارع الذي آخره ألف تقلب ياء وتفتح وكذلك يفتح ما آخره واو أو ياء. وهذا جائز فيها لم يرفع بالنون منها.

قوله: (وكذا الأمر في صحيح ومعتل) نحو: أخْشِينَ، واغْزُونَ، وارْمِئَنَ / واَصْرِبْنَ بفتح ما قبل النون. وهذه الفتحة هل هي فتحة بناء أو فتحة لالتقاء الساكنين؟ فيه خلاف.

«أحكام التصريف»

قوله: (أحكام التصريف قسمان)، قد تقدم أن الأحكام تنقسم إلى قسمين: إفرادية، وتركيبية وأن التركيبة قسمان. وقد تقدما، وكان ينبغي أن تقدم الأحكام الإفرادية. لأن الإفراد أول، ولكنها فيها غموض فجرت عادة النحوين أن يؤخروا الكلام فيها حتى لا يصل إليها الطالب إلا وقد تمرن ذهنه بمعونة الأحكام التركيبة لكونها أسهل.

والتصريف علم بأحوال الكلمة العربية حالة الإفراد. وقسم الأحكام إلى قسمين: أحدهما: تغيير الكلمة بصيغ مختلفة لاختلاف المعاني وهو الذي بدأ به. والأخر، تغييرها عن أصلها لغير معنى طاريء عليها وسيأتي.

«علم التصغير»

قوله: (علم التصغير، الياء) أي دليل التصغير، وإنما هو الياء نحو: فليس، وجعافر في فلس، وجعفر فاما قوله: دواية، وشواية، في ذاته وشابة، فإنه من إيدال الياء ألفاً وليس بقياس فلا تقول في تصغير جعفر جعافر، وأما هدأهـ فقيل إنه تصغير هـهـ شاذ، وقيل: إنه اسم جمع وليس بتصغير.

قوله: (ويخص الاسم) يعني أن التصغير من خواص الاسم، وإنما كان

ذلك، لأنَّ التصغير وصف من حيث المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان فلا يصغران.

قوله: (وأ فعل للتعجب) تقول: ما أَحَيْسِنَ زِيداً.. أو ما أَجْبِيلَةُ، ولا يصغر من الأفعال إلا أَفعَل للتعجب على خلاف فيه. هل هو اسم أو فعل؟ فمذهب الكوفيين^(١) أنه اسم ومذهب البصريين أنه فعل. والاحتجاج لها عليهما له موضع غير هذا والذي نعرفه من مذهب أصحابنا أنه يجوز تصغير أَفعَل للتعجب^(٢). وهذا ظاهر كلام سيبويه. ونقل ابن مالك أنَّ ذلك مذهب ابن كيسان وأنَّ ابن كيسان أجاز تصغير أَفعَل للتعجب نحو: أَحْسَن بِزِيدٍ.. تقول: أَحَيْسِنْ بِزِيدٍ.

قوله: (ويصغر صدر مركب من اسمين) نحو بَعْلَبَك (أو اسم وصوت) نحو عميرويه (وأول متضادين على) نحو: عَبِيدُ الْمَلَك، (وآخر غير علم أو كلامها) وذلك على حسب ما تريده فتقول في غُلام رَجُل إذا أردت تصغير أحدهما. غَلِيمٌ رَجُلٌ. أو غُلامٌ رُجَيْلٌ أو كلامًا غَلِيمٌ رُجَيْلٌ.

قوله: (وتبقى ألف أفعال) تقول في أجيال أَجيال، وفي أئناب أَئناب، وبعضهم يزيد قيداً فيه. فيقول: أَلف أفعال جمعاً، وليس بشيء، لأنَّ أفعالاً لا يكون إلا جمعاً.

قوله: (وما حذف من ثلثي رُد) سواء كان فاءً أم عيناً أم لاماً نحو: وُعِيدَةٌ في عِدَةٍ، وسُتَيْهَةٌ في سِهٍ، ويدِيَةٌ في يَدٍ.

قوله: (ويحذف منه ألف وصل وناء إلخاق) نحو: بُنِيَ وسُمِيَ في ابن واسم، وأَخْيَةٌ وبُنْيَةٌ في أَخْتٍ وبنِتٍ.

قوله: (وتلحق الياء ثلثي مؤنث عدمها) نحو: قُدِيرَة، وشَمِيسَة،

(١) انظر: الإنصاف ١٤٦/١ المسألة الخامسة عشرة.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ١١٧/١.

وَهُنَيْدَةٌ فِي قِدْرٍ، وَشَمْسٌ وَهِنْدٌ. [وَقَدْ شَذَّ مِنْ هَذَا شَيْءٍ، قَالُوا فِي: حَرْبٌ وَقُوْسٌ وَنَابٌ، وَعِرْسٌ، وَدَرْعٌ، حُرِيبٌ وَقُوَّسٌ، وَنُوبٌ^(١). وَعَرِيسٌ وَدُرَيْعٌ].

قوله: (ويفك مضلع) نحو دَبَّين في دَنَّ، ومن أحكام الثلاثي أنَّه إذا التقت ياء التصغير مع الياء التي هي عين الكلمة فإنَّه يجوز كسر فاء الكلمة فيقولون في شَيْخ شَيْبَخٌ وفي بَيْتٍ، بَيْتٌ، وفي نَاب نَيْبٌ، ولا يجوز قلب الياء التي هي عين الكلمة واوًّا / لا تقول في شَيْخ شَوَّيْخٌ. وقد أجاز ذلك [٣٩/ب] الكوفيون.

قوله: (وتقلب أَلْف مقصور) نحو: رَحَى وَعَصَا تقول: رُحَيَّة وَعَصَيَّة.

قوله: (ويرد ما حذف من منقوص) سواء أكان منقوصاً بقياس أم لا، نحو: أَخْ وَشَجْ تقول: أُخْيٌ وَشُجَجٌ. وقد جعل هذا المنقوص تحت حكم قوله: وما حذف من ثلاثي ولكنه لما ذكر حكم المقصور ذكر حكم المنقوص نصباً انتهى الثلاثي.

قوله: (والرباعي يكسر ما بعد الْعَلَم فيه) يعني بالعلم ياء التصغير، فتقول في مثل جعفر جَعِيفَرٌ.

قوله: (إِلَّا مَا فِيهِ عِلْمُ التَّائِيَتِ) يشمل تاء التأنيث وألفها نحو: طَلَيْحَة، وَحُبَيْلَة.

قوله: (ويُفَكُّ مضلع وسطه) نحو: فَقَمْ تقول فُقَيْقِمْ، فإنَّ كان مضلع الآخر نحو: مُدَقَّ، وَأَصَمَّ، وَطِمَرُ، فلا يفك، فيقولون: مُدَيْقُ، وَأَصَمِّ وَطِمَيْرٌ لأنَّ المدغم عندنا يقع بعد الياء خلافاً للفراء إذ فصل في ذلك فقال: إنْ لم يكن تحريكه إِلَّا بخروج المثال عن بنية كلام العرب ترك على حاله نحو: حَوَصَلَة وَأَجَرَة تقول في تصغيرهما. حَوَيْصَلَة وَأَوْجَرَة. وإنْ أمكن لا يخرج عن الأبنية

(١) في الكتاب لسيبوه ٢/١٢٧.. ومن العرب من يقول في باب نوب، فيجيء بالواو. لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم.

نحو: طِمْرٌ فتقول: طِمَرٌ نحو زِبْرُج أو طِمَرٌ نحو: دِرَهْمٌ. فيقولون في تصغيره طِمِيرٌ.

قوله: (والرائد) يعني على الأربعة (وفي آخره ألفاً تأنيث) نحو: حَمَاء، فتقول: حَمِيراء (أو ألف ونون زائدةان في «فَعْلَان» «فَعْلَى») نحو: سَكْرَان فتقول: سُكَيْرَان.

قوله: (لم يعتد بها) أي لا يغيران، أي ألف التأنيث، أو الألف والنون المذكورتان بخلاف غيرهما كعلباء. وسُلطان، فإنك تصغرهما كـ«سداح وقسطار» وقد غلط بعض ضعفاء النحويين ذكر في مقدمة له أنك تصغر علباء على عَلَيَّاء. فجعل ألف الإلحاق كالف التأنيث. وهذا مخالف لما عليه العرب والنحويون.

قوله: (وما قبلها) أي قبل ألفي التأنيث كبروكاء، وجَلُولَاء أو الألف والنون المذكورتين كسلامان، وخاطان، فتقول في تصغير ذلك: بُريَّاء وجُلِيلَاء. وسُليمان وخَيْطان تحذف الواو والألف، وقال البرد: لا تحذف «واو» جَلُولَاء ونحوه.

قوله: (ويجوز في كُل مزيد حذف زوائه ثم يصغر) هذا يسمى تصغير الترخيم. وهو أن يجعل المزيد فيه مجرداً وتعطيه ما يليق به من «فُعِيلٌ أو فُعِيلٌ» فتقول في تصغير أسود وأزهر. سُويد وزهير، وفي تصغير سلطان، سُلَيْط، وفي تصغير زعفران زُعِيفَر وسواء عندنا العلم وغيره، خلافاً للفراء إذ يختص ذلك بالأعلام، وللخامسي فيما زاد كفييات في التصغير لا تليق بهذا المختصر.

قوله: (وتقول في ذَا ذِيَا إلى آخر الفصل) لا يصغر من الأسماء المبنية إلا ما ذكر، وقد وافقت العرب بزيادة الياء ثالثة بعد فتحة وخالفة ترك الأول على حاله وزيادة ألف. وبعض العرب يضم أول اللذيا واللذيا.

قوله: (ويحذف ألفها في التشنية) يعني أنك تقول: ذِيَان وَتِيَان، واللذيان

واللتَّيَانِ وأمَّا جُمْعُ «اللَّذِيَا» فِمَذْهَبِ سَيِّبوِيهِ^(١) أَنَّكَ تَقُولُ: الْلَّذِيُّونَ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّكَ تَقُولُ: الْلَّذِيُّونَ. كَمَا تَقُولُ فِي جُمْعِ مَصْطَفَىٰ، وَأَمَّا جُمْعُ الْلَّتِيَا الْلَّتِيَاتِ، وَلَا يَصْغُرُ شَيْءٌ مِّنْ جُمْعِ «الْتَّيِّ» قَالَ سَيِّبوِيهِ: اسْتَغْنُوا عَنْهُ بِتَصْغِيرِ وَاحِدَةِ الْمَتْرُوكِ فِي جُمْعِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: الْلَّتِيَاتِ^(٢). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ امْتَنَعُتْ مِنْهُ. وَالْأَخْفَشُ يَقِيسُهُ فِي قُوْلِهِ فِي الْلَّاتِيِّ: «الْلَّوِيَا» وَالْأَتِيِّ الْلَّوِيَا.

«جُمْعُ التَّكْسِيرِ»

قُولُهُ: فِي (جُمْعِ التَّكْسِيرِ أَبْنِيَةِ ثَلَاثَةٍ: أَفْعَالٌ، وَفُعْلَةٌ، وَفُعْلَةٌ) إِنَّمَا / لَمْ يَعْدْ [١٤٠/١]

مِنْهَا فُعْلَةٌ كَـ«غِلْمَةٍ» وَغِزْلَةٍ، وَصِبْيَةٍ وَفِتْيَةٍ وَإِنْ كَانَ النَّحُوَيُّونَ ذَكَرُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ إِلَى مَا يَنْقَاسِ جَمِيعُهُ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ يَنْقَاسِ جَمِيعُهُ عَلَى فُعْلَةٍ، بَلْ هُوَ مِنَ الْجَمْوُعِ الشَّادِّةِ. وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٣) إِلَى أَنَّ فُعْلَةَ لَيْسَ جَمِيعًا، إِنَّمَا هُوَ اسْمُ جُمْعٍ. وَزَادَ الْفَرَاءُ فِي أَبْنِيَةِ الْقَلْةِ «فُعْلَةً وَفُعْلَةً وَفُعْلَةً» وَهِيَ عِنْدَنَا مِنَ أَبْنِيَةِ الْكَثْرَةِ.

قُولُهُ: (وَفِي اسْمِ ثَلَاثِيِّ) يَعْنِي عَلَى عَشْرَةِ أَوْزَانِ، إِلَّا مَا يَسْتَشْتَنُ نَحْوُهُ أَخْوَاضُ وَأَبْيَاتُ وَأَفْعَالُ، وَأَفْسَامُ، وَأَخْبَارُ، وَأَعْضَادُ، وَأَكْبَادُ، وَأَقْمَاعُ، وَأَبَالُ، وَأَعْنَاقُ. فِي جُمْعِ حَوْضِ وَبَيْتِ وَقْفَلٍ، وَقِسْمٍ، وَحَجَرٍ، وَعَضْدٍ، وَكَبْدٍ، وَإِبَلٍ، وَعَنْقٍ، وَأَطْلَقَ الْثَّلَاثِيَّ وَهُوَ يَرِيدُ مَا كَانَ دُونَ التَّاءِ لِلثَّانِيَتِ فَإِنَّ لِجَمِيعِهِ أَحْكَامًا أُخْرَى.

قُولُهُ: (إِلَّا فِي «فَعْلٍ وَفَعْلٍ» صَحِيحِيْنِ فَشَذُوذُهُ) يَعْنِي أَنَّ «فَعْلًا» الصَّحِيحُ، وَ«فَعْلًا» لِذَلِكَ لَا يَجِمِعُهُ عَلَى «أَفْعَالٍ» إِلَّا شَذَّاً نَحْوُ زَيْدٍ وَأَزِيَادٍ، وَفَرْخٍ وَفَرَاخٍ، وَرُطْبٍ وَأَرْطَابٍ، وَرُبْعٍ وَأَرْبَاعٍ، وَالْمَطْرَدُ فِي «فَعْلٍ» إِنَّمَا هُوَ أَفْعَلُ، نَحْوُ كَلْبٍ، وَأَكْلَبٍ وَفَلْسٍ وَأَفْلَسٍ. وَفِي «فَعْلٍ» إِنَّمَا يَطْرُدُ فِيهِ «فَعْلَانٍ» لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَلَا جُمْعٌ قَلِيلٌ يَطْرُدُ فِي «فَعْلٍ».

(١) انظر: الْكِتَابُ ١٤٠/٢.

(٢) انظر الْكِتَابُ، ١٤٠/٢.

(٣) انظر: الْمَوْجِزُ ١٠٥.

قوله: (وَأَفْعُلُ «في» فَعْلٌ) يعني الصحيح العين نحو كلب وأكلب، إنما يجيء في معتلها غير منقاس نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف.

قوله: (وفي مؤنث بلا تاء على «فعال» نحو: عَنَاقٌ وَأَعْنَقٌ، (و«فعال») نحو: ذِرَاعٌ وَأَذْرَاعٌ (و«فعيل») نحو: يَمِينٌ وَأَيْمَنٌ، (و«فعال») نحو: كُرَاعٌ وَأَكْرَاعٌ).

قوله: (وَأَفْعِلَةٌ في مذكر على وزنها) على وزن الأربعة نحو: قِذَالٌ وَأَقْذَلَةٌ وَحَمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغَفَةٌ، وَغَرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ.

قوله: (أو على «فعول») نحو: عَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

قوله: (ولا يتتجاوز «أفعيلة» مضاعف «فعال وفعال») نحو: جَنَانٌ وَأَجْنَانٌ وَكِنَانٌ وَأَكِنَّةٌ.

قوله: (ولا معتل لامها) نحو: رِداءٌ وَأَرْدِيدَةٌ، وَكِسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ.

قوله: (كما لا يتتجاوز «فعول» معتل اللام «أفعالاً») نحو: فُلوٌ وَأَفْلَاءٌ.

قوله: (ومؤنث «فعول» كمذكره) نحو: قَدُومٌ وَأَقْدِمَةٌ. كما تقول: عَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

قوله: (وللكثرة فَعَالٌ فيها أَنِيثٌ بالباء) يعني فيها أَنِيثٌ من خمسة الأوزان نحو: عِمامَة، وَرِسَالَة، وَصَحِيفَة، وَذَوَابَة، وَحَلْوَة، تقول: عَمَائِمٌ، وَرَسَائِلٌ، وَصَحَافَاتٌ، وَذَوَابَاتٌ، وَحَلَاثَاتٌ.

قوله: (وَفُعْلٌ) في « فعلة » وفي « فعلٍ » أَفْعَلٌ) نحو: ظُلْمَةٌ وَظُلْمٌ، وَدُمْيَةٌ، وَدُمْيَةٌ وَخُطْبَةٌ، وَنحو: الْكُبَرَى وَالْفُضْلَى في جمع الْكُبَرَى وَالْفُضْلَى.

قوله: (وَفِعْلٌ) في « فعلة » نحو: سِدْرَةٌ، وَسِدَرٌ، وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ.

قوله: (وَفُعَلَاءٌ) في صفة فَعِيلُ الصَّحِيفَةِ نحو: فَقِيهٌ وَفَقَهَاءٌ. وَشَرِيفٌ وَشُرَفَاءٌ.

قوله: (وَفِعْلٌ) في معتله عيناً نحو: طويلٌ وطوالٌ. (وأفعاله في معتله لاماً) نحو: غنيٌ، وأغنياء، وشقيٌ وأشقياء. (ومفعده) نحو: شديدٌ وأشداء.

قوله: (وَفِعْلٌ في ذي التاء منه) أي من «فعيل» الصحيح نحو: ظريفة وظراف، وكرية وكرام.

قوله: (وَفُعْلٌ في «فَعُولٌ» مطلقاً) أي للذكر والمؤنث نحو: صبورٌ وصبرٌ. وشكورٌ وشكراً.

قوله: (وَفَوَاعِلٌ في ربعي ثانية ألف اسمها) نحو: خاتمٌ وخواتمٌ. وطابقٌ وطوابقٌ (أو وصفاً لمؤنث) نحو: حائضٌ وحوائضٌ (أو ذكر لا يعقل) نحو: فرسٌ / سابقٌ وأفراسٌ سوابقٌ.

[٤٠/ب]

قوله: (وَفَعَالٌ وَفُعْلٌ له وصف المذكر عاقل)، أي للرابعي نحو. رجالٌ ضرائبٌ وضرائبٌ جمع ضاربٍ.

قوله: (وَفُعلَةٌ في معتل اللام) يعني من فاعل الصفة نحو: رَامٌ ورُمامٌ. وقاضٌ وقضاعةٌ أصلها: رُميةٌ، وقضيةٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفاءً.

قوله: (وَفَاعِلٌ لَفْعَلٌ اسمها) نحو: أَفَاكِلُ وَافْكُلُ، وأَيَادِعُ وَيَدِعُ.

قوله: (إِلَّا أَجْمَعَ وَتَابَعَهُ) يعني إلّا أَجْمَعَ في التأكيد وتابعه. يعني: أَكْتَسَ أَبْصَعَ أَبْتَعَ . فإنهما لا تجمع على أفعالٍ وإن كانت أسماءً. وقد سبق في التأكيد جمعها.

قوله: (أو وصفاً مذكر أفعاله) نحو: رَجُلٌ أَرْمَلٌ وَأَرَاملٌ ، واحترز بقوله: مذكر أفعاله من مذكر «فَعْلَاءٌ» نحو: أحمرٌ، فإنه لا يجمع على «أفعالٌ» قياساً.

قوله: (أو لتفضيل وفيه «أَلٌ») نحو: الأفضل والأفضل (أو مضافاً لا على نية «من») نحو: أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا^(١).

(١) من سورة الأنعام: ١٢٣.

قوله: و « فعل » له مذكر « فَعْلَاءُ » أي لـ « أَفْعَلٌ » في حال كونه مذكر فَعْلَاءُ نحو: أحْمَرُ، و حُمْرُ (ولعكسه) نحو: حَمَاءُ، و حُمْرُ، أي يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (و « فَعَالٍ » لِفَعْلٍ فَعْلَانٌ و عكسه) نحو: سَكْرَى و سَكَارِى و سَكْرَانٌ و سَكَارِى أي يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (و فَعَالِيْنُ في نحو: سَرْحَانٌ) يعني نحوه مما هو على خمسة أحرف آخره ألف و نون زائدتان، وليس له مؤنث على وزن « فَعَلٌ » نحو: سُلْطَانٌ و سُلَاطِينٌ و شَيْطَانٌ و شَيَّاطِينٌ، و وَرْشَانٌ و وَرَاشِينٌ، و ضَرْبَانٌ و ضَرَابِينٌ.

قوله: (ويطرد ماثله « فَعَالَلٌ » في كثير من الرباعي فها زاد) أي ماثلها من حيث الحركات و عدد الحروف لا من حيث الزنة المختصة التي هي « فَعَالَلٌ » وذلك نحو، دِرْهَمٌ و دَرَاهِمٌ. و سَلَهَبٌ و سَلَاهِبٌ و قِمَطْرٌ و قِمَاطِرٌ، و سَفَرَجَلٌ و سَفَارِجٌ و خُنْفَسَاءٌ و خَنَافِسٌ.

قوله: (ووضع الجمع) هو معطوف على « ماثله » أي ويطرد وضع الجمع.

قوله: (لاثنين من شيئاً) نحو: « فَقَدْ صفت قُلُوبِكُمَا »^(۱) وكظهور التُّرُسِينَ^(۲).

هذا هو الأَفْصَحُ . وقد تجاوز الشريعة وهي الأصل فتقول: قلباكما ، وقد جاء الإِفراد قليلاً اتكالاً على فهم المعنى .

قوله: (دون لبس) تحرز من مثل: الزيدان جردتهما من ثيابهما. فالظاهر أنَّ الثياب جمع، ولا نقول: إِنَّه أَراد « من ثوبيهما » لأنَّه مُلبِس بالجمع.

(۱) من سورة التحرير: ٤.

(۲) من شواهد سيبويه ٢٠٢/٢ ورواه سيبويه هكذا: ظهراما مثل ظهور الترسين... ولم يأثر له على تكميله. ونسب إلى هميأن بن قحافة.

«المصادر – أبنية المصادر»

قوله: (مصدر « فعل » فعل المتعديين فعل) مثال ذلك: ضرب ضرباً، وقضى قضيًّا أمًا « فعل » المتعدي، فالمختار أنه إنْ سمع له مصدر وقف مع ذلك المسموع، وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره « فعلًا » قياساً على الأكثر، وبعض النحوين أجاز « فعلًا » مع المسموع. وبعضهم لم يجز « فعلًا » وإن كان لم يسمع له مصدر. هذان المذهبان طرفاً نقطض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السمع، وعدمه عند وجوده وقد جاء مصدر « فعل » المتعدي على نحو من أربعة وعشرين بناءً، لا يقاس على شيء منها، وقد نصَّ سيبويه^(١) على ذلك. وأنها لا يقاس عليها، بل تحفظ عن العرب. وذكر أبو زيد^(٢) أحمد بن سهيل في كتابه « المختصر في علم العربية » أنَّ مصادر الفعل الثالثي لا تدرك إلا بالسماع، قال: لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف. وأنها لم تجيء على جهة يمكن فيها القياس. قالوا: ذهب يذهب ذهاباً فجعلوا المصدر على وزن « فعل » ثم قالوا، قطع، يقطع « قطعاً » فجعلوا المصدر على وزن « فعل » وقالوا: دخل يدخل دخولاً، فجعلوا المصدر على وزن / « فعل » ثم قالوا: نظر ينظر نظراً [٤١/٤١] فجعلوا المصدر على وزن « فعل » فلا خلاف فيها لا يمكن حلها على القياس، وإنما المرجع فيها إلى السمع انتهى كلامه وأمًا « فعل » بكسر العين « المتعدي فامرها أمر فعل » بفتح العين « المتعدي ». وقد جاء على خلاف ذلك. وذلك من نحو سبعة عشر بناءً.

قوله: (و « فعل » أكثره « فعل » وجاء « فعالة ») أمًا « فعل » – بضم العين – فلا يكون إلا لازماً. وشذت لفظتان « رحبتكم الطاعة » وإن بشراً قد طلع اليمن. بضم الحاء واللام، وقياس مصدره [على ما قاله ابن عصفور]^(٣) « فعل »

(١) انظر: الكتاب ٢٥٢/٢.

(٢) أحمد بن سهل البلخي، كان فاضلاً يجمع العلوم القديمة والحديثة، يسلك في مصنفاتة طريق الفلسفة مات سنة ٣٢٢هـ انظر: معجم الأدباء ٦٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من « ب ». .

نحو: قَبَحَ قُبْحًا، وَحَسُنَ حُسْنًا ثُمَّ قال: وجاء «فعالة» ويعني أَنَّه أَقلَّ من «الفَعْلُ» وقد ذكر بعضهم أَنَّ باب «فَعْلٍ»، الفَعْلُ، والفعالة. وذكر بعضهم أَنَّ الفَعَالَة أَكْثَرَ مِنْ «الفَعْلَ» نحو: وَسَمَ وَسَامَةٌ وقد جاء مصدر «فَعْلٍ» على غير هذين وذلك نحو اثنتي عشرَ بِنَاءً: والخلاف في اقتباس مصدر «فَعْلٍ» – بكسر العين – و«فَعْلٍ» بضمها عند السماع وعند عدمه كالخلاف في باب «فَعْلٍ» بفتح العين.

قوله: وَفَعَلَ اللازم فُعُولٍ. الفُعُولُ فيه نظير الفَعْلُ في متعدداته نحو: قَدَّ عُودًا وَجَلَّسَ جُلُوسًا. والخلاف في القياس كالخلاف في المتعدد. وقد جاء الصحيح العين واللام منه على نحو من ثمانية عشرَ بناءً. وأما المعتل العين أو اللام فيقال فيه «فُعُولٍ» لثقله وإنْ كان هو الأصل نحو: غَارَ غُثُورًا. وغَابَ غُيُوبًا، وَدَنَا دُنُوًّا، وَعَتَّا عُتُّوًّا فيفرون منه إلى «فَعْلٍ» نحو: صَامَ صَوْمًا، وَحَالَ حَوْلًا، وَعَامَ عَوْمًا، وَمَشَى مَشِيًّا وَجَرَى جَرِيًّا، وَعَدَّا عَدُّواً. وقد يفرون في المعتل العين إلى «فعال» نحو: قَامَ قِياماً وَعَادَ عِيادًاً، وَصَامَ صِيامًاً، وفي المعتل اللام إلى «فعال» نحو: تَمَّا تَمَّاءً، وَبَدَا بَدَاءً وَصَفَا صَفَاءً. قال أبو العباس بن الحاج^(١) من أذكياء تلاميذ أبي علي الشلوبيين «فُعُولٍ» في المعتل العين والمعتل اللام قليل، الكثير ما مثل وهو الذي ينبغي أَنْ يقاس عليه عند عدم السماع. وَفَعَلَ أَولى من «فعال» لأنَّه كالأصل لمصدر الفعل الثلاثي انتهى كلامه. وقد جاء المعتل العين على خلاف ما مرَّ وذلك في نحو تسعة أَبْنِيَّةٍ مما يشارك فيه الصحيح. وأَمَّا الذي لا يشاركه فمثلاً. وأَمَّا المعتل اللام فمثلاً أيضاً.

قوله: وَفَعِيلَ اللازم «فَعَلٌ» أَطلقَ كثِيرٌ من النحوين القول في «فَعِيلٍ» بكسر العين من غير المتعدد فجعل باب مصدره الفَعَلَ كما فعل هذا المصنف، ولذلك قال: (مطلقاً) وقد فصل بعضهم. وزعم أَنَّه مقتضى كلام سيبويه. قال: أَمَّا أَنْ يكون عملاً وعالجاً أولاً. إنْ كان فمصدره «الفُعُولٍ» كمصدر

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي.قرأ على أبي علي الشلوبيين وله كتاب على كتاب سيبويه وفي علوم القوافي وختصر خصائص ابن جنی مات سنة ٦٤٧هـ انظر: بغية الوعاة ١/٣٥٩.

«فَعَلَ» بفتح العين نحو: قَدِمَ قُدُوماً، وَأَزْفَ أَزْوَفَا، وَحَسِيرٌ حُسُوراً، وإن لم يكن عملاً ولا علاجاً فمصدره «فَعَلَ» نحو: رَدَيَ رَدَى، وَبَطَرَ بَطَراً، وَغَرَجَ غَرَجاً.

قوله: (وللون «فعلة») المصدر الذي ينقاصل في باب الألوان هو الفعلة نحو: أَدَمَ أَدْمَةً، وَشَهَبَ شُهْبَةً.

قوله: (ولهم هياجاً) أي ولـ «فَعَلَ» اللازم. ولـ «فَعَلَ» اللازم أيضاً، يعني وما جرى مجراه كالتكلح، والوداق^(١)، والشمامس^(٢)، والنفاذ^(٣)، والسفاد^(٤) (أو صوتاً) نحو: الصياح. والنداء (وانصرام وقوت) نحو: الحداد، والصرام (أو وسماً) نحو: العلاط^(٥)، والكشاح^(٦).

قوله: (وببناء ولاية وصناعة) نحو: الإمارة، والخلافة، والنكبة، والخيطة، والتجارة، والدلالة.

قوله: (ولصوتٍ وداء / «فعال») نحو: الصراح، والنباح، والدعاء، [٤١/ب] والسكّات وأهياً.

قوله: (وببناء لفضلة) نحو: النحاته، والفضالة، والتجارة.

قوله: (ولهيّة «فعلة») إذا خصصت مصدر الثلاثي بوصف ما، لا من جهة العدد تبنيه على «فعلة» بكسر الفاء – نقول: هو حسن الركبة والخلسة، وقد تحييء هذه التاء للمصدر المطلق نحو: البارية والشعرة. وإذا أردت أن تخصصه من جهة العدد بمرة واحدة تبنيه على «فعلة» بفتح الفاء فنقول: ضرب ضربة، وسأل سألة، وقد شدّ منه شيء نحو: لقيته لقاءً، وأتيته إيتانةً، والقياس.

(١) الوداق: الحرص على طلب الفحل وقيل: هو من الودق. المطر.

(٢) الشمامس: التفور من الدواب.

(٣) النفاذ: الحدة والمضاة.

(٤) السفاد: نزوة الذكر على الأنثى، يكون في الماشي والطائر.

(٥) العلاط: سمة في عرض عنق البعير والناقة.

(٦) الكشاح: علامه أو سمة. يقال: كشح البعير، وسمه.

لُقْيَةً وَأَتْيَةً وَمَا يُطْرَدُ أَيْضًا مَا لَمْ يُذْكُرِهُ المُصْنُفُ «الْفَعْلَانُ» فِي بَابِ الزَّعْزَعَةِ وَالْحَرْكَةِ، كَالْعَسَلَانِ وَالْدَّلَانِ، وَالْغَلَيَانِ، وَالْهَذَيَانِ.

قوله: (ويطرد لِبَالْغَةِ تَفْعَالَ، وَفَعْلِيَ) أَمَّا التَّفْعَالُ فَيُطْرَدُ فِي كُلِّ فَعْلٍ ثَلَاثَيْ إِذَا أَرْدَتِ الْبَالْغَةَ نَحْوَ: التَّرْدَادِ، وَالتَّلَعَّابِ، وَالتَّطَوَّافِ. وَالْكَوْفِيُونَ يَرُونَ التَّفْعَالَ مِنْ «فَعَلَ» بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ كَأَنَّ الْأَلْفَ عِنْدَهُمْ عَوْضٌ مِنَ الْيَاءِ. وَأَمَّا الفَعْلِيُّ فَمَقْصُورٌ وَهُوَ بَنَاءٌ يَدْلِيُ عَلَى كُثْرَةِ الْفَعْلِ نَحْوَ: الدَّلَيلِ، وَالْهَذِيمِيِّ، وَالْحَيْشِيِّ، وَالْخَلَيْفِيِّ. وَهُوَ مُطْرَدٌ كَثِيرٌ. اِنْتَهَى الْمَقِيسُ مِنْ مَصَادِرِ الْثَلَاثَيِّ، وَأَمَّا الْمَزِيدُ فَلَمْ يَتَعَرَّضُ لِهِ الْمُصْنُفُ، وَلَا بُدُّ فِيهِ مِنْ عَقْدٍ مُختَصِّرٍ لِثَلَاثٍ يَخْلُوُ الْكِتَابُ مِنْهُ. فَتَقُولُ: الْمَزِيدُ: رِبَاعِيٌّ وَخَمَاسِيٌّ وَسَدَاسِيٌّ.

الرِّبَاعِيُّ: مَا حَرُوفُهُ كُلُّهَا أَصْوَلٌ. وَمَا أَحَدُ حَرُوفِهِ زَائِدٌ.

الْأُولُّ: نَحْوَ: دَحْرَجٌ، وَمُثْلُهُ فِي مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ: زَلْزَلٌ، وَصَلْصَلٌ، وَمَصْدَرُ هَذِينِ الَّذِي لَا يَنْكُسُ «الْفَعْلَةَ» كَالْدَحْرَجَةِ وَالصَّلْصَلَةِ^(۱).

الثَّانِيُّ: قَسْمَانِ، مَلْحَقٌ بِالرِّبَاعِيِّ الأَصْلِ وَغَيْرِ مَلْحَقٍ بِهِ.

الْأُولُّ: مَصْدَرُهُ كَمَصْدَرِ مَا أَلْحَقَ بِهِ نَحْوَ: حَوْقَلٌ، حَوْقَلَةٌ، وَبَيْطَرٌ بَيْطَرَةٌ.

وَالثَّانِيُّ: فَاعِلٌ، وَمَصْدَرُهُ الْمُفَاعَلَةُ، نَحْوَ: ضَارِبٌ مُضَارِبَةً، وَفَعَلٌ وَمَصْدَرُهُ التَّفْعِيلُ، فَإِنْ كَانَ مَعْتَلُ الْلَامِ يَرْجِعُ التَّفْعِيلَ فِيهِ إِلَى تَفْعِيلٍ نَحْوَ: عَزَّى تَعْزِيَةً، وَوَلَّى تَوْلِيَةً، فَإِنْ كَانَ يَائِيَ الْعَيْنِ نَحْوَ: حَيَا فَأْجَازَ الْمَازِنِيَّ^(۲) الْإِدْغَامُ وَالْإِظْهَارُ نَحْوَ: تَحْيَةً وَتَحْيَيَةً. وَالْإِدْغَامُ هُوَ الْأَكْثَرُ وَالْأَحْسَنُ. فَإِنْ كَانَ مَهْمُوزُ الْلَامِ اجْتَمَعَ فِيهِ التَّفْعِيلُ وَالْتَّفْعِيلُ نَحْوَ: سَاءَ، تَيْسَةً وَتَيْسِيَّةً. وَأَفْعَلُ مَصْدَرُهُ الْإِفْعَالُ نَحْوَ: أَكْرَمَ إِكْرَاماً، إِلَّا الْمَعْتَلُ الْعَيْنِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي مَصْدَرِهِ إِجَادَةً وَإِقَامَةً، وَهُمَا مِنْ أَجَادَ، وَأَقَامَ.

وَالْخَمَاسِيُّ: مَا أَوْلَهُ هَمْزَةً وَصَلًّا، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

(۱) أي بتضييف الفاء.

(۲) انظر المنصف ۱۹۵/۲.

فالأول: مصدره على زنته بكسر الثالث وزيادة ألف قبل الآخر، وفتح ما قبله إنْ سكن نحو: الانطلاق، والاختصاص، والاحمرار.

والثاني: مصدره على زنته بضم ما قبل الآخر نحو: تَدْرُجَ تَدْرُجًا، وَتَجْهِيرَ تَجْهِيرًا، وَتَعْفُرَتَ تَعْفُرْتًا، إلا ما كانت لامه معتلة فترجع فيه الضمة كسرة نحو: التَّرَامِي والتَّعَدِي.

والسداسي: جميعه أوله ألف وصل، ومصدره بزنته بكسر الثالث وزيادة ألف قبل الآخر، نحو: الْأَحْرِنْجَام^(١)، الْأَغْدِيدَان^(٢)، الْأَعْلَوَاط^(٣)، فإنْ كان ما قبل الآخر ساكناً، فتحته وسكت ما قبله إنْ متحركاً نحو: الْأَقْشِعْرَار، وإنْ كان ساكناً تركته نحو: الْأَحْمِيرَار، في مصدر احْمَار، والمعلم العين من استفعل يعتل في مصدره ويحيى بالباء نحو: استعَانَ استعَانَةً، واستقامَ استيقَامَةً، وقد جاءت مصادر غير ما ذكر، لكنه لا يقاس عليها، فلذلك أصرينا عن ذكرها، لأنَّ مأخذها السمع فهي بعلم اللغة أولى منها بعلم النحو.

«اسم المصدر وأسماء الزمان والمكان»

قوله: (اسم مصدر وزمان ومكان من مزيد كاسم مفعوله)، مثاله، مُكَرَّمٌ، هو اسم مفعول من «أَكْرَم» ويصح أن يكون مصدرأً، فتقول: أَكْرَمْتُ زِيداً مُكَرَّماً، أي إكراماً ويصح أن يكون ظرف مكان فتقول: هذا مُكَرَّمٌ زِيدٍ.. يشير إلى مكان إكرامه، ويصح / أن يكون ظرف زمان، وقال اللَّهُ تَعَالَى [٤٢/١] في المصدر: «وَمَرْفَقُهُمْ كُلُّ مُنْزِقٍ»^(٤)، أي تمزيق وهو مطرد في المصدر والزمان والمكان من كُلِّ فعل زائد على ثلاثة أحرف كاسم مفعوله، فإن لم يكن له اسم مفعول بأنَّ كان غير متعدٍ جعلته كالمتعدي وبينت منه نحو: اغْدُودَنَ البعير مُغَدُودَنَا، أي أغْدِيدَانَا، وكذلك اسلنقي الرجل مُسْلَنْقَى، أي اسْلِنْقاء.

(١) الْأَحْرِنْجَام: يقال: أحرنجم إذا اجتمع.

(٢) الْأَغْدِيدَان: يقال: اغدوذن البيت إذا طال واسترخي.

(٣) الْأَعْلَوَاط: يقال: اعلوط المهر إذا ركبه عريأ.

(٤) من سورة سباء: ٧.

قوله: ومن ثلثي «مِفْعَل»)، يعني بفتح العين في الثلاثة مصدرًا وزماناً ومكاناً، تقول مَدْهُبٌ، وَمَقْتُلٌ، فيصلح للمصدر والزمان والمكان.

قوله: (لا مَعْتَلٌ فَاءَ بِوَاو فَمِفْعَلٌ فِيهِنَّ)، أي في الثلاثة نحو: مَوْعِدٌ، فيصلح للمصدر والزمان والمكان.

قوله: (أو من «يَفْعُلُ» فهو في الظرفين)، [يعني أنَّ المضارع إذا كان على «يَفْعُلُ» فإنَّ الزمان والمكان يكونان على «مِفْعَلٍ»]^(١) نحو: مَضَرِبٌ، للزمان والمكان، فإنَّ أردت المصدر فتحت الراء فقلت «مَضَرِبٌ» وقد شدَّ من ذلك الفاظ لا يليق ذكرها بهذا المختصر.

قوله: (ويبيِّنُ من ثلثي المكان^(٢) ما كثر فيه «مِفْعَلَةً»)، هذا مقيس أيضًا مَسَدَّةً، وَمَسْبَعَةً، وَمَثْلَةً^(٣) للمكان الكثير الأسود والسَّبَاعُ وثَعالَةُ. وقد جاء منه شيءٌ في الرباعي، قالوا: أَرْضٌ مُعَقَّبَةٌ، وَمُضَفْدَعَةٌ للكثير العقارب والضفادع، ولا يقاس على ذلك.

«اسم الآلة»

قوله: (ولالله «مِفْعَلٌ»)، نحو: مِكْسَرٌ، وَمِضَرِبٌ، وَمِطْرَقٌ. وقد جاء على «مِفْعَالٌ وَمِفْعَلَةٌ» نحو: مِفْتَاحٌ، وَمِكْسَحَةٌ. وقد شدَّ منه شيءٌ فجاء مضموماً نحو: مُسْعَطٌ، وَمُنْخَلٌ.

قوله: (ولفاعل مما كثر فيه «فُعَلَةً»)، تقول: هَمَرَةُ، لُمَزَةُ، عَيْيَةُ، نُوْمَةُ، ضُحْكَةُ للذى يكثر منه الهمز، واللمز، والعيب، والنوم، والضحك، وسواء في ذلك المتعدي واللازم.

قوله: (ولما كثر وقوع الفعل بسببه «فُعَلَةً»)، نحو: ضُحْكَةُ، وَهُرَأَةُ، للذى يضحك ويهزأُ به كثيراً.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) ساقط من «ب».

(٣) في الكتاب لسيبوه ٢٤٩/٢.. ولو قلت من بنات الأربعه على قولك.. مَسَدَّةٌ لقلت: مَعْلَةٌ.

«المقصور»

قوله: (المقصور مثل حَصَى إِلَى آخِرِه)، المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، فقولنا هو الاسم تحرز من الفعل والحرف، فإنها ليسا بمقصورين نحو: دَعَا وَإِلَى.

وقوله: حرف إعرابه، تحرز من مثل «هذا» فإن آخره ألف ثابتة وليس بمقصور، لأنَّها ليست حرف إعراب، ومعنى: حرف إعراب، أي يقدر فيه الإعراب. قوله: لازمة يعني باللازم ما لا يتغير بسبب اختلاف عوامل الإعراب عليها، وتحرز من مثل الألف في «قام الزيدان» فإنَّ حرف إعرابه ألف وليس بلازمة لانقلابها ياء في النصب والجر، فليس بمقصور، وأمَّا في لغةبني الحارث، فإنه عندهم مقصور لشوبتها في الأحوال الثلاثة، ثم المقصور على قسمين: مسموع ومقيس، والذي ذكر هنا هو المقيس، إذ هو المحتاج إليه في علم النحو، فبدأ أولاً فقال: (مثل حَصَى)، وهو إشارة إلى كُلَّ اسم على وزن «فَعْلٌ» مما بينه وبين مفرده تاء التأنيث نحو: حَصَّة، وحَصَى، ونَوَّة ونَوَى، وقَنَّة وقَنَى.

قوله: (وَمَعْزَى)، إشارة إلى ما كان على «مَفْعَلٍ» مما آخره ألف سواء انقلبت عن ياء أو واء نحو: مَلْهَى، وَمَرْمَى، وَمَعْزَى، وَمَدْعَى.

قوله: (وَعَمَى)، إشارة إلى كُلَّ مصدر على «فَعْلٌ» من فعل معتل اللام على وزن «فَعْلٌ» نحو: عَمِيَ عَمَى، وطَوِيَ طَوَى، وثَوِيَ ثَوَى.

قوله: (وَخَوْرَلَى)، إشارة إلى المشي نحو: الْخَوْرَلَى، والهَيْدَبَى، والجَمَزَى، والبَشَكَى، والمرَاطَى.

قوله: (وَمُسْتَدْعَى)، إشارة إلى ما كان اسم مفعول من فعل معتل اللام / زائد على الثلاثة نحو: استدعى فهو مُسْتَدْعَى، وأعطي فهو مُعْطَى، ورامى [٤٢/ب] فهو مُرَامَى.

وقوله: (وَعَلَى)، إشارة لجمع «فَعْلٌ» معتلة اللام نحو: عُلْيَا وَعَلَى، وَدُنْيَا وَدُنَى، وَقُصْبَى وَقَصَى.

قوله: (وَدُجَى)، إشارة لجمع «فُعلَة» معتل اللام نحو: دُجَيَّة وَدُجَى، وَدُمِيَّة وَدُمَى.

قوله: (وَلَحَى)، إشارة لجمع «فُعلَة» معتل اللام نحو: حِلْيَة وَلَحَى، وَلْحَيَّة، وَلَحَى.

قوله: (وَسُكَارَى)، إشارة إلى أنَّ كُلَّ ما كان على وزن «فعالٍ» نحو: أَسَارَى وَعَجَالَى وَسُكَارَى، فهو مقصور جمِعاً كما مثل به أو مفرداً كالنَّعَامِي، والخَزَامِي، وجَمَادِي، وَحُبَارَى.

قوله: (وَشَقَارَى)، إشارة إلى ما كان على وزن «فعالٍ» بتشديد العين.

قوله: (وَخِطَبَى)، إشارة إلى ما كان على وزن «فَعِيلٍ» نحو: الْخَطَبَيْنِ^(١)، والدِّلَلِيَّ^(٢)، وَالْهَجَبَرَى وقد شدَّ منه شيء بالمد، قالوا: الْخَصَيْصَاءُ، وَالْمَكَيْثَاءُ. وَقَاسَ عَلَيْهِ الْكَسَائِي فَأَجَازَ مَا جَاءَ مَقْصُوراً كَاخِلَلِيَّاءُ وَالْخِطَبَيَّاءُ.

قوله: (وَجَرَحَى)، إشارة إلى كُلَّ جَمْعٍ على وزن «فَعْلَى» نحو: جَرَحَى، وَهَلْكَى، وَرَجَبَى، وَصَرْعَى وأَكْثَرُ مَا يَجِدُهُ جَمِيعاً لـ«فَعِيلٍ» بمعنى مفعول، نحو: قَتِيلٌ، وَقَتْلَى، أو لَافَةٌ أو عَاهَةٌ نحو: هَلْكَى وَرَمْنَى.

قوله: (وَسَكَرَى)، إشارة إلى كل صفة مذكورة «فَعْلَانٌ» نحو: سَكَرَى وَسَكَرَانٌ، وَصَدْيَا وَصَدْيَانٌ، وَغَرْثَى وَغَرْثَانٌ.

قوله: (وَعُلْيَا)، إشارة إلى كل اسم على وزن «فَعْلَى» مما جَمَعَ على «فَعلٌ» فإنَّ مفرده وجمعه مقصوران.

قوله: (وَيَكْثُرُ في «فَعَلٍ»)، أي ويكثر القصر أو المقصور في كل اسم على

(١) الْخَطَبَيْنِ: المرأة التي يخطبها الرجل.

(٢) دَلَلِيَّ: من الدلالة.

(٣) حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ وَأَنْكَرَهُ الْفَرَاءُ. انظر شرح الشافية ١/٦٨.

وزن «فعلى» سواء أكان الاسم صفة أم غير صفة، فالصفة نحو: فَرَسْ، وبُشَّى، والاسم نحو: جَمَزِي ويشكى، وإنما قال بكثير، لأنَّه قد جاء شيءً ممدوداً نحو: قَرْمَاء، وابن دَأْيَاء. وقد ترك المصنف أشياء من مقيس المقصور، من ذلك كُلُّ جمع على وزن «فعالي» نحو: يَتَامَى، وغَضَابِي، ونَدَامِي، وكُلُّ صفة لمذكر معتلة اللام مؤنثها على وزن «فعلاء» نحو: أَقْنَى وقُنْوَاء، وأَعْشَى وعَشَوَاء، وأَعْمَى وعَمْيَاء، وكُلُّ جمع على « فعل» لصفة على وزن «فاعل» معتل اللام نحو: غَازٍ وغُزِّي.

«المددود»

قوله: (والمدود مثل تَعْدَاء)، المددود: هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة بعد ألف زائدة. فقوله: هو الاسم تحرز من مثل: جَاءَ وشَاءَ، فإنه لا يسمى ممدوداً. وقوله: الذي حرف إعرابه تحرز من مثل: هَؤُلَاءَ، فإنه مبني، ولا يسمى ممدوداً، وقوله: بعد ألف زائدة تحرز ما يقع بعد ألف غير زائدة نحو: مَاءٌ وشَاءٌ فإنه لا يسمى ممدوداً.

قوله: (مثل تَعْدَاء)، إشارة إلى كُلَّ مصدر على وزن «تفعال» كالتعداء والثرماء.

قوله: (واستدعاء)، إشارة إلى كُلَّ مصدر لـ «استفعل» مما لامه حرف علة كـ «استدعاء واستدعاء واسترخاء».

قوله: (وظباء)، إشارة إلى كُلَّ جمع على وزن «فعال» لفرد آخره حرف علة كـ جرو وجراء، وفُرِّي وفِرَاء، ودَلْوِي ودِلَاء، وظَبَّيِّي وظباء، ورِكْوَةِ ورِكَاءِ، وقِشْوَةِ وقِشَاءِ.

قوله: (وارجاء)، إشارة إلى كل جمع على وزن «أفعال» لفرد على وزن « فعل» أو « فعلٍ» نحو: صَدَئِي وأصْدَاء، وقفَّيْي وقفَاء، ونَضْبُو وانْضَاء، وشِلْوِي وأشْلَاءِ.

قوله: (وسَقَاء)، إشارة إلى كُلَّ صفة على وزن «فَعَال» للبالغة نحو: دَعَاء وَدَعَاء.

قوله: (وَدُعَاء، وَنِدَاء)، إشارة / إلى كُلَّ اسم لصوت على وزن «فَعَال»، أو فَعَال» نحو: الشُّغَاء، والرُّغَاء، والدُّعَاء، والنِّدَاء.

قوله: (وَكِسَاء)، إشارة إلى كل اسم معتل اللام جمع على «أَفْعَلَة» نحو: كِسَاء وَأَكْسِيَة، وَغِطَاء، وَأَغْطِيَة، وَخِبَاء وَأَخْبِيَة، وَقِبَاء وَأَقْبِيَة، وقد شدَّ نَدَى بالقصر وقد جمع على أَنْدِيَة في أصح القولين.

[٤٣] قوله: (وَحْرَاء)، إشارة إلى كُلَّ صفة / مؤنث مذكره «أَفْعَل» كحرماء وأَحْرَاء، وصفراء وأَصْفَر، ولا مذكر له، إما مانعٌ خلقيٌّ كعذراء، أو استعماليٌّ كهُطْلَاء وَعَجْزَاء، وإشارة أيضاً إلى كل اسم جمع على هذا الوزن نحو: القصباء والطَّرْفاء.

قوله: (وَشُعَرَاء)، إشارة إلى كُلَّ جمع على هذا الوزن نحو: ظَرَفاء، وشُرَكَاء وَعُلَمَاء، وفَقهَاء، فإنْ كان مفرداً فالغالب عليه المُدَّ كالنفساء والعشراء وقد يحيىء مقصوراً^(١) نحو: شُعَبَى^(٢)، وأَرْبَى^(٣).

قوله: (وَأَنْبِيَاء)، إشارة إلى كُلَّ جمع على وزن «أَفْعَلَاء» نحو: أصنفاء وأُولَياء وأصدقاء، وإلى كُلَّ مفرد على هذا الوزن نحو: أَرْبِيعَاء، وقد ترك المصنف أشياء من مقياس المدد نذكرها، فمن ذلك كُلَّ مصدر فعل معتل اللام على وزن فاعل أو «أَفْعَل» إذا لم يكن في أوله ميم نحو: أَعْطَى إعطاء، ورَأَمَى رِمَاء، وكُلَّ جمع لاسم في آخره تاء التائيت قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة نحو: عَظَيَاة وَعِظَاء، وصِلَابَة وَصِلَاء، وسَمَاءة وَسَيَاء. وكُلَّ جمع على

(١) في «ب» مفرداً.

(٢) شُعَبَى: مقصور اسم موضع في جبل طيبيٍّ.

(٣) أَرْبَى: الدهمية: انظر اللسان ٢٠٣/١.

وزن «فُعال» لصفة معتلة اللام على وزن «فاعِل» نحو: غَازٍ وَغَزَّاً، وكُلَّ اسم على «فعَلَاء» نحو: عَقْرُباء، أو «فَاعِلَاء» كالسَّابِيَاء^(١)، أو «فَاعُولَاء» كعاشراء، أو «فَعَالَاء» كعَجَاسَاء^(٢)، أو «فَعُولَاء» كَجَلُولَاء، وكُلَّ صفة معتلة اللام على وزن «مفعَال» نحو: مِعْطَاء، وَمِسْقَاء، وقد قالوا: مُعْطَى فَقَصْرَا.

«أبنية اسم الفاعل»

قوله: (اسم الفاعل من فِعلٌ مطلقاً)، يعني سواء أكان متعدياً أو لازماً نحو: ضارب وقائم، (و «فَعلٌ» متعدياً)، نحو: عالم، وجاهل، وقاصرأ «فِعلٍ» نحو: عَرَجٌ فهو عَرَجٌ، وبطَرٌ فهو بَطَرٌ.

قوله: (وقد تغلب في امتلاء وضده «فَعلَان»)، مثاله: شَبَّعَ فهو شَبَّعَان، وغَرِثَ فهو غَرْثَان، وسَكَرَ فهو سَكَرَان، ورَوَى فهو رَوَيَان، وعَطَشَ فهو عَطْشَانُ.

قوله: (وفي لونٍ وعيوب ظاهر «أَفْعل»)، نحو: شَهَبَ فهو أَشْهَبُ، وسَمِرَ فهو أَسْمَرُ، وأَدَمَ فهو آدَمُ، وعَمِيَ فهو أَعْمَى.

قوله: ومن «فَعلٌ» فعال نحو: كَرْمٌ فهو كريم، وظَرْفٌ فهو ظريف، وكُلَّ ما جاء من اسم فاعل لثلاثي على غير وزن «فاعِل» فهو إذن لم يذهب به مذهب الزمان، فإن ذهب به مذهب الزمان جاء على «فاعِل» نحو: حَسْنٌ فهو حسن، ومَرِضٌ فهو مارض، وعَمِيٌ فهو عَامٌ، وسَكَرٌ فهو سَكَرٌ، وعَطَشٌ فهو عَطَشٌ. وقد شدت أسماء فاعلين فجاءت على أوزان لا يقاس عليها.

(١) السَّابِيَاء: الماء الكثير.

(٢) العَجَسَاء: الإبل العظام المسان الواحد، والجميع عَجَسَاء.

«أبنية اسم المفعول»

قوله: (واسم المفعول من ثلاني «مَفْعُول»)، هذا هو القياس نحو: مَضْرُوبٌ، وَمَقْتُولٌ، وَمَشْؤُومٌ، وهو مطرد في كُلَّ ثلاثي متعدِّ. وقد ذكر الأهاوازي النحوي لا أبو علي الأهاوازي المقرئ في شرح المجز للرماني أنَّ لا يقع من الثلاثي المتعدِّ، وأنك لا تقول في المفعول منه: زيدٌ مَفْوَعٌ.. وهذا الذي ذكر إنْ كان نقلًا وقف عنده وإلا فالقياس لا يمنع منه.

قوله: ومن مزيد كمضارعه مفتوح ما قبل الآخر نحو: يُكْرِمُ، فهو مُكْرَمٌ، وَخَاصِّمُ فهو خَاصِّمٌ، وَيَقْبَلُ فهو مَقْبِلٌ.

«اسم الفاعل من المزيد»

قوله: (واسم الفاعل منه)، أي من المزيد (مكسورة)، أي مكسور ما قبل الآخر نحو: مُكْرِمٌ وَمُعْطِيٌ، وَمُسْتَخْرِجٌ، وَمُقْبِلٌ، وَخَاصِّمٌ. وقد شدَّ من «أفعال» أربعة ألفاظ: أورَق الشَّجَرُ فهو وارق. وأورَسْ فهو وارس، وأيفع الغلامُ فهو يافع، [وأقرب القومُ] فهم قاربون، إذا كانت إبلُهُمْ قوارب^(١)[، ف جاء على وزن «فاعل» والقياس «مَفْعِلٌ» وقد قالوا: أسبَبَ الرجلُ فهو مُسَهَّبٌ، وألْفَحَ فهو مُلْفَحٌ^(٢)، بفتح العين وهو شاذ، والقياس: مُسَهِّبٌ وَمُلْفَحٌ بكسرها.

قوله: وكلاهما أوله ميم مضمومة، أي وكلاهما اسم الفاعل واسم المفعول نحو: مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) المُلْفَحُ: الذي أفلس وعليه دين.

«القسم الثاني من التصريف – المجرد والمزيد»

قوله: (في القسم الثاني من التصريف. مجرد ومزيد).

المجرد: ما حروفه كُلُّها أصول. والمزيد: ما فيه حرف من حروف الزيادة. وسيأتي ذكرها.

قوله: (فِمَجْرِدُ الْأَسْمَاءِ الْثَّلَاثِيِّ)، أقل ما يكون عليه الاسم العرب في مذهب البصريين ثلاثة أحرف، فلا بد من فاء الكلمة وعينها ولا مها. فإن وجد اسم معرب على حرفين فهو منقوص منه حرف. وقال الكوفيون: أقل ذاك حرفان، حرف يُبتدأ به وحرف يُوقف عليه.

قوله: (وَبِأَيِّ حِرْكَةٍ حَرَكْتَ عَيْنَهُ أَوْ فَاؤَهُ)، الذي يتصور من ذلك اثنان عشر بناءً وذلك نحو: فَلْسٌ، وَقُفلٌ، وَقِسْمٌ، وَحَجَرٌ، وَسَبْعٌ، وَكَذِبٌ، وَعَنْقٌ، وَإِلِيلٌ، وَقَمْعٌ، وَنُغَرٌ. هذه عَشَرَةُ واسْتَثْنَى «فِعْلًا وَفِعْلًا» أما «فِعْلٌ» فمن الأبنية المختصة بالأفعال المبنية للمفعول نحو: ضُربٌ، وَقُتلٌ. ولا يحفظ اسمًا إلا في كلمتين، قالوا رُئِمَ اسم لِلإِسْتَ، وَدُئِلَّ اسْمَ لِقَبِيلَةٍ، وَقِيلَ وَعُلَّ لِغَةٍ في الْوَعْلِ. ولعلهما منقولان من الفعل. وأمّا «فِعْلٌ» فإنه يحمل في الأسماء والأفعال، إلا أنه نقل أن بعضهم قرأ «وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحِلْبِ»^(۱) بـكسر الحاء إبْنَاعًا لـحِرْكَةِ الْبَاءِ، ولم يعتد بالفاصل الساكن.

وقوله: بأي حركة يرد عليه ما سُكِّنَ وسطه نحو: قِسْمٌ، وَكَلْبٌ، وَقُفلٌ، فإنه لا يقال في هذا «بِأَيِّ حِرْكَةٍ حَرَكْتَ عَيْنَهُ» لأن العين ساكنة وليس متقدمةً وجميع الأبنية العَشَرَة تكون أسماءً وصفاتٍ، إلا أن «فِعْلًا»^(۲) قليل جدًا في الأسماء والصفات.

قوله: (والرابع يـ «فِعْلًا»)، نحو: سَلَهَبٌ وَجَعْفَرٌ، (و «فِعْلِلٌ»)، نحو:

(۱) من سورة الذاريات: ۷.

(۲) قال سيبويه ۳۱۵/۲.. ويكون «فِعْلًا» في الاسم وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره.

زِبْرِجٍ، وعَنْفِصٍ . (و «فَعَلَّ»)، نحو: بُرْثَنْ، و جُرْشِعٍ . (و «فِعَلَّ»)، نحو: دِرْهَمٍ، و هَجْرَعٍ . (و «فِعَلَّ»)، أثبته المصنف وإن كان بعضهم قد نفاه لشذوذه . وإذا كانوا قد أثبتوها فِعَلًا ولم يجيء منه إلا لفظة أو لفظتان فإن تثبيت فِعَلَّ أولى . وقد جاء منه زِئْرُ و ضَيْلٌ . و حكى أبو الطيب^(١) الحلى اللغوي نِيَلٌ، و حكى ابن سيده جِرْفُع، و حكى ابن خالويه زِعْبَرٌ . (و فِعَلَّ)، نحو: فِطَحْلٌ و هَزْبَرٌ . وقد أثبت بعضهم فِعَلَّا، حكى أبو عبيدة^(٢) عن أبي الجراح طُحْرِيَّة، بفتح الطاء وكسر الراء . وقد أثبت الكوفيون والأخفش فِعَلَّا جُحْدَب^(٣)، و يَرْمَعٌ، و اختاره ابن مالك فقال: ومما يؤيد إثبات فِعَلَّ «قول العرب مالي عنه عُرَدَة، أي بُدَّ، ففكوا، انتهى كلامه .

قوله: (والخماسي فِعَلَّ)، نحو: سَفَرْجَل، و شَمَرْدَل^(٤)، (و فِعَلَّ)، نحو: حُرْزَعْبَلَة، و قَذَعْمَلَة^(٥) . و فِعَلَّ ك (قِرْطَبِ، و جَرْدَحَلِ) . و فِعَلَّ لم يجيء إلا صفة نحو: قَهْبَلَس^(٦) .

«أبنية المزيد من الأسماء»

قوله: (ومزيدة نيف وثلاثمائة وخمسون بناء)، هذه الأبنية قد عدها التصريرون في كتبهم المبسوطة . وأما الثلاثي المزيد فقد تلحقه زيادة واحدة . [٤٤/١] وقد تلحقه زيداتان . وقد تلحقه ثلاثة، وقد تلحقه / أربع فتصير سبعة . والذي تلحقه زيادة واحدة قد تكون قبل الفاء ك «أَفْكَل»^(٧)، أو بعد الفاء

(١) عبد الواحد بن علي صاحب مراتب النحوين . مات بعد ٣٥٠هـ . انظر بغية الوعاة . ١٢٠/٢

(٢) معمر بن المثنى اللغوي البصري أخذ عن يونس وأبي عمرو . ولد سنة ١١٢هـ ومات ٥٢١هـ . انظر مراتب النحوين .

(٣) الجحدب: الفخم الغليظ من الإبل والرجال .

(٤) الشمردل: من الناس الفتى القوي .

(٥) قذعملة: القصير من الإبل الضخم .

(٦) القهبلس: الفخمة من النساء أو ذكر الإنسان .

(٧) أفكك: على أفعل، الرعدة ولا فعل له .

كـ «شاملٍ» أو بعد العين نحو: كـ «قَدَالٍ» أو بعد اللام كـ «فِرْسِنٍ»^(١). والذي تلحقه زيادتان فقد يفترقان. وقد يجتمعان. فإن افترقا فقد تفصل بينهما الفاء كـ «أحَامِدٍ» أو العين كـ «نَامُوسٍ» أو اللام كـ «حَبَنْطِيٍّ»^(٢) أو الفاء والعين كـ «أَسْلُوبٍ» أو العين واللام كـ «خَيْرَلِيٍّ»^(٣) أو الفاء والعين واللام كـ «أَجْفَلٍ»^(٤)، وإن اجتمعا فيه فقد يجتمعان قبل الفاء نحو: إِنْقَحْلٍ، أو بعد الفاء كـ «عُوَارَضٍ»^(٥)، أو بعد العين كـ «عِصْوَادٍ»^(٦) أو بعد اللام كـ «مَلْكُوتٍ» والذي تلحقه ثلاث فرقاً تفترق نحو: تماثيل. وقد تجتمع بعد الفاء نحو: كـ «دُبْذَبٍ» أو بعد العين كـ «جَلَوِيجٍ» أو بعد اللام كـ «بَرَحَايَا». وقد تجتمع منها ثتان نحو: «إِضْحَيَانَةٍ»^(٧).

وأما الرباعي المزيد فقد تلحقه واحدة أو زيادتان، أو ثلاث، فتصير سبعة فالذى تلحقه زيادة واحدة قد تلحق قبل الفاء كـ «مُدْخَرٍ»، أو بعدها كـ «قَفْخَرٍ»^(٨)، أو بعد العين كـ «عُدَافِرٍ»^(٩)، أو بعد اللام كـ «قِنْدِيلٍ»، أو الثانية كـ «حَبَرَكِيٍّ»^(١٠)، والذي تلحقه زيادتان مفترقتان نحو: عَيْطَمُوس^(١١)، أو مجتمعتان نحو: عَنْكُبُوتٍ، والذي تلحقه ثلاث نحو: جُخَادِيَاء^(١٢).

- (١) فِرْسِنٌ: حرف الإبل.
- (٢) الحبشي: الممتليء غيظاً أو بطنة.
- (٣) خيزالي: مشية في تناقل.
- (٤) أجفل: الأجيال: الجبان الذي يفر من كل شيء.
- (٥) عوارض بضم العين: جبل فيه قبر حاتم الطائي.
- (٦) العصواد: الجلبة والاختلاط، والأمر العظيم.
- (٧) إضحيانة: مضيئة.
- (٨) القتفخر: الفائق في نوعه.
- (٩) عُدَافِر: العذافر من الجمال الصلب الشديد.
- (١٠) حَبَرَكِي: القوم الملكي.
- (١١) عيطموس: المرأة الجميلة.
- (١٢) جخادباء: ضرب من الجنادب والجراد.

وأما الخماسي المزيد فلا تلحقه إلا زيادة واحدة فيصير ستة نحو:
خُزَعْبِيل^(١) ..

قوله: (وأكثُر ما يبلغ سبعة)، يعني وأكثُر ما يبلغ المزيد سبعة أحرف.
وقد تصير ثمانى ببناء التأنيث نحو: قَرَعْبَلَاتَة^(٢).

«أبنية الفعل المجرد»

قوله: (ويضارعه لغالبة (يُفْعَل)) مثاله: ضاربني فضربيه أصربه.
وكابرنى فكبّرته أكبّره وزعم الكسائي أنه يجيء «أفعل» بفتح العين إذا كانت
العين حرف حلق: فأحرني ففخرتهُ أفحّرَهُ . وحکى أبو زيد^(٣): شاعرني فشُعرتُهُ
أشعرهُ، وفاخرني ففخرتهُ أفحّرَهُ بالضم، وهذا يدل على أنه لا يُراعى حرف
الحلق، وقد شَدَّ منه لفظ فجاء بالكسر، قالوا: خاصمتُ فلاناً فخصمتُهُ
أخصِّمُهُ بكسر الصاد، ولا يقال بالضم، حكاه الجوهري^(٤).

قوله: (إلا أنْ اعتل عيناً أو لاماً بباء أو فاء بواو (فَيَفْعُلُ)، نحو: سَائِرَيْ
فَسْرَتُهُ أَسِيرَهُ ورَامَانِي فَرَمِيَّهُ أَرْمِيَهُ، وواعدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعِدَهُ.

قوله: (أو لغير مغالبةٍ واعتلت فاء بواو (فَيَفْعُلُ)) نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَرَزَنَ
يَزْنُ . وقد جاء منه لفظ على «يَفْعُلُ» وذلك، وَجَدَ يَجُدُ في لغة بنى عامر^(٥)،
وغيرهم يقول: يَجُدُ بالكسر، وإن كان لامه حرف حلق جاء فيه «يَفْعُلُ» نحو:
وَضَعَ يَضْعُ . وفي الأوزان الثلاثة حذفت الواو. أما في مثل «يَعِدُ» فلوقوعها بين
باء وكسرة. وأما في باقي حروف المضارعة. وفي مثل يَجُدُ ويَضْعُ فحملًا على
«يَعِدُ».

(١) خُزَعْبِيل: الفكاهة.

(٢) قَرَعْبَلَاتَة: دويبة عريضة عظيمة البطن.

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت الأنباري البصري إمام النحويين البصريين صاحب كتاب
النوادر، مات سنة ٢١٥ هـ.

(٤) انظر اللسان ٧١/١٥ . والتهذيب (خصم).

(٥) انظر لسان العرب ٤/٤٥٨، وجد يَجُدُ بالكسر ويَجُدُ بالرفع لغة عامرية.

قوله: (أَوْ عَيْنَا أَوْ لَامًا «فَيَقْعُلُ») نحو: قال، يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو.

قوله: (أَوْ أَحَدُهُمَا بِيَاءٌ أَوْ مَضْعِفًا لَازِمًا فَيَقْعُلُ) مثال ما اعتلت عليه بالباء. باعَ يَبِيعُ ومثال ما اعتلت لامه بالباء. رَمَى يَرْمِي. وقد شدّ منه أبي يَأْبَى، وَقَلَى يَقْلِى، وَعَسَى يَعْسِى، وَخَبَى يَخْبَى، ومثال المضعف اللازم. فَرَّ يَفْرُّ، وَقَرَّ يَقْرُّ. وشدّ يَشِدُّ فهذا هو القياس. وجاء بضم العين وجوباً في مضارع مَرَّ وَحَلَّ، وهَبَ، وَدَرَّ، وأَجَّ، وَكَرَّ، وَهَمَّ بِهِ، وَزَمَّ، وَشَحَّ، وَمَلَّ، وَشَكَّ، وَأَبَّ، وَشَقَّ، وَخَشَّ، وَغَلَّ وَنَشَّ، وَجَنَّ، وَرَشَّ، وَطَشَّ، وَمَلَّ، وَظَلَّ، وَحَبَّ، وَكَمَّ، وَعَسَّ، وَقَصَّ، وجاء بضمها جوازاً مع الكسر في مضارع: صَدَّ وَأَفَّ، وَخَرَّ، وَجَدَّ، وَتَرَّ / وَبَرَّ، وَطَرَّ، وَدَرَّ، وَجَمَّ، وَشَتَّ، وَعَزَّ، وَفَخَّ، وَشَدَّ، وَشَحَّ، وَشَطَّ، وَنَشَّ، وَجَرَّ، وَجَدَّ، وَحَكَى صاحب كتاب الوحوش^(١)، يَدْبُّ مضارع دَبَّ، ورواية غيره الكسر.

قوله: (أَوْ مَتَعْدِيَا «فَيَقْعُلُ») ي يريد أو مضاعفاً متعدياً نحو: شَدَّهُ يَشُدُّهُ، وَرَدَّهُ يَرُدُّهُ هذا هو القياس، وجاء بكسر العين وجوباً في مضارع «حَبَّ» وجوازاً مع الضم في مضارع هَرَّ وَسَدَّ، وَعَلَّ، وَبَتَّ، وَنَمَّ.

قوله: (أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ)، أي غير ما ذكر (حلقي عين) نحو: هَثَّ. يَلْهَثُ، (أَوْ لَامٍ) نحو: نَطَحَ يَنْطَحُ «فَيَقْعُلُ» هذا هو القياس أن يكون «يَقْعُلُ» بفتح العين. وقد يجيء بالضم نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ، وبالكسر نحو: نَزَعَ يَنْزَعُ، وبالفتح والضم نحو: دَمَعَ يَدْمَعُ، وَيَدْمَعُ، وبالفتح والكسر نحو: نَطَحَ، يَنْطَحُ وَيَنْطَحُ.

قوله: (أَوْ غَيْرَ حَلْقِي «فَيَقْعُلُ» أَوْ «يَقْعُلُ») نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتَلُ، قوله: فَيَقْعُلُ أَوْ يَقْعُلُ ظاهره التخيير، وقد نص بعض أصحابنا بأنهما جائزان سمعاً للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما، فعلى هذا تقول: يَضْرِبُ بضم الراء. وَيَقْتَلُ بكسر التاء. والمحترر عندي أنه إن سمع الكسر فالكسر، ولا يجوز

(١) ربما كان الأصمعي لأن كتاب الوحوش أول من اشتهر به هو الأصمعي.

غيره، وإن سمع الضم فالضم ولا يجوز غيره فإن لم يسمع فيها ضمًا ولا كسرًا وجهلنا حاله فحينئذ يكون التخيير جائزًا، لأننا إذا ضمنا فيها كسر العربي، أو كسرنا فيها ضمًّا كنا قد تكلمنا بشيء ثبت أنَّ العربي تكلم بغيره بخلاف حالته إذا لم يرد عنه فيه ضم ولا كسر، فنقيس على الأكثر وقد كثرا فيقع التخيير، وأما أنَّ يعتبر القياس مع أنَّ النص على خلافه فلا، وقد شدَّ من هذا شيءٌ فجاء على «يَفْعُلُ» بفتح العين وهو: قَنْطَ يَقْنَطُ، ورَكَنْ يَرْكَنُ^(١).

قوله: (وَفَعْلَ، مضارعه «يَفْعُلُ») مثاله: عِلْمَ يَعْلَمُ، وجَهْلَ يَجْهَلُ، وقضَمَ يَقْضَمُ فهذا هو القياس سواء أكان لازماً أم متعدياً. وقد جاء منه شيءٌ بكسر العين وجوباً في مضارع وَرِثَ، وَوَلَى، وَوَرَمَ، وَوَرَعَ، وَوَعَمَ، وَوَقَمَ، وَوَقَقَ، وَوَرِيَ. إلخ وجوازاً مع الفتح في مضارع: حَسَبَ، وَوَعَرَ، وَوَحَدَ، وَبَشَّ، وَوَلَهَ، وَتَنَنَ وَرَهَلَ، وَشَدَّ منه أيضاً شيءٌ فجاء على «يَفْعُلُ» بضم العين، وهو: نَعَمْ يَنْعَمُ وَفَضِيلَ يَفْضُلُ، وَحَظَرَ يَحْظُرُ، وَمَتَّ تَمُوتُ، عند من كسر الميم، وَدَمَتَ تَدُومُ.

قوله: (وَفَعْلَ يَفْعُلُ) نحو: ظَرْفَ يَظْرُفُ، وَشَرْفَ يَشْرُفُ، ولم يشد من هذا شيءٌ إلا لفظة واحدة حكها شيخنا أبو الحسن ابن أبي الربيع^(٢). وهي كُدتُّ بضم الفاء في الماضي وفي المضارع «يَكَادُ» على وزن «يَفْعُلُ» ولم يقل يُكودُ.

قوله: (والرابع ي «فَعَلَ») يعني الرباعي المجرد. ويأتي على وزن «فَعَلَ» نحو: دَحْرَاجَ، وَقْرَطَسَ (ومضارعه «يَفْعَلُ») نحو: يُدْخِرُجَ، وَيُقْرَطِسُ.

قوله: (ومزيده)، أي مزيد الفعل الثلاثي (ثلاثون بناءً) قد ذكرها التصريرون في مبسوطاتهم قوله: (وأكثُر ما يبلغ ستة)، أي وأكثر ما يبلغ الفعل ستة أحرف نحو استخرج وأعدَوْذَنَ. ولا يكون سُداسيًا إلا وأوله همزة وصل

(١) القياس في رَكَنْ يَرْكَنْ بضم الكاف قال سيريه ٢١٦/٢، وقالوا: رَكَنْ يَرْكَنْ.

(٢) عبد الله بن أحمد الأشبيلي ولد سنة ٥٩٩هـ ومات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاء . ١٢٥/٢

نحو ما مثل. وقد شدت لفظة سُداسية ليس أولاً همزة وصل، حكاهما الأزهري وهي جَحْلَنْجَع. قال الشاعر:

مِنْ طَخِيَّةٍ صَبِيرُهَا جَحْلَنْجَع^(١)

«الميزان الصرفي»

قوله: التمثيل، (تقابل الأصول بالفاء والعين واللام)، قصد أنْ بين وزن الكلمة قال: فنجعل في مقابلة الأصل الأول الفاء، وفي مقابلة الثاني العين، وفي مقابلة الثالث اللام، نحو: زَيْدٌ، مثاله «فَعْلٌ» وَقَلْ مثاله فُعْلٌ، وقسمٌ مثاله فِعْلٌ.

قوله: (فَإِنْ لَمْ تَغْنِ كَرْرَتِ الْلَّام) أي فإن لم تغنم الأصول كررت لام الموزون به نحو: جَعْفَرٌ، وزنه «فَعْلٌ» وسَفَرْجَلٌ وزنه «فَعْلٌ» وذهب الكوفيون إلى أن نهاية الأصول ثلاثة أحرف، فجعلوا الجيم واللام من «سَفَرْجَلٌ» زائدتين. وجعلوا الراء من «جَعْفَرٌ» زائدة، فمنهم من لا يزن ذلك، ومنهم من يزن كوزتنا ومنهم من يزنها ويصرح بالحرف الزائد على الثلاثة في المثال، فيقول: وزن جَعْفَرٌ «فَعْلٌ» وزن سَفَرْجَلٌ «فَعْلٌ».

قوله: (وَيَعْبُرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلِفْظِهِ) مثال ذلك إذا قيل لنا، ما وزن مُسْلِمٌ؟ نقول: مُفْعِلٌ فتأقِي باليمين أولاً. وما وزن ضَوَارِبٍ؟ قلنا: فَوَاعِلٌ، فتأقِي بالواو والألف في المثل. وما وزن مَلَكُوتٍ؟ قلنا: فَعْلُوتٌ، وتأقِي بالواو والتاء.

قوله: (وَإِلَّا الْمُبَدِّلُ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ فِيهَا)، أي فيعبر عن ذلك المبدل بالتاء نفسها، وإن كان الزائد في الصورة إنما هو المبدل لا التاء مثال ذلك أرْدَجَرٌ. وزنه إِفْتَعَلٌ ولا نقول: وزنه إِفْدَعَلٌ، وكذلك اضطراب، لا نقول وزنه إِفْطَعَلٌ بل إِفْتَعَلٌ. وذلك قصد لبيان الرنة.

قوله: (وَإِلَّا الْمُكَرَّرُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَصْلِ قَبْلَهُ)، أي وإلا الزائد الذي كرر

(١) هذا صدر بيت ذكره صاحب اللسان ٣٩/٩ وقامه: لم يحضرنا الجدول بالتنوع .
وانظر التهذيب ٢٦٢/٣

لأجل إلحاد الكلمة بكلمة أخرى، فإنك لا تكرره بلفظه، بل بلفظ الأصلي قبله، وسواء أفصل بينها بزيادة أم لم يفصل، أو كان المكرر من حروف الزيادة أم لم يكن مثال ذلك إذا قيل لنا. ما وزن عَقْنَفْلٌ؟ قلنا: فَعَلَمْ لِأنَّ عَقْنَفْلًا يلحق بـ «جَحْنَفْل»^(۱) فالنون وإحدى القافين زائدة، أبقيت النون بلفظها لأنها زائدة وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين، ولم تزnya بلفظها. وقد فصل بين القافين النون الزائدة. ومثال ما لم يفصل بينها زائد «جَلْبَ» فأحد البائين زائد للإلحاد «فَدْرَج» وزنه «فَعَلَّ» ولا تزن المثال بلفظ الباء. وإن كانت زائدة. ومثال كون المكرر من حروف الزيادة «عَلَمْ» لأن اللام من حروف الزيادة، ومثال كونها من غير حروف الزيادة «عَقْنَفْلٌ» وجَلْبَ، لأن القاف والباء ليسا من جنس حروف الزيادة.

قوله: (إنْ كان في الموزون قلب، قلبت الزنة) مثال ذلك آدر، وزنه أَعْفَلُ «لأنَّ أَصْلَه» أَدْوَرُ، لأنَّه جَمْ دار، ثم قلب فصار آدر، ثم سهلت الهمزة فصار آدر، فوزنه على هذا «أَعْفَلُ» ويعرف القلب بأحد أربعة أشياء: إما بقلة الاستعمال، كـ «آرام» الأصل «أَرْأَم»، لأنَّه أكثر هكذا مثلوا وليس عندي بصحيح إنما عرفنا أنَّ آراماً هو الأصل وأنَّ آراماً مقلوب عنه. بأنَّ آراماً جمع رئم فالمهمزة على هذا عين الكلمة، فإذا جمعناه كان الجمع أَرْأَاماً، أي أَفْعَالاً، حتى تكون المهمزة عين الفعل في الجمع كما كانت العين في المفرد، وعلمنا قطعاً أنَّ آراماً مقلوب منه وأصله «أَرْأَم» أي أَعْفَال. مقلوب من أَفْعَال، وسهلنا المهمزة فقلنا: آرام.

الثاني: بأمثلة اشتقاقة كـ «جاه» وأصله من الوجه، فوزنه عَفْلٌ.

الثالث: بأصله نحو: ناءَ يَنْوَءُ. فإنه مشتق من النائي وهو المصدر فوزنه

«فَلَعْ».

الرابع: بصحته كـ أَيْسَ «فإنه يقال: يَئِسَ وَأَيْسَ». مقلوب منه. ولو كان أصلًا لقليل: أَلَّسْ، لأنَّ العين إذا تحركت وهي ياء وانفتح ما قبلها انقلب أَلَّا، فلما صحت علم أنه حكم لها بحكم الفاء في الصحة.

(۱) الجَحْنَفْل: الغليظ، أو الغليظ الشفرين.

«حروف الزيادة»

قوله: (الزيادة، حروفها «أهوى تلمسان») تلمسان، مدينة بالغرب.
ومعنى أهوى أحبٌ وقد جمعها الناس / جموعاً كثيرة نحو: هويتُ السِّمَانَ، [٤٦/ب]
والليوم تنساه، وأمان وتسهيل وليس معنى زيادة هذه الحروف أنها حيث وجدت
كانت زائدة. بل إذا زيد شيءٌ فإنما يكون منها. ثمَّ أنه لا يزداد شيءٌ منها إلا
معنٍي كحروف المضارعة أو الالْحاق كواو «كوثر» أو ملد كـ«قضيب» أو لبيان
حركة كـ«سُلطانية»، أو لعراض نحو: زنادقة أو لإمكان نحو همزة الوصل.
أو لتكثير الكلمة نحو نون كَنْهَبَلُ^(١).

قوله: (فالمهمزة أول زائدة بعدها ثلاثة أصول)، حكم على المهمزة أنها
زائدة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول نحو: أَفْكَلُ^(٢) وَأَيْدَعُ^(٣)، وإنما حكمنا على
المهمزة بالزيادة لأنَّ كُلَّ ما عرف استيقافه من ذلك فهمزته زائدة نحو: أحمر،
وأصفر، وأخضر وغير ذلك. ويدخل تحت ما ذكرنا بعد المهمزة أربعة أصول،
لأنَّ ذلك بعدها ثلاثة أصول قطعاً. فالمهمزة زائدة نحو: اصطبل، وإبراهيم،
همزته أصل، ولو صغرته لقلت أبيريه، ونقل المهابادي^(٤) عن البغداديين أنَّهم
حملوه على زيادتها فحذفوها وخلطوا في تصغيره فتارة قالوا: أبيريه. وتارة قالوا:
بُريهم، وتربيهم وغلطوا فيه.

قوله: (أو أحددها محتمل)، أي واحد الثلاثة محتمل. فإعادة الضمير على
الثلاثة لا يفيد كونها أصولاً إذ هو حال أنْ تقول: أو أحد الثلاثة الأصول
محتمل، لأنَّ ما كان أصلاً لا يكون محتملاً، وذلك نحو: إين وإشفي فتحكم^(٥)
على همزته بالزيادة.

(١) الكَنْهَبَلُ: بفتح الباء وضمها: شجر عظام، والنون فيه زائدة.

(٢) الأفكل: الجماعة من الناس.

(٣) أيدع: الزعفران، أو صبغ أحمر.

(٤) أحمد بن عبد الله الضرير اللغوي تلميذ الجرجاني مات سنة ٥٥٠هـ. انظر: هدية
العارفين ٨١/١.

(٥) في «ب» فتفصي.

وقوله: محتمل، أي محتمل الزيادة والأصالة، فإنْ كان مقطوعاً بأصالتها فقد تقدم حكمه وأنَّ الهمزة زائدة، وإنْ كان مقطوعاً بزيادتها كانت الهمزة أصلًا ضرورة نحو آخذ وامر. فالآلف زائدة مقطوع بزيادتها، والهمزة أصل، لأنَّه مشتقة من الآخذ والأمر.

قوله: (إلا إنْ قام دليل على الأصالة)، يعني فتكون الهمزة أصلًا، والذي جاء من ذلك الفاظ قليلة وهي إيطل. لقوهم في معناه إطل: فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة وأرطى لقوهم: أديم ماروط، وقد حكى أديم مرطى، فعل هذا تكون الهمزة زائدة، وإمَّعة لأنَّ «فعلة» في الصفات موجود لا «إفعلة» وأيصر، لقوهم في معناه إصار، بحذف الياء وإثبات الهمزة، وأولئك همزة أصل لقوهم: ألق الرجل فهو مألوق. وبعض العرب يقول: ولَقَ ولُقاً فهو مألوق فعل هذا همزة زائدة.

قوله: (وغير أول أصلية) حكم عليها بأنَّها إذا وقعت غير أول الكلمة فإنَّها تكون أصلًا لأنَّ ما عرف اشتقاته أو تصريفه من ذلك فالهمزة فيه أصلية.

قوله: (إلا إنْ قام دليل على الزيادة)، يعني فتكون زائدة. وذلك في الفاظ قليلة وهي: شامل، وشمال. لقوهم: شملت الريح، وجِرائض^(١) وحُطاطط^(٢)، والشُّدُلان^(٣) وضَهِيَاء^(٤)، ورِئَال^(٥)، وغَرْقِيَء^(٦) واحْبَطَاء^(٧).

قوله: (واليم كالمهمزة)، يعني في التقسيم، وأكثر الأحكام، فتقول: اليم إنَّ وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة نحو: مَضَرَبٌ وَمَقْتَلٌ، إلا إنْ قام دليل على الأصالة نحو: مُغْفُرٌ لثبوتها في تصريفه. قالوا: تَغْفَرُ، أي

(١) جِرَائِض: البعير الضخم.

(٢) حُطاطط: الشيء الصغير المحظوظ.

(٣) الشُّدُلان: الكابوس.

(٤) ضَهِيَاء: المرأة التي لا تحيس.

(٥) رِئَال: من أسماء الأسد.

(٦) الغَرْقِيَء: القشرة.

(٧) احْبَطَاء: العظيم البطن.

جعوا المغفور نحو: مُغَرُودٌ^(*) لثبوتها في تصريفه. قالوا: المِرْجُلُ. وإن وقعت أولاً فلها أربعة أصول. فاليمى أصل إلا في الأفعال والأسئلة الجارية عليها، وإن وقعت / أولاً وبعدها أصلان، وثالث [٤٧/١] متحمل قضي علىها بالزيادة، لأن ما عرف اشتقاقه من ذلك فهي فيه زائدة نحو: مِذْرَى ولا تحفظ أصلية إلا في ألفاظ قليلة وهي: مِعْزِي لقوفهم في معناه معز وما يعز، ومَعَد لقوفهم: تَعَدَّد^(١) الرجل. ويحتمل أن تكون في هذا زائدة.. وقد وَجِدَ «تَعَفَّلَ» نحو: تَمَسْكَنَ، وَمَذْرَعَ، وَمَاجَحَ.. ومَهَدَ لوجوب فكرها. ولو كانت زائدة لقليل: مَهَدَ، وَمَاجَحَ، وَمَنْجِنِي لقوفهم في الجمع مَجَانِيَّ، وَمَنْجِنُون لقوفهم: مَنَاجِنُ، فَأَمَا بَحْنُ وهو الترس فعند سيبويه^(٢) فيه قوله: أحد هما أنه «فَعَلَ» كَحِذَبَ.. فاليمى أصلية، والثاني: أنه «مِفْعَلٌ» فاليمى زائدة. وسائل بعضهم التُّوزِي^(٣). فقال: أخطأ صاحبكم، يعني سيبويه في قوله: إن ميم بَحْنَ أصلية وهل هو إلا من الجنة؟ فقال: ليس بخطأ، إن العرب تقول: بَحْنَ الشيء إذا صلب فِيمَجَنَ منه. وأما مِنْ عِزَاءً بالمد فيظهر أن اليمى أصلية، لأنه قد جاء «فِعْلَلَةً» كـ«طِرْ مِسَاءً» وينبغي أن يعتد فيها أنها زائدة لقوفهم في معناه مِرْعَزِي بالتشديد والقصر، وإنما قلنا إنها في هذا زائدة. لأن «فِعْلَلَى» ليس موجوداً في كلامهم. وإن وقعت أولاً وبعدها حرفان أصلان وثالث مقطوع بزيادته فاليمى أصل نحو: ماسح ومالك. فإن وقعت غير أول فهي أصل، لأن ما عرف اشتقاقه من ذلك فهي فيه أصل نحو: كريم، شامل.. ولا توجد زائدة إلا في الفاظ قليلة. وهي: جَذْعَةٌ من الجذعة، وسُتُّهم^(٤)، ورُزْقُم^(٥)، وفُسْحَم^(٦).

(١) تَعَدَّد: خطب وكبار وتكلم بكلام مَعَد. انظر المنصف ٢٠/٣.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٠.

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون،قرأ على الجرمي كتاب سيبويه،مات سنة ٢٣٣هـ.

انظر: أخبار النحوين ٨٥.

(٤) سُتُّهم: الكبير الأست.

(٥) رُزْقُم: شديد الزرقة.

(٦) فُسْحَم: الواسع.

(*) مُغَرُود - بضم اليمى - الكمة.

وَحِلْكُم^(١)، وَخِضْرَم^(٢)، وَدِرْدَم^(٣)، وَدِلْقَم^(٤) وَدِقْعَم^(٥) وَضِرْزَم^(٦)
 وَخَدْلَم^(٧)، وَشَدْقَم^(٨)، وَشَجْعَم^(٩). واشتاقق هذه الألفاظ بينَ، وزيدت
 الميم أيضاً في أنتها، وأنتم، وقمتها، وقُمْتُم، وضربكم، وضربَكُم. وهما، وهم،
 وفي تسكن وتندَّرَع، وتَقْنِيلَ، وتَقْنِطَقَ، وتَقْسِلَمَ، وتَقْمُولَ، وَمَرْحَبَكَ اللَّهُ
 وَمَسْهَلَكَ. وقد حكي: مُخْرَقَ وَمُخْرِقَةَ. وفي ميم هِرْمَاس^(١٠)، وَدُلَامِص^(١١)،
 وَضُبَارِم^(١٢)، وَحَلْقُومَ، وَبَلْعُومَ، وَسَرَطَم^(١٣)، وَصَلْقَم^(١٤)، وَدَخْشَم^(١٥)
 وَجَلْهَمَة^(١٦) خلاف.

قوله: (واهاء تزاد لبيان الحركة) وذلك نحو: قَهْ، وَشَهْ. وزعم المبرد أنها
 لا تزاد في غير ذلك وال الصحيح مجئها زائدة في غير ذلك. قالوا: أَهْرَاق،

(١) حلَّكم: الشديد السود.

(٢) حِضْرَم: كثير الماء.

(٣) درَم: الناقة المسنة.

(٤) دِلْقَم: دوبية.

(٥) دِقْعَم: التراب.

(٦) ضِرْزَم: البخيل.

(٧) خَدْلَم: السريع.

(٨) شِدْقَم: الواسع الشدق.

(٩) شَجْعَم: الطويل من الأسد.

(١٠) هِرْمَاس: من أسباء الأسد.

(١١) دُلَامِص: امرأة دلامص، براقة.

(١٢) ضَارِم: القضم الشديد الخلق من الأسد.

(١٣) سَرَطَم: الطويل. وبالبلعلوم لسعته.

(١٤) صَلْقَم: بفتح الصاد وكسرها: الضخم من الابل.

(١٥) دَخْشَم: القصير.

(١٦) جَلْهَمَة: جانب الوادي. وجَلْهَمَة اسم رجل.

وأهداح، وهُبْلَعُ^(١)، وأمْهَة، وسَلَهَبُ^(٢)، وهِجْرَعُ^(٣)، وِهِرْكُولَةُ^(٤)، وِهِلْقَمُ^(٥)، وفي جميعها خلاف.

قوله: (والواو والياء والألف تزاد ومعها ثلاثة أصول فصاعداً) مثال زيادة الواو ومعها ثلاثة أصول: جوهر، وضروب.

ومثال زياحتها ومعها أكثر من ثلاثة أصول. زنبور، وقمحدودة^(٦)، وقد شد من ذلك شيء وهو وَرَنْتَلٌ^(٧)، الواو فيه أصلية، وزن الكلمة «فَعَنْلٌ» ليست بزيادة، لأن الواو لا تزاد أولاً.

ومثال زيادة الألف ومعها ثلاثة أصول: ضارب، وقاتل، وشَمَلَال.

ومثال زياحتها ومعها أكثر من ثلاثة أصول: دراهم، وخَرْعَالُ^(٨).

ومثال زيادة الياء ومعها ثلاثة أصول، صَيْرَف، وضَيْغَم، وَقَضِيبُ.

ومثال زياحتها ومعها أكثر من ثلاثة أصول: قِنْدِيلٌ وسُلَاحْفِيَّة^(٩)، وقد شد من ذلك شيء جاءت الياء فيه أصلاً. وذلك يَسْتَعُورُ^(١٠) وهي شجرة. وقيل: الدهمية، وهو على وزن عَضْرَفُوط^(١١).

(١) هُبْلَع: الذئب.

(٢) سَلَهَب: من الرجال الطويل.

(٣) هِجْرَع: الأحق.

(٤) هِرْكُولَة: الحسنة الجسم.

(٥) هِلْقَم: الواسع الشدقين.

(٦) قِمْحَدَدَة: وهب فأس الرأس المشرفة على النقرة.

(٧) وَرَنْتَل: الشر والأمر العظيم.

(٨) خَرْعَال: ناقة خَرْعَال أي ظلع، وخزععل في مشيته أي عرج.

(٩) سُلَاحْفِيَّة: الأنثى من الغيلام.

(١٠) مثل ابن السراج في الموجز ١٤٥ لهذا المثال بـ«يَسْتَعُور» وقال: هو الباطل ونقل ابن جني عن أبي عمرو في المنصف ٣٤/٣ بأنه شجر.

(١١) العَضْرَفُوط: ذكر النطاء. انظر المنصف ١٢/٣.

قوله: (أو معها ثلاثة، أحدها محتمل)، أي ومع الواو أو الياء أو الألف [٤٧/ب] ثلاثة أحرف / أحد تلك الثلاثة محتمل، فإنها تكون زائدة. وتقتضي على الذي كان محتملاً بالأصالة نحو: مُعزى الألف زائدة إلا أن يقوم دليل على أنَّ الألف منقلبة عن أصل، فتكون الألف أصلًا نحو: قَطْوَطِي^(١). ونحو: يَرْمَعُ، الياء زائدة والميم أصلية إلا إنْ قام دليل على أصالة الياء نحو يَأْجَجُ. ونحو: عَثَوْثَل^(٢) الواو زائدة واللام أصلية إلا إنْ قام دليل على أصالة الواو ك «عزوٰت»^(٣).

قوله: (غير ميم وهمزة، أو لَيْنِ)، يريد أنَّ ذلك المحتمل الأصالة والزيادة الذي هو أحد الثلاثة اللاتي مع الألف أو الواو أو الياء لا يكون ميئًا ولا همزة أول الكلمة، لأنَّه إنْ كان ميئًا أو همزة أول الكلمة تعينت الواو أو الياء أو الألف للأصالة، وحُكم على الميم والهمزة بالزيادة، ومثال ذلك: أَفْعَى، وَمُؤْسَى. الألف فيها أصل والهمزة والميم زائدتان، ونحو: أَيْدَعُ، وَمِيرَاثٌ، الياء فيها أصل والميم والهمزة زائدتان. إلا إنْ قام دليل على أصالة الميم والهمزة، وزيادة الياء أو الألف. أو الواو فيصار إلى ذلك نحو: أَرْطَى في لغة من قال: أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ ونحو: أَيْصَرٌ لقوهم في معناه: إِصَارٌ، ونحو: أُولَقٌ في أحد الوجهين^(٤).

قوله: (الناء لمضارعه) نحو: تَقدَّم (وفي مطاوعة) نحو: كسرُته فتكَسَّر، وَدَحْرَجَتُه فَتَدَحْرَجَ وكذلك اسم الفاعل منه والمفعول، والمضارع والأمر، (وتَفَاعَل) نحو: تَغَافَلٌ، (وافتَّعال) نحو: إِكتِسَابٌ، (واستَفْعال) نحو:

(١) قطوطى: مقاربة الخطوط.

(٢) عثوثل: الكثير للحم، الرخو.

(٣) عزوٰت: القصير.

(٤) الأوتُكى: التمر الشهريز أو ضرب من التمر.

(٥) الوجه الثاني: ألق، الهمزة منقلبة عن واو. انظر: المنصف ١١٤/١.

استِخْرَاج، (وأَنْتَ وفِرْعَوْنُهُ)، يعني فروع تفاعلٍ وافتعالٍ واستفعالٍ وأَنْتَ، نحو: تفاعَلٌ يَتَفَاعَلُ، مُتَفَاعَلٌ، تَفَاعَلٌ، وَكَذَلِكَ، افْتَعَلٌ يَفْتَعِلُ، مُفْتَعِلٌ وَكَذَلِكَ أَسْتَفَعَلٌ، يَسْتَفَعِلُ، مُسْتَفَعِلٌ، اسْتِفَعَالٌ، وَكَذَلِكَ، أَنْتَ، أَنْتَمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ.

قوله: (ولتأنيث ساكنة) نحو: خَرَجْتُ، (ومتحركة) نحو: خارجة، ولات، وقد جاءت زائدةً أيضاً في ثالث، وَتَدْرَأُ، وَتَرَبَّ، وَتَبَغَّافَ، وَتَسَاحَ، وَتَرَأَدَ، وَتَقَوَّلَةَ، وَتَعْضُوضَ وَتَمِثالَ، وَتَبَيَّانَ، وَتَلْقاءَ، وَتَهْوَاءَ^(١)، وَتَضَرَّابَ، وَسَبَّيْتَةَ^(٢)، وَرَغْبُوتَ، وَرَهَبُوتَ، وَمَلْكُوتَ، وَجَبَرُوتَ، وَرَحْمُوتَ، وَتَرَبُوتَ^(٣)، وَسُبُرُوتَ^(٤)، وَتُؤَتُورَ، وَعِفْرِيتَ، وَعِزْوِيتَ^(٥)، وَعَنْكُوبُوتَ.

قوله: (السين في الاستِغْفَال وفروعه)، أما فروعه فاستفعل يَسْتَفَعِلُ، مُسْتَفَعِلٌ، اسْتِفَعَالٌ.

قوله: (وفي الوقف بعد كاف المؤنث في لغة) أَكْرَمْتِكُنْ، ومررت بِكُنْ، وبعض العرب يزيد الشين فيقول: أَكْرَمْتِكِشْ، وهو شاذ، ولدغ أنْ يدعى زيادتها في ضُغْبُوس^(٦) كقولهم في الاشتقاد: صنفت المرأة إذا شبهت الضَّغَابَيسَ، وفي قَدْمُوس لقولهم في معناه قديم.

قوله: (النون لمضارعة) نحو: نَخْرَجُ. (وفي انفعال وفروعه) نحو: انفعَلُ، يَنْفَعِلُ، انْفَعِلُ، مُنْفَعِلُ، مُنْفَعِلٌ، (وتشبيه) نحو: الزِيدَانُ، (وجمع مسلم مذكر) نحو الزِيدِينَ (وعلام الرفع) نحو: يَقُومَان، (ولتأكيد)، هَلْ نَخْرُجُنَّ، (وواقية) نحو: ضَرَبَنِي، (وآخرًا بعد ألف زائدة قبلها أكثر من

(١) تَهْوَاء: التَهْوَاءُ مِنَ اللَّيلِ. المزيج: والقسم منه.

(٢) السَّبَّيْتَة: المَخْبَةُ مِنَ الدَّهْرِ.

(٣) التَّرَبُوتَ: النَّاقَةُ الْخَيَارُ، الْفَارَاهَةُ.

(٤) السُّبُرُوتَ: الشَّيْءُ الْقَتْلِيُّ، وَالْغَلَامُ الْأَسْوَدُ.

(٥) عِزْوِيتَ: الدَّاهِيَّةُ أو مَوْضِعُ.

(٦) الضُّغْبُوس: نَبَاتٌ.

حرفين) نحو: سَكْرَانُ، لأنَّه إذا كان قبلها حرفانٌ خاصَّة حكم على النون بالأصالة نحو: بِيَانٍ، وسِنَانٍ.

قوله: (لا من باب حَنْحَانٍ)، لأنَّ النون إِذَا ذاك أصلية، لأنَّ جعلها زائدة يجعل الكلمة من باب سَلِسٍ، وقَلِيقٍ، وهو قليل جداً، وجعلها أصلية ي يجعلها في [٤٨] الباب الواسع وهو باب الرباعي المضعف نحو: صَلَصَلُ وَزَلْزَلُ / .

قوله: (وثالثة ساكنة ظاهرة في خاسي) وذلك نحو جَحَنْفَلُ^(١)، جَرَنْفَسُ^(٢)، واحترز بقوله: ظاهرة من نحو: عَجَنْسُ^(٣) فإنَّه لم يعهد زيادتها إلا وهي غير مدغمة، واحترز بقوله في خامي من نحو: تُلَنَّةٌ. فإنَّه فعلة، فعنده أصلية.

«باب النقص – الإدغام»

قوله: (النقص، ادغام وحذف، الإدغام) تقدم حَدُّه، وتسمية الحذف نقصاً ظاهراً. وأما تسمية الإدغام نقصاً فإنَّه كان من قبيل إدغام المتحرك في المتحرك ظاهر أيضاً، لأنَّك لا تدغم حتى تسكن الأول، وتسكنه نقصاً لحركته. وأمَّا إنْ كان من قبيل ادغام الساكن في المتحرك فليس تسميته نقصاً بظاهر لأنَّه لم ينقص منه شيء. لكنه لما كان من الإدغام ما لا يصح إلا بعد ابدال الحرف المدغوم حرقاً من جنس المدغوم فيه سماء نقصاً إِذْ زال الحرف بعينه وخلفه حرف آخر.

قوله: (ويجب في متقاربين واو ويء سكن سابقهما، وتقلب ياء) أي وتقلب الواو ياء مثال ما سكنت فيه الواو وهي سابقة طوى طيأ، ولوى ليأ، أصلها طُويأ، ولُويأ، ومثاله ما سكنت فيه الياء وهي سابقة، ميت وشقي أصلها ميَوت وشقيو. وأطلق ها هنا أنَّ الواو والياء متى سكن سابقهما فيجب

(١) حَجَنْفَلٌ: العظيم الشفة.

(٢) جَرَنْفَسٌ: العظيم من الرجال.

(٣) عَجَنْسٌ: الجمل الشديد الفخم.

الإدغام. وليس على إطلاقه. فإنَّ مثل: سوير وديوان. لا يدغمان أصلًا. وكذلك أطلق أنَّ الواو تقلب ياءً. وينبغي أنْ يقيد بأنَّ لا يكون إسماً على وزن «فَعُل» فإنَّ الياء تقلب فيه واواً نحو: العَوَى، أصله العُويَا واشتقاقها من عَوَيْتُ وإنما لم يدغم في «سوَير» للتباس «فَوَعُل» بـ«فَعُل» ولا ديوان لعروض الياء إذ أصلها الواو.

قوله: (في بناء بين التقارب)، أي يجب الإدغام في صيغة تبين هي تقارب الحرفين، ولا يتورّم أنه من إدغام المثلين. مثال ذلك: أمحى، أصله أمحى «افْعَل» مبني من المحو. فهذه الصيغة تبين أنَّ الحرف نون، ولا جائز أن يكون ميماً، لأنَّ وزنه إذ ذاك يكون «افْعَل» وافْعَل بناءً معذوم في كلامهم.

قوله: (ويجوز مما أحدهما) أي أحد المترادفين (باءً «تفاعل» أو تَفَعَّل أو افْتَعَل) مثال ذلك، تدارأً، وتَطَيِّر، واختصَّم، فتقلب التاء في «تفاعل» وتَفَعَّل من جنس ما بعدها وتدمغها فيه فتسكن لأجل الإدغام فتأتي بهذه للوصل فتقول: ادارأً، واطَّيَّر وأما «افتَعَل» فتدغم التاء فيقتضي تحريك ما قبلها لثلاثة يجتمع ساكنان فتحذف همزة الوصل لأنَّ المعنى الذي جيء بها من أجله قد زال. وإن شئت فتحت الفاء والعين أو كسرتها أو كسرت الفاء وفتحت العين فتقول: خَصَّم، وَخَصَّم، وَخَصَّم في «اختصَّم».

قوله: (وفي مثلين اعتلا) نحو: حَيَّي، وعَيَّي فيجوز حَيَّي، وعَيَّي.

قوله: (وتحرك الثاني) من «حيَّت» فلا يجوز فيه الإدغام و(غير إعراب) تحدُّر من نحو: لن يحيي فلا يقال: لن يحيي بالإدغام.

قوله: (متطرفاً أو غيره) أي متطرفاً كان الثاني المتحرك أو غير متطرف، فالمتطرف حَيَّي، وغير المتطرف إِمَّا (قبل ألف ممدودة) نحو: أَعْيَاء وَأَحْيَاء، (وإِمَّا قبل ألف ونون زائدتين) نحو أنْ تبني من «حيَّت» مثل «مُفَعَّلَان» نحو: مُحَيَّيَان. (وإِمَّا قبل تاء تائيت لحقت بـياء جمع) نحو: أَحْيَيْهُ وَأَعْيَيْهُ فيجوز الإدغام فتقول أَحْيَاء وَمُحَيَّيَان وَأَحْيَيْهُ.

قوله: (ويجب أنْ لحقت مفرداً عوضاً من عذوف) مثال ذلك تَحَيَّه،

أصله: تَحِيَةٌ على وزن «تَفْعِيلٌ» فالباء لحقت الاسم المفرد وهي عوض من تاء «تفعيل» نحو: تكريم وتكرّم. وزعم المازني^(١) أنَّ إدغام «تحيَةٍ» جائز، فأجاز الإظهار فيقول: تَحِيَةٌ قياساً على أحْيَةٍ.

قوله: (فَإِنْ صَحَا) أي فَإِنْ صَحَّ المثلان (وسكن الثاني ولم يتحرك في حال ما) نحو: رَدَدْتُ وَرَدَدْنَ. فهذا لم يتحرك في نحو هذين. فإنْ كان الساكن لا يحرك في حال فلا يدفعه أحد أجمع على فك «أشدد بحمرة زيدٍ» في التعجب، لأنَّه لا تلحقه الضمائر فلا يحرك في حال.

قوله: (فَأَدْغَمَ بَعْضُ الْبَكَرِيِّينَ) يعني بعضبني بكر بن وائل فيقولون: رَدَدْتُ، وَرَدَدْنَ فِي رَدَدْتُ وَرَدَدْنَ.

قوله: (أو تحرُك، فغير الحجازيين) يعني أنَّه إذا تحرك في حال ما فالمجازيون لا يدفعون. «فيقولون: إِنْ تَرَدَدْ أَرَدْ، ولا تشايق، وغيرهم من العرب يدفعون فيقول: إِنْ تُرَدَّ أَرَدْ ولا تشايق. ويقولون: رَدَّ، وفَرَّ، وغضَّ، وسمع الكسائي من عبد القيس، أَرَدَّ، وافِرَّ واغْضَّ بهمزة الوصل والإدغام.

قوله: (أو تحرُك) معطوف على قوله، وسكن الثاني، أي إن كانا صحيحين والثاني متحرك (في فعل) نحو: رَدَّ، واحْمَارَ، أصلهما رَدَدَ، واحْمَارَ.

قوله: (وليس أحدهما أول كلمة) نحو: تَذَكَّرَ فَلَا إِدْغَام، بل تظهر أو تخذف ثاني المثلثين فتقول تَذَكَّرُ، (ولا تاء «افتَّعل») نحو: افْتَّلَ، فإنه لا يجب الإدغام، بل يجوز. وحكمه حكم اختصم إذا ادغم.

قوله: فالباء لحقت الاسم المفرد وهي عوض من تاء «تفعيل» نحو: تكريم وتكرّم، ونقشه أيضاً من شروط وجوب الإدغام في الفصل، أن لا يكون ملحقاً، فإنه لا يجوز الإدغام نحو: جَلَبَ، واسْحَنَكَ، وقد شدَّ أيضاً مما اجتمعت فيه الشروط فجاء مفكوكاً أليفاً قالوا: ضَبَّ^(٢) المكان،

(١) انظر: المصنف ١٩٦/٢.

(٢) ضَبَّ: كثير الضَّبْ فيه.

وأليل^(١) السقاء، ولتحت^(٢) عينه، وصكك^(٣) الفرس. وقطط^(٤) الشعر وكلها على وزن « فعل ».

قوله: (أو في اسم) معطوف على قوله « فعل » (فالثلاثي الساكن الأول) نحو: رَدُّ، وَوَدُّ، ولا يجوز فكه إلا في الضرورة، فتقول: رَدُّ، (والمحرك الأول على فعل « فعل ») نحو: طَبَّ وَصَبَّ وَضَبَّ وَشَذَّ قوْلَمْ: رَجُلٌ صَنْفِ^(٥) الْحَالِ وَالْقِيَاسِ إِدْغَامَهُ . وقد سُمِعَ مَدْغَمًا . وزعم ابن كيسان أنَّ ما كان على وزن « فعل » أو « فعل » لا يدغم، ومذهب الجمهور الإدغام لما ذكرنا، فلو بنيت من الرَّدِّ مثلاً سَبْعَ قَلْتَ رَدُّ، أَصْلَهُ، رَدُّ . ولا يحفظ « فعل » مضعفًا في كلامهم مفكوكاً فاما أن يقول: إنَّه معدوم في كلامهم. أو يقول: إنَّه لزمه الإدغام . والأولى هذا، لأنَّ الغالب على المضعف أن يجيء عليه الصحيح من الأوزان. فإنَّ كان الثلاثي على غير هذين الوزنين. فالإظهار نحو: سُرِّ، وَدُرِّ، وَظَلَّ، وَشَرِّ . فاما قوله: قَصَّ الشَّاهَ وَقَصَصَهَا، فليس من فك الإدغام . بل هما لغتان فتح العين وسكونها، كشَعِيرٍ وشَعِيرٍ .

قوله: (أو أزيد في دغم وجوباً) مثال الاسم الزائد على ثلاثة أحرف، مَفَرُّ، وَرَادُّ وَمُحَمَّرُ، أَصْلَهَا: مَفَرَّ، وَرَادَّ، وَمُحَمَّرٌ . وهذا ما لم يكن الأول من المثنين مدغماً فيه نحو: مُودَّ . أو ملحقاً نحو: قَرَدُّ . فلا إدغام البة. أو يكون أحد المثنين التاء من إسم جاري على تَفَاعَلٍ، نحو: تَتَابَعُ . أو على « افتعل » نحو افْتَلَ فيجوز فيها الإدغام والفك . وأما مُحبُّ وشَمَلُ فشاذ، والأجللُ وأظللُ فضوررة .

(١) أليل: إذا تغيرت رائحته .

(٢) لحت العين: إذا التصقت بالرمض .

(٣) صكك: الفرس إذا اصطك عرقواه .

(٤) قَطَطَ: الشعر إذا اشتتد جعودته .

(٥) صَنْفَ القَوْمِ: من شدة العيش .

قوله: (وأَحَدُهُمَا تاءً «افْتَعِلَ») نحو: افْتَأَلَ، تقدم أَنَّه يجوز فكه وإدغامه، وأنَّ حكمه كحكم اختصار.

قوله: (أَوْ أَوْلَى كَلْمَةٍ وَالثَّانِي أَصْلُ فَجْوَازًا) مثاله: تَتَابَعُ، يجوز إظهاره [٤٩/ب] وإدغامه، فتقول تَتَابَعُ، وتختلب له همزة / الوصل. وإنما قال: والثاني أصلي ليحتذر من ما الثاني فيه زائد نحو، تتذكرة، فإنَّه قد سبق أَنَّه لا يجوز إدغامه، بل يجوز الإظهار والمحذف، فتقول تذكرة.

«المحذف»

قوله: (المحذف، يطرد في حروف العلة) جاء المحذف غير مطرد في غير حروف العلة فحذفت الهمزة في «الله» على أحد الأقوال، وفي «الناس» على أحد القولين. وفي «خُذْ»، وكُلْ وَمَرْ في الأفضل. وفي «سَلْ» فصحيحاً، وفي: «يا بافلانِ» ولا بالك وفي مضارع «رأي» في الأشهر، وفي «سوالية» أصله «سوائية» كرافاهية وفي براءة. أصله بُراءة. وفي أشياء عند من يقول أصلها أشياء^(١).

وحذفت الهاء من شَفَةٍ ومن غِضَةٍ في إحدى اللغتين. ومن فَمٌ وشَاءٌ واستِ، وسَنَةٌ في أحد القولين، وحذفت التون من مُدْ ومن دَدْ، ومن فلِ في أحد القولين، ومن أَنْ وإنْ. وحذفت الباء من رُبَّ، والخاء من حَرَجٍ، والخاء من بَعْ، والفاء من أَفَ وسوف والطاء من قَطَّ. والتاء من سِهٍ. وجاء غير مطرد في حروف العلة حذف الألف في أم والله، ومن المقصور في الوقف في الشعر، ومن لفَ في الشعر، وزعم المارني في قوله تعالى «يا أَبَتِ» أَنَّه أراد: يا أَبَتاه^(٢).

(١) انظر: المنصف ١١/٢.

(٢) من سورة يوسف: ٤، قرأ عاصم بكسر التاء وكذلك نافع ومحنة والكسائي. وبفتح التاء قراءة الأعرج وابن عامر. انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ١٢٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٢/٢.

وتحذف الواو «لاماً» في **غَدِ**، **وَحَمِ**، **وَأَبِ**، **وَأَخِ**، **وَهَنِ**، وابن واسم عندنا، وكُرْة وقلة، وثُبة، وبُرْة وطُبة ومن «دم» في اللغة القليلة، وفاء في: **جِهَةٍ** **وَلَدَةٍ** وتحذف الياء من يد. ومائة ومن دم في أشهر اللعتين. ومن اثنين، فهذه جملة ما حذف على غير قياس من حروف العلة وغيرها، ولا يدل قول المصنف: الحذف مطرد في حروف العلة إنّه حيثما وجد حرف من حروف العلة محنوفاً فإنك تقيس عليه، بل إنما تقيس على ما ذكر أنك تقيس عليه.

قوله: (وقد سبق حذفها في أماكن) يعني أنه تقدم حذفها في مواضع من هذه المقدمة كمثل ما ذكر في أول المقدمة، أن المضارع الذي آخره ياء أو واء، أو ألف ولم يرفع بالنون، فإن هذه الحروف تحذف عند الجازم. وكما ذكر حذف الياء والواو من «فعولة وفعيلة وفعيلة» بشرطها في النسب. وغير ذلك من الموضع، وما سبق ذكره فلا نعيده هنا.

قوله: (وتحذف الألف إذا جامعت ساكناً) نحو: قال الفتى اضرب زيداً، وَيَا مثناه في الندبة، وزيد يخشى الناس، وغير ذلك.

قوله: غير ألف ثانية أو ألف قبل تاء جمع مثاله: الرَّحَى . والْحَصَى . فإذا ثنيت أو جمعت لم تتحقق الألف بل تقبلها ياء فتقول: الرَّحَيَانِ والْحَصَيَانِ.

قوله: (أو اتصل بها تاء تأنيث أو واو جمع) مثاله: غَزْتُ، وَرَمَتْ هند، والقَوْمُ عَزَّوا وَرَمَوا.

قوله: أو اتصل بها معطوف على قوله: إذا جامعت ساكناً، لأنها في مثل عَزَّتْ وغَزَّوا قد جامعت تاء التأنيث وواو الضمير، وهما ساكنان، إلا أنه قد تعرض لها الحركة فلا يرجع الألف وإن كانت إنما حذفت لاجتماع الساكنين نحو: رَمَتِ المرأةُ، والقَوْمُ غَزَّوا المشركين، وكذلك لولحقت تاء التأنيث ألف الاثنين، فالافصح أن تتحقق الألف فتقول: الهندان رَمَتَا، وغَزَّتَا، وبعض العرب يعتد بتحريك هذه التاء هنا فيقول: رَمَاتَا. وغَزَاتَا.

قوله: (أو سكن ما بعدها لتتكلم أو خطاب) مثاله: قُلْتُ، وَبَعْتُ ، وهذا أيضاً راجع إلى أنها جامعت ساكناً. وذلك أن الأصل قالْتُ / وَبَيَاعْتُ ، ثم

سكن آخر الفعل للضمير فصار قَلْتُ ويَأْعُثُ فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقائهما، ثُمَّ حركت الفاء حركة تشعر بالعين المحذوفة فإن كان أصلها الواو حركت بالضمة، وإن كان أصلها الياء حركت بالكسرة مناسبة، ولا تقول: إننا ضمننا عين الكلمة ثم نقلنا الضمة إلى الفاء، لأنَّ الفعل يصِرُ إذ ذاك على وزن «فَعُلٌ» و«فَعْلٌ» لا يتعدى. وقد وجدا هم ضممو الفاء في المتعدي وغيره فدلَّ على أنَّ الحركة ليست حركة نقل، وإذا ثبت ذلك في مثل قُلْتُ، ثبت ذلك في مثل «بِعْتُ» وأنها حركة تدل على ماهية المحذوف، لا حركة نقلٍ.

قوله: (ويحذف الواو والياء عينين في مصدر جاء على فعلٍ معتل) مثال ذلك استبيانه واستقامة، وإطالة، وإبالية، وإبانية، الأصل، استبيانه، واستقوامة. وإطواله وإبيانه وهي مصادر لفعل معتل، لأنَّ أفعالها، استقام، وأطال، وأبان، والأصل استبيان، واستقوم، وأطول، وأبين، وقد جاء التصحح في شيء من أفعال هذا الباب ومصادره، قالوا: أَطْيَبَ، وَجُودَ، وأُغْيِلَتِ^(١) المرأة، وأَطْوَلَ، وَسَحْوَدَ، وَالْأَغْيَالُ، وَالْأَسْتَحْوَادُ، وهذه عندنا شَوَادُ. وقد قاس أبو زيد الأنباري على ما سمع من ذلك فأجاز تصحيح ما كان من ذلك معتلاً.

قوله: (وإذا جامعها واو الجمع) مثاله، أَنْتَ تَغْزُونَ، وَتَرْمِونَ أَصْلَه، تَغْزُونَ وَتَرْمِيُونَ.

قوله: (أُو ياء المخاطبة) نحو: أَنْتِ [تَغْزِينِ، وَتَرْمِينِ، أَصْلَه]^(٢) تَغْزِيُونِ وَتَرْمِيُونِ.

قوله: (وتحذف الواو ساكنة بين حرف مضارعه مفتوح). . . بين حرف مضارعه يشمل الياء وأخواتها. أما حذفها مع الياء فالأجل الاستثنال نحو: يَعْدُ أَصْلَه يَوْعِدُ، وأما حذفها مع أخواتِ الياء فحملًا على الياء نحو: أَعِدُ، وَتَعِدُ،

(١) أُغْيِلَتِ المرأة: الغيل اللبن الذي ترضعه المرأة، وأُغْيِلتِ الغنم إذا نجحت مرتين.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

ونَعْدُ، وشرط أَنْ يكون مفتوحاً، لأنَّ كَانَ مضموماً لَمْ تُحذف نَحْوَ: يُوعِدُ
لتقويتها بما يجنسها من الحركة. أو لأنَّ بينها في الأصل حاجزاً، فكأنَّها
ما اجتمعا. لأنَّ الأصل يُأْوِعِدُ، وكذلك لو وقعت الواو الساكنة بين ياء مفتوحة
وحرف مكسور. ولا تكون تلك الياء للمضارعة لَمْ تُحذف الواو، مثل إِذَا بَنَيْتَ
مِنَ الْوَعْدِ مثَلَ يَقْطِينَ، فَإِنَّكَ تقول: يُوعِدُ وكذلك لو كان الواقع بين الياء
المفتوحة والحرف المكسور ياء، وإن كانت الياء للمضارعة فإنَّ الياء لا تُحذف،
نَحْوَ: يَسِرَ، فَهُوَ يَسِيرٌ، قال عَلْقَمَةَ:

لَوْ يَسِرُونَ بِخَيْلٍ قَدْ يَسَرْتُ بِهَا وَكُلُّ مَا يَسَرَّ الْأَقْوَامُ مَغْرُومُ^(۱)
وكذلك يَشَّسَ يَأْسٌ. وقد جاء حذف الياء في هذا الحرف إِلَحْافاً لها
بِالواو. قالوا: يَئِسَ وَلَا يَقْاسُ عَلَيْهِ.

قوله: (وكسرة في اللفظ) مثاله، يَعْدُ، وَزِنْ، فإنَّ كانت فتحة لم تُحذف
الواو نَحْوَ: وَجَلٌ، يَوْجَلُ، وكذلك لو كانت ضمة إِلَّا أنَّ بَنِي عَامِرٍ حُذِفَتْها بين
الياء والضمة في مضارع وَجَدَ، قالوا: يَجُدُّ بضم الجيم، وسائر العرب يقولون:
يَجُدُّ بالكسر وحذف الواو على القياس.

قوله: (أو فتحة. قياسها الكسر) مثاله، يَضْعُ وَيَسْعُ، أَصْلَهَا: يَوْضُعُ
وَيَوْسُعُ وإنَّ فتحة عينها من أجل أن لامها حرف حلْق، وأما يَدْرُ فإِنَّها فتح
وإنَّ تكن عينه ولا لامه حرف حلْق حَلَّا على يَدْرُ.

قوله: (وفي مصدرها والأمر منها)، أي مماكسر في اللفظ أو فتح
وقياسه الكسر نَحْوَ: عَدُّ، وَزِنْ، وَعِدَةٌ، وَزِنَةٌ، وَضَعُّ، وَدَعُّ، والضَّعَةُ،
والسَّعَةُ.

قوله: (ومحذوف الياء بعد كسرة إِنْ انضاف إليها ثلث ياءات وجوباً)
مثاله عَلَوِيٌّ في النسبة إلى علي، أصله عَلَيْيُ، فالباء الأولى ياء المد في «فعيل»

(۱) انظر: الديوان ۱۳ طبعة لأبيك، والشعر والشعراء ۵۸، والمفضليات ۴۰۳، ومعاهد التنصيص ۱۵۷/۱، والبحر المحيط ۱۵۴/۲، والخزانة ۱۶۵/۱.

والثانية لام الكلمة المنقلبة من الواو ياء. والثالثة والرابعة ياء النسب، فتحذف ياء المد فتبقى لام الكلمة متحركة وقبلها مفتوح فتقلب ألفاً فتصير مثل عصا فتقلب ألفه واواً فتصير علويٌّ. وسواء أكانت الياء بعد كسرة زائدة للمد كما مثلنا أم عين الكلمة نحو: تحية، فإنه تفعلةً فإذا نسبت إليه قلت تحويٌ.

قوله: (أو غير كسرة فجوازاً) مثاله: قصي وأميء، فتقول: قصي وأميء، فلا تمحض وتقول: قصوي وأموي فتحذف، والعمل فيه كالعمل في «علي».

قوله: (إلا إن اضاف إليها ياءات...) يعني أنه تمحض وجوباً إن اضاف ياءات فيها ذكر. مثال ذلك إذا صغرت عطاء تقول في تصغيره عطيٌ، وفي تصغير كسمٍ كسيٌّ. والأصل عطيٌ الأولى ياء التصغير، والياء الثانية التي كانت ألف المد والثالثة لام الكلمة، فتحذف الياء الثانية التي كانت ألف المد، فتلتفت الياء الساكنة التي للتتصغير مع الياء التي هي لام الكلمة فتدغم فيها فتقول: عطيٌ.

قوله: (في اسم) تحدى من أن تكون في فعلٍ، فإن كان كذلك في فعلٍ فلا حذف نحو أحبي مضارع حييت.

قوله: (غير جارٍ على فعلٍ) تحرز من اسم جارٍ عليه، كالمحبٍ والمُحبَّ فلا حذف.

قوله: (أولاً لها زائدة فوجوباً) لم يعتبر هذا القيد سبيوبيه^(١)، فلا فرق عنده بين الزيادة كما هي في تصغير عطاء وعدم الزيادة كما هي في تصغير «أحْوَى» فتقول على مذهبها أحَيٌ غير مصروف. وكان أصله أحَيُوي فقلبت الواو وأدغم فيها ياء التصغير فصار أحَيٌ غير مصروف. فاجتمع فيه ما اجتمع في عطيٍ قبل الحذف فالحق به. وفصل أبو عمرو بن العلاء بين الزيادة وعدمها فحذف في باب عطيٍ ولم يحذف في باب أحْوَى بل يقول: أحَيٌ، لأنَّ الثانية فيه موضع العين.

(١) انظر: الكتاب ١٣٢/٢

«باب البَدْل»

قوله: (البدل) حروفه: شَفَقَتُ لطُرِزِكَيْ أَجَادَ هَمْسَ، نص الإبدال جعل حرف عليل مكان صحيح أو عكسه. أو مكان صحيح لا لوجب، فال الأول نحو: الأراني في الأرانب^(١) فجعلت «الباء» هي حرف علة مكان «الباء» وهي حرف صحيح، والثاني: نحو عَلَجَ جعلت الجيم وهي حرف صحيح مكان «الباء» في «عَلَيْ» وهي حرف عليل. والثالث: وهو جعل الصحيح مكان الصحيح نحو قولهم في اضطراب الطَّبَعِ فجعلت اللام مكان الصاد.

قوله: (الشين من كاف مؤنث) نحو: أَكْرَمْتُكَ في أَكْرَمْتُكَ قال الشاعر:

عَلَيَّ فِيمَا ابْغَيْتُمْ بِيَضَاءِ تُرْضِيَنِي وَلَا تُرْضِيَشُ
وَتَطَبَّيَ وَدِينِي أَبْيَشُ إِذَا دَنَوْتُ جَعَلْتُ تَنِيَشُ
وَإِنْ نَأَيْتُ جَعَلْتُ تُدِينِشُ وَإِنْ تَكَلَّمْتُ حَتَّى فِي فِيشِ
حَتَّى تَنِيَ كَنْقِيقَ الدِّيشِ^(٢)

قوله: (والباء من واو في «افتعال» وفروعه، وفاءه واو)، مثاله، الاتصال، واتصال، يَتَصلُّ وَهُوَ مَتَصلٌ، وَمَتَصلٌ بِهِ، والأصل الإتصال، وكذلك الفروع، لأنَّه من الوصل، ففاءه واو.

وقوله: (في لغة غير الحجاز)، يعني أنَّ الحجازيين لا ييدلون الواو تاءً، بل يجرونها على القلب فيقولون: الاتصال، وباتصال، ومواتصال، ومواتصال، فهذه اللغة وإنْ كانت الحجازية فليست بفصيحة عندهم، وإنما نزل القرآن في هذا / الحرف بلغة غير الحجاز، قال تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا^(٣).. وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ^(٤)» وجاء في كلام الإمام الشافعي «يا تَطِئُهَا، بُنِيَ «افتَّعل» من الوضءِ،

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١١٦، والتاج مادة «كشش»، والخزانة ٤/٥٩٤، ولم تنسَ لغائل معين.

(٣) من سورة البقرة: ٤٨، والآية: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْءًا».

(٤) من سورة البقرة: ٢١، ٦٣، ١٧٩.

وقلب ولم يبدل، لأنَّ حجازي، ذكر معناه ابن الحشاب^(١) في «المسائل الست» التي وردت عليه من الإسكندرية. فإنْ كانت الفاء ياءً، فالأُفصح البدل، نحو: اتسَرَ يَتَسِّرُ اتساراً، فهو مُتَسِّرٌ، ومتَسِّرٌ، وأصله من الياء، لأنَّه من اليُسِّر، ويجوز أنْ يقول: يتَسِّرُ، ياتَسِّرُ اتساراً فهو مُتَسِّرٌ ومتَسِّرٌ فيقلب.

قوله: (والطاء فاء فيه، وفاء مطبق)، أي فيما ذكر، وهو «افتعال» وفروعه، وفاء مطبق، أي صاد وضاد وطاء وظاء، مثاله: الاصطلاح، والاضطجاع، والاطلاع، والاظلام وفروعها، الأصل: الاصطلاح، والاضطجاع، والاطلاع، والاظلام، وكذلك الفروع.

قوله: (الواو والياء من ألف)، أي يبدلان من ألف مثال إبدال الواو من ألف النسب إلى ألا، التي للتبني والاستفتح والتشبيه إذا سميت به فتقول: أَلَّوْي، وإِلَوَانِ، فهذه الواو أبدلت من ألف. وهذه الألف أصل غير منقلبة لا من ياء، ولا من واو، ومثال إبدال الياء منها قولهم في صحراء. صحاريٌّ، فأبدلوا من الألف ياءً وأدغموها في الياء المنقلبة عن الهمزة.

قوله: (والواو من ياء والياء من واو)، مثاله: مُوقن، وميزان، الأصل، مُيْقن وموْزان.

قوله: (ويذكر ذلك في القلب)، هو الفصل الذي بعد فصل البدل، لأنَّ القلب هوختص بحروف العلة، ويأتي شرحه.

قوله: (والواو همزة)، أي تبدل من همزة (مفردة بعد واو زيدت لمدٍ) وحركة ما قبلها من جنسها في الكلمة) مثال ذلك مقوٌّ، أصله مقووٌ، فأبدلت من الهمزة واواً وأدغمت وليس هذا على اللزوم، بل يجوز إقرارها وإبدالها والإدغام، واحترز بمفردة عن أنْ ينضاف إليها همزة أخرى، وسيأتي حكم ذلك، واحترز بقوله: بعد واو زيدت لمدٍ من نحو: سَوْءَة، فإنَّ الواو فيها أصلية

(١) عبد الله بن أحمد نصر الدين أبو محمد التحوي كانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة مات سنة ٥٦٧هـ. انظر: بغية

وليست زائدة للمد، ولذلك كان الأَفْصَح فيها أَنْ لا تقلب همزتها واوًّا. وسمع القلب فيها والإِدْغَام قليلاً وليس قوله: وحركة ما قبلها من جنسها قيداً، تحرز به عن شيء، واحترز بقوله «في كلمة» من وقوع الهمزة في كلمة أخرى.

قوله: (والباء من همزة بعد ياء، كذلك)، أي زائدة للمد وحركة ما قبلها من جنسها، ومثال ذلك خطٍّيَّة ونَسِيَّة أَصْلُهُما: خطٍّيَّة ونَسِيَّة، ويجوز هذا، والإِبَدَال فصيح.

قوله: (وبعد ياء تصغير)، مثاله أَفْؤُسُ جمع فأس، فإذا صغرته قلت: أَفَيْسُ ويجوز إِبْدَاهَا ياءً وإِدْغَامُهَا فتقول: أَفَيْسُ.

قوله: (وإن لم تكن كذلك)، أي كما سبق (فالأَحْسَن أن لا تبدل منها)، أي من الهمزة (الواو والباء، بل إذا قصد تخفيف)، يعني أنَّ الأولى اقدادها فتقول: شيءٌ وضوءٌ فإذا قصد تخفيف (القيمة حركتها)، أي حركة الهمزة (عليهما)، أي على الواو والباء (وتحذفت) أي الهمزة فقيل: ضُوءٌ، فتلخص أنَّ في نحو: ضوءٌ وشيءٌ ثلث لغاتٍ الفصحي إقرار الهمزة من غير حذف ولا إِبَدَال، ويليها التقليل والمحذف فتقول ضُوءٌ وشيءٌ ويليها الإِبَدَال والإِدْغَام فتقول: ضُوءٌ وشيءٌ.

قوله: (وتبدل الواو منها)، أي من الهمزة (مفتوحة أو ساكنة بعد ضمة)، نحو جُونَ / جمع جُونَة، والأصل، جُونَ، ونحو: بُوسُ، والأصل بُؤسُ.

قوله: (أو طرفاً زائدة لِلْحَاق أو بدلًا من أصل بعد ألف زائدة في تثنية ونسبة)، مثاله: عَلَيَاوَان، وِكْسَاوَان تثنية عَلَيَّاء، وِكَسَاء، فهمزة عَلَيَّاء زائدة للإِلْحَاق بِسِرْدَاح، وأصله إِنَّا هي العين واللام والباء. وهمزة كِسَاء بدل من أصل. والأصل كِسَاء، لأنَّه من الْكِسْوَة، وتقول في النسبة عَلَيَاوِي وِكْسَاوِي.

قوله: (ووجوباً منها تلي ألف جمع متناهٍ، بعدها همزة)، مثاله ذوات جمع ذُؤابة الأصل ذَائِبُ، فأبدلوا الهمزة واوًّا هروباً من اجتماع همزتين بينهما ألف، والألف كأنَّها همزة، فكأنَّا اجتمع ثلث همزات، ولشقل البناء أيضاً.

قوله : (أَوْ يَلِي أُخْرَى سَاكِنَة مَضْمُوَّة بَعْد ضَمَّ) ، مثَال ذَلِك أُوْتِي وَأَؤْمَ ، وَالْأَصْل أُوتِي أَفْعَلُ مِنْ أَقَ وَأَمْمَ أَفْعَلُ مِنْ أَمْمَتُ ، فَكَرَه اجْتِمَاع الْهَمْزَتَيْنِ فِي أُوتِي فَنَقَلَتْ حَرْكَة الْمِيمِ مِنْ أَمْمَ إِلَى الْهَمْزَة السَّاكِنَة قَبْلَهَا ، ثُمَّ أَدْغَمُوا فَقَالُوا : أَمْمَ ، ثُمَّ أَبْدَلُوا الْهَمْزَة وَأَوْ لَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا فَقَالُوا : أَوْمَ .

قوله : (أَوْ مَفْتُوحَة بَعْد ضَمَّ أَوْ فَتْح) ، مثَال ذَلِك أُوْتِي مَضَارِعَ آقَ فَاعِلَ من الإِتِيَانِ الْأَصْل أُوتِي ، فَكَرَه اجْتِمَاعُ الْمُثْلَيْنِ فَأَبْدَلَتْ هَمْزَتَه وَأَوْ وَجْهَ عَلَيْهِ أُوتِي وَنُوَّاتِي ، وَتُوَّاتِي ، وَمُوَّاتِي ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا أَوَادِم جَمْعَ آدَمَ ، الْأَصْل أَدَمَ ، فَأَبْدَلَتْ الْهَمْزَة وَأَوْ وَكَذَلِكَ لَوْ بَنِيتَ مَثَلًا : أَفْعَلُ مِنْ أَمْمَتْ لَقْلَتْ أَوْمَ ، وَالْأَصْل أَمْمَ فَتَنَقَلَ حَرْكَة الْمِيمِ إِلَى الْهَمْزَة ثُمَّ تَدْغَمَ فَتَقُولُ : أَوْمَ ثُمَّ تَبَدَّلُ فَتَقُولُ أَوْمَ . وَزَعْمُ الْمَازِنِي^(١) أَنَّ الْهَمْزَة إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً وَقَبْلَهَا فَتْحَةً أَنَّهَا تَبَدَّلُ يَاءً فَتَقُولُ فِي الْمَثَالِ الْمَتَقْدِمِ أَيْمَ وَالصَّحِيحُ خَلْفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

قوله : (وَتَبَدَّلُ الْيَاءُ مِنْهَا) ، أَيْ مِنْ الْهَمْزَة (مَفْتُوحَة أَوْ سَاكِنَة بَعْدَ كَسْرَة) ، مَثَالُهُ : مِيرَ جَمْعُ مِئَرَةٍ وَبِيرَ ، الْأَصْل : مِئَرٌ وَبِيرٌ .

قوله : (وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا الْمَكْسُورُ قَبْلَهَا) ، نَحْوُ إِيمَانَ ، الْأَصْل إِامَانُ (أَوْ إِنْ انْكَسَرَ بَعْدَ أُخْرَى) ، يَعْنِي بَعْدَ هَمْزَةً أُخْرَى وَمَثَالُهُ : أَئِمَّةُ أَصْلِهِ ، أَمَمَّةُ جَمْعِ إِمامٍ فَنَقَلَتْ حَرْكَة الْمِيمِ إِلَى الْهَمْزَة ، وَأَدْغَمَتْ فَقَلَتْ : أَإِمَّة ، ثُمَّ أَبْدَلَتْ الْهَمْزَة يَاءً ، وَذَكَرَ التَّصْرِيفَيُّونَ أَنَّ الْبَدْلَ فِي أَئِمَّةِ عَلَى الْلَّزَوْمِ ، يَعْنُونَ فَلَا يَحُوزُ غَيْرُهُ ، وَلَيْسُ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ بَلَّ ، يَحُوزُ التَّحْقِيقَ لِلْهَمْزَتَيْنِ وَتَسْهِيلَ الثَّانِيَةِ ، وَقَدْ قَرَىءَ بِذَلِكَ فِي السَّبْعَة^(٢) ، فَلَيْسَ إِذْنُ الْبَدْلِ فِيهِ عَلَى الْلَّزَوْمِ ، وَإِنَّ كَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ .

قوله : (وَالْزَّايِ مِنْ صَادِ سَبْقَتْ قَافَاً عَنْدَ بَعْضِهِمْ) ، هَذِهِ لُغَةُ لَكَلْبٍ^(٣) .

(١) انظر المصنف ٣١٦/٢ .

(٢) انظر البحَرُ الْمُحيَطُ لِلمُصْنَفِ نَفْسُهُ ٣١٢/٣ .

(٣) انظر: المقرب لابن عصفور ١٨١/٢ ، وشرح الشافية ٢٣١/٣ .

يقولون: في بصقتَ بَزْقُتْ، وفي صَدَقْتَ رَدْقُتْ، سواءً أكانت الصاد تلي القاف
أو بينها حاجزٌ كما مثلنا، قال شاعرهم:

بَزِيرِدُ زَادَ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نِزَارٍ عِنْدَ مَزْدُقَاتِهِ^(۱)

قوله: (الكاف من تاء مخاطب، الهمزة تبدل جوازاً من ألفٍ في
الوقف)^(۲) يقولون في الوقف نحو: حُبْلًا، وضربتُ رَجُلًا، سواءً أكانت الألف
بدلًا من التنوين أو لا، وقد تقدم حكم الوقف على ما آخره ألفٍ في باب
الوقف.

قوله: (ووجوباً منها زائدة بعد ألف)، مثال رسائل جمع رسالة التقت
ألف المد مع ألف الجمع، فأبدلت ألف المد همزة لاستحالة اجتماع ألفين
وكسرت / على أصل التقاء الساكنين.

[۵۱/ب]

قوله: (أو تأنيث)، يريد بعد ألف تأنيث، ومثاله صحراء، وحمراء
وأمثالها. الهمزة في جميع هذا مبدلة من ألف التأنيث، وإنما أدعينا أنها بدل
بعد ألف التأنيث لأن الألف قد استقر التأنيث بها نحو: حُبْلَنَ ورَبَّى.
ولم يستقر ذلك للهمزة أو يجوز أن يكون بدلًا من ألف، وإذا جاز ذلك حمل
الشيء على ما استقر فيه وأيضاً قالوا: صحراء، وصحراري، وبطحاء،
وبطاحي، قال الشاعر:

إِذَا جَاهَتْ حَوَالِيهِ تَرَأَمْتْ وَمَدْتُهُ الْبَطَاحِي الرَّغَائِبُ^(۳)

فلو لم تكن مبدلة من ألف التأنيث لوجب عند من يحقق أن يقول:
بطاحي بـالهمز كما قالوا: قَرَارِيَّةٌ في جمع قُرَاءٍ، لكنها لما كانت مبدلة من الألف

(۱) البيت لمجهول. انظر: المقرب لابن عصفور ۱۸۱/۲، والمتمعن ۴۱۲، والبحر المحيط ۱۳/۳۱۲، وشرح الشافية ۳/۲۳۱.

(۲) عبارة (الهمزة تبدل جوازاً من ألفٍ في الوقف)، ساقطة في الأصل وهي من المتن ص ۱۹۱.

(۳) لم أهتد إلى قائله في المصادر المتوفرة لدى.

لأجل الألف التي قبلها رجعت إلى أصلها لزوال الموجب للقلب في الجمع، وهو الألف قبلها، فوّقعت الياء الساكنة قبل الألف التي للثانية، فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسرة قبلها ثم أدغمت الياء في الياء.

قوله: (ومن ياء وواو بعد ألف زائدة طرفاً)، نحو: كِسَاء، ورَدَاء، أصلهما: كِسَاؤ ورَدَائِي، فإن لم تكن الألف زائدة نحو زاي وواو فلا إبدال، فإن كان بعد المهمزة تاء الثانية أو زياً داتاً الثانية، فإنما أنْ تبني الكلمة عليها، أولاً، إنْ بنيت الكلمة عليها فلا إبدال نحو: رِمَاءة، وشَقاوة، وعَقلَة، وركَائِن، وإنْ لم تبن عليها فلا إبدال نحو: عَظَاءة، وصَلَاءة، وكسائين، وردائين، وربما شُبِهَت الألف الأصيلة بالألف الزائدة، قالوا في النسب إلى طَائِة، ورَائِة طَائِي ورَائِي فأبدلوا.

قوله: (أَوْ عَيْنَا في إِسْم فَاعِل لِفَعْلِ مَعْتَلِهَا)، مثال ذلك قائم، وبائع، أصلهما: قاومٌ وبائعٌ. فحركت الواو والياء وقبلهما فتحة لا حاجز بينها إلا الألف. وهي حاجز غير حصين. وقد كانتا قد أعلنا في الفعل في قال وبائع. فاعتلت في إِسْم الفاعل حملًا على الفعل فقلبت ألفاً. فاجتمع ساكنان فأبدلت من الثانية همزة وحركت هروباً من التقاء الساكنين وكسرت على أصل التقاءهما، فإن صحت العين في الفعل صحت في إِسْم الفاعل، نحو: عَاوَد، فهو معاود. وبائع فهو مُبَاعٍ، وذهب المبرد إلى أنَّ ألف فاعل أدخلت قبل الألف المنقلب في قال، وبائع، فاللتقت ألفان ولا يكونان إلا ساكنين فلزم الحذف للتقاءهما أو التحرير لا جائز أن تمحذف لثلا يلتبس لفظ الإِسم بلفظ الفعل، ويدهب البناء فحركت العين، لأنَّ أصلها الحركة وإذا تحركت الألف صارت همزة.

قوله: (أَوْ زَائِدَتِينْ مَدْ فِي مَفْرَد)، نحو: حلْوَة وصَحِيفَة (بعد ألف جمع)، نحو: حلائب وصحائف، فإن لم تكونا زائدين، فلا إبدال نحو: معُونَة ومعيشَة، بل تقول: مَعَاوِن وَمَعَايِش، وقد تشبه غير الزائدة بالزائدة فتحمل

(١) يقال: عقلت البعير بشتاين غير مهموز، لأنَّه لا واحد له، انظر: المتصف ١٣٢/٢، واللسان ١٣١/١٨.

عليها في الإبدال نحو: **مُصَبِّيَةٌ** ومصابيٍّ ومتارٌ ومتاثرٌ، هكذا روينا، والقياس مصاوبٌ ومناورٌ وقد قرئ «معائش^(١)» بالهمز وهو شاذ. وكذلك إن كانت زائدتين لا لمدٍ نحو: **جَذِيمٌ** وجَذَوْلٌ، فلا إبدال، بل تقول: **جَذِيمٌ**، وجَذَوْلٌ.

قوله: (أَوْ لغير مَدٍ)، معطوف على قوله: **لَمَدٌ** في مفرد ومثال (قربها من الطرف لفظاً)، أوائلٌ، وسيائِدٌ في جميع أولٍ وسيَدٍ، واحترز / بالقرب من الطرف من نحو: **عَوَوِيرٌ** جمع **عُوَارٍ**، فإنه لا إبدال فيه، ومثال قربها من الطرف، منه **أَوَالِيلٌ** جمع **أَوَلٌ** إذا أشعبنا الكسرة.

قوله: (معتلين في موضع ينبغي أنْ يُعلا فيه)، احترازاً من أنْ يُضْحَا نحو: **ضَيَّاونَ** جمع **ضَيْءُونَ**، وكان ينبغي أنْ يُعلَّم مفرده فيقال: **ضَيْنَ**، كما أعلوا نظيره نحو: **سَيَّدٌ**.

قوله: (و قبل ألفه ياء أو واو)، أي ألف الجمع، مثاله **أَوَائِلٌ**، وسيائِدٌ، وصَوَائِدٌ وعَيَّاَتُلٌ، جمع أولٍ، وسيَدٍ، وصادِدة من الأَضْيَد، وعَيَّلٌ.

قوله: (وجوازاً من واو انضمت أول الكلمة)، نحو: **وُعَدْ** و**وُقِيتْ**، نقول فيها **أُعِدْ** وأقتُ. (أَوْ بعد ساكن لا يدغم فيها)، نحو: **أَدْوَرْ** جمع دار تقول: **أَدْوَرْ** وأئْتَبٌ في أئْتُوبٍ. واحترز بقوله: لا يدغم فيها من نحو: **قَيْوُومٌ**، وأصله: **قَيْوُومُ**، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت إحداهما في الأخرى.

قوله: (أَوْ قبله)، يزيد أو قبل ساكن نحو: **فُوُوجٌ** جمع **فَوْجٌ**، ويجوز: **فُؤُوجٌ** بالهمز.

(١) من سورة الاعراف: ١٠، والآية: **وَلَقَدْ مَلَكَنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشٌ**.

قال النحاس في إعراب القرآن ١٦٠٠/١: والهمز لحن لا يجوز، وانظر: غنثصربن خالويه: ٤٢.

قوله: (أو كسرت أولاً)، مثال ذلك: **إِسَادَةُ وَإِفَادَةُ، وَوَعَاءُ، وَوَعَاءُ**، فنقول: **إِسَادَةُ وَإِفَادَةُ، وَإِعَاءُ**. وزعم بعض النحويين أنَّ إبدال الواو المكسورة همزة لا ينقض إثباتاً يقال من ذلك ما سمع عن العرب، وقد نقل ابن عصفور هذا المذهب عن المازني ورده بكثرة ما ورد عن العرب، من ذلك، ونقل أيضاً في بعض تصانيفه أنَّ المازني وجمهور النحويين يقيسون على ما سمع من ذلك. وأنَّ الجرمي هو الذي يذهب إلى عدم القياس، وإلى الوقوف مع السماع، فاضطرب قول ابن عصفور في النقل عن المازني ونقل ابن أبي الربيع أنَّ الذي ذهب إلى عدم القياس إنَّما أبو عمر الجرمي، وأنَّ جمهور النحويين على خلافه.

قوله: (ووجوباً إنْ جامعتها أخرى)، مثال ذلك **أَوَّاصِلُ، وَأَوَّاولُ جَمْعِ وَاصِلٍ، وَأَوَّلُ وَالْأَصْلِ وَوَاصِلُ، وَوَأَوْلُ**، فأبدلت الواو همزة كراهة لاجتماع المثلين، وكذلك **أُولَى أَصْلَهَا وُولَى فَأَبْدَلَتِ الْوَاوَ هَمْزَةً**.

قوله: (غير مدة عارضة)، تحرز من الواو إذا كانت مدة عارضة فإنها إذ ذاك لا يلزم بدها، بل يجوز، ومثال ذلك **وُودِي**، فمن همز وَدَّا، فقال: **أَدَّا** قال: **أَوْدِي** بالهمز. ويعني بقوله: غير مدة عارضة أو شبيهة بالعارض. والعارض في بناء فَعِيلٌ من **وَيْسٍ**، وفاعل، وفَيْعِيلٌ من **وَعْدٍ** فتقول: **وَوَيْسٌ** و**وَوَعِيدٌ**. فالثانية في **وَوَيْسٌ** بدل من **أَصْلِهَا** وهي عين الكلمة وفي **وَوَعِيدٌ** بدل من **أَلْفِهَا** ففاعل أو ياء فَيْعِيلٌ فهي واو في اللفظ غير واو في التقدير، فاجتمعها لم يستقل والشبيهة بالعارض كالثانية في «فَوْعُل» من **الْوَعْدِ** إذا بنيته لما لم يسم فاعله فتقول: **وَوَعِيدٌ** دون إبدال، وكذلك لو كان مدها ليس بعارض لكنها زائدة، وذلك إذا بنيت من **الْوَعْدِ** **«فُوَعَالًا»** فإنك تقول: **وَوَعَادٌ**. بلا إبدال إلا على لغة منْ قال: **أَدَّا** في **وَدِي**، فأبدل لكونها واواً مضبوطة، فإنَّه يبدل في **وَوَعِيدٌ** ونحوه.

قوله: (الجيم من ياء مشددة)، مثال ذلك **عَلَجَ**^(۱)، في «علَى»، أما

(۱) في كتاب سيبويه ۲۲۸/۲: وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية.. وحدثني من سمعهم يقولون: خالي عريف وأبو علَجَ.

إبدالها من الياء المشددة فمقياس. وأماماً من الياء المخففة فلا ينقايس. وقال صاحب كتاب الإبدال وهو أبو الطيب في كتابه المتقدم ذكره، قال الأصمعي: كُلَّ ياءٍ مشددة للنسبة وغيرها فبعض العرب يبدلها جيئاً^(١)، وزعم الفراء أنها لغة طيبة وأنشد:

وَنِعْمَاً وَلَدَتْ رَضْوَى لِزِبَانَ بْنَ كِنْدِيجَ
وَحَرْوَصَاءَ وَرَأْلَانَ الَّذِي دَلَّا عَلَى الْحَجَّ^(٢)

يريد: كندي، وقال أبو عمرو: وهم يقلبون الحقيقة إلى الجيم^(٣). قال الفراء: وذلك في بني ذيير وبني أسد خاصة، يقولون هذا غلامج. وهذا دارج، وظاهر نقل أبي عمرو والفراء أن قلب الياء الحقيقة أيضاً لغة. وإذا كان كذلك كان مقيساً فلا يختص بالمشددة. وقال أبو زيد: بنو كلاب يقولون هي الصهاريج والواحد صهريج، وبنو تميم يقولون: صهاري، والواحد صهري^(٤)، ووجدت بخط شيخنا اللغوي الحافظ رضي الدين قال الفراء: سمعت بعض بني أسد يقول في المسجد مسید، يعني أنه أبدل، إذ الأصل مسید، فقل حركة الياء إلى السين وأنشدت أم الهيثم:

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ ظَلٌّ وَلَا جَنَّةٌ فَأَبْعَدَنَّ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتِ^(٥)

يريد من شجرات / وقال اللحياني: العرب تقول: لا أفعل ذلك يد [٥٢/ب] الدهر، وجد الدهر، يريد مَدَ الدهر^(٦).

(١) انظر: كتاب القلب والإبدال ٢٦١/١.

(٢) الذي أنسد الأصمعي وليس الفراء كما في كتاب الوقف والإبدال ٢٥٩/١، وأراد ابن كندي والحي.

(٣) انظر: الوقف والإبدال ٢٥٩/١.

(٤) انظر القلب والإبدال ٢٦٠/١.

(٥) انظر: الأمالي ٢١٤/٢، والقلب والإبدال ٢٦١/١، وسمط اللالي ٨٣٤، وشرح شواهد الالفية ٤/٥٨٩، واللسان ٦١/٦.

(٦) انظر: القلب والإبدال ١٦٠/١.

قوله: (الألف من ياء وواو، في القلب)، أي تبدل الألف من ياء وواو مثاله رَمَى وَغَرَّا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفاً.

قوله: (وجوازاً من همزة ساكنة بعد مفتوح)، مثاله: راس، وكاس في رأسِ وكأسِ.

قوله: (لا يلي همزة فإن وليها لزم القلب)، مثاله آدم وأمن. الأصل أَمْنَ وآدَمَ.

قوله: (ومن خفيفة وقفاً على منصوب منون)، نحو: رأيْتُ زيداً، وهذا في اللغة الشهري ويجوز: رأيْتُ زيداً بالإسكان.

قوله: (وعلى فعل لحقته)، أي لحقت الفعل التونُ الخفيفة (لتؤكد إنْ وليت فتحة)، نحو: هل تخرجاً في «هل تخرجنْ، فإنْ وليت ضمةً أو كسرة نحو: تخرجنْ أو هل تذهبِنْ؟ لم تبدل ألفاً.

قوله: (وعلى «إذن»)، تقول في الوقف «إذاً» وسواء أعملت أم الغيت، وقال الفراء إذاً أعملت فلا إيدال^(١) كيلا تلتبس بإذا الرمانية، وقد تقدم هذا في باب الوقف مستوعباً.

قوله: (الذال من تاء «افتعالٍ» وفروعه، والفاء زاي)، مثاله: الازدلاف وازدلفَ، وبَزَدَلَفُ، ومُزَدَلَفُ، وأصله الاشتلاف، لأنَّه «افتعالٌ» من الزُّلْفَى، وقد تبدل أيضاً في الافتعال وفروعه. الفاء وجسم تقول الاجدامع واجدامع، يَجَدِمُ، وَمُجَدِمُ، يَرِيدُ الاجتماع، وكذلك الباقي، ولا يطرد ذلك.

قوله: (الهاء من تاء مثل طلحة فصيحاً، وهنادات قليلاً في الوقف)، وقد تقدم في باب الوقف.

قوله: (الميم من نون ساكنة عند باء)، مثاله: عَنْبَرُ وشَبَاءُ واجعله من

(١) انظر: المغني ٢١/١.

بالك. وقال شيخنا أبو علي بن أبي الأحوص^(١) في كتاب «الترشيد» من تأليفه. قال الفراء تخفى عند الباء يعني النون فحمله بعضهم على ظاهره، وقال: إنه سمى البدل إخفاءً مجازاً من جهة أنَّ النون لم تندغم ولم يبق لفظها وهو الصواب، الذي ينبغي أنْ يعتد به غيره، فإنَّ أحداً من أهل العربية لم ينقل عن العرب إخفاء النون مع الباء. وإنما نقلوا قلب النون معها ميئاً من غير خلاف، وحال أنْ يخالف الفراء السماع. وقال أبو جعفر بن الباذش، قال لي أبي: زعم الفراء أنَّ النون عند الباء مخفاة، كما تخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله: إنه سمى البدل إخفاء وقد أخذ بظاهر عبارته من حروف الفم، وتأويل قوله: إنه سمى البدل إخفاء وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القراء وبعهم قوم من المتأخرین خلطوا بين مذهب سيبويه^(٢) وعبارة الفراء من القلب والإخفاء فغلطوا. وقد أبدلت الميم أيضاً من لام التعريف سواء أكانت اللام مدغمة فيما بعدها أم لا وتنظر الميم إلا إنْ لقيت مثلها فتدغم وذلك في لغة حير قال شاعرهم:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَسْهَمِهِ وَأَمْسَلَمِهِ^(٣)

يريد بالأسهم والسلمة. ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس من أصيَّرْ أَمْصِيَّاً فِي امْسَفَرِ»^(٤) يريد: ليس من البر الصيام في السفر.

(١) الحسين بن عبد العزيز الإمام أبو علي القرشي الفهري. مات سنة ٦٧٩ هـ بغرناطة، انظر: بغية الوعاة ٥٣٥ / ١.

(٢) انظر: الكتاب ٢١٤ / ٢ . . . وذلك قوله: مبك يريدون: من بك، وشباء، وعمر، يريدون شباء وعنبرأ.

(٣) نسب الشاهد لبجير بن غنمة الطائي شاعر جاهلي مقل. انظر: شرح المفصل ٢٠ / ٩ وعملة الحافظ لابن مالك ٢١، وروايته . . . وذو يواصلني . . . والمقاصد النحوية ٤٦٤ / ١، وقطر الندى ١١٤، والأزهية ١٤٢، والمغني ٤٨ / ١، والأشموني ١٥٧ / ١.

(٤) انظر: مستند الإمام أحمد ٤٣٤ / ٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤ / ١٠، واللسان ٣٠١ / ١٤.

قوله: (والصاد من سين سبقت قافاً أو خاءً أو طاءً أو غيناً)، مثال ذلك: سَقَرُ، وصَخْرُ، وصِراطُ، وإصْبَعٌ في سَقَرٍ وسَخْرَ وسِراطٍ، وإِسْبَعٌ. وإنما أبدلوا لتجانس الحرفين الحرف المستعلي والحرف المبدل. وكلما قرب المستعلي منها كان القلب أجود. ويجوز القلب مع التراخي فنقول: مصالِيغٌ في مسالِيغٍ، فإن كان حرف من هذه المستعليّة قبل السين لم يجز القلب نحو: قَسْبٌ وطَسْتٌ.

قوله: (وما لم يذكر من حروف الزيادة لا ينقاس)، يريد، وما لم يذكر في هذه المقدمة من الحروف التي يبدل بعضها من بعض، والحرروف المزيدة فلا ينقاس على شيء منه، لأن غرضه في هذه المقدمة ذكر الأشياء التي ينقاس عليها وتكون أصولاً وأما ما ليس كذلك، فإنما هو من باب اللغة إذ لا تبني عليه قاعدة، وقد جرى في غضون كلامه على حروف الزيادة وحروف البدل أشياء مما لا ينقاس. فأماماً حروف الزيادة فقد ذكرها كلهما لكنها زيدت في أماكن لا ينقاس عليها فلم يذكرها. وأماماً حروف البدل فذكر أنها تسعه عشر حرفاً جمعها في قوله. شفعت إلى آخوه. تكلم منها على أربعة عشر حرفاً في الأماكن التي ينقاس إبدالها وبقيت خمسة، الفاء والعين واللام والشين والنون.

أماماً الفاء فأبدلت من الناء قالوا: فُمٌ في ثُمٍ.. وجَدَفٌ في جَدَثٍ.

وأماماً العين فأبدلت من الهمزة ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم وقبائل من أسد وروروا بيت الشماخ:

نبَثُ أَنْ رُبِيعَاً عَنْ رَعَى إِبْلًا يُهْدِي إِلَيَّ خَنَاهُ ثانِي الْجِيدِ^(۱)
يريد: أن رعى إبلًا، وهذيل تبدل من الحاء العين أيضاً في «حتى» قرأ
قارئهم لنسجنته عَنِ حِينٍ^(۲).

(۱) في ديوان الشماخ، ۱۱۵، روایته دون قلب: نبَثُ أَنْ رُبِيعَاً أَنْ رَعَى إِبْلًا.
وانظر: مجاز القرآن، ۴۶/۲، والاقتضاب، ۴۱۸.

(۲) من سورة يوسف: ۳۵، وهذه قراءة ابن مسعود. انظر: الشواذ لابن خالويه ۶۷.

وأما اللام فأبدلت من الصاد، قال:
مَالٌ إِلَى أَرْطَاهَ حِقْفٍ فَالْطَّجَعُ^(١)

يريد: فاضطجع. وأبدلت أيضاً من النون في أصيلان تصغير أصلان، قالوا أصيلان وأصيلال، وينبئ على هذا الإبدال فرع من مسائل ما لا ينصرف. وهو أنك إذا سميت رجلاً بأصيلال فإنك تمنعه الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام التي هي بدل من النون، وهذا فرع غريب.

وأما النون فأبدلت من اللام في «لعل» قالوا: لَعَنْ زِيَاداً قَائِمٌ، ومن المهمزة في النسبة إلى صناعة وبهاء ودستوء. قالوا: صَنْعَانِي، وَبَهَانِي وَدَسْتَوَانِي. وقد زعم بعضهم أن النون في هذه كالواو المبدل من المهمزة^(٢). ومن المهمزة أيضاً في الحناء. قالوا: الحَنَانَ وأنشد الفراء:

فَلَيْنِ بِكَيْتُ عَلَى زَمَانِ فَاتَّنِي وَالنَّاسُ فِي أَرْمَانِ ذِي أَرْمَانِ
فَلَقَدْ أَرْوُحُ بِلِمَةٍ قَيْنَانِي سَوْدَاءَ لَمْ تَخْضُبْ مِنَ الْحِنَانِ^(٣)
وَزَادَ بَعْضُ النَّحْوِينَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي حُرُوفِ الْبَدْلِ، الْبَاءِ وَالْتَاءِ وَالرَّاءِ.
أَمَا الْبَاءُ فَحَكِيَ أَبُو الطَّيْبُ^(٤) الْلَّغُويُّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: بَا اسْمُكَ، يَرِيدُونَ:
مَا اسْمُكَ؟ وَلَا يَقُولُونَ فِي غَيْرِ هَذَا «بَا» بِمَعْنَى «مَا». وَأَمَا التَاءُ فَنَحُوا مَا حَكِيَ الْفَرَاءُ فِي الْمَعْنَى^(٥) أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَغْثُورٌ فِي
مَغْثُورٍ.

(١) عجز بيت وصدره: لما رأى أن لادعة ولا شَيْءَ.

انظر معاني القرآن ٣٨٨/١، وإصلاح المنطق ٩٥، رسالة الغفران ٤٣٥، الروض الأنف ١١٦/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٠، تهذيب الألفاظ، والمقرب لابن عصفور ٢/١٧٩.

(٢) انظر النصف ١/١٥٩.

(٣) لم ينسب هذان البيتان، وانظر اللسان ٤/٢٨٠.

(٤) انظر القلب والإبدال ١/٢٢٣.

(٥) انظر معاني القرآن ٢/٨١.

وَأَمَا الراء فنحو ما قال الفراء: قل لهم وجلة، فليس يقول: وجَرَةٌ
وأنشدني الهيثم:

فإِنَّ بِالْجَارِ الْخَفَاجِيِّ وَاثِقُّ وَقْلِيَّ مِنَ الْجَارِ الْعِبَادِيِّ أَوْ جَرُّ
أَيْ أَوْجَلُ، إِنَّمَا يَعْرُفُ أَنَّهَا أَصْلُ وَأَنَّهَا بَدْلٌ مِنْهُ بِالرَّجُوعِ إِلَى
الْحَرْفِ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ. إِمَّا عَلَى جَهَةِ الْلَّزَوْمِ وَإِمَّا عَلَى جَهَةِ
الْغَلْبَةِ. فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ وَاسْتَعْمَلَ الْلَّفْظَانِ فَهُمَا أَصْلَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بَدْلًا
مِنَ الْآخَرِ.

«باب القلب»

قوله: (القلب يخص حروف العلة) القلب جعل صحيح أو عليل مكان
نظيره متجانسين صيغة متفارقين مخرجاً، لوجب ويعني بقوله: إنه مختلف
بحروف العلة، أي على جهة الاطراد. وإنما فيكون في غير حروف العلة كما
سنذكر آخر الباب.

قوله: (فالألف تقلب ياءً إن لقيت ساكناً لثنية أو قبل تاءً جمع) مثاله:
حُبْلَيَانَ وَحُبْلَيَاتَ. وتحرز من مثل يا حُبْلَاه في النسبة فإنها لم تقلب ياءً بل حذفت
لأنها ليست لثنية ولا قبل تاءً جمع.

قوله: (وواواً إنْ كان الساكن أَوْلَى يائِي النَّسْبِ)، مثاله: حُبْلوي، فقلبت
الألف واواً لأنها لقيت ساكناً وهو أول اليائين. وكذلك رَحْوَيٌ وعَصَوَيٌ. وقلبتها
واواً على قسمين: واجب وجائز. وقد مثلنا بها. وقد سبق ذلك في باب
النسب.

قوله: (ما لم يَحْبَبْ حذفها) مثاله / جَرَيٌ في جَمَزَيٍ، ومصطفىٌ في
مصطففيٌ، فهذه تقلب واواً لأنها يجب حذفها.

قوله: (وهِمَزة) أي وتقلب همزة (إن كان) أي الساكن (ألف جمع متناه)
مثاله: رسائل في جمع رسالة.

(قوله: (فَإِنْ لَمْ تَلْقَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «إِنْ لَقِيتْ ساكناً...») (فواواً مع ضمة)،

أي ينقلب الألف وواً مع ضمة مثاله: صُورَبَ في ضاربٍ، وضُورِبَ في ضاربٍ. وتقلب (باءً مع كسرة) مثاله شَمَالِيُّ في جمع شِمَالَاتٍ.

قوله: (الواو ساكنة بعد ضمة وقبل الواو قريبة من طرف في جمع تقلب هي والواو ياءين جوازاً) مثال ذلك: صَيْمَ في صُومٍ . واحترز بقوله: في جمع منها إذا كانت في مفرد، فإنها لا تقلبان ياءين نحو: رَجُلٌ حَوْكٌ . وترك قياداً آخر، وهو أن يكون الجمع غير معتل اللام فإنه إنْ كان كذلك لم يقلب، وذلك نحو: شَاوٍ . وشُوئٍ ، فلا تقول: شُيئٌ كراهة تواقي الاعتلال من جهة واحدة.

قوله: (أو ياء فباء) أي أوقل ياءً فتقلب باءً مثال ذلك لُيٌ في جمع لَوْيٍ . ومَرْمِيٌّ ، للأصل لُويٌ على وزن « فعلٌ » كَحْمَرٌ ومَرْمُويٌ على وزن مفعول . وهذا بشرط أن لا تكون الواو مدة، مبدلة من غيرها كالواو في « سُورَةً » ونحوه . فإنها لا تنقلب، وبشرط أن لا تكون مبدلة من همزة، فإنه لا يتحتم القلب، وذلك نحو: رُؤْيَةً . الأصل رُؤْية ، فيجوز القلب والإدغام فتقول رُؤَيَةً .

قوله: (بعد كسر فباء) مثاله: مِيزَانٌ أصله. مِوزَانٌ ، لأنَّه من الْوَزْنِ .

قوله: (إنْ لم تتدغم) يريد إنْ أدخلت فلا قلبَ نحو: اعْلَوَاطٍ^(۱) واجْلَوَادٍ^(۲) .

قوله: (أو متحركة طرفاً بعد الواو « فعلٌ » جمعاً فباءين) هو معطوف على قوله: ساكنة. ويعني أنها تقلب هي وواو الجمع ياءين مثال ذلك عُصَيٌّ أصله عُصُورٌ جمع عَصَى . وقد جاء شيءٌ من هذا الجمع غير مقلوب . قالوا: بَهُو وَبُهُو وَأَبُو وَأُبُو، وَابْنٌ، وَبُنْوٌ . وَنَحُو وَنُحُو . وَأَخٌ وَأُخُو، وَنَجُو وَنُجُو . ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً / للفراء . واحترز بقوله: جمعاً من أنْ يكون غير جمع كال المصدر من عَتَّا فإنه يجوز فيه الوجهان: القلب والتصحيف فتقول: عَتُّو وَعَتِيٌّ .

(۱) اعلواط: اعلوط المهر إذا ركبه عربياً، وهو قول أبي عبيدة. انظر المنصف ۱۳/۳.

(۲) الأجلواذ: المشي بسرعة.

قوله: (أو ياءً فياءً) أي بعد ساكن ياءً فتقلب الواو ياءً مثاله: سَرِيُّ من السراوة أصله سَرِيُّو.

قوله: (أو متحرك بفتحة فألفًا) هو معطوف على قوله: بعد ساكن، ومثاله: غزا وعَصَى.

قوله: (إن لم يك ألف اثنين) مثاله: غَزَا وعَصَوان، فإنها لا تقلب ألفاً.

قوله: (أو يكسر فياءً) أي متحرك بكسرة فتقلب الواو ياءً، مثاله غُزِيَ أصله غُزو.

قوله: (أو بضمme فباء في إسم) يريد أو متحرك بضمme تقلب ياءً في اسم وذلك نحو: الأولى أصله الأُولُو، واحترز بقوله: في اسم من وقوعه في فعلٍ نحو، يغزو، ويدعو، فإنها لا تقلب، فإن اجتمعت مع واو الجمجم أو ياء المؤنث حذفت نحو: يَغْزُونَ، واغزِي يا امرأة. وشرط قلبها في الاسم أيضاً أن لا يكون واو جمع نحو: ضاربوا زَيْدٍ.. ولا في الكلمة مبنية على تاء التأنيث نحو: عَرْقُوَة^(١) ولا لازمة الإضافة نحو: فُوكَ.

قوله: (أو حشواً بين ساكنين) معطوفاً على قوله: طرفًا.

قوله: (قبلها ياء غير عارضة فياء)، مثاله: قَيُوم، أصله قَيُومُوم، وتحرجَ بقوله: غير عارضة من نحو: دِيوان، فإن الياء هنا عارضة. وأصله دُوان. لقوهم في الجمع دَوَاوِينُ.

قوله: (أو بين متحركين) أي أو حشواً بين متحركين (وب قبلها) أي قبل الواو (فتحة فألفًا) أي، فتقلب ألفاً مثاله: قال، وباب، أصله قَوْلَ وَبَوْبُ.

قوله: (إلا في «فعلان» وفَعلَى) مثاله: صَدِيان وَصَدَيَا، وينبغي أن يستثنى أيضاً ما هو في معنى ما لا يتعلّن نحو: عَورَ، لأنَّه في معنى أَعْورَ، وما لا مه معتلٌ نحو: طَوَى وَشَوَى فإنها لا يقلبان.

(١) عَرْقُوَة: الخشبة المعرضة على رأس الدلو.

قوله: (أو كسرة فياء في جمع على « فعل » اعتلت في مفرده) مثاله: قيَمةُ وقيِمٌ، وديَمةُ وديَمٌ أصله: قَوْمٌ، ودِوَمٌ، وتحرز بقوله: في جمع من مثل حِوَلٍ . وبقوله: اعتلت في مفرده من نحو: زِوْجَةٌ جمع زَوْجٌ ودَوْلَةٌ جمع دُولَةٌ . [وقد قلبت أيضاً وإن لم يعتل في مفرده إلا أنه شاذ عَوْدٌ، وعَيْدٌ والقياس عَوْدٌ^(١)] . وقد صحت أيضاً ولم تقلب وإن كانت قد اعتلت في مفرده وذلك شذوذَا أيضاً قالوا: حاجة وجوج وكان القياس حَيْجاً .

قوله: (أو بين متحرك وساكن متاخر فياءً) أي فتقلب ياءً (في « فعل » غير مصدر) مثاله: قِيَام، أصله: قَوَامٌ . وتحرز من غير المصدر نحو: سِوَاءٌ . قوله: (اعتلت في فعله) تحرز من نحو: عَاوَذْ عَوَادْ لِوَادْ لِوَادْ .

قوله: (أو جمع سلمت في مفرده) مثاله ثُوبٌ وثِيابٌ، واحترز بقوله: سلمت في مفرده منها إذا اعتلت فإنها إذا اعتلت فإنما أن تصبح اللام أو تعتل . فإن صحت اللام قلبت ياءً نحو: دار، وديار، أصله دِوارٌ، وقد اعتلت هذه الواو في المفرد . وإن اعتلت اللام واواً أو ياءً فيجب تصحيح العين فلا تقلب نحو: حِوَاءٍ ورِوَاءٍ في جمع: جَوَّ، ورَيَانٌ، وإنما لم تقلب لثلا يتواتي إعلان أحدهما إبدال الياء أو الواو همزة . والآخر إعلال العين بإبدال الواو ياءً .

قوله: (أو متقدم) هو معطوف على متاخر فياءً في « فعل » إسماً مثاله الدُّنيا والعُلُّى . الأصل الدُّنْوِي والعلُوِي، لأنهما من العُلُو، والدُّنْو . وقد شذ القصوى وحُزُوئٌ^(٢) . وقال بعض المتأخرین إن كان إسماً عضواً فلا قلب ولا تغير كحذوى، وإن كان صفة مخضة أو جارية مجرى الأسماء كالعلّيا والدُّنيا قلبت الواو ياءً، قال: والنحويون يقولون هذا / الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة مخضة أو بالدُّنيا والاسمية فيها عارضة . ويزعمون أن تصحيح حُزُوئٌ شاذ كتصحيح حَيْوةً . وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته

(١) ما بين المعقوفين ساقط من « ب ».

(٢) حُزُوئٌ: جبل من جبال الدهنا . قال الأزهري وقد نزلت فيه .

مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة، حكى الأزهري^(١) عن الفراء وابن السكيت أنها قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنها بالياء، لأنهم يستثنون الواو مع أوله وليس فيه اختلاف. إلا أن أهل الحجاز قالوا: القصوى فأظهروا الواو وهو نادر، وبين تقييم يقولون: القصيا. انتهى كلامه.

وقد شدَّ من الصفة في « فعلٍ » الحلوى، فلم يقلبوا واوها ياءً. كما فعلوا في العلية، وإنما قال في « فعلٍ » لأنَّه إنْ كانت في « فعلٍ » بفتح الفاء فلا قلب نحو: دُعوى ورَضوى. وقال أبو بكر بن السراج^(٢) في المقصور والممدود له. الدنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف. هذه لغة أهل نجد وتقييم خاصة، إلا أنَّ أهل الحجاز وبيني أسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذات الواو فيقولون: دُنْوى مثل شَرْوى. وكذلك يفعلون بكلٍّ « فعلٍ » موضع لامها واو يفتحون أوطا ويقلبون ياءها واواً. وأما أهل اللغة الأولى فيضمون الدال ويقلبون الواو ياءً لأنهم يستثنون الضمة والواو. انتهى كلامه.

فظهر بهذا النقل « أنْ فعلٍ » مختلف فيه. فالحجازيون وبيني أسد يفتحون أوله لتصبح الواو فيقولون: دُنْوى، وعُلُوى، وقُصوى. والتيميون والنجديون يقلبونها لأجل الضمة فيقولون الدنيا، والعليا، والقصيا.

قوله: (أو حرفاً من جنس الحركة المنشورة من عين فعل) هو معطوف على قوله، فياء، أي ويقلب الواو حرفاً من جنس الحركة. مثاله: استقام يَسْتَقِيمُ. أصله: اسْتَقَمَ، يَسْتَقِيمُ، نقلت حركة الواو إلى القاف في « استقام » فانقلبت الواو ألفاً، لأنها من جنس الفتحة، وكذلك نقلت في يَسْتَقِيم فانقلبت الواو ياءً من جنس الحركة.

قوله: (أو اسم جارٍ عليه) مثاله: مُسْتَقِيم أصله مُسْتَقَم فقلبت الواو إلى القاف. وقلبت الواو ياءً لأنها من جنس الحركة المنشورة.

(١) الأزهري: محمد بن أحمد بن طلحة اللغوي الأديب أبو منصور ولد سنة ٢٨٢ هـ. ومات سنة ٣٧٠ هـ، انظر البغية ١٩/١.

(٢) انظر الخط، مجلة المورد ص ١٢٣ لعام ١٩٧٧ م.

قوله: أي أو اسم موافق الفعل (حركة وسكنها وعدداً) أي عدد الحروف ومثاله مَقْمَم، أصله: مَقْوُم، فهذا قد وافق في الحركات والسكنات وعدد الحروف لقولك: يُقام قوله. (وزيادة) أي ويكون موافقه في الزيادة إلا أنها ليست مثل زيادة الفعل في اللفظ لأنها إن كانت مثلها لم يكن اسمها، إنما يكون فعلًا، فإن قلت: لم أعلوا، مقامًا ولم يعلوا مِقْوَلًا، مع أن زيادتها ليست كزيادة الفعل. وقد وافقاه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؟ فالجواب أن مِقْوَلًا مقصور من مِقْوَل. فلم يقع توافق بخلاف مَقْمَم.

قوله: (الياء ساكنة بعد فتحة تقلب ألفاً في «يَفْعُل» والفاء ياءً) مثاله. يَأْسٌ في يَيْئَسٍ. فقلبت الياء ألفاً. واحترز بقوله من نحو يَيْئَسٍ وضَيْغَمٍ، فإن وزنها «فيَعْلُ» لا «يَفْعُلُ» واحترز بقوله: والفاء ياء من نحو: يَا هَذَا لَمْ تُخَشِّنْ زِيدًا. فإن هذه ياء ساكنة بعد فتحة في «يَفْعُل» ولم تقلب ألفاً.

قوله: (لو خمسة غولواً) أي أو بعد خمسة تقلب واواً مثاله: حُوقَنْ، أصله: مَيْقَنْ، فقلبت الياء واواً لضمة ما قبلها.

قوله: (إن بعده من طرفٍ) تحرز به من نحو: يَبْصُرُ جمع أَبْيَضَ، فإنه لا يقلب. وأصله يَبْيَضُ كحُمْرٌ فكسرت الياء لتصبح الياء وسواء أقربت من الطرف في جمع كما مثلنا في يَبْيَضُ أو في مفرد كما لو بنينا من البياض إسْمًا على وزن «فَعْلٌ» فإنما نقول: يَبْيَضُ وأصله يَبْيَضُ. وفرق الأخفش^(١) بين الجمع والمفرد. فرأى إيصال الضمة كسرة لتسليم الياء مختصاً بالجمع لثقله. ويقول / في المفرد بُوضٌ. فيقلب الياء واواً، كما فعلوا في «مُؤْسِرٍ» والدليل لنا قول [١/٥٥] العرب أَعْيَشُ بين العِيشَةِ، وعَيْشَةُ «فُعْلَةً» نحو: حُمَرَةٌ وصُفَرَةٌ، ويمكن أن يقال إن فيه فُعْلًا^(٢) للزوم تأثيره فأشبه بذلك الجمع. ومن العرب من يقول: مَعْوَشَةٌ

(١) انظر المنصف ١/٢٩٧.. وكما قالوا: يَبْصُرُ وأصله يَبْيَضُ فأبدلوا من الضمة كسرة. لا يفصل الخليل بين الواحد والجمع.

(٢) في المنصف ١/٢٩٦، وكذلك «عَيْشُ» يصلح أن يكون عند الخليل «فَعْلًا وفُعْلًا» جميعاً فإذا كان أصله فُعْلًا، فكانه كان «عَيْشًا» فأبدل الفتحة كسرة لتسليم الياء فصارت عَيْشًا... .

في معيشةٍ ويقوى قول الأخفش لأنَّه مفعولةٌ من العيش وهو مفرد. وقد قلب فيه الياءً واواً.

قوله: (ولم تكن عين « فعلٌ » صفة) لأنَّها إنْ كانت كذلك فلا قلب نحو: ضيزي أصله ضيزي وكذلك الخيرى والكيسى تأنيث الأخير، والأكيس. والأصل الخيرى والكيسى، وربما قلباً الياءً واواً وأبقوا الضمة. سمع من العرب الخورى والكوسى والضوزى. وتحرز بقوله: صفة من « فعلٌ » الاسم، فإنَّ الياءً تقلب فيه واواً نحو: طُويَّ، أصله: طُيبيٌّ، لأنَّه من الطيب.

قوله: (أو متحركة طرفاً تلي ساكناً فواواً في إسم على « فعلٌ » مثاله: تقوى أصله. تَقَمِّي.. وفتوى أصله من الياء، وتحرز بساكن من غير الساكن. ويأتي حكمه، وتحرز بقوله من إسم على « فعلٌ » في الصفة نحو: صَدِيَا، فإنَّ الياء لا تبدل فيها، ومن نحو يحيىٌ، فإنه اسم لكنه ليس على وزن « فعلٌ » فلا تبدل ياءً واواً. وقد شدَّ من « فعلٌ » قوله لهم لولد البقر طغياً. فلم يقلباً ياءً واواً).

قوله: (أو مضموماً آخر فعلٌ فواواً) مثاله، لَقَضُوا الرَّجُلُ وَرَمَوْتَ اليَدَ وَهَا مِنَ اليَاءِ وَأَصْلَهُمَا لِقَضَى وَرَمَى، وإنما ينقاس ذلك في التعجب، ولم يجيء في متصرف إلا ما حكي من قوله: نَهُ الرَّجُلُ فَهُوَ نَهِيٌّ إذا كان كامل النهيّة. وهي الفعل. وتحرز بقوله: آخر فعل منها آخر اسم مثل بنائهما من الرمي مثل سمرة فأما أنْ تقدر بناء الكلمة على الياء أو لا ، إنْ قدرت قلبت الياء واواً فقلت رمّة، وإن لم تقدر بناء الكلمة عليها لم تقلب ياءً، بل تكسر ما قبلها لتصبح فقول: رَمِيَّةً.

قوله: (أو مفتوحاً فيه وفي اسم ألفاً) مثال ذلك في الفعل رمى. ومثاله في الاسم رحى. الأصل رميٌ ورحىٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

قوله: (إلا مع ألف اثنين) يشمل الإسم والفعل نحو: رمياً ورحيان. فلا تقلب ألفاً.

قوله: (أو واو جمع) نحو: يَحْيُونَ جمع يَحْيَى، أو فعلاً اتصل به واو الجمع فإنها إذ ذاك تمحف ولا تقلب. ولا تبقى. وقد تقدم هذا في فصل المدحف.

قوله: (أو فعل ذي تأنيث) أي إلا مع فعل ومثاله: قَضَتْ وَقَضَتَا. وقد حكى الزجاج قبلها ألفاً في مثل قضاناً وهو نادرٌ.

قوله: (أو حشوأً بين متحركين وقبلها فتحة فألفاً) هو معطوف على قوله: طرفاً، وقبلها أي قبل الياء فتحة فألفاً. أي فتقلب ألفاً ومثاله: بَاعَ، وَنَابُ، أصله: بَعَّ، وَنَبَّ.

قوله: (إلا في « فعل » و « فعلان ») يعني فلا تقلب ألفاً. بل تصح ومثاله: حَيْدَى^(١) وَحَيْدَان، وينبغي أن يستثنى أيضاً ما لامه حرف علة فإنها لا تغلب فيه نحو: عَيْشَى^(٢). وما هو في معنى ما لا يعتل نحو: بَيْضَ، لأنه في معنى أبيض وتحرز بقوله: وقبلها فتحة منها وقبلها ضمة نحو: عَيْنُ، أو كسرة نحو بَيْعَ، وشَدَّ قولهم: غائب وغَيْبَ مما قبلها فتحة، والقياس غاب، كما شدّ مما اعتل لامه فأبدلته ياوه ألفاً قوله: رَأِيَّةً وطَابَيَّةً وثَابَيَّةً.

قوله: (أو ساكنين فواواً، فيمن قال: ظَبَوِي) يريد أو حشوأً بين ساكنين فتقلب واواً لأنّ في النسب إلى ظبيبة وجهين: أحدهما أن يقول: ظَبَبِيًّ، على اللفظ، من غير تغيير والثاني: أن يفتح العين فتقلب ياوه ألفاً. ثم يقلب ألفه واواً. فقوله، فواواً، لا يريد / أنها تقلب من أول وهلة واواً، بل على التدريج [٥٥/ب] الذي ذكرناه.

قوله: (أو بين متحرك وساكن متقدم فكالواو) يريد حكم الياء مثل حكم الواو إذا كانت حشوأً بين متحرك وساكن متقدم في نقل الحركة منها إلى الساكن قبلها وإنْ كانت الحركة فتحة انقلبت ألفاً مثاله، استبان يَسْتَبِينُ، الأصل:

(١) حَيْدَى: الذي يجيد. وحار جيري أي يجيد عن ظلمه لنشاطه.

(٢) عَيْشَى: امرأة عيشى: مفسدة.

استيئنَ يَسْتَيِّئُ، وكذلك الاسم الجاري على الفعل نحو: مُسْتَبِّئُنَ. تقلب حركة اليماء إلى الساكن قبلها والأصل: مُسْتَيِّئُ. وكذلك الاسم المواافق للفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والزيادة نحو: مَنَالَ فَأَصْلَهُ: مَنِيلُ «مَفْعُلٌ» من التَّيْلِ، وفيه زيادة كزيادة الفعل لا في اللفظ. لأنَّ هذه ميم وتلك أحد حروف المضارعة. فإن قلت: لِمَ أَعْلَمُ مَنَالًا وَلَمْ يَعْلُمُوا «مَخِيطًا» مع أنَّ فيه زيادة كزيادة الفعل لا في اللفظ؟ فالجواب أنه مقصور من مفعَال، فلم يقع توافق في حروف الزيادة.

قوله: كالواو، التشبيه إنما جرى في نقل الحركة وفي قلب ما يمكن قلبه إلى جنس الحركة، فمثل استبيان فيه نقل وقلب، ومثل يَسْتَيِّئُ فيه نقل فقط إذ يستحيل قلب الشيء إلى الشيء نفسه.

قوله: إلَّا في «فُعْلَى» يعني أنه لما أحال الأحكام التي للباء على الأحكام التي للواو أشعر ذلك بالتساوي بينها في الأحكام فاستثنى هذه الصورة من أحكام الواو، لأن «فُعْلَى» لها أحكام في الواو مغایرة للأحكام التي «لفُعْلَى» في اليماء.

«الحروف»

قوله: (الحروف تسعة وعشرون يجمعها قوله).

(قد غشني ذو عَشْرَةِ لاحظ مصطحب ضَجَّ بسكت أَزْفَ) وفي الحقيقة إنما هي ثمانية وعشرون. لأن لام الألف هي لام. وإنما جرى في هذا على قول من تقدمه.

قوله: (وتزاد فصيحاً) يعني في الحروف (نون خفيفة) هي النون الساكنة التي بعدها حرف من الحروف التي تخفي معها وهي حروف المعجم غير حروف الخلق، وحروف «رملي بنوي» وذلك نحو: مُنْتَنٍ، ومنجد، ومنكِ وشبهها.

قوله: (وشين كجيم) يقولون: أَجْدَقُ في أَشْدَقٍ فَيُسْمُونُ الشِّينَ الْجِيمَ

(وَهْمَةٌ بَيْنَ بَيْنَ) نحو قراءة من قرأ ﴿أَنذرْتُهُم﴾^(۱) بتحقيق الأولى وجعل الثانية بينَ بينَ. ومعنى بينَ بينَ، أي بينَ الهمزة وبينَ الحرف الذي يوافق حركتها وهو شيءٌ يضبط بالمشافهة (وصاد كزاي) أي يخالط اللفظ بها اللفظ بالزاي نحو قراءة من قرأ ﴿الصِّرَاط﴾^(۲) ولم يجعلها صاداً ولا زاياً.

(ألف تفحيم) هي التي تفخم فتقرب من لفظ الواو وعلى ذلك قراءة ورش الصلاة^(۳).

(ألف إملة) هي التي بينَ الألف والباء، فلا هي ألف ممحضة ولا ياء ممحضة وستأتي أسبابها وهذه الحروف الخمسة هي التي زيدت على الثمانية والعشرين حرفاً التي ضمت البيت الذي أنشده. وبعض العرب يزيد على هذه الخمسة ثمانية أحرف وهي: الكاف كالجيم وهي لغة تميم. يقولون في كمل جمل^(۴). والجيم كالكاف يقولون في رجلٍ ركُلٌ، والجيم كالشين نحو: اشتمع في اجتماع. والطاء كالثاء نحو: تَالَّ في طَالَ. والضاد الضعيفة نحو: أَسْرَ في أثرٍ والصاد كالسين نحو: سَارَ في صَارَ. والباء كالفاء مغلباً لفظ الباء أو مغلباً لفظ الفاء والظاء كالتاء نحو: ثَلَمَ في ظَالَمَ. ولا تستعمل هذه الثمانية في القرآن. ولا في لغة فصيحة وجميع حروف المعجم تذكر بمعنى اللفظ فتقول: / هذا كافٌ [١/٥٦] حَسَنٌ وَتَؤْنَتْ بِعْنَى لفظه فتقول: هذه كافٌ حسنةً. وما كان منها في آخره ألف فيجوز فيه القصر والمد نحو: التاء والثاء والباء والباء. وفي الزاي لغاتٌ ثلاث الأفضل أن يكون بعد الألف ياء. وبعضهم يهمزها. وبعضهم يقصرها، وكل حروف تقبل الحركة إلا الألف فلا تكون إلا ساكنة، وكل حرف قد تتغير حركة ما قبله إلا الألف فلا تكون إلا فتحة. وإنما الواو الساكنة فلا يكون قبلها

(۱) من سورة البقرة: ۶، والأية ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تَنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُون﴾، وانظر الكتاب ۱۳۴/۲ وهذه قراءة أهل المدينة والأعمش كما في التيسير للداني ۳۲.

(۲) من سورة الفاتحة: ۶، والأية ﴿أَهَدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

(۳) سورة المزمل: ۲. وأقيموا الصلاة وآتُوا الزكوة.

(۴) انظر شرح النافعية ۱/ ۲۵۴.

كسرة ومتى أدى إلى ذلك انقلبت ياءً. وإن الياء الساكنة فلا تكون قبلها ضمة، ومتى أدى إلى ذلك انقلبت واواً. وقد مر ذكر هذا في القلب. وخالف في الحرف والحركة أيهما أسبق فقيل: الحرف أسبق من الحركة. وقيل: الحركة أسبق. وقيل لم يسبق أحدهما الآخر، والظاهر هو الأول.

«باب الإِمَالَة»

قوله: (وَهَا) أي للإِمَالَة (أسباب تسعه) هذا أقصى ما ذكر من الأسباب وكثير من النحوين لم يذكر لها إِلَّا ستة أسباب.

قوله: (إِمَالَة الْكَسْرَة) هذا أول الأسباب. وهو الإِمَالَة للكسرة (قبل ألف) نحو عِمَاد وشِمَالٌ. ولئن يُضْرِبَها، وعندما، وبعد الألف نحو، عَالِمٌ، ولا بد أن يلي الكسرة الألف بخلاف ما إذا كانت قبلها. فإنها قد يفصل بينها حرف أو حرفان سكن أو همها أو متحركان أحدهما الهاء وما قبلها مفتوح، أو ثلاثة أحدهما سakan وأحدهما الهاء وما قبلها مفتوح. وقد مثلنا لذلك.

قوله: (ولِيَاء) هذا ثاني الأسباب. ولا تكون الياء إِلَّا قبل الألف نحو: سَيَالٌ وشَيْانٌ وبينها. وذلك بشرط أن تكون الياء تلي الألف أو يفصل بينها حرف أو متحركان أحدهما الهاء وما قبلها مفتوح.

قوله: (وَالْأَلْفِ مُتَقْلِبَة) يريد عن الياء. هذا ثالث الأسباب. وذلك نحو: رَمَى وَفَتَى.

قوله: (وَالْأَلْفِ مُشَبِّهَةٌ بِالْمُنْقَلَبَة) هذا رابع الأسباب. وذلك نحو: حُبْلٌ، فالآلف فيها مشبهة بالمنقلبة عن الياء من جهة أنك لو ثبّتت حُبْلَ لقلت: حُبْلَيَانٌ فتقلبها ياء كما تفعُّلُ بآلف فتَى تقول في ثنيته فتَيَانٌ.

قوله: (ولِكْسَرَةٌ تُعرَضُ فِي حَالٍ مَا) وهذا خامس الأسباب نحو إِمالَتِهِمْ غَزًا وهو من ذوات الواو.

قوله: (ولِإِمَالَة) هذا سادس الأسباب نحو إِمالَتِهِمْ عِمَادًا. يُيلُونَ الألف المبدلة من التنوين لِإِمالَتِهِمْ الألف التي بعد الميم لأجل كسرة العين.

قوله: (ولتشبيه بـألف مشبّهة بـالألف المنقلبة) هذا سادس الأسباب وذلك نحو: طلبنا، وطلبنا زيد^(١)، وضررت ضرورةً بإمالة التاء والباء من «ضرورية».

قوله: (ولفرق بين اسم وحرف) هذا ثامن الأسباب. قال سيبويه: قالوا: باء وباء في حروف المعجم، وباء أيضاً، ومنه إمالة القراء طه والر، وكهيعص.

قوله: (ولكثرة استعمال) هذا تاسع الأسباب، وذلك نحو إمالة الحجاج والعجاج علمن، وقد أهمل المصنف ذكر الحروف التي تمنع الإمالة وهي سبعة^(٢). الصاد والضاد والطاء، والظاء، والعين، والخاء، والقاف، ولا يمنع إلا إذا كانت إمالة لتأخر كسرة أو تقدمها، أو تقدم باء أو إمالة. وذلك على ما قرر، وشرح في الكتب المسوطة وكذلك الراء غير المكسورة تمنع الإمالة. وشرح ذلك مذكور في غير هذا.

قوله: (إن كسرت عارضاً) إلى قوله: (مستعمل مفتوح) مثال عروض الكسرة من الشِّعْر ومثال لزومها حَرِيق، ومثال سكونها وكسر ما / قبلها حِرْبة، وتحرز بقوله: مستعمل مفتوح من نحو: إِرْصاد، وفِرْصاد. فإنَّ الصاد فيها مفخمة.

قوله: (وفي مثل: فرق، ويرفق، ومريم خلاف) أي خلاف في ترقية الراء وفي تفخيمها، أما فِرَقُ فمن رقق فالأجل الكسرة قبلها والفاء مكسورة، ولو كانت مفتوحة أو مضمومة لوجب التفخيم نحو «فَرَقاً» وفُرْق، وكان يندرج «فَرَقاً» تحت قوله: مستعمل مفتوح. وأمّا من فخم فالأجل حرف الاستعلاء الذي بعدها وإنْ كان مكسوراً. لا ترى أنه في كُلَّ حالٍ كسرة يجب تفخيمه كحاله إذا كان مفتوحاً أو مضموماً. وأمّا مِرْفق فالترقيق فيه أقيس بعد حرف الاستعلاء منه، لا ترى أنه قد فصل بينها حرف وهو الفاء، وأمّا مَرِيم. فالقياس يقتضي تفخيمها.

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢٦٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦٤/٢.

قوله: (بعد كسرة لازمة) نحو الآخرة، وضربَتْ طائراً، (وليس بعدها ضاد) احترازاً من نحو: اقتراض، (ولا طاء) احترازاً من نحو: اشتراط، (ولا قاف) احترازاً من نحو: افتراق (ولا راء أخرى) احترازاً من نحو: اغترار، فإنها يجب تفخيمها في كل هذا.

قوله: (أو بعد ساكن) إلى قوله: عربية، مثال الساكن (غير الياء) إعراب، فإنْ كان ياء وجب التفخيم نحو: ضَرَبَتُ الْعِيْرَ. (وليس بمطبق) تحرز من نحو: مِصْرَ، (ولا بعدها مستعمل) تحرز من نحو، إعراض، (ولا راء بعد ألف) تحرز من مِحْرَار، (والكلمة عربية) تحرز من نحو: إبراهيم، وابريسم. فإنها يجب تفخيمها في كل هذا.

قوله: (أو بعد ياء ساكنة لين) نحو: الخيرات (أو مَدٌ ولبن) نحو: قدِير. قوله: (أو انضمت بعد كسرة لازمة) نحو: يُفْرُ، ويُشْعِرُ، (أو ياء ساكنة) نحو: خَيْر (أو ساكن غير ياء) نحو: سِخْرٌ، ويُشْعِرٌ، واحتراز بقوله: (كسرة لازمة) من نحو: أَجْرَوْا أَمْرًا من الجري. فإنها تفخم.

قوله: (إِلَّا إِنْ افْتَحْتَ طَرْفَاً) نحو: لَنْ يَخْسَرَ، وقرأتُ الذِكْرَ (غير متونة) احتراز من نحو «قدِيرًا» (بعد كسرة) واحتراز من: لَنْ يَنْجَرَ ولَنْ يَنْجَرَ، أو ياء (بحائل) نحو: رأيت النذير، ونطقتُ الشِّعْرَ (أو يليانها) نحو: لَنْ يَخْسَرَ، ورأيتُ الطَّيْرَ.

قوله: (أو انكسرت طرفاً بعد فتحه) نحو: من المَطَرِ (أو ضمة) نحو: من النُّذِيرِ (أو ياء) من النذير (أو كسرة) نحو من العَسِير.

قوله: (وإِنْ انضمت طرفاً ووليتها كسرة لازمة) نحو: بَصِيرٌ (أو ياء ساكنة) نحو قدِير، (فمرقق مطلقاً) أي منهم من رقق سواء أوقف بالسكون أم بالإشمام أم بالروم، ومنهم من رقق مع الإسكان ومع الإشمام. لأنَّ الإشمام قريب من الإسكان، لأنَّه إشارة بالشفة فقط إلى الحركة من غير نطق بشيء منها، ويفهم مع الروم، لأنَّ الروم نطق ببعض الحركة. وهو لو نطق بها متحركة لفخمتها، فكذلك إذا وقف بالروم.

قوله: (أَصْلُ الْلَّامِ الْفُتْحُ) يعني الفتح المستعمل في أكثر حروف المعجم.
وهو حالة بين التفحيم والترقيق. ولا يدرك إلا بالمشاهدة.

قوله: (أَنْ يَتَقْدِمُهَا فُتْحٌ) نحو: قَالَ اللَّهُ (أَوْ ضَمْ) نحو: يَقُولُ اللَّهُ.

قوله: (بَعْدَ مَطْبِقٍ) نحو: الصلاة، والطلاق، والظلم، والضلال،
(أَوْ بَيْنَ خَاءَ وَطَاءَ) نحو خَلَطٌ (أَوْ خَاءَ وَصَادَ) نحو: خَلَصٌ (أَوْ تَاءَ وَطَاءَ)
نحو: اخْتَلَطَ، وَتَلَطَّفَ (أَوْ غَيْنَ وَظَاءَ) نحو: أَغْلَظَ، وكذلك إن انضمت بعد
المطبيق أو بين ما ذكر مثال ذلك بعد المطبق: لَنْ يَصْلُحَ، وَطَلَقَ، وَظَلَوْمٌ،
وَصَلْحٌ. ولم يَخْلُ ظَاهِرٌ، ولن يَخْلُصَ، وَبَابُ لَطْفٍ وَتَلَطُّفٍ وَأَغْلَظٌ. /

«خارج الحروف»

قوله: (خارج الحروف). المشهور أنها ستة عشر) يريد: مخرجاً، وهذا المشهور. هو مذهب سيبويه^(١) والخليل والأكثرين، وذهب الفراء وقطرب والجرمي وابن دريد^(٢) وابن كيسان على خلاف عنه إلى أنها أربعة عشر مخرجاً. وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والراء، والنون هو عند هؤلاء من مخرج واحد، وعند الأكثرين ثلاثة خارج. والمخرج هو الموضع الذي نشأ منه الحرف.

قوله: (فَلَلْحَلَقُ ثَلَاثَةٌ خَارِجٌ وَسَبْعَةٌ أَحْرَفٌ) المخرج الأول: أقصى الحال ما يلي الصدر وله الهمزة والهاء والألف، واختلفوا في الترتيب. فقيل، الهمزة أول ثم الألف ثم الهاء وقيل: الهاء قبل الهمزة في الترتيب. وهي أدخلت إلى الصدر، والذي يظهر من كلام سيبويه^(٣) أن الهمزة هي المقدمة في الترتيب. وتليها الهاء. ثم الألف وهذا كله على قول من جعل للألف مخرجاً. وقال

(١) انظر: الكتاب ٤٠٤/٢ وكتاب العين ١/٦٥.

(٢) محمد بن الحسن بن ظالم الأزدي اللغوي ولد سنة ٢٢٣هـ، ومات ٣٢١هـ انظر: مراتب النحوين ٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠٥/٢. قال سيبويه: فللحلق منها ثلاثة فاقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف.

الخليل^(١): الأَلْفُ هوائيَّة لَا مخرج لها. وجعل حروف الحلق ستة وإلى هذا ذهب أبوالحسن^(٢) شريح بن محمد بن شريح. المخرج الثاني وسط الحلق وله العين والخاء وهي بعد العين في الرتبة. والخاء مما انفرد به العرب في كلامهما ولا يوجد في كلام غيرها. والعين مما انفرد بكثرة استعمالها وقلت في كلام غيرها. وقد لا توجد في كلام كثير منها.

المخرج الثالث: أدنى الحلق إلى الفم، وله الخاء والعين، والعين قبل الخاء فيه ونص مكي بن أبي طالب على تقديم الخاء فيه على العين^(٣). وقال النضر بن شمبل: سمعت الخليل يقول: أقصى الحروف كلها العين وأرفع منها الخاء ثم الهماء^(٤)، فهذه الثلاثة في حيز واحد. يبدل بعضها من بعض. تقول: رُبَّعَ بمعنى رُفعَ، وضَبْعَ بمعنى ضَبَعَ، ومدْهَهُ بمعنى مدحه، ثم الهمزة والعين والخاء. وهذه الثلاثة في حيز واحد ينوب بعضها عن بعض تقول رَأَته بمعنى رَعَتْهُ، وترَاهُ في معنى تَرَعَهُ وتقيم تبدل الهمزة من العين والعين فتقول: عَيْبي في معنى أبي، وخبأ بمعنى خَبَعَ، وعَذَرَ بمعنى أَذَرَ.

قوله: (وللسان عشرة) يزيد مخارج (وثمانية عشر) يزيد: حرفاً.

الأول: أقصى اللسان وله القاف مما يلي من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك.

الثاني: وله الكاف من أسفل منه. من اللسان قليلاً. وما يليه من الحنك.

الثالث: وسط اللسان بعد مخرج الكاف وله الجيم والشين والياء.

الرابع: حافة اللسان، وله الضاد أولها من الجانب الأَيْسِر عند الأكثر

(١) انظر: كتاب العين ٦٤ / ٦٥ - ٦٥ واللسان ١ / ٧.

(٢) أبوالحسن القاضي بن أحمد الرعيبي شيخ المقرئين في زمانه ولد سنة ٤٥١ هـ ومات سنة ٥٣٩ هـ انظر: بغية الوعاة ٣ / ٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن لمكي ١٣٢ / ٢ تحقيق حاتم الصامن.

(٤) انظر التهذيب ٤ / ٤٤.

والأئمَّين عند الأقلِّ. وهي ما انفردت العرب بكثرة استعمالها. وتَقْلُّ في لغة العجم، بل قد لا تُوجَد في لغة كثير منهم. وذهب الخليل إلى أنَّ الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين.

الخامس: من حافة اللسان أيضًا وله اللام ويتأقَّل إخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمني واليسرى إلَّا أنَّ إخراجها من حافته اليمني أمكن بخلاف الضاد. فإنها من اليسرى أمكن.

السادس: أول مخارج طرف اللسان، فله النون، يخرج من طرف اللسان بيته وبينَ ما فوق الثنايا متصلًا بالخشوم تحت اللام قليلاً أو فوقها قليلاً حسبما اختلف في ذلك.

السابع: ثانيها وله الراء وهي أدخل من النون في ظهر اللسان قليلاً. وقد تقدم مذهب الفراء ومن ذكر معه أنَّ اللام والنون والراء لها مخرج واحد.

الثامن: ثالثها، وله الدال، والطاء، والتاء.

التاسع: رابعها، وله الزاي والسين، والصاد، وهي ما انفردت العرب بكثرة استعمالها وقلت في لغة غيرهم، بل لا تُوجَد في بعضها.

العاشر: خامسها، وله الطاء، والذال، والظاء، مما انفرد بها العرب دون العجم. والذال ليست في الفارسية. والثاء ليست في الفارسية والرومية.

قوله: (وللشفة اثنان) ي يريد «خرجان» (وأربعة) ي يريد أحراضاً.

الأول: مخرج باطن الشفة وله الفاء.

الثاني: فيما بينَ الشفتين وله الباء والميم والواو، وتنطبق الشفتان باليمن والباء، ولا تنطبق بالواو، وذهب أحمد بن عمار^(١) إلى أنَّ لها مخرجًا على حدة وفصلها من الباء والميم وهو السادس عشر عنده. وقال: إنَّها تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف. وذهب الخليل^(٢) إلى أنَّ الواو هوائية كالألف عنده لا مخرج لها.

(١) أبو العباس المهدى المقرىء النحوى المفسر، مات سنة ٤٤٠ هـ. انظر: ابنه الرواة ٩١/١

(٢) انظر: كتاب العين ١٦٥/١ والمقتضب ١٩٤/١

قوله: (وللخشيوم واحد) يريد مخرجاً واحداً وقوله: (وواحداً) أي حرف واحد. وله النون الساكنة الخفيفة المعبر عنها بالغنة. وهي المخفة التي لم تبق منها إلّا الغنة ولم يجعل ابن عمار للغنة مخرجاً مختصاً بها.

«صفات الحروف»

قوله: (وهي بالنسبة إلى الصفات في المشهور ستة عشر) يعني قسمًا. ويعني بقوله: في المشهور، أي في مذهب سيبويه^(١) ومن وافقه. وكل صفة لها لقب اصطلاح عليه لاختلاف هذه الصفات. ومنها ألقاب الحروف لأضدادها ألقاب مضادة لتلك الألقاب. وألقاب لم يستعمل لها ضد. إلّا أنك تبين الصد بنفي ذلك اللقب. ومنها حروف اجتمع لها صفتان وثلاث. وأكثر الحروف قد تشتراك في بعض الصفات وتفترق في بعض والمخرج واحد. وقد تتفق في الصفات أو بعضها والمخرج مختلف ولا توجد حرف تتفق صفة وخارجًا لا يلزم من ذلك اتحادها.

قوله: (وهي المؤثرة في الإدغام) يعني الستة عشر التي يذكرها وهي التي تقدمت الإشارة إليها في قوله في باب الإدغام في قوله: متقاربين في مخرج. أو في صفة يعني من هذه الستة عشر التي سنذكرها.

قوله: (مهموس وبجهور) والهمس لغة: الصوت الخفي الضعيف، وسميت بذلك لأنها حروف ضعف الاعتماد عليها في مخارجها عند النطق بها، فجرى معها النفس فخفى الصوت بها ويجمعها قوله: سكت فحثه شخص، وببعضها أضعف من بعض. فالصاد والخاء أقوى مما عداهما، لأنَّ في الصاد إطاباً واستعلاءً وصقيراً، وفي الخاء استعلاءً، وكل ذلك من صفات القوة. والجهر ضد الهمس، ووصفت بذلك لأنها حروف قوي الاعتماد عليها في مخارجها وأشبع ومنع النفس أنْ يجري معها عند النطق بها.

والجهر: لغة: الإعلان والصوت الشديد القوي، ويجمعها قوله «ظلَّ

(١) انظر: الكتاب ٤٠٥/٢.

فندىضمغم زرطاً وإذبجع» وببعضها أقوى من بعض بحسب ما يكون فيه من الصفات القوية غير الجهر والاستعلاء والإطباقي والاستطاله.

قوله: (وشديد ورخو)، الشديدة يجمعها قوله «أجدك قَطْبَتْ» وهذه لا يخالطها صوت. وحرروف «لم تسرع» وهذه يخالطها الصوت، هكذا ذكر أحمد بن عمار وقال غيره هي الأول. والرخوة ما عدتها ويجمعها قوله: «لم تروعنا خس حظ شخص هَذِ صنقتْ فذ»، والفرق بين المجهور والشديد أن المجهور يقوى / الاعتماد فيه، والشديد يقوى لزومه لموضعه.

[١/٥٧]

قوله: (ومطبق ومنفتح) المطبق، الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وسميت بذلك لاطلاق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها. والمنفتح ما عدتها.

قوله: (ومستعمل ومنسفل) المستعمل يجمعها «ضغط خصي قط» وصفت بذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك عند النطق بها. فينطبق الصوت مستعملاً بالريح. ولذلك يمنع من الإملالة، وهي على ضررين: ضرب يعلو اللسان به وينطبق وهي حروف الإطباقي الأربع، وضرب يعلو ولا ينطبق، وهي العين والخاء، والقاف، والمنسفل ما عدا المستعمل.

قوله: (وهذه متقابلات) أي يقابل المهموس المجهور، ويقابل الشديد الرخو، ويقابل المطبق المنفتح، ويقابل المستعمل المنسفل.

قوله: (ولَيْنُ) هو الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها وتسمى حروف المد واللين. والألف أمكن في المد من الواو والياء، هذا مذهب الجمهور، وذهب صاحب الاقداء وهو أبو بكر الصقلي إلى أنَّ أمكنَنَ في المد الواو. ثم الياء ثم الألف.

قوله: (وصغيري) هو الصاد والسين، والزاي، وأقواها الصاد للإطباقي والاستعلاء ويليها الزاي للجهر الذي فيها والسين أضعفها للهمس الذي فيها.

قوله: (ومتش) هو الشين، والتفسي: هو الريح الذي يخرج بشدة عند النطق بالشين ويقال: بالفَاءِ تَفَشِّي أَيْضًا تفشت حتى اتصلت بخرج الثاء، ولذلك تبدل منها. قالوا: جدف في جَدَثَ، وفُوم في ثُوم، وذكر بعضهم أن الضاد متفشية، وقال: الشين تَفَشِّي في الفم حتى تتصل بخرج الطاء، والضاد تَفَشِّي حتى تتصل بخرج اللام، فعلى هذا تكون الحروف المتفشية ثلاثة.

قوله: (ومستطيل) هو الضاد، سميت بذلك لأنها استطالت في الفم عند النطق بها لرخاؤتها حتى اتصلت بخرج اللام، ولذلك أُدغمت اللام فيها نحو، الصالين.

قوله: (والمكرر) هو الراء، سميت بذلك لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأن طرف اللسان يرتعد به، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد، وأظهر ما يكون هذا الوصف إذا كانت الراء مشددة. وهو حرف شديد كذا قال سيبويه^(١) وغيره. وقال الصميري^(٢) أبو محمد، وشريح، هو بين الشدة والرخاوة.

قوله: (ومنحرف) هو اللام، سميت بذلك لأنحرافها عن حكم الشديد وعن حكم الرخو فهو بين الصفتين. وقال بعضهم: هو رخو. وقال سيبويه^(٣): هو حرف شديد جرى فيه الصوت لأنحراف اللسان مع الصوت. ولم يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة وذهب الكوفيون إلى أن الراء منحرف كاللام، وقالوا: المنحرف: حرفان. قالوا: انحرفت الراء عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه إلى مخرج اللام، ونحو إلى ذلك بعض أصحابنا.

قوله: (وغنة) الغنة: صوت يخرج من الخيشوم عند النطق بالحرف، فإذا أمسكت بأنفك لم يجر ذلك الصوت. وحرف الغنة النون والميم، والغنة زائدة.

(١) انظر: الكتاب ٤٠٦/٢.

(٢) الصميري عبد الله بن علي بن إسحاق التحتوي أبو محمد. انظر بغية الوعاة ٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠٦/٢.

فيها كالإطباقي الزائد في حروف الإطباقي. وكالصغير الزائد في حروف الصغير. وهي من علامات قوة الحرف. والميم أقوى من النون. لأنَّ لفظهما لا يزول عنها مع الغنة والغنة لا تزول عنها. ولفظ النون قد يزول عنها. فلا تبقى منه إلَّا الغنة، ولذلك لم تدغم النون في الميم. ولا في شيء من مقاربها. وأدغمت النون فيها، لأنَّ الأضعف يدغم في الأقوى، ولا يجوز العكس إلَّا شاداً، وقال سيبويه^(١): حرفان شديدان جرى معهما الصوت غنة من الأنف، واللسان لازم لوضعهما. وقال أبو محمد الصيمرى ومن وافقه من النحاة منهم أبو الحسن، شريح: هما بين الشاة والرخواة.

قوله: (وهاو) والماوى حرف واحد. هو الألف، وإنما سمي هاوياً. لأنَّه اتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع غيره.

قوله: (وزيد متقلقل) أي وزيد على هذه الصفات الست عشرة التي تقدمت وهي تؤثر في الإدغام صفات أخرى. وهي متقلقل والقلقلة شدة الصياح، فكأنَّ الصوت يشتد عند الوقف على الحروف. ويجمعها «جد بقط» ومن التحويين من يجعل عوض الباء التاء المعجمة باثنتين من فوق، ويقول في هجائها «جد تطق» والصواب الأول. بدليل أنَّ سائر الحروف المتقلقلة مجهرة شداد كالباء.

قوله: (وراجع) هو حرف واحد وهو الميم الساكنة. وصفت بذلك لأنَّها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغنة. وقال بعض أصحابنا: يجب أنْ تشاركها في هذا اللقب النون الساكنة، لأنَّها ترجع إلى الخياشيم لما فيها من الغنة.

قوله: (وهوائي) وهي حروف المد واللين. تُسبَّن إلى الهواء، لأنَّ كلَّ واحد منها يهوي عند اللفظ به في الفم لعدمة خروجها في هواء الفم. وأصل

(١) انظر: الكتاب ٤٠٥/٢.

ذلك الألف، والواو والياء. ضارعتا الألف في ذلك وما ذكره على مذهب الخليل^(١) فإن الواو والياء عنده هوائيتان كالألف. فاما سيبويه^(٢) فالواو عنده شفهية والياء شجرية والألف عنده هي الهوائية.

قوله: (وخفيف) الخفي أربعة أحرف، حروف المد واللين والباء. سميت بذلك لخفايتها في اللفظ ولخفاء الهماء قوتها العرب بصلة الياء والوا بعدها. وحذفها بعضهم إذا كان قبلها ساكن لالتقاء الساكين. ولم يعتد بالهاء لخفايتها. والألف أخفافها لأنَّه لا علاج للسان فيها. وقد ذكر بعض أهل العلم أنَّ في الهمزة خفاءً يسيراً. وفي النون الساكنة خفاء كذلك، فتكون على هذا ستة أحرف.

قوله: (ومُشرِّب) هي الحروف الخمسة المستحسنة التي زادها العرب وهي النون الخفيفة والألف المفخمة. والألف الممالة، والصاد التي بين الصاد والزاي، وهمزة بيَنْ بيَنْ.

قوله: (ومصمت) الحروف المصمتة ما سوى المذلة والألف. وإنما سميت بذلك على ما قاله الأخفش. لأنَّها أصمت. أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خاصية فما فوق.

قوله: (وزائدة) يجمعها قولك «سألتمونيها» سميت بذلك. لأنَّه لا يكون زائد على وزن الكلمة ومادتها. ففاؤها وعينها ولا مها في أي كلمة من كلام العرب إلَّا أحد هذه الحروف وقد تكون أصولاً على ما يتضمنه الاشتراق الكلمة وتصريفها إلَّا الألف. فإنَّها لا تكون إلَّا زائدة، إلَّا أن تكون منقلبة عن أصل.

قوله: (ومذبذب) هي حروف الزوائد، سميت بذلك لعدم استقرارها على حال. فإنَّها تارة تكون / أصلًا، وتارة تكون زائدة على ما يتضمنه التصريف.

(١) انظر: كتاب العين ٦٥/١. وسرضاعة الاعراب ٧١/١.

(٢) انظر: الكتاب ٤٠٦/٢.

قوله : (وأصلية) هي ما عدا حروف الزوائد، سميت بذلك لأنَّها لا توجد أبداً في كلام العرب إلاً أصولاً. إما فاءً أو عيناً أو لاماً.

قوله : (ومبدلية) هي حروف «طال يوم أنجدته» سميت بذلك، لأنَّها تبدل من غيرها.

قوله : (ومعلول)، هي الألف والواو والياء، وأدخل بعضهم فيها الهمزة، وبعضهم الهاء وذلك تجوز، بل هما حرفان صحيحان قابلان للحركات الثلاث بخلاف الألف والواو والياء وذلك حقيقة الحرف الصحيح، كما أنَّ حقيقة حرف العلة أنَّ لا يكون قابلاً لها كالألف أو لبعضها كالواو والياء.

قوله : (ومفخّم)، هي حروف الاستعاء السبعة، سميت بذلك لتفخيم اللفظ بها بأي حركة تحركت باتفاق. وزاد بعض أصحابنا فيها الراء واللام والألف، وقد مرَّ القول في الراء، واللام في الفصل الذي قبل هذا الباب. وأما الألف فينبغي أن لا تذكر في حروف التفخيم، فإنَّه ليس فيها ما يتضمن التفخيم لا من مخرج ولا صفة. وإنَّ حكمها في اللفظ الوسط كغيرها من الحروف المستعملة وهو الفتح المستعمل.

قوله : (وأمالي)، هي الألف والراء وفاء التأنيث، سميت بذلك لأنَّ الإملاء في كلام العرب لا تكون إلا فيها.

قوله : (وجرسٍ)، هي الهمزة سميت بذلك، لأنَّ الصوت يعلو بها عند النطق بها فيكون كالتهوع والسُّعلة. قال ذلك الخليل، والجرس في اللغة: الصوت القوي.

قوله : (ومهتوت)، هو صوت الهمزة، سميت بذلك لخروجهما من الصدر كالتهوع فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد، والهَّـتُّ الصوت بقوٍّ، وذكر بعضهم ذلك بالباء عوض الفاء، والهَّـتُ في اللغة عَصْر الصوت. يقال: هَـتُ البكر في صوته إذا عصره.

قوله: (ومتصل)، هو الواو وسميت بذلك لأنها تهوي في مخرجها في الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف.

قوله: (وحلقي)، هي اهاء والهمزة والعين والخاء والعين، والخاء، وقد تقدم أنَّ سببها عَدَ الألف منها، وسميت بذلك نسبة إلى مخرجها.

[قوله: (والصتم)، وهو ما عدا حروف الحلق، وسميت بذلك لتمكنها في خروجها من الفم واستحکامها فيه، يقال في اللغة للمتحكم الصتم^(١).]

قوله: (وشجري)، شجر الفم مفتوحة. وذلك الجيم والشين، والضاد عند الخليل لأنها عنده على ما نقل عنه الليث بن المظفر^(٢) من خرج الشين والجيم، وسيبويه^(٣) يقول: والياء، لأنها عنده من مخرجها ويسقط الضاد، وهكذا نقل النضر بن شمیل عن الخليل.

قوله: (وأسلي)، هي الصاد والسين والزاي سميت بذلك لأنها نسبت إلى الموضع الذي تخرج منه، وهو أسلة اللسان، أي طرفه.

قوله: (ونطعى)، هي الطاء، والدال والباء سميته بذلك نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو نطع الغار الأعلى، أي سقف الفم.

قوله: (ولثوي)، وهي الظاء، والذال، والباء، وسميت بذلك نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه، وهو اللثة. قال بعض شيوخنا. تسمية الخليل للطاء والباء والدال نطعية، وللظاء، والذال والباء لثوية فيه تجوز ما فإنَّ للسان في هذه الحروف عملاً، وقد استمر على اتباعه في ذلك الناس.

قوله: (وشفهي)، وهي ثلاثة عند الخليل، الفاء، والباء والميم،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) نصر بن يسار الخُراساني. قيل انتقل كتاب العين للخليل. انظر: مراتب النحوين ٣١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠٥/٢.

وسيبوه^(١) / يريد الواو، لأن مخرجها عنده من الشفتين، وهي عند الخليل هوائية كالألف وسميت كذلك لأنها نسبت إلى الموضع الذي تخرج منه.

قوله: (وجوفي)، هي حرف المد واللين، الألف والواو المضموم ما قبلها، والباء المكسور ما قبلها، سماها بذلك الخليل، لأنه نسبها إلى آخر انقطاع مخرجها وهو الجوف وزاد غيره معهن المهمزة، لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف.

قوله: (ولهوي)، هما حرفان، القاف والكاف. سماها بذلك الخليل، لأنه نسبها إلى اللهاة، وهي الموضع الذي يخرجان منه، واللهاة ما بين الفم والحلق، وقال أبو الحسن بن فارس^(٢) اللغوي: اللهاة هي الجهة المشرفة على الفم، ويقال هي أقصى الحلق.

قوله: (ومذلق)، طرف كُل شيء ذلّه، والمذلق ستة أحرف يجمعها «فرّ من لب» ثلاثة من الشفّة لا عمل للسان فيها وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة من اللسان على مقدم الغار الأعلى وهي اللام والراء والنون. وقال صاحب الرعاية المزروفة الذلقيّة ثلاثة: الراء واللام والنون، وهكذا نقل النضر بن شمبل عن الخليل أنها الراء واللام^(٣)، والنون، وذكر الخليل من طريق الليث بن المظفر عنه أنها الستة التي قدمنا.

قوله: (ولا توجد كلمة خماسية عربية إلا وفيها مذلق)، وذلك نحو: سَفَرْ جَلْ وَعَرْ دَبِيس^(٤)، وَجَرْ دَحْل^(٥)، وَقُدْعَمَل^(٦) ونحوها، وإذا أنت الكلمة

(١) انظر: الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) أحمد بن فارس بن ذكرياء الرازي صاحب كتاب مقاييس اللغة من أئمة النحو واللغة والأدب مات سنة ٣٩٥ هـ انظر: وفيات الأعيان ٣٥/١.

(٣) كتاب العين ١/٥٧.

(٤) درديس: خرزة سوداء أو الداهية.

(٥) جَرْ دَحْل: الضخم من الإبل.

(٦) قُدْعَمَل: القصير الضخم من الإبل.

خاسية وليس فيها شيء من هذه الحروف فليست من كلام العرب، بل هي دخلة فيه، وأما إذا كانت الكلمة رباعية فالأكثر أن يوجد فيها شيء من هذه الحروف نحو: جَعْفَرَ وَدَرْدَق^(١)، وَدِرْهَم، وَجُحْدُب^(٢)، وَبُرْثَن^(٣) ونحوه، وقد جاء من الرباعي شيء عارض من حروف الذلاقة وهو قليل. وما جاء من ذلك فالسين لازمة له نحو: عَسْجَدْ وَعَطْوَسْ^(٤)، وإنما استخفت العرب ذلك لخفة السين وهشاشتها، وندر أن يجيء من الرباعي شيء عاري من حروف الذلاقة ومن السين.

«باب عمل الحروف ومعانيها»

(باب الحرف، معمل ومهمل)، حصر في هذا الباب عمل الحروف ومعانيها، فالمعلم، ما كان له أثر فيها دخل عليه، رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، والمهمل، ما لم يكن له أثر فيها دخل عليه.

قوله: (أو ناصب)، التواصب للمضارع، وهي: أن، ولن، وإذن، وكيف في أحد قسميهما. وقد تقدم الكلام عليها، ويعني بنوله: أو ناصب، أي فقط. قوله: (أو جازم)، تقدمت الجوازم، وهي: لم، ولا، ولا الطلب، ولا في النهي، وإن، وإذما على رأي سيبويه^(٥).

قوله: (أو ناصب ورافع)، هذه إن وأخواتها، نحو: إن زيداً قائماً.. وما واحتها نحو: ما زيداً قائماً، ولا لنفي الجنس.

قوله: (أو جار ورافع)، هذه لعل.. في لغة عقيل نحو: «لعل زيد قائماً».

(١) الدردق: الصغير من كل شيء.

(٢) جُحْدُب: الغليظ من الرجال.

(٣) البرثن: خلب الأسد.

(٤) عَطْوَسْ: رأس النصارى رومية.

(٥) انظر الكتاب ٤٣٢/١.

«ألقاب الحروف»

قوله: (وألقاب الحروف، عطف)، تقدمت حروف العطف في بابها، (ونداء)، وقد تقدمت حروف النداء في بابها أيضاً.

«حروف التخصيص»

قوله: (وتحصيص)، حروفه، ألا، وهلا، ولوما، ومن حكمها أنها لا يليها إلا الفعل أو معمول الفعل، نحو: هلا ضربت زيداً، وهلا زيداً ضربت.

«حروف التنبية»

قوله: (وتنبيه)، حروفه، ألا، وأما، وها، ويا، وإذا اتصلت «ها» بأيٍ / وأيَّةٍ في النداء ولم يجيء بعدها إسم الإشارة فأصبح اللغات فتح الهاء. [١/٥٩] وبعض بنى مالك من بنى أسد يقول: يا أيه الناس، ويا أيته المرأة، ويا أيه الرجل، كأنهم توهموا آخر الحروف.

«حروف الردع»

قوله: (وردع)، حروفه: كلاً، وفيه خلاف، ونحن نذكر هنا ما وقع إلينا من ذلك، فنقول: كلاً، حرف بسيط لا مركب خلافاً لتعجب إذ زعم أن الأصل فيها كاف التشبيه ضمت إلى «لا» التي للرد فجعلتا كلمة واحدة وشددت اللام لتخرج الكاف من معناها التشبيهي، وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل.

وهي حرف ردع وزجر عند الخليل وسيبوه^(١) والأخفش، والبرد وابن قتيبة وعامة البصريين، ويعني حقاً عند الكسائي^(٢) ونصر بن يوسف^(٣) وابن الأباري. ويعني «نعم» عند النضر بن شمبل، ويتزله سوف عند الفراء

(١) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، قال سيبوه: وأما كلاً فردع وزجر.

(٢) انظر: لسان العرب ٩٦/٢٠. ذكر ابن منظور كل المعاني التي أشار إليها المصنف هنا.

(٣) نصر بن يوسف: صاحب الكسائي كان نحوياً ولغويًّا له كتب في الإبل وخلق الإنسان. انظر: معجم الأدباء ٢٢٥/٩.

ومحمد بن سعدان وأبي عبد الرحمن اليزيدي^(١)، وقال عبد الله بن محمد الباهلي^(٢)، كلاً على وجهين: أحدهما أن يكون ردًا لكلام قبلها فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف. والآخر: أن يكون صلة للكلام، فتكون بمنزلة «أي» وقال محمد بن أحمد بن واصل: كلاً: بمعنى القسم في بعض الموضع. ووافق الكسائي على أنها في معنى «حقاً» وقال أبو حاتم السجستاني: يكون ردًا الكلام الأول، وتكون بمعنى «ألا الاستفتاحية» ووافقه على ذلك الزجاج وغيره. وقول أبي حاتم أنها تكون بمنزلة ألا الاستفتاحية لم يتقدمه إلى ذلك أحد. وكلاً، لها معنى كبير في باب الاعظام.

«حروف التنفيس»

قوله: (وتنفيس)، حروفه: سوف، وقد تختلف الفاء، فيقال: سُوفَ والواو فيقال: سَفَ أو تبدل الواو ياءً مع حرف الفاء فيقال: سَيِّ، وقد يقتصر على السين وحدها والأظهر أنها ليست مقطعة من «سوف» بل أصل بنفسها، ولا يفصل بينها وبين المضارع بخلاف، سفو، فقد يفصل بينها بقسم نحو: سوف والله أضرب زيداً وسوف أكثر تنفيساً من السين، وحروف التنفيس تخلص المضارع للاستقبال.

«حروف الجواب»

قوله: (وجواب)، حروف الجواب: نعم، وبل، وأجل، وال الصحيح أن «إن» ترافق «نعم»^(٣) فتكون حرف جواب ولا يكون لها إسم ولا خبر، وإنْ، وأماماً جَيْرٌ فمنهم من يقول: هي حرف ومنهم يقول: هي إسم.

(١) احمد بن حاتم أبو نصر صاحب الأصمعي. وقيل: كان ابن أخيه مات سنة ٢٣١ هـ انظر: طبقات النحوين ١٩٨.

(٢) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرئ، مات سنة ٢٠٢ هـ انظر: بغية الوعاة ٢/٣٤٠.

(٣) من ذلك قول الشاعر: ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه. انظر: الكتاب لسيبوه ١/٤٧٥.

«حروف الاستفهام»

قوله: (واستفهام)، حروفه، الهمزة، وهل، وأم، المتصلة، وأما المنفصلة فمعناها الإضراب، والاستفهام نحو قوله: إنها لابل أم شاء، تقديره: بل أهي شاء، والإضراب على قسمين: تارة يكون إبطالاً، وتارة يكون ترك ما سبق واحداً في ذكر غيره من غير إبطال للأول.

«حرفا التوقع»

قوله: (وتوقع)، حرفه «قد» إذا دخل على المضارع لفظاً ومعنىً، أما إذا دخل على الماضي نحو: قد قام زيد، أو على المضارع الماضي معنى نحو «قد يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(١) فإنه للتحقيق هكذا لقنا هذا مشابخنا، أنها مع الماضي للتحقيق ومع المضارع للتوقع، ومن زعم أنها للتکثير أو للتقليل وغير مصيبة، أو ذلك ليس بمفهوم من لفظ أنها لفهم ذلك من سياق الكلام، وكذلك من أطلق أنها للتوقع غير مصيبة، لأن الماضي لا يمكن توقعه. و«لعل» أيضاً تكون للتوقع إذا كانت في مخذور نحو: لعل العدو قادم.

«حروف الإنكار»

قوله: (وإنكار)، هو حرف مدة ولين مردفاً بهاء السكت نحو: أعمروه. وأعمراه / [وأمسيه وأزيدنيه، وأموسيته، منكراً] من قال: قام عمرو، ورأيت [٥٩/ب] عمراً، وخرجت أمس، وقام زيد، وقام موسى.

«حروف التذكرة»

قوله: (وتذكرة)، هو حرف مدة ولين من جنس حرقة ما توقف عليه، نحو: قالا، ويقولوا ومن العامي، فإن كان آخره ساكناً حرف مدة ولين ممكن مده واستغني عن الحرف به، أو غيره كثير وألحق الحرف نحو: زيدي، وقدي، وإلي، في زيد، جر مثل العامي^(٢).

(١) من سورة النور: ٦٤.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

«حرف التعريف»

قوله: (وتعريف)، حرف «أَلٌ» وقد اختلف هل هو مركب من حرفين نحو: قد، أو هو اللام فقط، واجتلت الألف للنطق بالساكن، ولغة حمير إبدال اللام ميئاً فيقولون: امفرس في الفرس، ومنه ما روى عن النبي^(١) صلى اللهُ عليه وسلم «ليس من أمير امصارِم في امسفِر» ي يريد: «ليس من البر الصيامُ في السَّفَر»^(٢) وعلى ذلك أنسدوا:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلَمِه^(٣)

«حرف الاستثناء»

قوله: (واستثناء)، حرفه «إِلَّا» وهو عندنا بسيط لا مركب خلافاً للقراء^(٤)، إذ زعمَ آنَّه من إِنْ المخففة ومن «لا» التي للنفي.

«حروف الفصل»

قوله: (وفصل)، تقدم ذلك في آخر باب المبدأ والخبر. وصورة الفصل صورة الضمير المفوع المنفصل، وفيه خلاف، منهم مَنْ ذهب إلى أنَّها حروف، كما اختار المصنف، ومنهم من ذهب إلى أنَّها أسماء، وهؤلاء اختلفوا فقيل: لا موضع لها من الإعراب، وقيل: لها موضع والذين قالوا لها موضع اختلفوا، فقيل: موضعها على حسب الاسم الذي قبلها إنْ كان مرفوعاً فموضعها رفع نحو: كنت أنت العالم.. أو منصوباً فموضعها نصب نحو: ظنت زيداً هو الفاضل وقيل: موضعها على حسب الاسم الذي بعدها، إنْ كان مرفوعاً فموضعها رفع، نحو: إنَّ زيداً هو الفاضل.. أو منصوباً فموضعها نصب، نحو: كان زيد هو الفاضل.. والمختار الأول.

(١) في «ب» عن الرسول.

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٤ / ٥.

(٣) مرَّ شرحه ص ٥٣٥ من الأصل.

(٤) انظر: الإنصاف ١ / ١٥٠.

«حروف التفسير»

قوله: (وتفصير)، حرفه «أَنْ» وأيّ، أَمَا أَنْ.. فشرطها أَنْ تأتي بعد جملة متضمنة معنى القول، نحو: ناديته أَنْ اضرب زيداً.. أي اضرب زيداً، وأَمَا أيّ، فإِنَّهَا أعم، لأنَّها تأتي تفسيراً للجملة بشرطها، وتأتي تفسيراً للمفرد فيكون ما بعدها مطابقاً لما قبلها في الإعراب، ويكون ما قبلها أُعرب بما بعدها حتى يتحقق التفسير، فتقول: جاءني الضرغام، أي الأَسَدُ، ورأيتُ الضرغام أيّ الأَسَدِ. ومررتُ بالضرغام، أي الأَسَدِ، ولمواجهة ما بعدها لما قبلها في الإعراب ذهب بعض النحوين إلى أنها حرف عطف.

«حروف التفصيل»

قوله: (وتفصيل)، حرفه «إِمَّا» مكسورة في باب العطف، وذلك في أحد حاملها، وكذلك «أَوْ» أيضاً في أحد حاملها نحو قوله تعالى: «فَاللَّوْا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهَنَّدُوا»^(١) فأُوها هنا للتفصيل. وقد يوجد في بعض كلام الناس أنَّ «أَمَّا» بفتح المهمزة تكون للتفصيل، نحو: أَمَا زَيْدُ فَعَالِمٌ، وأَمَّا عَمَرُو فَجَاهِلٌ.. وليس التفصيل لازماً لها، ألا ترى أنه يجوز: أَمَا زَيْدُ فَقَائِمٌ، بل حرف شرط على ما سيأتي.

«حرفان بمعنى مع»

قوله: (وبمعنى مع)، هو الواو، في باب «المفعول معه» وقد تقدم ذلك، وقد ذهب بعض النحوين إلى أنَّ «إِلَى» تكون بمعنى «مع» وحمل عليه قوله تعالى: «إِلَى الْمَرَافِقِ»^(٢) وقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^(٣).

(١) من سورة البقرة: ١٣٥.

(٢) من سورة المائدة: ٦.

(٣) من سورة النساء: ٢.

«حروف النفي»

قوله: (ونفي)، حروف النفي ما، ولا، ولات، وإن، ولم، ولن، وفي ليس خلاف، مذهب أبي بكر بن شقيق^(١) أنها حرف، وهو أحد قولي الفارسي، ومذهب الجمهور أنها فعل وقد تقدم أحکام هذه الحروف.

«حرف النهي»

قوله: (ونهي)، حرفه «لا» وتقديم ذكره / في الجوازم.

[١/٦٠]

«حروف الشرط»

قوله: (شرط)، حروفه: إن، وإنما، وأما، وقد عد بعضهم في أدوات الشرط لو، ولو لا.

«الحروف الزائدة»

قوله: (وزيادة)، حروف الزيادة: إن، وأن، ولا، وما، نحو، ما إن زيد قائماً.. ولما أن جاءَ البَشِيرُ^(٢).. وما منعلك ألا تسجد^(٣).. وفيها نقضهم ميناقهم^(٤).

«حروف التأنيث»

قوله: (وتأنيث)، حرفه التاء نحو: قامت هند، فأما التاء في نحو: قائمة والألف المقصورة في نحو: حُبلى، والممدودة نحو: صَفَراء، فليس كُلَّ واحد منها حرف معنى وإن فهم منه التأنيث لأنها بنيت عليهما الكلمة، ومقصودنا ذكر حروف المعاني.

(١) أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج النحوي، مات سنة ٣١٧هـ انظر: بغية الوعاة .٣٠٢/١

(٢) من سورة يوسف: ٩٦

(٣) من سورة الأعراف: ١٢

(٤) من سورة النساء: ١٥٥

«حرفاً التأكيد»

قوله: (وتأكيد)، حرفه اللام نحو: لزيد قائم، وإن.. نحو: إن زيداً لقائماً.. وظاهر كلام سيبويه^(١) أن «أن» المفتوحة أيضاً للتأكيد.

«حرف الندبة»

قوله: (وندبة)، حرفه الألف نحو: وازيداً لقد كنت رجلاً صالحاً.. وأما الهماء التي تلحقه في نحو: وزيداً، فللوقف والألف وحدها هي التي للندبة.

«حرف الخطاب»

قوله: (وخطاب)، حرفه الكاف في نحو: ذلك، وذاك وفروعهما، وفي قوله: النباءك وفي قوله: أبصرك زيداً، وفي قوله: أرأيتك وفروعه. على خلاف في هذا، ونحو التاء في «أنت» لأن الضمير إنها هو «أن» بغير تاء، والتاء للخطاب، وأنت مركب من إسم وحرف، ولذلك إذا سمي به حكى على حاله، فيقال: قام أنت، ورأيت أنت، ومررت بأنت.

«حرف التعجب»

قوله: (وتعجب)، حرفه لام الجر الداخلة في نحو: يا للعجب، ويا للهاء.

«حرف التشبيه»

قوله: (وتشبيه)، حرفه الكاف، نحو: زيد كعمرو، وقد أجاز بعضهم أن تكون إسماً فيقولون: قام كزيد.. فالكاف فاعلة، المعنى: قام مثل زيد.. وأماماً كان فمركبة من كاف التشبيه ومن أن.

(١) في الكتاب ٣١١/٢، لم يشر إلى أن المفتوحة لأنه يعتبر إن وأن حرفاً واحداً.

«حرفا التمني والترجي»

قوله: (وَمِنْ وَرَجٍ وَسْتَدْرَاك)، حرف التمني «ليت» إلآ في قوله: ألا ماء ولو بارداً.. أي، أتمنى ماء، وحرف الترجي «لَعَلَ» في محبوب نحو: لعل الحبيب يقدم.

«حرف الاستدراك»

قوله: وحرف الاستدراك «لَكَنْ» وقد مر ذكر موقعها في باب «إِنْ» وإلآ، إذا كان الاستثناء من غير الجنس نحو: ما قام رجل إلآ حماراً.. أي لكن حماراً قام.

«حرفا الغاية»

قوله: (وغاية)، حرفه حتى ولائي.

«حرف التقليل»

قوله: (وتقليل) حرفه «رُبَّ» على أصح المذاهب في أنها حرف خلافاً للكسائي وابن الطراوة، فإنها زعمها أنها اسم. وفي أنها للتقليل خلافاً لمن زعم أنها للتکثیر مطلقاً، أو في أماكن المباهاة والافتخار، وأنها لا تدل على تقليل ولا تکثیر بالوضع، وإن التقليل والتکثیر إنما يفهم من سياق الكلام لا من وضع «رُبَّ».

«حروف الابتداء»

قوله: (وابتداء)، حروفه إلآ وأخواتها إذا كفت بـ«ما»، وهل، وبل، ولكن، وحتى، نحو: إنما زيد قائم.. وهل زيد قائم؟ وما قام زيد لكن عمرو قائم.. وأكلت السمكة حتى رأسها مأكل، وما قام زيد بل عمرو قائم.

«حرف عوض»

قوله: (وعوض)، حرفه «ما» في مسألة «أَمَّا أَنْتَ مِنْ طَلاقاً انطلقت معك» التقدير: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك، فحذفت «كان» وعوض منها

بـ «ما» وانفصل الضمير لحذف العامل، والدليل على أنَّ «ما» عوض من الفعل أنَّه لا يجمع بين الفعل وبين «ما»، وما يلغز به هنا أنه يقال: في أي موضع تكون «ما» لغير النفي، وترفع الاسم وتنصب الخبر؟ وهو في هذه المسألة، لأنَّ «ما» لما صارت عوضاً عن «كان» جاز أنْ يعرب «أنتَ» الجائي بعدها اسم «ما» و«منطلقاً» الخبر لكونها عوضاً / عن «كان» وكان كما تقرر فيها ترفع الاسم وتنصب الخبر، فكذلك العوض عنها، وفي الحقيقة ليس اسمَّها، ولا خبراً لها، وإنَّ «أنتَ» اسم لـ «كان» المضمرة و«منطلقاً» خبرها.

«حرف التحقيق»

قوله: «(وتحقيق)، هو حرف «قد» مع الماضي، وقد مر ذكره عند ذكر حرف التوقع فأغنى عن إعادتها هنا.

«حرف الإضراب»

قوله: (إضراب)، حرفه «بل» وقد تقدم تفسير الإضراب وأنَّ «أم» المنفصلة تقدر بـ «بل والهمزة» فعل هذا أحد ما دلت عليه للإضراب. وقد زعم بعض النحوين أنها تقدر بـ «بل» وحدها دون الهمزة، وهذا غير مشهور.

«حرف الدُّعاء»

قوله: (ودعاء)، حرفه «لا» نحو: لا عذب الله زيداً.. ولا غفر لعمرو.. ولا يرحمه الله.. وقد زعم بعضهم أنَّ «لن» تكون دُعاء نحو: لن يرحم الله زيداً.. وليس بالصحيح.

«حرف الكف والتهيئة»

قوله: (وكف وتهيئة)، هي «ما» تلحق «إنَّ وأخواتها» فإنْ جاء بعدها جملة اسمية فهي كافة عن العمل، أي مانعة نحو: إنما زيد قائم. وإنْ جاءت بعدها جملة فعلية، فقد هيأتها لأنْ تحييء بعدها الجملة الفعلية نحو: إنما

يقوم زيد، وكذلك أيضاً إذا لحقت «رب» فإن جاء بعدها الاسم غير مجرور نحو:

رَبِّمَا ظَاعِنْ بِهَا وَمُقِيمٌ^(١)

كانت كافة، وإن وليها الفعل كانت مهيئة نحو:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالاتٍ^(٢)

«حرف التسوية»

قوله: (تسوية)، حرفه المهمزة نحو: سواء على أقْمَتْ أم قَدَّتْ، ولا أدرى أقامَ زيدَ أم قَدَّ. ومن أحكام التسوية أنَّ الفعل الجائي بعد المهمزة فيه لا يكون إلا بلفظ الماضي نحو ما مثلنا به، ولا يحفظ من كلامهم، سواء على أتقَمَتْ أم تَقَدَّدْ.

«حرف التعدية»

قوله: (تعدية)، حرفه الباء، تقول: قام زيد، ثم تقول: قُمْتُ بزيدٍ، وذهب زيد، ثم تقول: ذهبتُ، بزيدٍ، فالباء مرادفة للهمزة، أي أقْمَتهُ وأذهبتهُ، فإنْ قلت: هَلَا ذكرت في التعدية المهمزة في أذهبته والتضييف في نحو: فَرَحْتُ زيداً؟ فالجواب أنا إنما ذكر في هذا الفصل ما كان حرفًا كلمةً، لا ما تنزل من الكلمة منزلة الجزء منها، فالهمزة في نحو: أذهبْتُ وتضييف الراء لا يمكن أن يدعى أنها كلمة.

(١) الشاهد لعييد الله بن الرقيات. انظر ديوانه: الملحقات ١٩٦، والأغاني ١٧، ١٦٥/١٧، ومعجم البلدان ٢/٢٧٦، وأمالي الشجري ١١٢.

(٢) من شواهد سبيويه ٢/١٥٣، لجذبة الأبرش. وانظر النوادر ٢١٠، والمقتبض ١٩/٢، والإيضاح ٤٦، والمقرب لابن عصفور ٢/٧٤، والضرائر لابن عصفور ١٥/٢، وأمالي الشجري ٢/٢٤٣.

«حروف التعليل»

قوله: (وتعليق)، حرفه اللام نحو: قمت لإكرامك، و«من» نحو: قمت من أجلك، و«الباء» نحو قوله تعالى: «فِيظُلُّمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أَحِلَّتْ لَهُمْ»^(۱). و«كي» نحو: جئت كي أكرامك، و«حتى» نحو: وثبت حتى آخذ بحلقه.. أي وثبت كي آخذ بحلقه. وزعم بعضهم: أن «في» تأتي للتعليق، وجعل منه ما روي في الآخر: أن امرأة دخلت النار في هرّة^(۲).. أي بسبب هرّة.

«الحروف المصدرية»

قوله: (ومصدر)، الحروف المصدرية أنْ، وأنَّ، وكيفي في أحد قسميهما، و«ما» على خلاف فيها أهي اسم أم حرف؟ و«الذى»، ولو» على خلاف فيها أيكونان مصدرين أم لا؟ والصواب الثاني.

«حرف التقدير»

قوله: (ونقدير)، حرف ذلك الهمزة نحو قوله تعالى: «أَلَمْ نُشَرِّحْ لَكَ صَدْرَكَ»^(۳) المعنى قد شرحنا لك صدرك، ولذلك عطف عليه الفعل الماضي في قوله تعالى: «وَوَضَعْنَا عَنْكَ وَرْزَكَ»^(۴)، وقوله تعالى: «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَأَوَى»^(۵) أي قد وجده يتيمًا، ولذلك عطف عليه «وَوَجَدْكَ ضَالًا فَهَدَى»^(۶).

(۱) من سورة النساء: ۱۶۰.

(۲) حديث نبوي. انظر الأشموني ۱۲۱/۲.

(۳) من سورة الانشراح: ۱.

(۴) من سورة الانشراح: ۲.

(۵) من سورة الضحى: ۶.

(۶) من سورة الضحى: ۷.

«حرف التوبينغ»

قوله: (توبينغ)، نحو: هَلَا ضربت زِيداً، هَلَا صَلَيْتَ.

«حُرْفُ الإِيجَابِ»

قوله: (إيجاب)، حرف إلأ، وذلك بعد النفي والاستفهام والنفي نحو: ما قام إلأ زيداً، وما في الدار إلأ زيداً، وهل يُضَربُ إلأ زيداً، ولا يتضربُ إلأ زيداً. وكذلك «ما» نحو قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا / عَلَيْهَا حَافِظٌ» في قراءة من شدد الميم في «لمما».

«حُرْفُ الْعَرْضِ»

قوله: (عرض)، حرف ألا نحو: ألا تنزل عندينا.

«حُرْفُ الْوَجُوبِ لِلْوَجُوبِ»

قوله: (وجوب لوجوب)، حرفه «لما» غير الجازمة وغير مرادفة «إلا» نحو: لَمَا قَامَ زَيْدَ قَامَ عَمْرُوا.. وفيها خلاف. المشهور أنها حرف. وذهب الفارسي إلى أنها ظرف، وليس ب الصحيح من وجوهه:

أحدها: أن الفعل الواقع جواباً لها قد يجيء مترافقاً عن زمان الفعل الذي بعدها، ولو كانت ظرفاً لما ترافق عنده، لأن العامل في الظرف لا بد أن يقع فيه، أما أن يقع بعده فلا .

الثاني: أنا وجدنا الفعل الذي يكون جواباً لها قد يأتي منفياً بـ «ما» متأخراً عن الفعل الذي بعدها، فلو كانت ظرفاً لما صَحَّ لعمول الفعل المنفي بـ «ما» أن يتقدم عليه، وقد تقدم .

الثالث: أنا وجدنا جوابها قد يكون «إذا الفجائية» ولا يصح لها بعد إذا أن يعمل فيها قبلها. ولو كانت ظرفاً لما صَحَّ أن يتقدم على إذا الفجائية.

(١١) من سورة الطارق: ٤، من قرأ بالتحقيق جعل «با» زائدة وإن مخففة من الثقلية.
انظر الكتاب ٤٥٦/١.

«حرف الامتناع للامتناع»

قوله: (وامتناع لامتناع)، حرفه «لو» هكذا جرت العبارة في إعراب «لو» على ألسنة الشيخ، وليس بجيدة، وعبارة سيبويه «ولو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»^(١)، وهذا هو المطرد فيها، وكونها حرف امتناع لامتناع غير مطرد فيها. ألا ترى أن قوله: لو كان إنساناً لكان حيواناً، لا يطرد هذا فيه، لأنه لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية، بل قد تتضي الإنسانية وتوجد الحيوانية كوجودها في غير الإنسان من فرسٍ وأسدٍ وغيرهما. فانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام، وإذا أخذنا مدلول «لو» ثبوتاً أطرب ذلك ضرورة، أي وجود الخاص يدل على وجود العام، لأنه إذا ثبتت الإنسانية ثبتت الحيوانية ضرورة فصار مدلول: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً بثبوت الحيوانية على تقدير ثبوت الإنسانية. وإنما غرّ معظم النحويين في ذلك أنهم وجدوا «لو» كثيراً يمتنع جوابها لامتناع الفعل الذي يليها نحو: لو أكلتُ لشبعتُ، ولو شربتُ لرويتُ، ولو أسلمتُ للدخلت الجنة، فامتنع الشبع لامتناع الأكل، وامتنع الري لامتناع الشرب، وامتنع دخول الجنة لامتناع الإسلام، وإذا حملناها في هذه المثل على مذهب سيبويه كان يقع الشبع لوقوع الأكل، والري لوقوع الشرب، ودخول الجنة للإسلام، وصارت دلالتها على هذا المعنى بالمنطق. وعلى مذهب سيبويه^(٢) يتخرج قوله تعالى: «ولو أنَّ ما في الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامُ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ»^(٣) أي كان يتربّط عدم نفاد الكلمات على تقدير وجود ما في الأرض من شجرة أفلام والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحار. وما جاء في الأثر «نَعَمَ الْعَبْدُ صَهِيبٌ لَوْلَمْ يَخْفَ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»^(٤) كان يتربّط عدم العصيان على تقدير عدم الخوف، وعلى رأي غير

(١) انظر الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٣) من سورة لقمان: ٢٧.

(٤) انظر اللسان ١٢/٢: وصهيب بن سنان هو الذي أراده المشركون مع نفر معه على ترك الإسلام.

سيبوه لا يمكن حمل الآية ولا الأثر لأنَّه يلزم وجود نفاذ الكلمات وانتفاء كون ما في الأرض من شجرة أقلام، ويلزم في الأثر وقوع العصيان ووقوع الخوف، لأنَّ الذي يقول: إنَّها حرف امتناع لامتناع إنما يقول ذلك إذا كانا مثبتين. فاما إذا كانا منفيين فإنه يقول: حرف وجود نحو: لو لم آكل لم أشبِع، والمعنى عندنا وُجَد الشبعُ عند وجود الأكل، وكذلك إذا كان الأول منفيًا والثاني مثبتاً، كان عندنا حرف وجود لامتناع نحو: لو لم أسلم أدِيْتُ الجزية، فوجد / الإسلام وانتفت الجزية، وكذلك إذا كان الأول مثبتاً والثاني منفيًا كان عنده حرف امتناع لوجود نحو: لو أَكَلْتُ لم أَجِعُ، فامتنع الأكل ووجد الجوع. ففي الآية، الأول مثبت والثاني منفي فيلزم على قول هؤلاء أن يكون انتفأ وجود الشجر أقلاًماً ووُجَد نفاذ الكلمات، وفي الأثر: كلاهما منفي فيلزم وجودهما.

«حرف الامتناع للوجود»

قوله: (وامتناع لوجود)، حرفه «لولا» غير التحضيضية، وتسمى الامتناعية، وذلك نحو: نعم لولا زيد لأكرمتُك، وهي مركبة من «لو» و«لا» النافية، ويلزم على قول سيبوه في «لو» أن تكون لولا حرف لما كان سيفع، لانتفاء ما قبله، أي كان يتربَّ إكرام زيدٍ على تقدير انتفاء وجود زيد.

«باب الشعر والسجع»

(باب الشعر والسجع)، الشعر كلام عربي مقفى موزون بوزن خاص للعرب. والسجع: كلام عربي مقفى.

قوله: (يجوز فيها)، أي في الشعر والسجع (في الضرورة)، ليس من شرطه الاضطرار عندنا كما يفهم من ظاهر لفظ ضرورة، بل ما يختص بالشعر ولا يوجد في النثر تسمية ضرورة، سواء أكان الشاعر اضطر إليه أم لا ، قوله: (ما لا يجوز في غيرها)، أي في غير الشعر والسجع.

قوله: (الزيادة كحركة في عين ساكنة لا تباع)، نحو قول الشاعر:

إذا تجددَ نوحُ قامَتْ مَعْهُ ضَرِبًا أَلِيمًا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَ^(١)
قوله: (أو فك مدغم)، نحو قول الشاعر:
الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ^(٢)

قوله: (أو إعراب معتل كصحيح)، نحو قول الشاعر:
أَبْيَتُ عَلَى مَعَارِي فَاخْرَاتِ بِهِنَّ مُلَوَّبَ كَدَمِ الْعِبَاطِ^(٣)

قوله: (وبحرف كتنوين ما لا ينصرف)، أي الزيادة بحرف نحو قول
الشاعر:

تَبَصَّرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سُؤَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعُ^(٤)

قوله: سواء كان أفعل من، أو غيره خلافاً للكوفيين في أفعل من، فإنهم
لا يحيزون صرفه في الضرورة.

قوله: (إلا ما آخره ألف)، نحو: سَكْرَى، وصَرْعَى، فإنه لا يجوز
تنوينه.

(١) الشاهد لعبد مناف بن ربع المذلي. انظر: النواذر ٣٠، والكامل للمبرد ٧٤٢ لا ي sisك، والجمهرة لابن دريد ١٠٣/٢، والخصائص ٣٣٣/٣، والمنصف ٣٠٨/٢ والاقتضاب للبطليوسى ٢٧٣.

(٢) هذا مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي، انظر النواذر ٤٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٥، والمقتبس ١٤٢/١، والخصائص ٨٧/٣، والمنصف ٣٣٩/١، والمقرب لابن عصفور ١٧٢/١، والضرائر لابن عصفور ٢١، ورواه: تعبدأ لذى الحال الأجلل.

(٣) من شواهد سيبويه ٥٨/٢، والبيت للمنخل من شعراء هذيل. انظر: ديوان الهذيلين ٢٠/٢، وجهرة أشعار العرب ١١٩، والحماسة ٩٩٣/٢، والخصائص ٣٣٤/١، والتصريف ٦٧/٢، والضرائر لابن عصفور ٤٣.

(٤) البيت لامرئ القيس وينسب للرايعي بيت آخر صدره مثل صدر بيت امرئ القيس. انظر الديوان ٤٣، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/٢، واللسان ١٤٢/١٧، وشرح الأشموني ٣٦٨/٣، وشرح شواهد الألفية ٢٧٤/٤.

قوله: (ومنادي مضموم)، أي وكتنوين منادي مضموم، ولنك فيه إذ ذاك وجهان:

أحدهما: بقاوه على الضم نحو قول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ^(١)

والثاني: رجوعه إلى أصله من النصب نحو قول الشاعر^(٢):

ضَرَبَتْ صَدَرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقْتَكَ الْأَوَاقِي

قوله: (حرف لاحق قافية مطلقة)، نحو قوله:

أَقْلَى اللَّوْمَ عَادِلَ وَالْعِتَابَ^(٣)

ونحو قول الشاعر:

سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَيْتُهَا الْخَيَامُو^(٤)

ونحو قوله:

بَسْقَطِ الْلَّوْمِ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِي^(٥)

(١) من شواهد سيبويه ٣١٣/١، وهو للأخصوص. انظر المقتصب ٢١٤/٤، وبجالس ثعلب ٩٢، والمحتسب ٩٣/٢، وأمالى الزجاجى ٥٣، والإنصاف ١٩٥/١، الضرائر لابن عصفور ٢٦، والمغني ٣٧٩/١.

(٢) الشاهد لمهلل بن أبي ربيعة. انظر المقتصب ٢١٤/٤، والمنصف ٢١٨/١، وابن الشجيري ٩/٢، وشرح المفصل ١٠/١٠، والضرائر لابن عصفور ورواه «يا عدي» بالضم. وشرح ابن عقيل ٢٦٣/٢.

(٣) من شواهد سيبويه ٢٩٨/٢، وعجزه: «وقولي إن أصبت فقد أصابا». وهو جرير. انظر الديوان ٦٤، والمقتصب ٢٤٠/١، والخصائص ١٧١/١، والمنصف ٢٢٤/١، والمحجة لأبي علي ٥٤/١.

(٤) من شواهد سيبويه أيضاً ٢٩٨/٢، وصدره: «متى كان الخيام بذى طلوح». وهو جرير. انظر الديوان ٨٩، والمنصف ٢٢٤/١، والجمهرة ١٧١/٢، والخمسة ٦١٧، والعمدة ٣٨/٢، والمغني ٤٠٨/١.

(٥) من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢، وصدره: «قفانبك من ذكرى حبيب ومتزل». وهو لامرئ القيس. انظر الديوان ١٥، والمنصف ٢٢٥/١، والمحتسب ٤٩/٢، والمحجة لأبي علي ٥٤/١، والمغني ٣٩٤/١.

قوله: (وتنوين يبدل منه)، نحو قوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابين^(١)

وكذلك: الخيم، وحوملٍ.

قوله: (وهمة قطع أصلها الوصل)، نحو قوله:

إذا جاوزاً الاثنين سرّ فإنه بُنِيَ وَتَكْثِيرُ الْوِشَاءِ قَمِينُ^(٢)

وأكثر ما يكون ذلك في أنصاف الأبيات، وسواء أكانت في «أَل» نحو

قوله:

لتسمعنَ سَرِيعًا في دِيَارِكُمْ • أَللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ^(٣)

أو في غير «أَل» نحو قول الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٤)

[١/٦٢]

قوله: (وفي الوصل لأحد مدغمين)، / نحو قول الشاعر:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءً أَوْ عَيْهَلٌ^(٥)

(١) انظر الشاهد رقم «٣» و«٤» و«٥» في الصفحة السابقة.

(٢) الشاهد لقيس بن الخطيم، أنظر: الديوان ١٠٥، والتوادر ٢٠٤، والكامل ٢/١٧، والأمالي للقالي ١٧٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/٢، وشرح المفصل ١٩/٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤.

(٣) البيت للحسان بن ثابت. أنظر: الديوان ٤١٠، والعقد الفريد ٣/٢٨٥، والمنصف ١/٦٨، والضرائر لابن عصفور ٥٣، وشرح المفصل ٩/١٩، والبحر المحيط ٢/٣٧٤، والدرر اللوامع ٢٣٧/٢.

(٤) من شواهد سيبويه ١/٢٤٩، وهو لأنس بن العباس. وانظر الكامل ٤٧٥ لايسك، والمنصف ١/٤٧٠، وأمالي القالي ٣/٧٣، والأصول لابن السراج ١/٤٩١، والجمهرة ٢/٣٧٣، وجمع الأمثال ١/١٦٠، والضرائر ٥٤.

(٥) من شواهد الكتاب ٢/٢٨٢، وينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي. وانظر التوادر ٥٣، والخصائص ٢/٣٥٩، والمنصف ١/١١، والمحتسب ١/٢٠١، واللحجة ١/١١٢، وأمالي الشجري ٢/٢٦، والضرائر لابن عصفور ٥١.

فزاد أحد مدغمين مع الوصل بحرف الإطلاق.

قوله: (ولاحق لبيان الحركة)، نحو قول الشاعر:

وَكَيْفَ أَنَا وَانِتَحَالِي الْقَوَا / فِي بَعْدِ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا^(١)

قوله: (وبأيّها الوقف)، يعني أنّ زيادة أحد مدغمين وزيادة لاحق لبيان الحركة بأيّها الوقف، يعني أنك تقول: قَامَ فَرَحٌ، وَقُمْتُ أَنَا في فصيح الكلام في الوقف.

قوله: (المخذل لحركة إعراب)، نحو قول الشاعر:

سِيرُوا بَيْنِ الْعَمَّ فَالْأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ أَوْ نَهْرُ تِيرِي فَمَا تَعْرِفُكُمُ الْعَرَبُ^(٢)

أي: فما تعرفكم العرب.

قوله: (أو تاء تأنيث)، نحو قول الشاعر:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةٌ وَلَا شَيْءٌ مَالَ إِلَى أُرْطَاطِ حَقْبٍ فَالظَّاجِعُ^(٣)

بريد: أن لا دعّة.

قوله: (ضمير)، نحو قول الشاعر:

فَظَلَّتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَيْنِ أُخِيلُهُ وَمَطْوَايِي مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٤)

(١) الشاهد للأعشى. انظر الديوان ٥٣، وال الكامل ١/٢٥٩، والتهذيب ٦٥/٥، والمقرب لابن عصفور ٣٥/٢، وشرح المفصل ٤٥/٥، والضرائر لابن عصفور ٤٩، ورواية الديوان: فما أنا ألم ما انتحالي.

(٢) البيت بحرير. انظر الديوان ٤٨، والبيان والتبيين ٨٣/٣، والخصائص ١/٧٤، والمحتب ١١٠/١، وجهرة اللغة ١٥١/٣، والضرائر لابن عصفور ٩٤، ولسان العرب ٤/٢٦٣، وفي بعض المصادر: فلم تعرفكم ولا شاهد فيه.

(٣) مر تفسيره من ٥٣/١ من الأصل.

(٤) ينسب البيت إلى يعلي الأحوال الأزدي. انظر الأصول لابن السراج ٧١٦/٣، قال هي لغة أزد السراة والخصائص ١/١٢٨، والنصف ٨٤/٣، والحججة لأبي علي ١٠٠/١، والمحتب ١/١٤٢، والخزانة ٤٠١/٢.

يريد: لَهُ.

قوله: (أو منقوص نصباً)، نحو قول الشاعر:
رَدَتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَدَهُ ضَرْبُ الْوُلَيْدَةِ بِالْمِسْحَاهِ فِي الثَّادِ^(١)

قوله: (أو مجزوم بحذف)، نحو قول الشاعر:
وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَغْفِرَةٌ^(٢)

يريد: ومن يَتَّقِ. فحذف الحركة من المجزوم.

قوله: (ولحرف)، أي، والحذف لحرف (كنون «من») يعني حذف نون
«من» من نحو قول أبي صخر:

كَانُهُمَا مَالآنَ لَمْ يَتَّغِيِراً وَقَدْ مَرَ لِلَّدَارِينَ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ^(٣)

وهذا كثير في أشعار العرب الفصحاء، لكنني لم أجده إلا فيما لام
التعريف بعدها ظاهرة لا مدغمة، فلا يحفظ من كلامهم مِنْ الرَّجُلِ، يريد: من
الرَّجُلِ.

قوله: (ولكن لالتقاء الساكدين) نحو قول الشاعر:
فَلَسْتُ بِاتِّيِهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَأَكُ اسْقَنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ^(٤)

(١) البيت للتابعة الذبياني. انظر الديوان ٢٥، والمقتضب ٢١/٤، والكامل ٣٠/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٢.

(٢) لم ينسب هذا الشاهد وعجزه: «ورزق الله مؤناب وغادي».

وانظر الخصائص ٣٠٦/١، والمحتسب ٢٦١/١، والصاحبى ١٩، والنصف ٢٣٧/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٧، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤.

(٣) يريد: من الآن. انظر: الخصائص ٣١٠/١، والأمالي للقالي ١٤٩/١، والنصف ٢٢٩/١، والضرائر ١١٥، وشرح المفصل ٣٥/٨، وأمالي الشجري ٣٨٦/١، واللسان ١٨٧/١٦، والمجمع ٢٠٨/١.

(٤) يريد: ولكن أسلقي، وهو من شواهد سيبويه ٩/١، والبيت لقيس بن عمرو بن مالك النجاشي. انظر: الخصائص ٣١٠/١، والنصف ٢٩٩/٢، والموسوع ١٤٧، وأمالي الشجري ٢١٠/٢، والمغني ٣٢٣/١، والضرائر ١١٥.

قوله : (وَيَاءِ مَنْقُوشِ مَضَافٍ) نحو قول الشاعر:
كَنَّوْحٌ رِيشٌ حَمَامَةٌ نَجْدِيَةٌ وَمَسْحَتٌ بِاللَّثَّيْنِ عَصْفَ الأَثْمَدِ^(١)

قوله : (أَوْ بَأْلٌ) نحو قول الشاعر:
وَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي بَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحاً^(٢)

قوله : (وَهَمْزَةِ مَمْدُودَةِ) نحو قول الشاعر:
لَا بُدَّ مِنْ صَنْعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(٣)

قوله : (مَطْلَقاً)، جواز قصره مطلقاً وهو مذهب سيبويه وكافة البصريين والковيين إلا الفراء، فإنه فصل بين أن يكون ملدة قياس يوجبه أولاً يكون، إن لم يكن له قياس يوجبه جاز قصره، وإن كان له قياس لم يجز قصره، وليس ما ذهب بصحيح، إذ السماع يرد عليه، قال الأعشى :

الْوَاهِبُ الْعَدَا وَكُلَّ لِمَمْرَأٍ مَا أَنْ تَنَالْ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا^(٤)
فقد قصر «العدا»، ومده له قياس يوجبه، لأنّه «فعال» من معتل اللام.

(١) من شواهد الكتاب ٩/١، وهو لخفاف بن عمير بن الحارث بن ندبة وانظر الضراير ١٢٠، والإنصاف ٣١٤/١، وشرح المفصل ١٤/٣، والمغني ١٠٥/١، واللسان ١٨/٧، والمושح ٤٦.

(٢) من شواهد سيبويه ٩/١ وهو لمدرس الأسدي. وانظر: الخصائص ١٣٣/٣ والمושح ١٤٦، والإنصاف ٣١٤/١، وشرح المفصل ١٤/٣، والمغني ١٠٥/١، واللسان ١٨/٧.

(٣) لم يعرف قائله وعجزه: ولو تمّى كل عود ودير.
وانظر: المقصور والممدود ١٣١، والإنصاف ٤٤٤/١، والضرائر لابن عصفور ١١٦، وأمالي الشجري ٢١١/٢.

(٤) انظر: الديوان ٢٩، والإنصاف ٤٤٨/١، والضرائر لابن عصفور وروايته: والقارح العدا.. ص ١١٩، واللسان ٢٥٧/١٩.

قوله : (ومعتل: اجتزيء بحركةٍ عنه) نحو قول الشاعر:
وَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءِ كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الأَسَاءُ^(١)

قوله : (وصله ضمير مذكر غائب ولـي متحركاً) نحو قول الشاعر:
أَوْ مَعْبُرُ الظَّهَرِ يَنْبِيُّ عَنْ وَلِيْتِهِ مَا حَاجَ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ^(٢)

قوله : (ووأو، «هو» وباء «هي») نحو قول الشاعر:
فَبَيْنَا يَشْرِي رَجْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمِلَ رَخْوَ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ^(٣)

[٦٢/ب]

ونحو قول الآخر : / دَارُ لِسْعَدِي إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا^(٤)

قوله : (ونون خفيفة بعد فتحة) نحو قول الشاعر:
اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرِبَكَ بِالسُّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(٥)

(١) لم ينسب لقائل معين، وانظر: مجالس ثعلب ١٠٩، والضرائر لابن عصفور ١١٩، وأمالي الشجري ٣٣/٢، والإنصاف ٥٤٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ٩١/١، والخزانة ٢٨٥/٢، وشرح ابن يعيش ٥/٧.

(٢) من شواهد سبيويه ١٢/١ وينسب لرجل من باهلة. وانظر: المقتضب ٣٨/١، والمخصص ٧٦/٧، والمقرب لابن عصفور ٢٠٣/٢، والضرائر لابن عصفور ١٢٢، والإنصاف ٢٩٨/١.

(٣) نسب للمخلب، وقيل: للعجير السلوبي. وانظر: الخصائص ٦٩/١، والإياض للفارسي ٧٥، والموشح ١٤٦، والإنصاف ٢٦٧/١، وبروى: لمن جل رخو الملاط ذلول.

(٤) من شواهد سبيويه التي لا يعرف قائلها ٩/١. وانظر: الخصائص ٨٩/١، والمحجة لأبي علي ١٠٠/١، والموشح ١٤٧، والضرائر لابن عصفور ١٢٦، وابن الشجري ٢٠٨/٢، والإنصاف ٢٩٧/١.

(٥) ذكره أبو زيد في التوادر دون أن ينسبه ١٣، وانظر: الخصائص ١٢٦/١، وسر صناعة الإعراب ٩٣/١، والمحتسب ٣٦٧/٢، والضرائر لابن عصفور ١١١، وابن يعيش ٤٤/٩، والمغني ٦٤٣/٢.

قوله: (وفاء في جملة اسمية جواب شرط) نحو قول الشاعر:
مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلًا^(١)

قوله: (ونون علامة رفع) نحو قول الشاعر:
أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيَّنِي تَذَلِّكِي وَجَهْكِ بِالْعَبْرِ وَالْمُسْكِ الذَّكِي^(٢)

قوله: (وفي قافية لأحد مدغوبين) نحو قول طرقه:
لَا يَكُنْ حُبْكِ ذَاءَ قَاتِلًا لَيْسَ هَذَا مِنْكِ مَاوَى بَحْرٌ^(٣)
يريد: بَحْرٌ.

قوله: (ولترخيص في غير نداء) نحو قول الشاعر:
إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ اشْتَقَ لِرَؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٤)
يريد: ابن حارثة، ويكون هذا الحذف على اللغتين، لغة من يتضرر،
ولغة من لا يتضرر. ومذهب المبرد أنه لا يجوز ذلك إلا على لغة من لا يتضرر.
والسماع يرد عليه نحو البيت الذي أنسدناه.

قوله: (ولكلمة ياء إضافة في قافية) نحو قول الشاعر.
إِنَّ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرُ نَفْلٍ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَبِّي وَعَجَلْ^(٥)

(١) من شواهد سيبويه ٤٣٥/١، ٤٣٥/١، وينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه وينسب أيضًا
لعبد الرحمن ابن حسان. أنظر: معاني القرآن للقراء ٤٧٦/١، والمقتبس ٧٢/٢
والنصف ١١٨/٣، والمقرب ٢٧٦/١، وأمالي الشجري ٢٩٠/١، والمعنى ١٤١/١.

(٢) لم ينسب لهذا الشاهد لقائل معين. وأنظر: الخصائص ٣٨٨/١، والمحتسب ٢٢/٢
والضرائر ١١٠، والبحر المحيط ٦٣/٦، وشرح التسهيل ٥٥، والقطر ٣٣٤.

(٣) أنظر الديوان ٥٠ شرح الأعلم. واللسان ١٧/٤٤٢.

(٤) من شواهد سيبويه ٣٤٣/١. وهو لابن جبنة التميي. وأنظر المقرب لابن عصفور
١٨٨/١ والضرائر ١٣٩، وابن الشجري ١٢٦/١، والإنصاف ٢١٧/١، وأسرار
العربية ٢٤١.

(٥) الشاهد للبيه. أنظر: الديوان ١٤٢، والكامل ٢/٢٤٦، جهرة الأمثال ١، ٣٧/١
رسالة الغفران ٢٦٧، والضرائر لابن عصفور ١٢٨.

يريد: وعْجَلَى.

قوله: (ومضاف لا دليل عليه في الجملة التي هو فيها) نحو قول الشاعر:
عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوَبِر^(١)

يريد: ابن هوبير.

قوله: (وموصوف حيث لا يحذف في الكلام)، المعتبر من ذلك في
الضرائر أن يكون المذوف مرفوعاً نحو قول الشاعر:
لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمَهَا لَمْ تَيَّشْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ^(٢)
يريد: أحد يفضلها.

قوله: (وضمير نصب من عامل ثانٍ إذا أعمل الأول) نحو قول الشاعر:
بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُفَاعَةَ^(٣)
يريد: لمحوه. وبعض البصريين يحيز حذف مثل هذا في الكلام قليلاً.

قوله: (وسوغ عطف على ضمير جَرٌّ) نحو قول الشاعر:
آبَكَ أَيَّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجَلَّةِ جَأْبٌ حَسَورٍ^(٤)

(١) البيت الذي الرمة. أنظر: الديوان ٢٣٥، والمقرب لابن عصفور ١/٢١٤، والضرائر
لابن عصفور ١٦٧، ومجاز القرآن ٢/١٣٦، وجمهرة اللغة ٣/٥٠٣، وشرح الفصل
٢/٢٣، والبحر المحيط ٧/٢٠٨.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٣٧٥. وهو الحكيم بن معة. وأنظر: المذكر والمؤثر لابن
الأبياري ٢/٦٦٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٧١، والأمالي للغالي ٢/٢١٠،
وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٩٢، والخوانة ٢/٣١.

(٣) الشاهد لعاتكة بنت عبد المطلب. وأنظر: المقرب ١/٢٥١، والأمالي للغالي ٢/٢١٠،
وأمالي الشجري ٢/٢٤٣، وشرح ابن عقيل ١/١٦٥، وهمع الهوامع ٢/١٠٩،
والدرر اللوامع ٢/٢٤٢.

(٤) من شواهد الكتاب ١/٣٩١، وأنظر: عمدة الحافظ ٤/٦٦٤، والبحر المحيط ٢/١٤٨
وفيه... كأب جَسُور.

يريد: بمُصدَر.

قوله: (أَوْ رَفِعَ مَتَصِلٌ) نحو قول الشاعر:

وَرَجَا الْأَخْيَطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لَيْنَالَ^(١)

يريد: ما لم يكن هو وأب.

قوله: (البدل: أَنْ تَسْتَعْمِلُ لِلشَّيْءِ مَجازًا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِغَيْرِهِ) نحو قول
الخطيئة:

سَقُوا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرَهُ^(٢)
والمشفر إنما هو للبعير فاستعاره للإنسان مجازاً. وجاء نحو هذا قليلاً في
الكلام نحو ما جاء في الحديث «لَا تَحْقِرْنَ إِحْدَائِنَ جَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنُ شَاءَ» وهو
الظلف من الشاة، والفرسن للبعير.

قوله: (وَإِنْ تَأْتِي فِي قَافِيَةِ بَحْرَفِيْنِ مَتَقَارِبِيْنِ مَخْرَجَيَا) نحو قول الشاعر:
بُنِيَ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيْنُ الْمَنْطُقُ الْلَّيْنُ وَالْطُّعَيْمُ^(٣)

قوله: (وَوْضُعُ «مَهَا» مَوْضِعُ «مَا» الْاسْتَفْهَامِيَّةِ) نحو قول الشاعر:
مَهْمَا لِي الْلَّيْلَةَ مَهْمَالِيَّةٌ أَوْدَى بِنَعْلَيَ وَسِرْبَالِيَّةٍ^(٤)

(١) الشاهد بجزير. أنظر: الديوان ٤٥١، والكامل ١٨٩/١، وبجمهرة أسعار العرب ١٦٩
الإنصاف ١/٢٧٩، والضرائر لابن عصفور ١٨٠، والمقرب ١/٢٣٤، وأمالي
الشجري ٢/٢٩١.

(٢) أنظر ديوان الخطيئة: ١٧، والمخصص ١٨١/١٢، والمقتبس ٥١/٢، وشرح
الخمسة ١/٣٦٢، وتأويل مشكل القرآن ١١٧، وبروى: قرروا جارك.

(٣) البيت ينسب لعدي بن الرغلاء من الجاهلين. وأنظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٧٦،
والمنصف ٣/٦١، وابن يعيش ١٠/٣٥، والخزانة ٤/١٨٨.

(٤) الشاهد لعمرو بن ملقط. وأنظر: التوادر ٦٢، ومعجم الشعراء ٢٣٥، وأمالي القالي
٣/٢٤، والضرائر لابن عصفور ٦٣، وعمدة الحافظ لابن مالك ٣٨٨، والبحر
المحيط ٤/٣٦٣، والمغني ١/١٠٨، وشرح المفصل ٧/٤٤.

قوله: (وَقْلَبُ الْإِعْرَابِ) نحو قول الشاعر:

كَانَتْ فَرِيَضَةً مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّنَاءُ فَرِيَضَةً الرَّجْمِ^(١)

وبعض النحو / أجاز ذلك في الكلام مستدلاً بقولهم: إنَّ فلانة لتنوء بها [١/٦٣] عجيزتها أي، لتنوء هي بعجزتها، ولا دليل في ذلك، لاحتمال أن تكون الباء للتعدية، فيكون المعنى لتنوئها عجيزتها أي تقللها، والله أعلم.

قوله: (التقديم والتأخير، منه الفصل بينَ مُضَافِينَ بِظَرْفِ) نحو قول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ يَكْفُرُ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْيَزِيلُ^(٢)

قوله: (أَوْ مُجْرُور) نحو قول الشاعر:

هُمَا أَخْوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالُهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا تَبَوَّهَ فَدَعَاهُمَا^(٣)

قوله: (وَبَيْنَ نَعْتِ وَمَنْعُوتِ بِمَعْطُوفِ) نحو قول الشاعر:
فَصَقَلَنَا فِي مُرَادٍ صَلْقَةً وَصُدَاءِ الْحَقَّتُهُمْ بِالثَّلْلِ^(٤)

(١) الشاهد للنابغة الجعدي أنسده له أبو عبيدة. أنظر: الضرائر لابن عصفور ٢٧٠، ومعاني القرآن للفراء ٩٩/١، وأمالي المرتضى ٢١٦، والبحر المحيط ٣١٣/٦، والإنصاف ١٦٥/١، وتأويل مشكل القرآن ١٥٣.

(٢) من شواهد سيبويه ٩١/١، وينسب لأبي حية التمري. وأنظر: المقتضب ٤/٤، والخصائص ٤٠٥/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢، والموشح ٢٢٧، والإنصاف ١/٢٢٦، واللسان ٧٩/١٩، والضرائر ١٩٢.

(٣) الشاهد للذرني بنت عتبة. أنظر: الكتاب ٩١/١، والخصائص ٤٠٥/٢، والموشح ٣٥٦، والضرائر ١٩٢، والإنصاف ١/٢٥١، والمفصل للزمخشري ١٠٠، واللسان ١٠/١٨.

(٤) الشاهد للبيهقي. أنظر: الديوان ١٥٣، والمحتب ٢٥٠/٢، والخصائص ٢٩٦/٢، والمعاني الكبير ٩٣٢، والضرائر لابن عصفور ٢٠٥، واللسان ٩٥/١٣.

قوله: (أَوْ مُجْرُورٌ غَيْرُ نَعْتٍ) نحو قول الشاعر:
أَمْرَتْ مِنَ الْكَتَانِ خَيْطًا وَأَرْسَلَتْ رَسُولًا – إِلَى أَخْرَى – جَرِيَّةً تُعِينُهَا^(١)

قوله: (وَمَا لَمْ يُذَكَّرْ مِنَ الضرائِرِ لَا يُنْقَاسْ). .

الضرائِرُ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي هَذَا الْبَابِ كُلُّهَا تُنْقَاسْ. وَقَدْ ذُكِرَ النَّحْوِيُّونَ غَيْرُ
هَذَا وَلَا يُنْقَاسُ فَمِنَ الْزِيَادَةِ غَيْرِ الْمِقِيسَةِ زِيَادَةُ نُونٍ مُشَدَّدَةٌ بَعْدَ الْآخِرِ نحو قَوْلِهِ:

قَطْنَنَةٌ مِنْ جَيْدِ الْقُطْنَنَ^(٢)

وَالْبَاءُ فِي الدَّرَاهِيمِ، وَالصِّيَارِيفِ، وَالإِشْبَاعِ فِي حُرُوفِ الْعُلَةِ نحو:
الْعَقَرَابِ^(٣) وَتَرَبِّ^(٤) فَأَنْظُورِ^(٥)، يَرِيدُ: الْعَقْرَبُ وَتَرَبَّاً، وَفَانْظُرُ.

وَمَدُّ الْمَقْصُورُ عَلَى خَلَافِهِ، فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَمَذْهَبُ
الْكَوْفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ وَلِلْفَرَاءِ فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا زِيدَ ضَرُورَةً وَلَا يُنْقَاسُ،
وَمِنَ الْحَذْفِ غَيْرِ الْمَقِيسِ قَوْلُ عَلْقَمَةَ:

(١) لَمْ يُنْسَبْ هَذَا الشَّاهِدُ لِقَائِلِ مَعِينٍ. وَانْظُرْ: الْخَصَائِصُ ٣٩٦/٢، وَالْمُحْتَسِبُ ٢٥٠/٢، وَالْمَقْرُبُ ٢٨٨/١، وَالضرائِرُ لَابْنِ عَصْفُورِ ٢٠٥.

(٢) رَجُزٌ يُنْسَبُ لِقَارِبِ بْنِ سَالِمِ الْمَرْيِ. اَنْظُرْ: التَّوَادِرُ ١٦٧، وَاصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ١٧٠، وَجَهْرَةُ الْلُّغَةِ ٣٥٠/٣، وَالضرائِرُ ٣١.

(٣) جاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقَرَابِ الشَّائِلَاتُ عُقْدَ الْأَذْنَابِ
وَانْظُرْ: الضرائِرُ لَابْنِ عَصْفُورِ ٣٣، وَالْمَغْنِي ٣٧٢/١، وَاللُّسَانُ ٤٤٣/١.

(٤) جاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَحْبُكَ قَلْبِي مَا حَيَّتْ فَإِنْ أَمْتَ

(٥) جاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَانِي حَيَّثْ مَا يَشِئُ الْمَهْوِيُّ بَصَرِي
أَنْظُرْ الْخَصَائِصُ ٣١٦/٢.

كَانَ إِبْرِيقَهُمْ ظَبَّيْ عَلَى شَرَفٍ مُفَلَّدٌ بِسَبَّا الْكَتَانِ مَلْشُومٌ^(١)

قول الشاعر:

تُرِيكَ الْمَنَا بِرَؤُوسِ الْأَسْلِ^(٢)

يريد: سبائب والمنايا، وفي منع صرف ما لا ينصرف خلاف. مذهب البصريين أن ذلك لا يجوز، ومذهب الكوفيين جوازه، ومن البدل غير المقيس بإدال الألف همزة إذا لقيت ساكناً وتحركها بالفتح نحو: لأدأها كرها^(٣). يريد: لأدأها كرهاً وإدال الباء ياءً في أرانب وثعالب^(٤)، نحو ذلك.

ومن التقديم والتأخير غير المقيس.

قول الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطًّا - بَهْجَتْهَا كَانَ قَفْرًا - رُسُومَهَا - قَلْمًا^(٥)
التقدير: فأصبحت قفراً بعد بهجتها لأن قلماً خط رسومها.

(١) البيت في ديوان علقة: ٢٥، وأنظر: المفضليات ٩٥/٢ والكامل ٤١/٢ والخصائص ٨٠/١، والمحتسب ٨١/١، والمحصن ١٥/١٦٧، والعمدة ١/٢٥٣، ورسالة الغفران ١٤٥. وفيه رواية: ... بسبا الكتان ملشم.

(٢) لم أهتد إلى قائله في المراجع المعروفة.

(٣) ربما كان يشير إلى قول الشاعر:

لأدأها كرهاً وأصبح بيته
لديه من الأغوال نوح مُسْلِبٌ
وأنظر الضرائر لابن عصفور: ٢٢١.

(٤) مثل قول الشاعر:

لَا أَشَارِيُّ مِنْ لَحْمٍ ثُمَرَةً من الثعالبي وونجز من أرانبها
وأنظر الكتاب لسيبوه ٣٤٤/١، والمقتبس ٢٤٧/١، ومجالس ثعلب ٢٢٩،
والقرب لابن عصفور ١٦٩/١.

(٥) ينسب هذا الشاهد لهلهل. أنظر: الخصائص ١/٣٣٠، والمثل السائر ٢/٣٥، ورسائل أبي العلاء ٧٩، والإنصاف ٤٣/٢، والضرائر لابن عصفور ٢١٤، واللسان ١٥٧/٩.

وزاد ابن السراج في الضرائر تغيير الإعراب عن جهته وتذكير المؤنث
لا تأنيت المذكر وبعدهم زاد تأنيت المذكر أيضاً، فمن تغيير الإعراب قوله:
سَأَتْرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا^(١)

ومن تذكير المؤنث قول الشاعر:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَائِنًا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًا مُخْضَبًا^(٢)

ومن تأنيت المذكر قوله:

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطِنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٣)

والصحيح أن هذا كله من فصل البدل. والضرائر كُلُّها معللة بتغيير الكلمة عن قياسها المستعمل. والعدول بها إلى قياس آخر كان لها في الأصل فرض، أو إلى قياس غيرها بضرب من الشبه بينها، ولا يجوز ترك قياسها والعدول عنه إلى ما لا وجه له، لأن ذلك لحن وكلامها في حال السعة والاضطرار مصون منها. قال سيبويه: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً^(٤).

كمل كتاب «النكتُ الحسانُ في شرح غاية الإحسان» لخمس مضيفين من ذي الحجة سنة اثنين وعشرين وسبعين مائة على يد الفقير إلى رحمة ربِّه الغني به عنمن سواه أحمد بن لاجين البشيري رحمه الله، ورحم منْ ترحم عليه، والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآلِه وصحبه وسلم.

(١) من شواهد سيبويه ١/٤٢٣، على نصب «فاستريحا» وهو خبر واجب. وينسب إلى المغيرة بن حبنا. وأنظر: المقتصب ٢/٢٤، والمحتب ١/١٩٧، وأمالي الشجري ١/٢٧٩، والمقرب ١/٢٦٣، والضرائر ٢٨٤، والخزانة ٣/٦٠٠.

(٢) البيت للأعشى. وأنظر: الديوان ٨٩، وأمالي الشجري ١/١٥٨، والإنصاف ٢/٧٧٦، وحل الكف على العضو.

(٣) من شواهد الكتاب ٢/١٧٤. وهو للنواح الكلبي. وأنظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢٦، والمذكر والمؤنث ٧٩، والكامل ١/٣٨٨، والخصائص ٢/٤١٧، وأمالي الزجاجي ٧٦، وعيون الأخبار ٢/١٥٨، والإنصاف ٢/٤٥٤، والخزانة ٣/٣٢١.

(٤) أنظر: الكتاب ١/١٣.

ثبات المصادر والمراجع

- (١) أبو حيان التنجوي، الدكتورة خديجة الحديشي. دار النهضة، بغداد - ١٩٦٦ م.
- (٢) الأزهية في الحروف، للهروي. تحقيق عبد المعين الملوي، مطبعة الترقى، دمشق - ١٩٧١ م.
- (٣) أسرار العربية، لابن الأنبازي. تحقيق محمد بهجة البيجاوى، دمشق - ١٩٥٧ م.
- (٤) الأصول في النحو، لابن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بغداد - ١٩٧٥ م.
- (٥) الإشتفاق، لابن دريد. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - ١٩٥٨ م.
- (٦) الإصابة، لابن حجر العسقلاني.
- (٧) إصلاح المنطق، لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف - ١٩٥٦ م.
- (٨) الأصمعيات، للأصمعي. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - ١٩٥٥ م.
- (٩) إعراب القرآن المنسب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإيباري، القاهرة - ١٩٦٣ م.
- (١٠) إعراب القرآن، لابن النحاس. تحقيق الدكتور زهير زاهد، بغداد.
- (١١) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسى. بيروت - ١٩٠١ م.
- (١٢) الأمالي، للزجاجي. الطبعة الأولى، القاهرة - ١٣٢٤ هـ.
- (١٣) الأمالي، لابن الشجري. حيدر آباد - ١٣٤٩ هـ.
- (١٤) الأمالي، لأبي علي القالي. مطبعة بولاق - ١٣٢٤ هـ.
- (١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنبازي. تحقيق محى الدين عبد الحميد، القاهرة - ١٩٤٥ م.
- (١٦) إنباء الرواة، للقططي. تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب - ١٩٥٠ م.

- (١٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام. تحقيق محى الدين عبد الحميد – ١٣٧٦هـ.
- (١٨) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي. مطبعة السعادة، مصر – ١٣٢٨هـ.
- (١٩) بغية الوعاة، بلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة – ١٩٦٤م.
- (٢٠) البيان والتبيين، للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، القاهرة – ١٩٦٠م.
- (٢١) تأويل مشكل إعراب القرآن، لابن قتيبة. تحقيق أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة – ١٩٥٤م.
- (٢٢) ناج العروس، لمحمد مرتضى الزبيدي. بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.
- (٢٣) الجمل، لأبي إسحاق الزجاجي. تصحيح وشرح ابن أبي شنب، الجزائر ١٩٢٦م.
- (٢٤) جهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي. بولاق – ١٣١١هـ.
- (٢٥) جهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري. على هامش مجمع الأمثال للميداني، القاهرة – ١٣١١هـ.
- (٢٦) جهرة اللغة، لابن دريد. حيدر آباد – ١٣٤٤هـ.
- (٢٧) الحجة في القراءات، لأبي علي الفارسي. تحقيق علي ناصف النجدي وعبد الفتاح شلبي.
- (٢٨) الحماسة للبحترى، نشر كمال مصطفى. الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، القاهرة – ١٩٢٩م.
- (٢٩) الحيوان، للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة.
- (٣٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي. بولاق – ١٢٩٩هـ.
- (٣١) الخصائص، لابن جني. تحقيق محمد علي التجار، دار الكتب المصرية – ١٩٥٢م – ١٩٥٦م.
- (٣٢) ديوان الأعشى الكبير. تحقيق محمد حسين. الإسكندرية – ١٩٥٠م.
- (٣٣) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف – ١٩٥٨م.
- (٣٤) ديوان جرير بن عطية، نشر محمد إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية.
- (٣٥) ديوان حسان بن ثابت، نشر عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة – ١٩٢٩م.
- (٣٦) ديوان الخطية، نشر أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم.
- (٣٧) ديوان الحماسة، لأبي تمام. نشر عبد المنعم خفاجي، مطبعة صبيح، القاهرة – ١٩٥٥م.
- (٣٨) ديوان حميد بن ثور الملالي، صنعة عبد العزيز الميمني. دار الكتب – ١٩٥١م.

- (٤٩) ديوان ذي الرمة، نشر كارليلل هنري هيس مكارتنى. كمبردج – ١٩١٩ م.
- (٤٠) ديوان رؤبة بن العجاج، نشر وليم بن الورد البروسي ليسبيج – ١٩٠٣ م.
- (٤١) ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح ثعلب. دار الكتب – ١٩٤٤ م.
- (٤٢) ديوان طرفة بن العبد، تحقيق كرم البستاني. بيروت ١٩٥٢ م.
- (٤٣) ديوان الطرامح، تحقيق الدكتور عزة حسن. دمشق ١٩٦٨ م.
- (٤٤) ديوان الفرزدق، نشر عبد الله إسماعيل الصاوي. الطبعة الأولى، القاهرة – ١٩٣٦ م.
- (٤٥) ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، نشر إبراهيم الجيزيني، بيروت – لبنان.
- (٤٦) ديوان المتنبي، نشر عبد الرحمن البرققى. دار الكتاب العربي – بيروت.
- (٤٧) ديوان النابغة الذبيانى، المكتبة الأهلية، بيروت – ١٩٢٩ م.
- (٤٨) ديوان المذليين، شرح أشعار المذليين، للسكنى. تحقيق أحد عبد الستار فراج، دار العربية.
- (٤٩) رسائل أبي العلاء المعري، أكسفورد – ١٨٩٨ م.
- (٥٠) رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتورة بنت الشاطئ. دار المعارف – ١٩٦٩ م.
- (٥١) الروض الأنف، للسهيلي. القاهرة – ١٩١٤ م.
- (٥٢) سر صناعة الاعراب، لابن جنى، تحقيق مصطفى السقا وآخرين. القاهرة – ١٩٥٤ م.
- (٥٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي القديسي. ١٣٥١ هـ.
- (٥٤) شرح الشافية، للرضي. تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط١، القاهرة – ١٩٣٩ م.
- (٥٥) شرح الأشموني للأشموني، تحقيق محى الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥ م.
- (٥٦) شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأباري. تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف – ١٩٦٣ م.
- (٥٧) شرح المفصل، لابن يعيش. المطبعة المنيرية بمصر.
- (٥٨) الشعر والشعراء، لابن قتيبة. نشر السيد محمد بدرا الحاتنجي، الطبعة الأولى – ١٣٢٢ هـ.
- (٥٩) الصاحبي، لأحد بن فارس. المطبعة السلفية في القاهرة – ١٩١٠ م.
- (٦٠) الصحاح، للجوهرى. تحقيق أحد عبد الغفور عطا، القاهرة – ١٩٥٦ م.
- (٦١) الصراير، للآلوسى. المطبعة السلفية، القاهرة – ١٣٤١ هـ.

- (٦٢) ضرائر الشعر، لابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد، مطبعة الأندلس – م. ١٩٨٠.
- (٦٣) طبقات النحوين واللغويين، للزبيدي تحقيق أبي الفضل إبراهيم. القاهرة – ١٩٧٣ م.
- (٦٤) العقد الفريد، لابن عبد ربه. تحقيق أحمد أمين وآخرين، القاهرة – ١٩٤٢ م.
- (٦٥) القلب والإبدال، لأبي الطيب اللغوي. تحقيق عز الدين التونسي، دمشق – م. ١٩٦٠.
- (٦٦) العمدة، لابن رشيق القيرواني. تحقيق محى الدين عبد الحميد، القاهرة – ١٩٥٥ م.
- (٦٧) العين، للخليل ابن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد – م. ١٩٦٧.
- (٦٨) العيني، شرح الشواهد الكبرى على هاشم الخزانة. بولاق – ١٢٩٩هـ.
- (٦٩) فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبى. تحقيق محى الدين عبد الحميد.
- (٧٠) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد. القاهرة – ١٩٦٥هـ. وطبعه لايسك
- (٧١) الكتاب، لسيوطى. طبعة بولاق – ١٣١٦هـ.
- (٧٢) الكشاف، للزمخشري. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – ١٩٤٨ م.
- (٧٣) لسان العرب، لابن منظور. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- (٧٤) مجاز القرآن، لأبي عبيدة. تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، القاهرة – ١٩٧٠ م، ط ١.
- (٧٥) مجالس تعلب، تحقيق عبد السلام هارون. دار المعرفة.
- (٧٦) مجمع الأمثال، للميدانى. القاهرة – ١٣١٠هـ.
- (٧٧) المحتسب، لابن جنى. تحقيق علي النجدى ناصف وآخرين – ١٣٨٦هـ، ١٣٨٩هـ.
- (٧٨) المخصوص، لابن سيدة. طبعة بيروت – لبنان.
- (٧٩) المذكر والمذكورة، للفراء. تحقيق رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة – م. ١٩٧٥.
- (٨٠) المصباح المنير، للفيومي. تحقيق مصطفى السقا، البابي الحلبي – ١٣٦٩هـ.
- (٨١) معانى القرآن، للفراء. تحقيق محمد علي التجار وآخرين – ١٩٥٥ م.
- (٨٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي. مطابع الشعب – ١٣٨٨هـ.
- (٨٣) معجم الأدباء، لياقوت الحموي. مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة – ١٩٥٣ م.
- (٨٤) معنى الليب، لابن هشام الأننصاري. تحقيق محى الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح القاهرة.
- (٨٥) المنفصل، للزمخشري. القاهرة ١٣٢٣هـ.

- (٨٦) المفضليات، للمفضل الصبي. القاهرة – ١٩٠٦ م.
- (٨٧) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس.
- (٨٠) المقتضب، لأبي العباس المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ١٩٦٣ م.
- (٨٩) المقرب، لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق الدكتور الجواري وعبد الله الجوري، بغداد – ١٩٧١ م.
- (٩٠) المنصف، لابن جني. تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة – ١٩٥٤ م.
- (٩١) المنقوص والممدوح، للفراء. تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف – ١٩٦٧ م.
- (٩٢) الموشح، للمرزباني. تحقيق علي محمد البيجاوي، القاهرة – ١٩٦٥ م.
- (٩٣) النجوم الزاهية في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، القاهرة.
- (٩٤) نزهة الآباء، لابن الأباري. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد.
- (٩٥) نفح الطيب، للمقرئ التلمصاني. تحقيق محى الدين عبد الحميد، دار الكتاب، بيروت – ١٩٤٩ م.
- (٩٦) النوادر، لأبي زيد الأنباري. الطبعة الثانية، بيروت – ١٩٦٧ م.
- (٩٧) نوادر المخطوطات، تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة – ١٩٥١ م – ١٩٥٥ م.
- (٩٨) وفيات الأعيان، لابن خلكان. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة الهضة – ١٩٤٨ م.
- (٩٩) همع الهوامع، بخلال الدين السيوطي. تصحيح محمد بدر الدين النفسي، دار المعرفة، بيروت.

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة الموضوع
٧٢	التعريف بالمؤلف	٥
٨٩	مصنفاته	٧
٩١	اعمال اسم الفاعل	١١
٩٢	اعمال أمثلة المبالغة	١٢
٩٢	اعمال المصدر	١٦
٩٣	عمل اسم الفعل	٢٢
٩٤	التنازع	٢٣
٩٤	في باب النداء	٢٥
٩٦	الاختصاص	٣١
٩٧	الصفة المشبهة	٣١
٩٨	الظرف	٣٢
٩٩	الحال	٣٢
١٠١	التمييز	٣٤
١٠٢	المفعول معه	٤٠
١٠٣	المفعول به	٤٢
١٠٤	الاستثناء	٦٢
١٠٨	لا النافية للجنس	٦٥

الصفحة	الصفحة الموضوع	الموضوع
١٩١	باب همزة الوصل	المجرورات
١٩٢	باب المثنى	جملة جواب القسم
١٩٤	المقصور	الإضافة
١٩٤	المنقوص	التوازع - النعت
١٩٥	المدود	باب التوكيد
١٩٥	باب الجمع	باب البدل
١٩٦	ما جمع بالف وباء	عطف البيان
١٩٨	باب النسب	عطف النسق
٢٠١	ستاء التأنيث	باب الفعل
٢٠٣	نون التوكيد	باب التعجب
٢٠٥	أحكام التصرف	افعل التفضيل
٢٠٥	علم التصغير	باب التواصب
٢٠٩	جمع التكسير	الجوازم
٢١٣	المصادر - أبنية المصادر	باب غير المنصرف
	اسم المصدر وإسمها	البناء
٢١٧	الزمان والمكان	فصل الحكاية
٢١٨	اسم الآلة	الحاق علامة التأنيث في الفعل
٢١٩	المقصور	باب العدد
٢٢١	المدود	باب الإدغام
٢٢٣	أبنية اسم الفاعل	هذا ادغام المتقاربين
٢٢٤	أبنية اسم المفعول	باب التقاء الساكنين
٢٢٤	اسم الفاعل من المزيد	فصل نقل الحركة
	القسم الثاني من التصرف - المجرد	فصل التقاء الهمزتين
٢٢٥	والمزيد	باب الوقف
٢٢٦	أبنية المزيد من الأسماء	في الأخبار

الموضوع

الصفحة الموضع

الصفحة	الموضوع
٢٩١	أبنية الفعل المجرد
٢٩١	الميزان الصرفي
٢٩١	حروف الزيادة
٢٩١	باب النقص - الإدغام
٢٩٢	الحذف
٢٩٢	باب البدل
٢٩٢	باب القلب
٢٩٣	الحروف
٢٩٣	باب الإملالة
٢٩٣	مخارج الحروف
٢٩٣	صفات الحروف
٢٩٣	باب عمل الحروف ومعانيها
٢٩٤	ألقاب الحروف
٢٩٤	حروف التحضيض
٢٩٤	حروف التنبيه
٢٩٤	حروف الردع
٢٩٤	حروف التنفيس
٢٩٤	حروف الجواب
٢٩٤	حروف الاستفهام
٢٩٥	حروف التوقع
٢٩٥	حروف الإنكار
٢٩٥	حروف التذكاري
٢٩٥	حروف التعريف
٢٩٥	حروف الإستثناء
٢٩٦	حروف الفصل
٢٢٨	حروف التفسير
٢٣١	حروف التفصيل
٢٣٣	حرفان بمعنى مع
٢٤٠	حروف النهي
٢٤٤	حروف الشرط
٢٤٩	الحروف الزائدة
٢٦٢	حروف الثنائيت
٢٧٠	حروا التأكيد
٢٧٢	حرف الندبة
٢٧٥	حرف الخطاب
٢٧٨	حرف التعجب
٢٨٦	حرف التشبيه
٢٨٧	حروا التمني والترجي
٢٨٧	حرف الإستدراك
٢٨٧	حروا الغاية
٢٨٧	حرف التقليل
٢٨٨	حروف الإبتداء
٢٨٨	حرف عوض
٢٨٩	حرف التحقيق
٢٨٩	حرف الإضراب
٢٨٩	حرف الدعاء
٢٩٠	حرف الكف والتهيئة
٢٩٠	حرف التسوية
٢٩٠	حرف التعدية

الصفحة	الصفحة	الموضوع
٢٩٨	٢٩٧	حروف التعلييل
٢٩٩	٢٩٧	الحرروف المصدرية
٣٠٠	٢٩٧	حروف التقدير
٣٠٠	٢٩٨	حروف التوبيخ
٣١٥	٢٩٨	حروف الإيجاب
٣٢١	٢٩٨	حروف العرض
		الفهرس